شؤون فلسطينية

١٨٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ المجلس الوطني الفلسطيني: اعلان الاستقلال
٦ المجلس الوطني الفلسطيني: البيان السياسي
١٣ الانتفاضة ومؤسسة الأمن الاسرائيلية ..... عمر سعادة
٣٥ الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال ..... نافذ عليّان
٦٠ اليونسكو والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. حسن نافعة

تقارير

٨١ تطور العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية: ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧ ..... عمرو هاشم

مراجعات

٩١ اشكالية «التفوّق»
في الاستراتيجية الاسرائيلية ..... حسين حجازي

شهريات

١٠٦ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
توظيف الدبلوماسية المصرية ..... أحمد شاهين
١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
المدارات العربية للتحرك السوفياتي الجديد ..... د. نبيل حيدري
١٢٠ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تكتيك مضاد فلسطيني ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٢٥ الكنيست الثاني عشر:
١٥ كتلة برلمانية ..... هاني العبدالله
١٢٩ الشؤون العسكرية الاسرائيلية:
تحوّل نوعي في التسلّح ..... ي. ص.
١٣٤ المناطق المحتلة:
ضحايا وضرائب وحرب زيتون ..... ربعي المدهون

يوميات

١٤٠ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/٩/١٩٨٨ الى ١٥/١٠/١٩٨٨

بيبليوغرافيا

١٦٣ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **اسماعيل شمّوط**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

المجلس الوطني الفلسطيني

اعـلان الاستقـلال

«بسم الله الرحمن الرحيم»

على أرض الرسالات السماوية الى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني؛ نما، وتطور، وأبدع وجوده الانساني، والوطني، عبر علاقته العضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والارض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها الى مستوى المعجزة. فعلى الرغم ممّا أثاره سحر هذه الارض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي الى حرمان شعبها من امكانية تحقيق استقلاله السياسي، الّا ان ديمومة التصاق الشعب بالارض هي التي منحت الارض هويتها، ونفحت في الشعب روح الوطن.

مطعّماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات؛ مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحّد الكلّي بين الارض والانسان، وعلى خطى الانبياء المتواصلة على هذه الارض المباركة، أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل الى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا تجسيداً بطولياً لارادة الاستقلال الوطني. ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قِيَمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح، مرة أخرى، ان العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حُرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الاكذوبة القائلة «ان فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فان المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان العام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني، شأنه شأن الشعوب العربية الاخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حرّ مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسّم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية، فان هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

ان احتلال القوات الاسرائيلية الارض الفلسطينية وأجزاء من الارض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم، بقوة الارهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادىء الشرعية، ولميثاق الامم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن، وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني ايمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا ايمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال، والمجازر والتشريد، من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته. لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصية الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي؛ وصاغت الادراة الوطنية اطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى. وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الاسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلّت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي، وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

ان الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الارض المحتلة مع الصمود الاسطوري في المخيمات، داخل وخارج الوطن، قد رفعا الادراك الانساني بالحقيقة الفلسطينية، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، الى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التي ادمنت الاحتكام الى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني احدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة اخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فان المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، **قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.**

ان **دولة فلسطين** هي للفلسطينيين أينما كانوا؛ فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام قرارات الاغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القرون.

ان **دولة فلسطين** دولة عربية. هي جزء لا يتجزأ من الامة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر الى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي، اذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

وتعلن **دولة فلسطين** التزامها بمبادىء الامم المتحدة وأهدافها، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته.

واذ تعلن **دولة فلسطين** أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السلمي، فانها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على ابداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الامان لمن عدلوا أو تابوا الى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل احلال السلام على ارض المحبة والسلام، تهيب **دولة فلسطين** بالامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة اتجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الامن له، وبالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها. وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني اجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الامة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: اطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الابرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الاحرار والشرفاء في العالم، على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال. اننا ندعو شعبنا العظيم الى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الاحرار.

«بسم الله الرحمن الرحيم. قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك من تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، بيدك الخير، انك على كل شيء قدير. صدق الله العظيم».

[الدورة الـ ١٩ غير العادية ـ دورة الانتفاضة، الجزائر، ١٥/١١/١٩٨٨]

المجلس الوطني الفلسطيني

البيـــان السياســـي

«بسم الله الرحمن الرحيم»

على أرض الجزائر البطلة، وفي ضيافة شعبها ورئيسها الشاذلي بن جديد، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة غير العادية ـ دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني، دورة الشهيد البطل «أبو جهاد»، في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

ولقد توجت هذه الدورة باعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية، باعتبار ذلك التتويج الطبيعي لنضال شعبيّ جسور وعنيد، تواصل أكثر من سبعين عاماً، وتعمّد بالتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في أرض الوطن، وعلى حدوده، وفي كل مخيمات ومناطق الشتات.

كما تميّزت الدورة بتخصيصها للانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى، باعتبارها من أبرز الاحداث الكفاحية في تاريخ ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة بجانب الصمود الاسطوري والملحمي لاهلنا في مخيماتهم، داخل وخارج أرضنا المحتلة.

لقد توضّحت، منذ الايام الاولى للانتفاضة وخلال الاثني عشر شهراً التي تواصلت فيها حتى الآن، السمات الاساسية لانتفاضة شعبنا الكبرى. فهي ثورة شعبية شاملة جسّدت اجماع الوطن، بنسائه ورجاله، بشيوخه وأطفاله، بمخيماته وقراه ومدنه، على رفض الاحتلال، وعلى النضال لدحره وانهائه.

ولقد تجلّت في هذه الانتفاضة العظيمة الوحدة الوطنية الراسخة لشعبنا، والتفافه الشامل حول منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، كل شعبنا، في أماكن تجمّعه كافة، داخل الوطن وخارجه، وتجسد ذلك في انخراط الجماهير الفلسطينية، بكل مؤسساتها الوطنية، النقابية والمهنية والطلابية والعمالية والفلاحية والنسائية والتجار والملاك والحرفيين والاكاديميين، في الانتفاضة، وعبر القيادة الموحدة للانتفاضة، ومن خلال اللجان الشعبية التي تشكلت في كل احياء المدن، وفي القرى والمخيمات.

ان هذا الالتون الثوري لشعبنا وانتفاضته المباركة، مع التراكم الثوري المتواصل والخلّاق لثورتنا في جميع مواقع الثورة وساحاتها، داخل وخارج الوطن، قد اسقط رهانات واوهام اعداء شعبنا في ان يجعلوا من احتلال الارض الفلسطينية امراً واقعاً ودائماً، وان يدفعوا بالقضية الفلسطينية الى متاهات النسيان والاندثار، فاذا بالاجيال التي تربّت على أهداف ومبادىء الثورة الفلسطينية، وعاشت كل معاركها، منذ انطلاقتها العام ١٩٦٥ وحتى الآن، مروراً بصمودها البطولي في وجه الغزو الصهيوني العام ١٩٨٢، وصمود مخيمات الثورة في لبنان، الى حصار الجوع والموت؛ فاذا

بهذه الاجيال، أبناء الثورة، أبناء منظمة التحرير الفلسطينية، تؤكد حيوية هذه الثورة، واستمراريتها، وتفجر الارض تحت اقدام المحتلين، مبرهنة على ان المخزون النضالي لشعبنا لا ينضب، وايمانه متأصل وعميق، بهذا التناغم الثوري بين أطفال الـ آر. بي. جي. وأطفال الحجارة المقدسة داخل وخارج أرضنا المحتلة.

ولقد صمد شعبنا ازاء جميع محاولات سلطات العدو ايقاف ثورتنا الشعبية، على الرغم من كل ما استخدمته هذه السلطات من ارهاب، وقمع، وقتل، وسجن، وابعاد، واستباحة المقدسات الاسلامية، والمسيحية، وانتهاك حرية أماكن العبادة، وسلب الاراضي، وتدمير البيوت، وارتكاب جرائم القتل المتعمّد، واطلاق المستوطنين المسلّحين ضد قرانا ومخيماتنا، وحرق المزروعات، وقطع المياه، والكهرباء، وضرب النساء والاطفال، واستخدام الغازات المحرقة التي تسببت في وفاة، واجهاض، الآلاف، وممارسة سياسة التجهيل، من طريق غلق المدارس والجامعات.

ودفع شعبنا ثمناً، بهذا الصمود البطولي، مئات الشهداء وعشرات الالآف من الجرحى والمصابين والمعتقلين والمبعدين. وكانت عبقرية شعبنا حاضرة عموماً، في كل اللحظات الحرجة، لابتداع الاساليب والوسائل النضالية التي تعزز من صموده ومقاومته، وتمكنه من مواجهة جرائم العدو واجراءاته، ومن مواصلة نضاله البطولي العنيد.

ولقد أثبت شعبنا، بصموده وتواصل ثورته وتصاعد انتفاضته، ان تصميمه على مواصلة النضال، مهما بلغت التضحيات، لا حدود له، متسلحاً بتراث نضالي عظيم، وارادة ثورية لا تلين، ووحدة وطنية راسخة تعززت، أكثر فأكثر، من خلال الانتفاضة، وحولها، داخل الوطن، وخارجه، والتفاف شامل حول قيادته الوطنية، منظمة التحرير الفلسطينية؛ وتمسك شعبنا بأهدافه لدحر وانهاء الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. واستند شعبنا، في كل ذلك، على دعم جماهير امتنا العربية وقواها، ووقوفها الى جانبه، ومساندتها له، وهو ما تجلى في الدعم الشعبي العربي الواسع الذي تلقته الانتفاضة، وفي الاجماع العربي الرسمي الذي تجسّد في القمة العربية، في الجزائر، وقراراتها، ممّا يؤكد ان شعبنا ليس وحيداً في مواجهة الهجمة الفاشية العنصرية، وممّا يقطع الطريق على امكانية الاستفراد به من قبل المعتدين الاسرائيليين، بعيداً من دعم امته العربية ومساندتها لجهاده.

والى جانب هذا التضامن العربي، حظيت ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة بتضامن عالمي واسع، تجلى في تزايد التفهم لقضية الشعب الفلسطيني، وتصاعد الدعم والتأييد بين شعوب ودول العالم لنضالنا العادل؛ وفي المقابل ادانة الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه، ممّا أسهم في فضح اسرائيل وتزايد عزلتها، وعزلة من يؤيدها ويدعمها.

وكانت قرارات مجلس الامن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨، وقرارات الجمعية العامة، لتثبيت الحق الفلسطيني ضد ابعاد الفلسطينيين من أرضهم، وضد القمع والارهاب الاسرائيلي المنصبين ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مظهراً قوياً من مظاهر تأييد الرأي العام العالمي وتزايده، بما في ذلك الرسمي منه، لدعم شعبنا وممثله منظمة التحرير الفلسطينية، وضد الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الفاشية العنصرية. كما كان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٢١ل/٤٣ أ، بتاريخ ١٩٨٨/١١/٤، الذي صدر عن الجلسة التي خصصت للانتفاضة، دليلاً آخر على وقوف شعوب العالم، ودوله، بأغلبيتها الساحقة، ضد الاحتلال ومع النضال العادل للشعب

الفلسطيني وحقه الثابت في التحرر والاستقلال.

ومن خلال جرائم الاحتلال وممارساته الوحشية اللانسانية، سقطت أكذوبة الدعاية الصهيونية عن ديمقراطية الكيان الصهيوني التي خدعت الرأي العام الدولي طيلة أربعين عاماً، وظهرت اسرائيل على حقيقتها، دولة فاشية عنصرية استيطانية تقوم على اغتصاب الارض الفلسطينية وابادة الشعب الفلسطيني؛ بل وتهدد، وتقوم، بالعدوان والتوسع في الاراضي العربية المجاورة.

وتأكد، من خلال ذلك، ان الاحتلال لا يستطيع مواصلة جني ثمار احتلاله على حساب حقوق الشعب الفلسطيني دون ان يدفع ثمن ذلك، ان على الارض، أو على ساحة الرأي العام الدولي. فبالاضافة الى القوى الديمقراطية والتقدمية الاسرائيلية التي رفضت الاحتلال، ودانت الاحتلال، ودانت ممارساته واجراءاته القمعية، فان التجمعات اليهودية في العالم لم تعد قادرة على الاستمرار في الدفاع عن اسرائيل، أو السكوت على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وارتفعت اصوات عديدة من هذه التجمعات، تطالب بايقاف هذه الجرائم، وتدعو الى جلاء اسرائيل عن الاراضي المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

ومن خلال مجمل النتائج والتأثيرات التي أحدثتها ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة على الساحات، المحلية والعربية والدولية، تأكدت صحة وواقعية البرنامج الوطني لمنظمة التحرير، برنامج دحر الاحتلال وحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة؛ وتأكد، أيضاً، ان نضال شعبنا هو العنصر الحاسم في ضمان انتزاع حقوقنا الوطنية من براثن الاحتلال، وان سلطة الجماهير الشعبية، ممثلة بلجانها، هي التي تسيطر على الوضع وفي مواجهة سلطة الاحتلال واجهزته المنهارة؛ وتأكد، كذلك، ان المجتمع الدولي أصبح مهيأً، أكثر من أي وقت مضى، للمساهمة في تحقيق تسوية سياسية لقضية الشرق الاوسط، وأساسها القضية الفلسطينية، وان سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومن خلفها الادارة الاميركية، لا تستطيع ان تستمر في سياسة عدم الاستجابة للارادة الدولية التي تجمع، اليوم، على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه.

وفي وضوء كل ذلك، وتعزيزاً لصمود شعبنا وانتفاضته المباركة، واستجابة لارادة جماهيرنا في الوطن المحتل وخارجه، ووفاء للشهداء والجرحى والمعتقلين، فان المجلس الوطني الفلسطيني يقرر:

أولاً: في مجال تصعيد الانتفاضة واستمراريتها

(أ) توفير كل الوسائل والامكانات لتصعيد انتفاضة شعبنا على مختلف الصعد، وبمختلف الوسائل، من أجل ضمان استمرارها وتصاعدها.

(ب) دعم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

(ج) تعزيز وتطوير اللجان الشعبية، والاطر الجماهيرية والنقابية المختصة، من أجل زيادة فعاليتها ودورها، بمن في ذلك المجموعات الضاربة والجيش الشعبي.

(د) توطيد الوحدة الوطنية التي تجلت وتأصلت خلال الانتفاضة.

(هـ) تكثيف العمل على الساحة الدولية، من أجل اطلاق سراح المعتقلين، وعودة المبعدين، وايقاف عمليات القمع والارهاب الرسمي المنظّم ضد اطفالنا ونسائنا ورجالنا ومؤسساتنا.

(و) دعـوة الامم المتحـدة الى وضـع الارض الفلسطينية المحتلة تحت اشراف دولي لحماية جماهيرنا، ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي.

(ز) دعوة الامة العربية، بجماهيرها وقواها ومؤسساتها وحكوماتها، الى زيادة دعمها السياسي، والمادي، والاعلامي، للانتفاضة.

(ط) دعوة الاحرار والشرفاء في العالم أجمع الى الوقوف مع جماهيرنا، وثورتنا، وانتفاضتنا، في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ووسائل قمعه وارهابه الفاشي العسكري الرسمي المنظم الذي تقوم به قوات جيش الاحتـلال والمسلحون والمستوطنون المتعصبون ضد جماهيرنا، وجامعاتنا، ومدارسنا، ومؤسساتنا، واقتصادنا الوطني، واماكننا المقدسة، الاسلامية والمسيحية.

ثانياً: في المجال السياسي

وانـطلاقاً من كل ما تقدم، فان المجلس الوطني الفلسطيني، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام، استناداً الى اعلان الاستقلال الصادر يوم [الثلاثاء] ١٥/١١/١٩٨٨، وتجاوباً مع الارادة الانسانية الساعية الى تعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النـووي وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول الى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في اطار ميثاق الامم المتحدة، ومبادىء واحكام الشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي، وقرارات الامم المتحـدة، وآخرها قرارات مجلس الامن الدولي ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨، وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الامن والسلام لكل دول المنطقة.

وتحقيقاً لذلك، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على:

١ ـ ضرورة انعقـاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وجميـع اطراف الصراع في المنـطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعـدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

٢ ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية.

٣ ـ الغـاء جميـع اجـراءات الالحاق، والضم، وازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل على الاراضي الفلسطينية، والعربية، منذ العام ١٩٦٧.

٤ ـ السعي الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ موات لانجاح اعمال المؤتمر الدولي، والوصول

الى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الامن والسلام للجميع، بقبول ورضى متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الاراضي.

٥ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

٦ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الاماكن المقدسة في فلسطين، لاتباع جميع الاديان.

٧ ـ يضع مجلس الامن، ويضمن، ترتيبات الامن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية.

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني، وان العلاقة المستقبلية بين دولتي الاردن وفلسطين ستقوم على اسس كونفدرالية، وعلى اساس الاختيار الطوعي، والحر، للشعبين الشقيقين، تعزيزاً للروابط التاريخية، والمصالح الحيوية المشتركة [فيما] بينهما.

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الامم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي، والاستعمار، والتمييز العنصري، وحقها في النضال من أجل استقلالها، ويعلن، مجدداً، رفضه للارهاب بكل انواعه، بما في ذلك ارهاب الدولة، مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص، وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨، وقراري الامم المتحدة ٤٢/١٥٩ لعام ١٩٦٧ و ٤٠/٦١ لعام ١٩٨٥، وبما ورد في «اعلان القاهرة» الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بهذا الخصوص.

ثالثاً: في المجالين، العربي والدولي

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أهمية وحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات، والوقوف، بحزم، ضد محاولات تقسيم الارض وتفتيت الشعب اللبناني الشقيق؛ كما يؤكد أهمية الجهد العربي المشترك للمساهمة في حل أزمة لبنان... [و] في بلورة وتطبيق الحلول التي تحفظ وحدته؛ ويؤكد المجلس، أيضاً، أهمية تكريس حق المواطنين الفلسطينين في لبنان في ممارسة نشاطهم السياسي، والاعلامي، والتمتع بالامن والحماية، والعمل ضد كل اشكال التآمر والعدوان التي تستهدفهم، وحقهم في العمل، والعيش، وضرورة توفير كل الشروط التي تضمن لهم الدفاع عن انفسهم وتحقيق الامن والحماية لهم.

ويؤكد المجلس الوطني، أيضاً، تضامنه مع القوى الوطنية الاسلامية اللبنانية في نضالها ضد الاحتلال الاسرائيلي، وعملائه في الجنوب اللبناني، ويعبّر عن اعتزازه بالتضامن النضالي بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني، في التصدي للعدوان، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من الجنوب، ويؤكد أهمية تعزيز هذه اللحمة بين جماهيرنا والجماهير اللبنانية المناضلة الشقيقة.

وبهذه المناسبة، يوجه المجلس تحية الاكبار الى الصامدين في مخيماتنا في لبنان، وجنوبه، ضد العدوان وازاء المجازر والقتل والتجويع والتدمير والغارات الجوية والقصف والحصار الذي تقوم به القوات الاسرائيلية، والطيران الاسرائيلي، والبحرية الاسرائيلية، ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية ، تساعده في ذلك القوى العميلة في المنطقة، ورفض مؤامرة التوطين، لأن وطن الفلسطينيين هو فلسطين.

يؤكد المجلس اهمية قرار وقف اطلاق النار بين العراق وايران لاحلال السلام الدائم بين البلدين وفي منطقة الخليج، ويدعو الى تعزيز الجهود المبذولة من أجل انجاح مفاوضات السلام، واقامته على اسس مستقـرة وثابتة، مؤكداً، بهذه المناسبة، اعتزاز الشعب العربي الفلسطيني، والامة العربية قاطبة، بصمود العراق الشقيق، وانتصاراته، وهو يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية.

كما يعرب المجلس الوطني عن اعتزازه العميق بوقوف جماهير امتنا العربية الى جانب نضال الشعب العربي الفلسطيني، ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، ويـؤكد أهمية تعزيز العلاقات الكفاحية بين قوى واحزاب ومنظمات حركة التحرر الوطني العربية، دفاعاً عن حقوق الامة العربية، وجماهيرها، في التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة؛ ويدعو المجلس الى اتخاذ كل الترتيبات التي تعزز الوحدة النضالية بين جميع اطراف التحرر الوطني العربية.

والمجلس الوطني الفلسـطيني، اذ يتـوجه بالتحية والشكر الى الدول العربية لدعمها لنضال شعبنا، يناشدها الوفاء بالالتزامات التي قررتها في مؤتمر قمة الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة؛ والمجلس، اذ يتوجه بهذا الرجاء، يعبّر عن ثقته الكبيرة بأن قادة الامة العربية سيظلون، كما عهدناهم، سنداً ودعماً لفلسطين، ولشعبها.

ويجدد المجلس الوطني الفلسطيني حرص منظمة التحرير الفلسطينية على التضامن العربي، كاطار ينظم جهود الامة العربية ودولها لمواجهة العدوان الاسرائيلي، والمساندة الاميركية لهذا العدوان، ولتعزيز المكانة العربية والدور العربي المطلوب للتأثير في السياسات الدولية لصالح الحقوق والقضايا العربية.

يوجه المجلس الوطني الفلسطيني شكره العميق الى كل الدول، والقوى، والمنظمات العالمية، التي تساند الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويؤكد حرصه على تعزيز اواصر الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي الصديق، والصين الشعبية الصديقة، والدول الاشتراكية الاخرى، ودول عدم الانحياز، والدول الاسـلاميـة، والدول الافريقية، ودول اميركا اللاتينية، والدول الصديقة الاخرى؛ ويلاحظ المجلس، بارتياح، مظاهر التطور الايجابي في مواقف بعض دول أوروبا الغربية، واليابان، باتجاه مزيد من التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني، ودعمه، ويحيّي هذا التطور، ويحث على تعزيز الجهود لتعميقه.

يؤكـد المجلس الوطني تضامن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الاخوي مع نضال شعوب اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية في سبيل تحررها وتعزيز استقلالها، ويدين كل محاولات التهديد الاميركي لاستقلال بلدان اميركا الوسطى والتدخل في شؤونها.

يعبّر المجلس الوطني الفلسطيني عن تأييد ودعم منظمة التحرير الفلسطينية لحركات التحرر الوطني في جنـوب افريقيا وناميبيا، بقيادة سوابو، وتحية خاصة الى الاخ المناضل نلسون مانديلا [الذي ينـاضـل] ضد نظام بريتـوريا العنصري، ويطالب بتمكين شعبي البلدين من نيل حريتهما واستقلالهما؛ ويعبّر المجلس، كذلك، عن تأييده ودعمه لدول المواجهة الافريقية وادانته لاعتداءات نظام جنوب افريقيا العنصري عليها.

وفي الوقت الذي يرقب المجلس تنـامي قوى الفـاشية والتطرف الاسرائيلي، وتصاعد دعواتها العلنية الى تطبيق سياسة الابادة، والطرد الفردي، والجماعي، لشعبنا من وطنه، يدعو الى تكثيف العمـل والجهـود على كل السـاحـات لمواجهة هذا الخطر الفاشي؛ ويعبّر المجلس، في الوقت ذاته،

عن تقديره لدور وشجاعة قوى السلام الاسرائيلية، في تصديها، وفضحها، لقوى الفاشية والعنصرية والعدوان، وفي دعمها لنضال شعبنا وانتفاضته الباسلة، وفي تأييدها لحق شعبنا في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة؛ يؤكد المجلس قرارته السابقة بشأن تعزيز وتطوير العلاقة مع هذه القوى الديمقراطية.

كما يتوجه المجلس الوطني الفلسطيني الى الشعب الاميركي، مناشداً أوساطه المختلفة العمل على ايقاف سياسة الادارة الاميركية التي تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه المقدس في تقرير المصير، ومناشداً كل قطاعات الشعب الاميركي العمل على اقرار سياسات تتطابق مع شرعية حقوق الانسان، والمواثيق والقرارات الدولية، وتخدم الجهد المطلوب لاحلال السلام في الشرق الاوسط، وتوفير الامن للشعوب كافة، بما فيها الشعب الفلسطيني.

يكلف المجلس اللجنة التنفيذية باتمام اجراءات تشكيل لجنة تخليد ذكرى الشهيد الرمز «أبو جهاد»، على ان تبدأ اعمالها فوراً، وبعد انتهاء اعمال المجلس.

ويوجه المجلس تحية الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، والى المؤسسات والمنظمات الدولية، وغير الحكومية، الشقيقة والصديقة، والى رجال الاعلام، ووسائل الاعلام التي وقفت، وتقف، مع انتفاضة شعبنا، ونضال شعبنا.

ان المجلس الوطني، اذ يعبر عن المه الشديد لاستمرار اعتقال مئات المناضلين من ابناء شعبنا في عدد من الاقطار العربية يستنكر، بشدة، استمرار اعتقالهم، ويدعو هذه الاقطار الى وضع حد لهذه الاوضاع الشاذة واطلاق سراح هؤلاء المناضلين، من أجل ان يأخذوا دورهم في الكفاح والنضال.

وفي الختام، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني ثقته الكاملة بأن عدالة القضية الفلسطينية، والمطالب التي يناضل الشعب الفلسطيني من أجلها، ستظل تحظى بالمزيد من تأييد الشرفاء والاحرار في العالم اجمع؛ كما يؤكد ثقته الكاملة بالنصر، والعودة الى القدس، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

[الجزائر، ١٥/١١/١٩٨٨]

الانتفاضة ومؤسسة الامن الاسرائيلية

عمر سعادة

تنطوي معالجة التفاعلات بين الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ومؤسسة الامن الاسرائيلية على جملة من المفارقات والالتباسات الناجمة عن خصوصية الصراع المحتدم، منذ قرابة العام، بين الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل وبين الاحتلال الاسرائيلي.

فالاحداث التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ أواخر العام الماضي، وضعت المعنيّين والمراقبين تجاه نموذج جديد من نماذج الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لم تشهد المنطقة مثيلاً له من قبل. فهو جديد في شموليته المكانية والزمانية بقدر ما هو جديد في اساليبه وادواته وفعاليته. لقد بادرت الجماهير الفلسطينية، في الضفة والقطاع، الى اعلان صراع مفتوح في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، اتسع ميدانه ليشمل كامل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وتجاوزها، وان بوتائر ادنى، الى عمق المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، وامتدت فعالياته اليومية لتشمل حيزاً زمنياً طويلاً (قرابة العام؛ وما زال مرشحاً للامتداد)، وشارك فيه أوسع قطاعات وفئات الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، وتنوّعت أشكال المواجهة وأساليبها وادواتها، بحيث اصبح المصطلح العربي «انتفاضة» يختزل، من الدلالات والابعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما لا يتسع له مصطلح آخر في اللغات الحية، الى الحد الذي فرض على المعنيين والمراقبين، بمن فيهم الاسرائيليون، استخدام مصطلح الانتفاضة، للتعريف بما يجرى في فلسطين المحتلة.

فالانتفاضة ليست حركة مقاومة مدنية سلبية، على طريقة غاندي الذي ابتدع اسلوب المقاومة بلا عنف، على الرغم من تضمّن الانتفاضة للعديد من اساليب المقاومة السلبية، كالاضرابات والمقاطعة الاقتصادية والادارية والسياسية والاهتمام الخاص بالرأي العام العالمي. كما أنها تختلف، في الوقت عينه، عن الكفاح المسلح، بالنمط الذي مارسته فصائل المقاومة الفلسطينية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية. فغياب الاسلحة النارية، والقذائف، والمتفجرات، التي تستخدمها مجموعات فدائية صغيرة منظمة ومدربة، كل ذلك يخرج الانتفاضة من اطار التعريف المتداول للكفاح المسلح.

لقد توقف الاسرائيليون مطوّلاً ازاء الانتفاضة الفلسطينية، في محاولات لفهم اسبابها وآلياتها وأبعادها، وبالتالي للوصول الى أنجع السبل في مواجهتها واخمادها. وعلى الرغم من اختلاف الاجتهادات، وتعدد الآراء، في تعريف الانتفاضة، وتوصيفها، وتحليل خلفياتها وأبعادها، فقد اتفقت غالبية الاسرائيليين ـ على الرغم من تباين مواقفها وانتماءاتها السياسية ـ على الخطر المتجسد في الانتفاضة، ليس على المستوى الآني فحسب، بل على المستوى الاستراتيجي. ففي هيئة الاركان الاسرائيلية، اعترف العديد من كبار القادة العسكريين بأن نتائج الانتفاضة «ستكون مصيرية بالنسبة الينا، بشكل لا تقل عن نتائج حرب الايام الستة، أو حرب يوم الغفران»[1].

فالانتفاضة الفلسطينية، بعد أقل من عام على انطلاقتها، «اوجدت وضعاً استراتيجياً جديداً في المنطقة»[٢]. ولعل ذلك يرجع الى ان الانتفاضة لم تكشف جوانب القوة لدى الشعب الفلسطيني فحسب، بل، وربما بدرجة أكثر أهمية، كشفت جوانب الضعف البنيوي في الحالة الاسرائيلية. فللمرة الاولى، خلال عقدين ونيف من سيطرة اسرائيل على الضفة والقطاع، «يثبت الفلسطينيون انه يمكن ازعاج جيش كامل، وارباك نظام الحياة، طوال أيام متواصلة، بوسائل بسيطة من العصيان: حجارة واطارات سيارات واضراب عام...»[٣].

طبيعة الانتفاضة وخصائصها

يعكس الارتباك الاسرائيلي في التعامل مع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ارتباكاً أشد في فهم الانتفاضة واستيعاب آلياتها. ولعل تفرد الانتفاضة من حيث سماتها الخاصة، في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يجعل تصنيفها والتعامل معها مهمّة معقّدة. فهي، من منظور معظم المحللين الاسرائيليين، حرب، ولكن، أي نوع من الحروب هي ؟ كتب المعلق العسكري الاسرائيلي يورام بيري: « ان صعوبة تصنيف هذه الحرب وفهمها ليست أمراً عفوياً. فهذه حرب تختلف عن كل الحروب الست السابقة لها. انها حرب من نوع جديد، لم يعرفه الجيش الاسرائيلي من ذي قبل. فهي تختلف عن الحروب التي خاضها الجيش ضد الجيوش النظامية للدول العربية؛ وتختلف، أيضاً، عن الحرب ضد ميليشيات م.ت.ف. أو حركة ' أمل ' أو الدروز في لبنان. كما ان اوجه الشبه بينها وبين احداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ضعيفة جداً»[٤]. ويحاول بيري ان يتلمس السمات الخاصة لهذه الحرب على النحو التالي: «١ ـ انها حرب، يعتبرها المحاربون فيها حرب تحرر وطني ضد محتل اجنبي غير شرعي. ٢ ـ انها ليست حرباً نظامية، وانما حرب عصابات تتبنى الاستراتيجية المضادة للقوة المسيطرة. ٣ ـ وبقدر ما هي حرب ضد قوة اجنبية، فهي، ايضاً، ثورة اجتماعية للمجتمع الواقع تحت الاحتلال. ٤ ـ وأخيراً، انها حرب سياسية، الهدف من ورائها ليس تدمير تشكيلات العدو، أو احتلال أرض، وانما الهدف هو الرأي العام الدولي، والسكان الرازحون تحت الاحتلال، والتجمّعات السكانية في العالم»[٥].

ورأى المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف ان ما يجرى، حالياً، في قطاع غزة والضفة الغربية، «انما هو حرب استنزاف جديدة. انها حرب استنزاف من نوع آخر لم نعهده من قبل، خلال جميع حروبنا. انها مثل كل حرب، موجهة، بالدرجة الاولى، ضد القوات المسلحة للدولة، ولكن ليس ضد الجيش الاسرائيلي وحده؛ فالمستهدف انما هو الجيش الاسرائيلي والجمهور بأسره ـ الشعب. وكما واجهنا حرب الاستنزاف في بداية السبعينات في جبهة قناة السويس، وفي مرتفعات الجولان وغور الاردن، فان هذه الحرب تنطوي على تدمير كبير. وعلى الرغم من أنه لم تسقط طوال الاضطرابات ـ ولحسن حظنا ـ ضحية اسرائيلية واحدة، جندي أو مواطن حتى الآن [نشرت مقالة شيف في ١٩٨٨/٢/١٢]، فان للحرب ثمناً. ولا اتكلم، فقط، عن الثمن على الساحة الدولية، وانما في المجال السياسي، والرأي العام أيضاً»[٦].

أما المعلّق العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن ـ يشاي، فوصف الانتفاضة الفلسطينية بأنها «حرب عصابات شعبية غير مسلّحة؛ تهدف الى تحقيق أهداف معادية لاسرائيل. ويمكن تسميتها، أيضاً، بأنها حرب عصابات مدنية من طراز جديد في العالم، تتميز بما يلي: ١ ـ تدخل كثيف لوسائل الاعلام في القتال، سواء بوجودها على ساحة المعركة، أو بسبب تأثيرها في نجاح

الذين ينفذون حرب العصابات. ٢ ـ تجنيد النساء والفتيان في مواجهة جيش جيد التسلّح، بغية احداث اقصى حد من التأثير الاعلامي والدولي. ٣ ـ امتناع رجال العصابات عن استعمال السلاح الناري... باستفزاز جنود الجيش الاسرائيلي، ودفعهم الى استعمال سلاحهم، واستعمال شاذ للقوة»[٧].

وتوقف المؤرخ الاسرائيلي يشعياهو بن ـ بورات عند الطابع الشعبي للانتفاضة، فرأى : «ان ما يميّز موجة الاضطرابات الحالية هو استعداد العديدين للمخاطرة في مواجهات صدامية مع قوى الامن... ان جرأة السكان، واستعدادهم للمخاطرة بحياتهم، هما الاساس لامكان نشوب انتفاضة شعبية. فكل حادثة قتل، وكل جنازة جماهيرية، تثير موجة من الكراهية، وتعزز ارادة الانضمام الى النضال ضد الاحتلال»[٨].

ان جملة التوصيفات السابقة التي حشدها المحللون والمعلقون الاسرائيليون لتعريف الانتفاضة، لا يمكن النظر اليها باعتبارها مجرّد ترف اكاديمي، أو تنافس في اضفاء النعوت والتوصيفات على الانتفاضة الفلسطينية؛ بل هي، في واقع الامر، تعكس مدى الارتباك والقلق الذي يعتري العقل الاسرائيلي السياسي، والعسكري، ليس ازاء فهم الانتفاضة واستيعاب آلياتها فحسب، وانما ازاء كيفية التعامل معها، عسكرياً وسياسياً. فالذي يثير القلق الاسرائيلي، بالدرجة الاولى، هو الاخفاق الاسرائيلي في السيطرة عليها. كتب المعلق العسكري زئيف شيف: «يثبت تفاقم الاضطرابات في قطاع غزة ان ما يحدث، الآن، أمام أنظارنا، هو استراتيجية فلسطينية جديدة، لا يوجد لدى اسرائيل رد معقول عليها، حتى الآن. فلا رد للجيش، ولا لقوات الامن، ولا، بالتأكيد، للمرتبة السياسية...»[٩].

الانتفاضة وبنية الجيش الاسرائيلي

ان عجز المؤسسة الامنية الاسرائيلية عن اخماد الانتفاضة الفلسطينية، بعد شهور طويلة من انطلاقتها، لا يعكس عجزاً مطلقاً لتلك المؤسسة الامنية، وانما يعكس المفارقة بين طبيعة الانتفاضة الفلسطينية، المستمدة من جملة الخصائص التي تجعلها متميزة في بنيتها وآلية عملها، عن كافة الحروب السابقة، وبين طبيعة مؤسسة الامن الاسرائيلية، التي جاءت محصلة لخبرة الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة، واستجابة لمتطلبات الحروب المقبلة، التي هي، من المنظور الاسرائيلي، ستكون حروباً ضد جيوش نظامية.

لقد اكتسب الجيش الاسرائيلي خبرات واسعة في مجالي الحرب التقليدية وحرب العصابات. ولكن الانتفاضة الفلسطينية، كنموذج للصراع، تختلف عن كليهما. كتب شيف: «ان الجيش الاسرائيلي لا يواجه، هنا، جيوشاً نظامية. كما اننا قادرون على التصدي للارهاب بنجاح، وبثمن ضئيل نسبياً. لكن الوضع، هنا، مختلف؛ فالواقع السياسي دفع الجيش الى شرك صعب. فمن الواضح ان الجيش الاسرائيلي قادر على فرض النظام في المناطق [المحتلة]، لفترة معينة، بقوة السلاح. ولكن هذا يتطلب قتل الكثيرين، بكل ما يترتب على ذلك من دلالات سلبية، سواء في نظرنا أم في نظر الكثيرين من يهود الشتات. فهذا شرك لا نستطيع ان نكون فيه منتصرين؛ وما يعتبر انتصاراً، لا يمكن ان يدوم»[١٠].

فالانتفاضة الفلسطينية ليست فعلاً عسكرياً بحتاً، يستدعي فعلاً عسكرياً مضاداً، ويسمح للكيان الصهيوني باستغلال تفوقه التسليحي والتدريبي لحسم الصراع عسكرياً. بل هي فعل، سمته الاساسية انه شعبي وغير عسكري، من حيث امتناع الفلسطينيين، حتى الآن، عن استخدام

الاسلحة النارية فيه. وهذا الوضع يفرض على الكيان الصهيوني جملة من القيود التي تمنعه من التوسع في استخدام الاسلحة النارية، في مواجهة مدنيين غالبيتهم من الفتيان والنساء.

ان مصطلح «القيود على استخدام القوة» الذي يتردد، بكثرة، في الادبيات الاسرائيلية، والغربية، المواكبة للانتفاضة، ينطوي على محتوى اخلاقي وسياسي، يتصل بموقف الرأي العام الداخلي، والعالمي، من استخدام الدولة للقوة العسكرية في مواجهة مدنيين عزّل. وغالباً ما تمتنع الدول عن الافراط في استخدام القوة ضد المدنيين التابعين لها، أو الخاضعين لسيطرتها، وذلك التزاماً بالمواثيق والاعراف الدولية، من جهة، وتحاشياً لردود الفعل الدولية، والرسمية والشعبية، التي قد تضر بمصالح الدولة، أو بصورتها، من جهة أخرى.

أما في الحالة الاسرائيلية الراهنة، فان الرادع الاخلاقي يحتل حيّزاً هامشياً بين جملة الاعتبارات التي تمنع الاسرائيليين من التوسع في استخدام القوة العسكرية ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ويبدو ان الاعتبار السياسي يشكل رادعاً أكبر بالنسبة الى اسرائيل، التي تخشى من ردود فعل دولية مؤثرة، في حال تماديها في عمليات القتل والتدمير التي تمارسها ضد الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل. غير ان ثمة عاملاً أكثر اهمية من العاملين، السياسي والاخلاقي، ربما كان الرادع الرئيس الذي يمنع اسرائيل من توظيف كامل ثقلها العسكري في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، وهو احتمال التصعيد المضاد لادوات الصراع من الجانب الفلسطيني. فأجهزة الامن الاسرائيلية تدرك ان لدى الفلسطينيين، في الضفة وقطاع غزة، كميات محدودة من الاسلحة والمتفجرات[١١]. وان المزيد من الضغط عليهم من شأنه ان يدفع عدداً من الشبان الى استخدام الاسلحة النارية. وعلى الرغم ان ما يملكه الفلسطينيون من اسلحة، داخل المناطق المحتلة، لا يكفي لادارة صراع عسكري طويل ضد الكيان الصهيوني، الاّ انه يكفي لخلق حالة من الارتباك، ليس لدى الاوساط العسكرية الاسرائيلية فحسب، بل لدى الرأي العام الاسرائيلي. كتب يوئيل ماركوس: «انني ارتعد من اليوم الذي سيبدأ فيه سكان المناطق [المحتلة] باطلاق العيارات النارية. اليوم الذي يتحولون فيه عن الاضرابات والتظاهرات واشعال الدواليب، عن رشق الحجارة، والقاء الزجاجات الحارقة، عن الطعن بالسكاكين، الى استخدام الاسلحة النارية. وكون الامر لم يحصل، بعد، ليس الضمان انه لن يحصل. فان ما جرى، أيضاً، لم نكن نتوقعه»[١٢].

وبالمقابل، فان الفلسطينيين في المناطق المحتلة لا يجدون انفسهم مضطرين الى تصعيد اساليب الصراع واداوته، الى الحد الذي يمنح الجيش الاسرائيلي «مشروعية» ممارسة القتل الجماعي والتدمير الشامل، تحت ذريعة «الرد على النيران بالمثل»، خاصة وان الوتيرة الحالية للصراع تتناسب مع الامكانات الفلسطينية المتاحة، وتستجيب لأهداف النضال الوطني الفلسطيني الى حد كبير؛ كما انها تسجّل، على الصعيد السياسي، وعلى صعيد الرأي العام العالمي، نقطة لصالح الطرف الفلسطيني.

وهكذا، فقد استقر الصراع، كما يبدو، عند نقطة تقاطع الارادتين، الفلسطينية والاسرائيلية، وهي النقطة التي تجعل الصراع فوق مستوى المقاومة المدنية، ودون مستوى المواجهة العسكرية التقليدية. ولأن هذا المستوى من الصراع ينسجم، الى حد كبير، مع امكانات وشروط الطرف الفلسطيني، فان استمراره يؤكد قدرة الفلسطينيين داخل الوطن المحتل على التحكم بمستويات الصراع، وفق اعتباراتهم الوطنية. فالفلسطينيون يسجلون النقاط في صراع طويل، يدركون أنهم لا يستطيعون، حالياً، حسمه بالضربة القاضية. أما في الجانب الاسرائيلي، فان هذا المستوى من الصراع لا

ينسجم مع بنية الجيش الاسرائيلي، الذي تمّ اعداده وتسليحه وتدريبه لخوض حروب مختلفة. ان ما اسمـاه شيف بـ «الشرك الصعب» هو، بالضبط، هذه الوضعية الشاذة، التي يتم فيها زج جيش عصري جيد التسلّح لخوض حرب ذات مواصفات خاصة، وضمن قيود واعتبارات سياسية وأمنية معقدة، في مواجهة جماهير شعبية غير مسلّحة.

لقد تمخضت المواجهات اليومية المتواصلة بين الجيش الاسرائيلي والجماهير الفلسطينية عن كشف العديد من جوانب الضعف والقصور في بنية الجيش الاسرائيلي. ولقد تبدت جوانب الضعف والقصور هذه، في ثلاثة من أخطر مجالات القدرة العسكرية، وهي: القدرة الاستخبارية، والقدرة على الحشد البشري، والقدرة على السيطرة الميدانية.

أولاً: القدرة الاستخبارية

شكلت الانتفـاضـة الفلسـطينيـة مفـاجـأة على المستوى الاستراتيجي بالنسبة الى الكيان الصهيوني، حيث جاءت خارج سياق التوقعات، سواء في توقيتها أم في نوعيتها. وسرعان ما استعار المحللون الاسرائيليون مصطلح «التقصير» للاشارة الى اخفاق اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في توقع حدوث الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وهو المصطلح الذي استخدم، للمرة الاولى، في اعقاب حرب تشرين الاول (أكتـوبـر) ١٩٧٣، للاشـارة الى فشـل الاستخبـارات الاسرائيليـة في رصد الاستعدادات العربية لشن الحرب. بل ان بعض المحللين الاسرائيليين يعتبر ان ما حدث في التاسع من كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ أسوأ ممّا حدث في العام ١٩٧٣. كتب شيف: «ان المفاجأة الاخيرة [الانتفاضة] كانت مذهلة أكثر. فلم تنجح اسرائيل، في العام ١٩٧٣، في فهم ما كان يجرى في القاهرة ودمشق. وفي سنة ١٩٨٧، لم تنجح اسرائيل في ملاحظة ما يحدث في بيتها، في حجرة نومها»[١٣].

لقد كانت أجهزة الامن الاسرائيلية، عشية اندلاع الانتفاضة، منهمكة في مهمّات الامن الجاري في المنـاطق المحتلة. وقد وضعت خطط عملها على اساس التصدي للنشاطات الفدائية الفلسطينية داخـل المناطق المحتلة، وعلى الحدود. وبعد تصاعد موجة العمليات الفدائية الفلسطينية، التي تمّ معظمها بمبادرات ذاتية من الفلسطينيين داخل الوطن المحتل، وخاصة عمليات الطعن بالسكاكين، أخذت السلطات الاسرائيلية تكثف تواجدها الامني داخل المناطق المحتلة. وفي العام ١٩٨٥، بدأت أجهزة الامن الاسرائيلية ببلورة سياستها الامنية داخل المناطق المحتلة، وفق الاسس التالية: « ١ ـ أعمـال المخـابرات: حيث من الممكن، بعد الانسحاب من لبنان، تعزيز قوات المخابرات في المناطق المحتلة، بالاضافة الى تعزيز قوات الامن والشرطة وحرس الحدود في هذه المناطق. ٢ ـ العمل مع حرس الحدود، وكأنه جيش تابع للشرطة. ٣ ـ تعميق التعاون بين الشرطة وحرس الحدود»[١٤].

لقد كانت اسرائيل، في تلك الفترة، معنيّة بالتصدي لما أسمته بـ «الارهاب المحلي»، الامر الذي لا يتطلب زج المزيد من القوات النظامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل و «المزيد من رجال الامن السريـين، والمـزيـد من الحراس، والمزيد من المتتبعين والمتنصتين السريين، والمزيد من مستخدمي العملاء...»[١٥]. وهكذا حشدت اسرائيل في المناطق المحتلة معظم طاقتها الاستخبارية قبيل تفجّر الاحداث. وعلى الرغم من ذلك، فقد اخفقت في رصد، وتوقع، الانتفاضة الشعبية الفلسطينية. ويرجع ذلك الى ان أجهزة الامن الاسرائيلية ركزت جهودها على رصد ومتابعة نشاطات الافراد، دون متابعة الحـالة الجمـاهـيريـة الفلسـطينيـة داخـل المناطق المحتلة، من جوانبها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. لقد تمكّن أحد موظفي الامم المتحدة العاملين في قطاع غزة من توقع حدوث الانتفاضة الجماهيرية في المناطق المحتلة، وبموعدها المحدد تقريباً، من خلال استقرائه لمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة والقطاع[١٦]، بينما اخفقت اجهزة الامن الاسرائيلية في الوصول الى مثل هذا الاستنتاج، أو الى شيء قريب منه، لأنها «لم تعمل على وضع تقديرات استخبارية حول الاوضاع العامّة في المناطق المحتلة، وانما انشغلت، أساساً، في جمع المعلومات لاحباط الاعمال الفدائية»[١٧]. كتب يوسي ميلمان: «لقد استمرت اجهزة الامن في عملها الروتيني قصير النظر في ضبط أمن المناطق [المحتلة]. فالتقصير، هنا، هو، أولاً وقبل كل شيء، استخباري. لم يُعِد جهاز الامن والجيش الاسرائيلي والشرطة والامن العام تقديرات محدّثة للوضع، ولم تعط أجهزة الامن تحذيراً استخبارياً بامكان وجود تحرك شعبي منظم وواسع النطاق في المناطق [المحتلة]»[١٨]. ولم يكن الجهل بتوقيت الانتفاضة هو التقصير الوحيد الذي منيت به مؤسسة الامن الاسرائيلية، بل ترتب عليه تقصير آخر في تقدير حجم الانتفاضة، ومستواها. لقد كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨، عن ان «مؤسسة الامن لم تقدّر أن الاضطرابات وحوادث ' خرق النظام العام ' في المناطق، ستكون بمثل هذه القوة، وانها ستستمر فترة طويلة الى هذا الحد»[١٩].

أما رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شمرون، فأعلن، بعد أيام قليلة من اندلاع الاحداث، «ان حجم الاضطرابات الاخيرة في المناطق [المحتلة] فاجأ الجيش»[٢٠]. وبالنتيجة، فقد تم تحميل أجهزة الامن الاسرائيلية مسؤولية الاخفاق في توقع الاحداث، وتقدير حجمها وطبيعتها، الامر الذي دفع المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية الى تشكيل هيئة جديدة لمعالجة تقدير الاستخبارات في المناطق المحتلة. غير ان هذا الاجراء جاء متأخراً، حيث اتخذت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية مساراً مختلفاً، الغى، الى حد كبير، فعالية أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. لقد اعتمدت اسرائيل طوال عقدين من الاحتلال، على اجهزة الامن لضمان سيطرتها على الضفة والقطاع. وقد استطاعت تجنيد عدد من ضعاف النفوس، فشكلت منهم ذراعاً أمنية تخترق عمق المناطق المحتلة، وتؤمن لها سيلاً من المعلومات والتقارير حول نشاط وتحركات العناصر الوطنية. ومع انطلاقة الانتفاضة الشعبية، بادر الفلسطينيون الى محاسبة هؤلاء العملاء وتطهير المناطق المحتلة منهم. وقد اعدم عدد منهم، بينما أعلن البقية توبتهم، أو هربوا الى خارج المناطق المحتلة، الامر الذي أدى الى فقدان مؤسسة الامن الاسرائيلية لقرون استشعارها في المناطق المحتلة. كتب يورام بيري: «ان جنود لواء غولاني، ولواء غفعاتي، والمظليين، ولواء الناحال، ليسوا هم الذين قاموا بتأمين الحكم الاسرائيلي للمناطق [المحتلة] على مدى عشرين عاماً، وانما وسائل رقابة اجتماعية أكثر تطوراً: شبكة كثيفة من العملاء، الذين قدموا تقارير الى السلطات، عمّا يحدث في كل زاوية وركن، ووسائل رقابية وعقابية من جانب جهاز الامن العام، وزعامة تقليدية، كانت تقوم ـ على الرغم من معارضتها للاحتلال ـ بلجم السكان المحليين، ووسائل ادارية من العقاب والثواب... ان هدف الانتفاضة هو تقويض شبكة الرقابة الاسرائيلية، وجعل الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] يكلف الاحتلال ثمناً باهظاً جداً. وبالفعل، فان جهاز الامن العام فقد الكثير من قدرته على الردع؛ كما خاف المتعاونون على مصيرهم منذ واقعة الاعدام في بلدة قباطية، حيث اعلنوا التوبة. وباتت عناصر معتدلة تتردد، مرة أخرى، في الاعراب عن موقفها»[٢١].

لقد كان طابور العملاء، هو عين الاحتلال وأذنه في الضفة والقطاع. وبتصفية هذا الطابور،

وشلّ فاعليّته، لم يفقد الاسرائيليون قدرتهم على معرفة ما يجرى في المناطق المحتلة فحسب، بل فقدوا، كذلك، قدرتهم على التحكم بمسار الاحداث. فهم يملكون القوة العسكرية لتوجيه ضربات مؤثرة للفلسطينيين في المناطق المحتلة، ولكنهم لا يعرفون، بالضبط، أين وكيف ومتى ينبغي توجيه مثل هذه الضربات. وعلى سبيل المثال، فان اعتقال اكثر من عشرين ألف فلسطيني من مواطني الضفة والقطاع، وقتل المئات، وهدم عشرات المنازل، وابعاد عشرات المناضلين، وفرض حظر التجول، ومحاصرة عشرات المناضلين، ومحاصرة المدن والقرى لايام، واسابيع طويلة، كلها اجراءات تتسم بالعنف والهمجية؛ ولكنها، على الرغم من ذلك، لم تؤد الى اخماد الانتفاضة، أو الحد من زخمها. والسبب في ذلك أن هذه الاجراءات بقدر ما هي قاسية، وعنيفة، فانها ضربات عشوائية وطائشة، تفضح عجز مؤسسة الامن الاسرائيلية عن تسديد ضرباتها الى المنطقة الاكثر حساسية في الجسم الوطني الفلسطيني، داخل المناطق المحتلة. ان واحداً من أبرز تجسيدات العجز الاستخباري الاسرائيلي، في المناطق المحتلة، يتمثل في المحاولات الاسرائيلية المتعددة، والفاشلة، للقبض على اعضاء القيادة الموحدة للانتفاضة، أو أعضاء اللجان الشعبية الفلسطينية، على مستوى المدن والقرى والمخيمات.

لقد بتر الفلسطينيون ذراع اسرائيل الاستخبارية في المناطق المحتلة، وأصبحت السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب حشد طاقات عسكرية ضخمة، لفرض سيطرة اسرائيل المباشرة على كل مدينة، وقرية، ومخيم، في الضفة والقطاع.

ثانياً: القدرة على الحشد البشري

يعتبر الجيش الاسرائيلي واحداً من الجيوش المتطورة في العالم، من حيث استخدامه للوسائط القتالية الحديثة، واعتماده المكثف على التقنيات والمبتكرات العلمية العسكرية. وفي واقع الامر، فان التطور النوعي للجيش الاسرائيلي هو تعويض عن القصور الكمّي. فاعتماد هذا الاسلوب المكلف جداً، من أجل رفع الكفاءة العملياتية للجيش الاسرائيلي، انما يرجع الى محدودية الطاقة البشرية المتوفرة للكيان الصهيوني، بالمقارنة مع المحيط العربي الذي يمتلك طاقات بشرية أكبر، وأكثر مرونة. وتبعاً لهذا الوضع، فان الجيش الاسرائيلي على الرغم من قدرته العالية على ادارة معارك نظامية، يعاني ممّا تعاني منه معظم الجيوش الحديثة في العام، على صعيد البنية القتالية. فالجسم المقاتل في الجيش الاسرائيلي محدود للغاية بالنسبة الى الحجم العالم للجيش.

لقد توقّف العديد من الباحثين الاستراتيجيين والعسكرين الاسرائيليين عند هذه الظاهرة التي يطلقون عليها، في العادة، عبارة «ازدياد قوة وطول الذنب على حساب الاسنان الحادة». ونبّه العقيد عمانوئيل فالد، الذي شغل، في مطلع الثمانينات، منصب قائد شعبة الطاقة البشرية، الى خطورة هذه الظاهرة، في تقريره الذي رفعه الى رئاسة الاركان، ثم نشره، فيما بعد، في كتابه «لعنة الاواني المكسورة» والذي يصور فيه بعض المظاهر السلبية في الجيش الاسرائيلي، مثل: «نمو واتساع القيادات على حساب القوة المقاتلة، حيث ان الذي يحظى بأفضلية كبيرة في الجيش الاسرائيلي، فعلاً، هو القيادات والخدمات والادارات المختلفة، وليس المقاتلون، وذلك على حساب السلك المقاتل، الذي انخفضت نسبته في حجم القوات»[٢٢]. وأشار فالد الى ان «نسبة السلك المقاتل في حجم القوات الاسرائيلية انخفضت من ٣٥ بالمئة أبّان حرب عيد الغفران، الى ٣٣ بالمئة في العام ١٩٨٢»[٢٣].

ان بنية الجيش الاسرائيلي، على الرغم ممّا يعتريها من ثغرات، تشكل الحل الامثل بالنسبة الى الحالة الاسرائيلية، حيث تعوّض التكنولوجيا، الى حد كبير، نقص الطاقة البشرية، وحيث يكتسب

مفهوم «التفوق النوعي» دلالة تقنية، تتصل بسرعة الحركة، وغزارة النيران، وتطور الاسلحة المستخدمة في الحرب، وكلها شروط تنسجم مع نظرية الامن الاسرائيلية، القائمة على خوض حروب خاطفة ذات طابع هجومي، تتم فوق اراض معادية، أو يتم نقلها، بسرعة، الى الاراضي المعادية.

ومع نشوب الانتفاضة الفلسطينية، وجدت مؤسسة الامن الاسرائيلية نفسها ازاء نوعية جديدة من الصراع، تتطلب حشداً بشرياً مكثفاً، وانتشاراً جغرافياً واسعاً، للسيطرة على حالة التمرد الشعبي. وفي صراع كهذا لا وجود لخطوط القتال الهجومية، او الدفاعية، أو للخطط القتالية المعدة سلفاً في هيئة الاركان، ولا فعالية للتكنولوجيا العسكرية. فالجندي، في هذا الصراع، تنحصر فعاليته، على الارض، في قدرته على استخدام الهراوة، أو البندقية، وليس في مستوى الدمار الذي يمكن ان يلحقه بالخصم، باستعمال وسائل القتل والتدمير الحديثة، من بعد.

لقد فرض الصراع الجديد على مؤسسة الامن الاسرائيلية تواجداً بشرياً ميدانياً على امتداد المناطق المحتلة. وبالنظر الى ان الجيش الاسرائيلي لم يكن يحتفظ في الضفة والقطاع الاّ بعدد محدود من الجنود قبل اندلاع الانتفاضة، فقد اضطر الى نقل الآف من الجنود من معسكراتهم الى المناطق المحتلة، وزجّهم في الصراع اليومي في مواجهة الجماهير الفلسطينية الثائرة.

لقد اكتشف العسكريون الاسرائيليون، خلال الانتفاضة الفلسطينية، ان احتلال منطقة ما بالقوة العسكرية اسهل بكثير من السيطرة عليها، في حال وجود مقاومة شعبية فيها ضد المحتلين. فبعد أيام محدودة من تفجّر الاحداث في الضفة والقطاع، أعلن رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، عن «ان حجم القوات الاسرائيلية العاملة في قطاع غزة، في أعقاب الاضطرابات، أكبر بثلاثة أضعاف حجمها العادي، وأكبر بكثير من حجم القوة التي احتلت قطاع غزة خلال الحرب [١٩٦٧]. وفي الضفة الغربية، تمّت مضاعفة القوات العاملة في معالجة التظاهرات وعمليات خرق النظام»[٢٤]. وعلى الرغم من ضخامة القوات الاسرائيلية التي تمّ حشدها في مواجهة الانتفاضة الشعبية، فقد أعلن قائد اسلحة الميدان، الجنرال اروي ساغي، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، عن «ان الوضع يتطلب زجّ المزيد من القوات العسكرية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٢٥].

ان قدرة الانتفاضة الفلسطينية على استنزاف الجهد العسكري الاسرائيلي، ومشاغلة القسم الاكبر من القوات الاسرائيلية في عمليات الامن الجاري في المناطق المحتلة، أصبحت مقياساً لقوة الانتفاضة الفلسطينية ومستوى فعاليتها. كتب يورام بيري: «بالامكان التعرف على حجم الانتفاضة من خلال حقيقة انه منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر)، اضطر الجيش الاسرائيلي الى زيادة قوته [في الضفة والقطاع] الى أربعة، أو خمسة أضعاف»[٢٦].

ومع تنامي الانتفاضة الفلسطينية، واتساعها، ازدادت الحاجة الاسرائيلية الى زجّ المزيد من القوات في الصراع المحتدم على امتداد المناطق المحتلة. وسرعان ما جوبه العسكريون الاسرائيليون بواقع قوتهم البشرية المحدودة، وبأنه «بدون اعلان حالة تعبئة واسعة، فان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع توفير قوة بشرية للاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في اكثر من مئة قرية فلسطينية»[٢٧]. وكان طبيعياً ان تتجه انظار قادة الجيش الاسرائيلي نحو قوات الاحتياط، لسد النقص في الطاقة البشرية. في البداية، تمّ الحديث عن تمديد الخدمة السنوية لجنود الاحتياط في مجال تنفيذ العمليات في المناطق المحتلة، دون تحديد مدة الخدمة الجديدة. وفي آذار (مارس) ١٩٨٨، عُلم من مصادر عسكرية اسرائيلية «ان جنود الاحتياط سيخدمون في سنة العمل المقبلة (من بداية نيسان ـ ابريل حتى

نهاية آذار ـ مارس من العام التالي)، لمدة ٥٥ يوماً على الاقل، وان قراراً بهذا الشأن تتم بلورته في هيئة الاركان العامة»[٢٨]. غير ان القرار الذي صدر عن هيئة الاركان الاسرائيلية، والذي اعلنه، بعد ذلك، نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال اهود براك، حدد «ان مدة الخدمة السنوية للاحتياط ستكون ٦٢ يوماً، وان ايام الاحتياط سيتم تكريسها للانشغال التنفيذي في المناطق المحتلة»[٢٩].

لقد كشفت الانتفاضة محدودية القوات الاسرائيلية، وأرغمت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على تقديم عرض ميداني للضعف في مجال الطاقة البشرية. فالوحدات النظامية المختارة من الجيش الاسرائيلي، مثل ألوية غولاني وغفعاني والمظليين، وعشرات الآلاف من قوات الاحتياط، والشرطة وحرس الحدود، لم تستطع تحقيق سيطرة فعلية على المناطق المحتلة؛ واضطر قادة الجيش الاسرائيلي الى الدخول، مجدداً، في دوامة البحث عن المزيد من حملة البنادق والهراوات لزجّهم في الصراع اليومي ضد الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع. ومع تفاقم أزمة الطاقة البشرية الاسرائيلية، بفعل امتداد وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية، بدأت قيادة الجيش الاسرائيلي بالتطلع الى جنود الناحال، والى شبيبة المدارس العسكرية الدينية، لتجنيدهم في مهام الامن الجاري في المناطق المحتلة. وفي العادة، فان جنود الناحال يمضون خدمتهم السنوية المجانية في الكيبوتسات؛ وفي آب (أغسطس) الماضي، رفض اعضاء الحركة الكيبوتسية الموحّدة، بشدة، العرض الذي قدمه اليهم رئيس شعبة القوى البشرية في شعبة الاركان، العميد متاي فيلناي، والمتضمّن تقليص الخدمة المجّانية لاعضاء الناحال في الكيبوتسات، وتوجيههم الى المناطق المحتلة، لاداء الخدمة الاحتياطية هناك. وقالت مصادر في الحركة الكيبوتسية: «اذا قرر الجيش، في نهاية الامر، القيام بهذه الخطوة من طرف واحد، على حساب الخدمة المجانية للناحال، فاننا سنقترح على الحركات الكيبوتسية القيام باجراء مناقشات جديدة بشأن موضوع الناحال بكامله»[٣٠]. ويبدو ان النقاش حول موضوع الناحال قد حُسم في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ لصالح الجيش، حيث «توصل قسم الطاقة البشرية في هيئة الاركان، في الجيش الاسرائيلي، الى اتفاق مع اتحاد المدارس الدينية العسكرية، ومع قسم الشباب في وزارة الدفاع الاسرائيلية، حول اشتراك طلاب المدارس الدينية العسكرية، وشباب الناحال، في تحمّل اعباء قمع الانتفاضة»[٣١].

وهكذا، فقد استنفد الجيش الاسرائيلي معظم قوته التعبوية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، وبدأ يلعق أرضية البرميل في مجال الطاقة البشرية، دون ان يتمكن من قهر ارادة الجماهير الفلسطينية المنتفضة. لقد فرضت الانتفاضة الشعبية على مؤسسة الامن الاسرائيلية مستوى عالياً من التشغيل لقواتها البشرية المحدودة، ولفترة زمنية طويلة، لم يعتدها الجيش الاسرائيلي، مع ما يترتب على ذلك من مردودات على صعيد بنية الجيش الاسرائيلي، ومستوى استعداده القتالي.

ثالثاً: القدرة على السيطرة الميدانية

يرتبط مفهوم السيطرة الميدانية، في العلم العسكري الكلاسيكي، بقدرة قوة عسكرية على التحكم في مسار القتال، وفرض اوضاع معيّنة على القوة ـ الخصم، من حيث الانتشار، أو الحركة في الميدان، أو استخدام الوسائط القتالية. وفي العادة، فان التفوق في حجم، ونوعية، الحشد العسكري، والعوامل الطبوغرافية، تعتبر عناصر اساسية لتحقيق السيطرة الميدانية لجيش من الجيوش.

أمّا في حالة الانتفاضة الفلسطينية، فان مفهوم السيطرة الميدانية يكتسب مضامين خاصة، تفرضها خصوصية الصراع المحتدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالجيش الاسرائيلي حدّد

هدفـه من خوض الصراع بقمع الانتفاضة، أي بايقاف النشاطات الشعبية الفلسطينية المناهضة للاحتلال. ونظراً الى شمول الانتفاضة الفلسطينية لكل شارع وساحة داخل المناطق المحتلة، فان السيطرة الاسرائيلية على المناطق المحتلة باتت تتطلب سيطرة ميدانية على كل شارع وساحة في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع. وهنا تبرز واحدة من مفارقات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تحققت السيطرة الاسرائيلية على الضفة والقطاع بمجرد هزيمة الجيشين، الاردني والمصري، حيث تمّ التسليم ـ عسكرياً ـ بالسيطرة على الضفة والقطاع. ولم تكن اسرائيل، طوال عقدين ونيف من الزمن، مضطرة الى تأكيد سيطرتها الميدانية على الضفة والقطاع، من خلال تواجد عسكري مكثف . كتب المعلق العسكري يوارم بيري: «كان الشيء الذي أثار الذهول في سيطرة الجيش الاسرائيلي على المناطق [المحتلة]، طيلة عشرين عاماً، هو العدد الضئيل من الجنود في المنطقة. فمنذ سنة ١٩٦٧، اكتفى الحكم العسكري بأقل من ألف جندي للاشراف على سكان يزيد عددهم على المليون فلسطيني»[٣٢]. أما اليوم، وبعد ان حشدت اسرائيل أضعاف تلك القوة العسكرية، فانها لم تستطع ان تحقق السيطرة الميدانية على الضفة والقطاع، في مواجهة سكان مدنيين، صمّموا على ادارة الصراع بأنفسهم، وبامكاناتهم الذاتية المحددة.

فالسيـطرة الميـدانية باتت تتطلب تواجداً عسكرياً مكثفاً وموازياً للتواجد البشري الفلسطيني المقـاوم للاحتـلال. وازاء حالة العجز الاسرائيلي عن توفير مثل هذا الحشد العسكري، فقد امتنع الاسرائيليون عن ارسال قواتهم الى العشرات من القرى في الضفة والقطاع، وخاصة البعيدة منها من كادر الطرق الرئيس. «لقد قلّل الجيش بهذا من نقاط الاحتكاك بينه وبين السكان المحليين؛ ولكن الثمن الذي دفعه مقابل ذلك هو فقدان السيطرة الكاملة على ما يجرى في هذه القرى. وقال ضابط احتياط خدم، مؤخراً، في الضفة الغربية: ان هناك قرى لا يدخلها الجيش الاسرائيلي، بعد ان اعلن السكان قراهم ' قرى محررة ' ، ومن هذه القرى دير الغصون، وعتّيل، وكفرالديك...»[٣٣].

ان عدم القدرة على تغطية مهام الامن الجاري على امتداد المناطق المحتلة يشكل جانباً واحداً من جوانب فقدان السيطرة الاسرائيلية؛ امّا الجانب الاهم، والاكثر خطورة، فهو انه حتى في المناطق التي يتواجد فيها الجيش الاسرائيلي، فانه يبدو عاجزاً عن التصدي للجماهير الفلسطينية الثائرة. كتب شيف: «ان الشيء الذي يبعث على القلق بشكل أكبر هو الاحساس بأن الجيش الاسرائيلي قد فقد الكثير من قدرته على ردع عرب المناطق [المحتلة]. فقد ذهل الكثيرون من افراد الجيش من جرأة السكان العرب، واستعدادهم للانقضاض على جنود يحملون السلاح، وضربهم، وطعنهم بالسكاكين، دون ان يخشوا الاصابة»[٣٤]. لقد أصبح العديد من المراقبين لمجريات الاحداث في المناطق المحتلة ـ بمن فيهم الاسرائيليـون ـ يدركـون، اليـوم، «ان الفلسطينيين هم الذين يحددون قدر، ومستوى، التصعيد، وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يواجه اسرائيل، لأنها لا تسيطر، بصورة فعلية، على قوانين اللعبة»[٣٥].

ان فقدان اسرائيل للسيطرة على ميدان الصراع ناجم، بالدرجة الاولى، عن طبيعة الصراع، الذي استطاع الفلسطينيون ان يفرضوا أساليبه وقوانينه على جيش نظامي معدّ لحروب مختلفة. قال أحد الضباط الاسرائيليين الذين خدموا في الضفة الغربية: «ثمة مشكلة خطيرة هنا. فالجيش يضع جنوده النظاميين في أوضاع لم يتدربوا على مواجهتها؛ فأنت تأخذ مظلياً يتدرب كل السنة على الانقضاض على العدو وقتله، وخوض الحرب كما هو مكتوب في الكتب، ثمّ تخرجه الى شوارع الضفة، وتجبره على مواجهة أطفال ابناء ١٠ ـ ١٢ سنة...»[٣٦].

لقد اضطر الجيش الاسرائيلي الى استعارة اساليب وتكتيكات الانتفاضة الفلسطينية، حيث لم يعد للتفوق التكنولوجي أهمية كبيرة في صراع يقوم على الالتحام المباشر بين عناصر القوتين المتصارعتين. وقد علّقت صحيفة غربية على تورّط الجيش الاسرائيلي في الصراع الجديد، بـ «ان الجيش الاسرائيلي الذي يتميز بتكنولوجيته المتقدمة أعاد عقارب الساعة الى وراء. فبدلاً من التركيز على استخدام الاسلحة التي تعمل بالكومبيوتر، يقوم الباحثون بصنع هراوات من الفيبرغلاس، بدلاً من الهراوات الخشبية التي تنكسر بسرعة؛ كما ظهر المدفع الذي يطلق الحجارة، والجرّافة التي أصبحت رمزاً يدل على عمل الجيش الاسرائيلي»[٣٧]. وبصورة عامة، فان مجابهة الانتفاضة الفلسطينية فرضت على الجيش الاسرائيلي اجراء تغييرات جذرية على خطط عمله واسلوب ادارته للصراع، سواء من حيث الحشد البشري والانتشار، أو الوسائل القتالية المستخدمة، أو تدريبات الجنود واعدادهم، اعداداً خاصاً، لهذا النمط من الصراع. كتب معلق عسكري اسرائيلي: «الآن، يواجه الجيش الاسرائيلي مرحلة جديدة تتمثل في الاستعداد لمواجهة حرب ثورية طويلة مضادة، وفي التواجد المكثف جداً في المناطق، مع كل ما يرتبط بذلك: تغيير خطط العمل والتدريبات العادية؛ استدعاء جنود الاحتياط لفترة تزيد على أربعين يوماً؛ اقامة وحدات جديدة في اطار حرس الحدود؛ تدريب الجنود المستجدين على مكافحة أعمال الشغب... ويقوم الجيش بملاءمة نفسه، من الناحية اللوجستية أيضاً، مع هذا القتال الجديد. فقد تمّ ادخال وسائل جديدة لتفريق الجمهرات الى حيّز الاستخدام، دون الحاجة الى التحام بدني بين الجندي والمتظاهر: مدفع حجارة، مدافع المياه الملونة والمواد التي تنبعث منها روائح؛ وسيتمّ استخدام وسائل اخرى لم يتمّ الاعلان عنها بعد»[٣٨].

ان احدى الميزات الهامة للانتفاضة على الصعيد العسكري انها فرضت نمط تشغيل مرهقاً ومكلفاً لمؤسسة الامن الاسرائيلية، يتمثل في الاشتباك المتواصل مع القوات الاسرائيلية، على مدار الساعة، وعلى امتداد المناطق المحتلة، دون ان تترك لها فرصة للراحة، أو الامساك بزمام المبادرة، بحيث شكّلت الشهور الطويلة، منذ انطلاقة الانتفاضة، عملية استنزاف حقيقية للجيش الاسرائيلي. قال أمير أورن: «ان هذه حرب استنزاف، واسرائيل لا تستطيع الانتصار في حرب استنزاف. فقد بني الجيش الاسرائيلي للحروب الخاطفة التي يسرّح في نهايتها جنود الاحتياط الى بيوتهم وأعمالهم. وكل معركة من هذا القبيل ـ سواء على قناة السويس، او في لبنان، او في المناطق [المحتلة] ـ يخرج منها الجيش الاسرائيلي مصاباً بالضرر»[٣٩].

لقد فقد الجيش الاسرائيلي سيطرته الميدانية على المناطق المحتلة، على الرغم من محاولاته الحثيثة للتكيّف مع متطلبات الصراع، على مستوى التكتيكات والوسائل. وأصبح استمرار الانتفاضة وتصاعدها، أو توقفها، رهناً بعوامل عديدة، أهمّها الارادة الفلسطينية وليس الجيش الاسرائيلي. وقد اعترف بهذه الحقيقة وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، عندما اعلن، في تموز (يوليو) الماضي، «ان اولئك القائلين بأن مشاكل الانتفاضة يجب حلها بالقوة العسكرية مخطئون، وانه لا ينبغي تحميل الجيش الاسرائيلي مهمّات، حلّها، يتم، فقط ، في الاطار السياسي»[٤٠]. فرابين لم يصل الى هذا الاستنتاج الاّ بعد اخفاق الوسائل والتكتيكات كافة، وبعد استنفاد جميع اساليب القمع والقتل والتدمير، التي مارسها الجيش الاسرائيلي للسيطرة على المناطق المحتلة، بتعليمات من رابين نفسه.

تأثيرات الانتفاضة في الجيش الاسرائيلي

لم يكن اخفاق الجيش الاسرائيلي في السيطرة على المناطق المحتلة هو المحصلة الوحيدة للصراع

المحتدم بينه وبين الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع. فبعد شهور من توريط الجيش الاسرائيلي في مهام مواجهة الانتفاضة الشعبية، بدأت مردودات هذا التورط تنعكس على مؤسسة الامن الاسرائيلية بشكل مؤثر. ومع ان الحرب لم تضع اوزارها بعد، ولم تتبلور النتائج النهائية لها، الاّ ان رصيد المنجزات التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية على الصعيد العسكري، حتى الآن، تبرز قدرة الجماهير المنتفضة على احداث تأثيرات عميقة في مؤسسة الامن الاسرائيلية، يمكن رصد جوانبها في طبيعة الانتشار الجغرافي الذي فرضته الانتفاضة على الجيش الاسرائيلي، وفي تدني استعداده القتالي، وهبوط الروح المعنوية لافراده، وتغيّر نظرة المجتمع الاسرائيلي الى مؤسسة الامن بشكل عام.

١ ـ الانتشار الجغرافي للجيش الاسرائيلي

كان الانتشار الجغرافي للجيش الاسرائيلي ـ قبل نشوب الانتفاضة ـ محكوماً باعتبارات الصراع الخارجي في مواجهة احتمالات الحرب المقبلة، ولم يكن هناك داع لتواجد عسكري مكثف في الضفة وقطاع غزة. وعقب نشوب الانتفاضة الفلسطينية، أصبحت السيطرة على المناطق المحتلة تتطلب انتشاراً جديداً ودائماً للجيش الاسرائيلي على امتداد الضفة والقطاع، على الرغم ممّا يقتضيه هذا الانتشار من تغيير في خطة الانتشار العام للجيش الاسرائيلي، وما يستلزمه من امكانات، مادية وبشرية. كتب زئيف شيف: «سيكون من الواجب على الجيش الاسرائيلي ان ينتشر في المنطقة من جديد، سواء في وقت الهدوء النسبي أو في حالة الحرب أيضاً. وستكون هناك حاجة الى تحويل المزيد من القوات الى الداخل، ولانجاز عملية تأمين البنية الاساسية العسكرية بطريقة أخرى. كما ستتخذ العناية بالامن الجاري في المستقبل طابعاً آخر، يختلف عمّا كان عليه في الماضي، ليس على الحدود فقط، بل، بشكل أكبر، في مواجهة سكان معادين»[٤١]. وبالنظر الى زيادة حجم القوات الاسرائيلية، التي ستقيم في الضفة والقطاع بصورة دائمة، فقد تقرر في القيادة العامة للجيش، في آذار (مارس) الماضي، «تغيير بنية القيادة العسكرية في الضفة، ورفع درجة القيادة، بحيث يكون قائد القوات برتبة عميد بدلاً من رتبة عقيد، كما جرى العمل به سابقاً. كما تمّ تقسيم الضفة الى ثلاث مناطق عسكرية، واعتماد تنظيم جديد للقوات الاسرائيلية في الضفة الغربية»[٤٢]. وبالطبع، فان الانتشار الدائم للجيش الاسرائيلي يستوجب انتشار بنية تحتية للخدمات، مع ما يقتضيه ذلك من امكانات، مادية وبشرية. ففي نيسان (ابريل) الماضي، أعلن مصدر عسكري كبير في الجيش الاسرائيلي: «ان توظيفات جيش الدفاع في المناطق [المحتلة] كانت، حتى الآن، في اقامة أرضية مؤقتة، مثل نصب الخيام للوحدات التي انتشرت بأعداد كبيرة في الضفة والقطاع. ولكن، حالياً، وفي ضوء الافتراض ان تواجد جيش الدفاع سيستمر لشهور طويلة، فان هناك ضرورة لاقامة خطوط كهرباء ومياه ومباني خدمات ومنشآت دائمة لاستخدام القوات»[٤٣]. كذلك، فان خطة الانتشار الدائم تتطلب تحسين شبكة الطرق الحالية في المناطق المحتلة، وشق المزيد منها لمتطلبات حركة الجيش والمستوطنين ضمن المعطيات الجديدة؛ كما تتطلب تأمين الحماية العسكرية على امتداد هذه الطرق. وقد أعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية: «ان الجيش قام باتخاذ خطوات عدة لتحسين الوضع الامني على طول طرق الحركة في الضفة الغربية، حيث توجد على كل طريق سيارة عسكرية تقوم بفحص الطريق وفتحه للحركة. كما عزز الجيش تواجده في الاماكن التي حدثت فيها اضطرابات، وتقوم طائرة مروحية بالتحليق فوق محاور الحركة. ومن جهة أخرى، فقد صادق وزير الدفاع، رابين، على تعبيد طريق من أجل تفادي المرور في مدينة قلقيلية، حيث يجد الجيش صعوبة في حماية الطريق التي تصل المستوطنات اليهودية في السامرة بمنطقة هشارون وكفار سابا»[٤٤]. ويبدو ان الانتشار العسكري الاسرائيلي في

الضفة والقطاع أخذ الحيز الاهم من خطة عمل الجيش الاسرائيلي. فقد أعلن نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال اهود براك، «ان الافتراضات الاساسية لخطة العمل انه، في العام ١٩٨٨، سيكون على الجيش الاسرائيلي الاستمرار في الاحتفاظ بعدد كبير من القوات في المناطق [المحتلة]، وأن الجيش الاسرائيلي سيستمر في تطوير أساليب عمل الجنود في المناطق»[٤٥].

وهكذا، أصبحت مهمة الجيش الاسرائيلي، هي ممارسة الاحتلال اليومي، ليس للمناطق المحتلة فحسب، بل، وبالدرجة الاولى، للسكان أنفسهم. «فبعد عشرين سنة من احتلال الضفة والقطاع، اكتشف الاسرائيليون أنهم، في حرب العام ١٩٦٧، نجحوا في احتلال الارض، ولكنهم لم ينجحوا في احتلال الانسان الفلسطيني»[٤٦]. ولهذا، فان التمركز الكثيف في المناطق المحتلة انما يجسّد الرغبة الاسرائيلية في احتلال السكان، استكمالاً للمهمة التي بدأت في العام ١٩٦٧ ولم تنته بعد.

لقد سقطت، بفعل الانتفاضة الفلسطينية، مرحلة الاسترخاء العسكري الاسرائيلي، في الضفة والقطاع؛ وسقطت معها السياسة الامنية التي بلورها، عقب حرب حزيران (يونيو)، مباشرة، وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق، موشي دايان، والتي تقوم على التمييز بين الفدائيين المعنيين بمواصلة الصراع ضد اسرائيل، وبين غالبية السكان في الضفة والقطاع، المعنيين بمواصلة حياتهم العادية. لقد صاغ دايان تكتيكه الامني وفق مقولة «انتشال السمك من الماء»، المستمدة من مبدأ «ماوتسي تونغ» حول العلاقة العضوية بين رجال العصابات وبين الجماهير، والتي تشبه علاقة السمك بالماء. فالفدائيون لا يستطيعون التحرك بحرية، والتغلب على القوة الاجنبية، الاقوى منهم، الّا بمساعدة السكان لهم.

وقد حدد دايان، وشلومو غازيت، وسائر رؤساء الادارة المدنية بعدهما، «ان هدفنا هو انتشال السمك من الماء. فلن نضرب الّا [الفدائيين]، وسنسمح للسكان بممارسة حياة عادية، بل سوف نقوم بتحسين مستوى معيشتهم، حتى لا تكون لهم مصلحة في مدّ يد العون لمقاتلي حرب العصابات. وقد شكلت هذه النظرية قاعدة لمبدأ العقاب المحوري [الفردي] تمييزاً له عن العقاب الجماعي»[٤٧]. وتطبيقاً للمبدأ هذا، فقد تمّ تشديد العقوبة، ليس ضد الفدائيين الفلسطينيين فحسب، بل ضد كل من يبدي أي شكل من أشكال الارتباط، أو التعاون، معهم، حتى لو لم يقدم على ممارسة النشاط الفدائي. لقد أمر دايان بنسف مئات البيوت، وسجن الالوف من الفلسطينيين بتهم لا تتجاوز تقديم وجبة طعام، أوشربة ماء، الى أحد الفدائيين، أو عدم الابلاغ الى السلطات الاسرائيلية معلومات تتصل بالنشاط الفدائي، وذلك في الوقت الذي كان دايان يتبجّح بأن «الفدائيين لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم، لأن القرويين لم يتجاوبوا معهم»[٤٨]. ولأن اسلوب العقاب المحوري حقق فعالية عالية، من حيث ارهاب المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع والحد من تعاونهم مع رجال المقاومة، فقد اعتمد كأسلوب عام ودائم، للتعامل مع سكان المناطق المحتلة.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، بعمقها وشمولها الشعبي، فان اسلوب العقاب المحوري لم يعد مجدياً. كتب يورام ابيري: «ان قلق القيادة الاسرائيلية يرجع الى حقيقة انه في هذه المرحلة تغلّبت النظرية الثورية على التكتيك المضاد الذي يتبعه الجيش الاسرائيلي منذ صيف العام ١٩٦٧... فقد نجح مديرو الحرب الثورية في المناطق [المحتلة]، منذ كانون الاول (ديسمبر)، في الغاء التمييز بين المحاربين وبين السكان، بين السمك وبين الماء»[٤٩]. فالجماهير الفلسطينية منخرطة، بكاملها، في النضال ضد الاحتلال. وازاء هذا الوضع، فقد «تخلى الجيش الاسرائيلي عن منهجه الاساسي

في التعامل مع السكان، حيث أصبحت العقوبات الجماعية هي المبدأ العام»[٥٠]. وفي وضع كهذا، فان مهمة الجيش الاسرائيلي تصبح ممارسة الاحتلال اليومي لشعب كامل مصمّم على مقاومة الاحتلال. وبدون تواجد عسكري مكثف، وانتشار واسع للجيش على امتداد المناطق المحتلة، لا يستطيع الجيش ممارسة مهمته الجديدة. وهنا لا بد من الاشارة الى عبء جديد أضافته الانتفاضة الفلسطينية الى جملة أعباء الجيش الاسرائيلي ودفعته الى بعثرة قواته في المناطق المحتلة بصورة مغايرة لأهدافه العسكرية الاستراتيجية. ففي الصراع المحتدم داخل المناطق المحتلة، وفي سبيل كنس الاحتلال، ورموز السيطرة الاسرائيلية كافة في الضفة والقطاع، ورداً على اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، فقد وجه الفلسطينيون ضربات عنيفة للمشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة والقطاع، بحيث تحوّلت كتلة مستوطنات غوش عتسيون، شمال منطقة الخليل، ومن القدس حتى النقب، الى بؤرة للانتفاضة. ولم يكن ثمة مستوطنة في هذه المنطقة لم تتضرر فيها سيارات المستوطنين من الرجم بالحجارة. وقد تحدث أحد قادة المستوطنات، شيلو غال، عن الوضع الذي تعيشه المستوطنات في ظل الانتفاضة، فقال: «لا تكاد تمرّ ليلة واحدة من دون تخريب للممتلكات، خطوط المياه، أو خطوط الكهرباء، أو المباني الزراعية، أو المزروعات. كل ذلك بالاضافة الى الحرائق التي شكلت ضربة شملت البلد كله»[٥١]. لقد كانت المستوطنات الاسرائيلية تشكل جزءاً حيوياً من شبكة الدفاع الاقليمية لاسرائيل؛ وبفعل الانتفاضة الفلسطينية، فقد تحوّلت هذه المستوطنات الى هدف ثابت لضربات الفلسطينيين، الامر الذي أدى الى تحول شبكة المستوطنات في الضفة والقطاع الى عبء أمني جديد يضاف الى أعباء الجيش الاسرائيلي. كتب الصحفي الاسرائيلي يورام دينشتاين: «عندما اقيمت المستوطنات الاولى بالقرب من مراكز تجمّع السكان العرب، ووسطهم أيضاً، وضعت نظرية كاملة لتحديد الهدف من هذه العملية المعقدة والباهظة التكاليف. فسمعنا أن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة تلعب دوراً استراتيجياً في السيطرة على قمة الجبل، وعلى محاور الحركة الرئيسة. وقيل لنا: ' ان الجيش يحتاج الى شبكة دفاع اقليمية، يجب نسجها من مستوطنات يهودية... ' وأوضحوا لنا ان تواجد اليهود بين القرى العربية سيضاعف من قوة الردع الاسرائيلية...

«ثم جاء الواقع فأوضح ان هذه المستوطنات لا حول لها ولا قوة، ولا أهمية. فوجود مستوطنات يهودية وسط سكان عرب معادين لا يساعد الجيش الاسرائيلي، بل يحتم عليه انتشاراً غير سليم لقواته، من أجل توفير الحماية للمستوطنات»[٥٢].

٢ ـ الاستعداد القتالي للجيش الاسرائيلي

قبيل انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، كان الجيش الاسرائيلي منهمكاً في استيعاب دروس حرب لبنان، وفي تطوير اساليبه القتالية، واستيعاب العديد من الاسلحة الحديثة، في سياق خطة شاملة لتطوير الجيش الاسرائيلي، استعداداً لخوض الحرب المقبلة. وكانت خطة العمل السنوية للجيش الاسرائيلي تركز، بصورة رئيسة، على موضوع التدريبات، لرفع الكفاءة القتالية للجندي الاسرائيلي.

وفي ذروة انهماك الجيش الاسرائيلي في تطبيق برنامجه التدريبي الشامل، «جاءت أحداث المناطق [المحتلة]... ونسفت كل الخطط. فهناك قوات بأعداد هائلة: وحدات نظامية، ووحدات احتياط، تملأ المناطق التي تسودها الاضطرابات في الضفة والقطاع، وتعطلت التدريبات تماماً، وانهارت برامج التدريبات المنسقة على أحسن وجه، والتي سبق ان وضعها الجيش، من أساسها»[٥٣].

ان الانتفاضة الفلسطينية لم تعرقل البرنامج التدريبي للجيش الاسرائيلي فحسب، بل فرضت

على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نمطاً جديداً من الصراع، يتطلب تدريبات مختلفة للجنود المنخرطين فيه. فبعد اسابيع قليلة من تفجّر الاحداث في المناطق المحتلة، وفي ضوء النتائج الميدانية التي كشفت عجز الجنود عن مواجهة المواطنين في المواجهات المباشرة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى اعتماد خطة شاملة لتدريب الجنود الاسرائيليين على خوض المواجهات واستخدام الادوات الجديدة التي يتطلبها الصراع الجديد. وقد أعلن قائد أسلحة الميدان، أوري ساغي، أن «قيادة الميدان تعمل على وضع برنامج تدريبي، وخلق عقيدة قتالية جديدة، حول كيفية التصرف في المناطق المحتلة، وذلك بعد ان اعطيت الاوامر للجنود والضباط من أجل الاستعداد لمواجهة المستجدات المنتظرة في المناطق [المحتلة]»[٥٤]. وبالفعل، فقد باشرت قواعد الاغرار في الجيش الاسرائيلي، اعتباراً من منتصف شهر شباط (فبراير) الماضي، بتأهيل الجنود الشبان، «استعداداً للعمل المتوقع لهم في المناطق [المحتلة]. ويجري قادة السرايا محادثات مع الاغرار حول الوضع في المناطق [المحتلة] والمشاكل التي يواجهها الجندي الشاب هناك؛ كما يتم تدريبهم على تفريق التظاهرات، واستخدام الوسائط لذلك»[٥٥].

وطبقاً للاسلوب المتبع في الجيش الاسرائيلي، تتدرب الوحدات النظامية، وتنشغل بنشاط عملياتي، على فترات متقطعة. وتعقد، بالتوازي مع ذلك، كل دورات التدريب والتمرين، في الاسلحة المختلفة، من المستجدين فما فوق. وبالاضافة الى ذلك، تخصص أيام احتياطية لتدريب قوات الاحتياط. «وفي الوضع الذي نشأ، أرسلت الى المناطق [المحتلة] وحدات كانت تشترك في تدريبات موسمية وفي دورات تخصصية... وسوف تضطر الوحدات التي خسرت فترات تدريب، على مستوى الوحدات، الى القيام بواجبها، دون ان تكون قد أكملت حصة تدريباتها»[٥٦].

ان قادة مؤسسة الامن الاسرائيلية يدركون حجم الضرر الذي ستلحقه الانتفاضة بالمستوى التدريبي للجنود وللضباط الاسرائيليين؛ فتعطيل التدريبات العادية للجنود وزجّهم في مهمات أشبه ما تكون بمهمات رجال الشرطة، لا بد ان يترك انعكاساته على كفاءة الجنود في المستقبل، وخاصة في الاختبارات القتالية الحقيقية. لقد اعترف نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، اهود براك، بأنه «بسبب العمل المتوقع في المناطق [المحتلة]، سوف تتضرر تدريبات جنود الاحتياط، وان جهوداً مضنية سيبذلها الجيش الاسرائيلي، من أجل تقليل الأضرار بمؤهلات الجنود النظاميين»[٥٧]. غير ان انهماك الجنود الاسرائيليين في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، لمدة طويلة، مع استخدامهم لوسائل قتالية خاصة، وخضوعهم لشروط ميدانية مختلفة، لا بد ان تكون له مردودات بعيدة المدى على كفاءة الجنود القتالية. قال ضابط الاحتياط برتبة رائد في الجيش الاسرائيلي، اسحق غالنور: «سيخرج الجنود الاسرائيليون من الاراضي [المحتلة]، وقد نسوا كيفية استخدام البندقية وسبطانتها الى امام، بعد ان تعوّدوا على استخدامها بشكل معكوس في الضرب»[٥٨]. وبالتأكيد، فان الجنود الاسرائيليين لن يستفيدوا، في الحرب المقبلة، من الخبرة التي اكتسبوها في المناطق المحتلة، في مجال استخدام الهراوات وقنابل الغاز، ومدافع الحجارة.

ولا تقتصر الاضرار في مجال التدريبات على سلاح المشاة، بل تشمل أهم سلاحين من الاسلحة الميدانية في الجيش الاسرائيلي، وهما سلاح الطيران وسلاح البحرية. فتحت ضغط الشروط الاقتصادية التي فرضتها الانتفاضة على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية «أضطر الجيش الاسرائيلي الى تقليص ساعات الطيران، وأوقف سلاح البحرية عدداً من سفن الدوريات»[٥٩].

وبالاضافة الى الضرر الذي لحق بقطاع التدريب في الجيش الاسرائيلي، فقد تضرر المستوى

التسليحي للجيش الاسرائيلي بفعل الانتفاضة. فقد استنزفت الانتفاضة الفلسطينية جزءاً هاماً من الموارد المالية المخصصة لمهام تطوير وتسليح الجيش الاسرائيلي. وقدرت وزارة الدفاع الاسرائيلية ان تكاليف التصدي للانتفاضة، في المجال العسكري وحده، تبلغ نصف مليار دولار. وفي حزيران (يونيو) الماضي، «طلبت وزارة الدفاع من وزارة المالية زيادة ميزانيتها بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار، بسبب نفقات الانتفاضة»[٦٠]. ونظراً الى ان النشاطات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع تموَّل من الميزانية الجارية، المخصصة للعمليات التنفيذية، والصيانة، والمشتريات، والبحوث، فان الضرر يلحق بهذه الفروع جميعها، بسبب النقص في الميزانية الجارية. وقد اعترف بهذه الحقيقة رئيس شعبة الامداد والتموين في الجيش الاسرائيلي، الجنرال مناحيم عينان، عندما اعلن، في تموز (يوليو) الماضي، «ان نفقات التصدي للانتفاضة تضرّ بتزويد الجيش الاسرائيلي بوسائل قتالية، وان الميزانية الحالية للجيش تفتقر الى الاموال لتحقيق الحد الادنى من الاهداف الحيوية للجيش». وقد هدد عينان قائلاً: «اذا لم نحصل على علاوة خاصة لميزانية الدفاع، كتعويض عن النفقات التي تسببت بها الانتفاضة، فسوف أوصي بايقاف تسليح الجيش الاسرائيلي بوسائل قتالية»[٦١].

ان الاستعداد القتالي للجيش الاسرائيلي ينهض على ركني التدريب والتسليح. وقد تضرّر هذان الركنان بفعل الانتفاضة الفلسطينية. ولعل هذا هو ما أشار اليه دوف زكهايم عندما كتب في صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، في أيار (مايو) الماضي: «ان أحد الابعاد غير المؤكدة كثيراً للوضع في المناطق المحتلة، هو تأثيره في وضع قوات الامن الاسرائيلية في المستقبل. فليس فقط ان الانتفاضة تطلبت ثمناً باهظاً من ناحية معنويات الجيش، بل انها شوّشت، بصورة خطيرة، على مشاريع الامن بعيدة المدى»[٦٢].

ان تأثير الانتفاضة على الاستعداد القتالي للجيش الاسرائيلي لا يرتبط بالمستقبل البعيد فحسب، بل ان مقدماته أصبحت واقعاً ملموساً باليد. فالمدير العام السابق لوزارة الدفاع، الجنرال مناحيم ميرون، شدد على تراجع الاستعداد القتالي لدى الجيش الاسرائيلي[٦٣]. وأشارت مصادر عسكرية اسرائيلية الى ان وزير الدفاع، رابين، «سيؤجل التصديق على مشروع العمل المتعدد السنوات الخاص بالجيش الاسرائيلي، وذلك بسبب قضايا تتعلق بالميزانية. وتقدّر المصادر العسكرية ان التأخيرات العديدة، على الرغم من انتهاء التخطيط لبناء القوة للسنوات المقبلة، ستخلق وضعاً غير مريح وغير سليم»[٦٤].

٣ ـ التأثيرات المعنوية

امتدت تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في مؤسسة الامن الاسرائيلية لتطال المنطقة الاكثر حساسية في الجيش الاسرائيلي، وهي الروح المعنوية لعناصر الجيش، ونظرة المجتمع الاسرائيلي الى مؤسسة الامن.

وتحتل الروح المعنوية للجنود الاسرائيليين حيّزاً كبيراً في اهتمامات القيادة العسكرية، التي تكرس جهداً كبيراً لرفع الروح المعنوية لجنود في جيش محدود العدد، ومتورط في عداء دائم مع محيطه الجغرافي الكبير. وفي العادة، تتولى طواقم مختصة من علماء النفس متابعة الروح المعنوية للجندي الاسرائيلي قبل المعركة، وفي أثنائها، وبعدها، باعتبار ان الروح المعنوية هي من أهم مكوّنات القدرة القتالية للجيش الاسرائيلي. وتحرص القيادة الاسرائيلية، غالباً، على ان تضع الجندي الاسرائيلي في أنسب حالة قتالية، من حيث توفير وسائل الحماية، والراحة، والرفاهية، بقدر الامكان.

ومع نشوب الانتفاضة الفلسطينية، فقد القى الجيش الاسرائيلي بجنوده على شوارع وساحات الضفة والقطاع، في مواجهة الجماهير الفلسطينية الثائرة، حيث احتدم، منذ ذلك الوقت، صراع ادواته الحجارة والزجاجات الحارقة والمقاليع والهراوات، وحيث لمس الجنود، في عيون الرجال والنساء، الكراهية الشديدة للاحتلال الذي يجسّده الجندي الاسرائيلي. وليس من قبيل الطرفة ان العديد من الجنود الاسرائيليين اكتشفوا، للمرة الاولى، أنهم جنود احتلال. قال ضابط في سلاح المظليين: «لقد تحوّلنا الى جيش احتلال يقوم بملاحقة الاولاد، وبدأنا نشعر بأنفسنا وكأننا جيش احتلال»[٦٥]. فالجيش الاسرائيلي لم يكن، قبل الانتفاضة، متورطاً في صراع مباشر ضد الجماهير الفلسطينية. أما اليوم، فانه أصبح في ميدان الصراع، وجهاً لوجه، ضد الجماهير الفلسطينية المكافحة في سبيل تحررها. ولعل هذا هو ما قصده يورام بيري، حين كتب: «ان الجيش الاسرائيلي، الذي لم يكن جيش احتلال في سنة ١٩٦٧، سيكون على هذا النحو بالتأكيد، منذ الآن»[٦٦]. فالجندي الاسرائيلي، الذي تمّ اعداده لخوض حرب نظامية خارج الحدود، يجد نفسه محاصراً بجماهير غاضبة، تقذفه بالحجارة والكراهية. ويجد نفسه أمام مهمة مستحيلة. قال ضابط اسرائيلي خدم في مخيم جباليا، في قطاع غزة: «انني انهي خدمة الاحتياط هذه بشعور ثقيل جداً. الجيش لا يستطيع ان يعطي رداً بدلاً من المؤسسة السياسية. وهناك حد للفترة التي يمكننا فيها السيطرة على القطاع... تسأل اذا كنّا خفنا ؟ بالتأكيد، ثمة خوف. نخاف من الوقوع وسط جمهور هائج. نخاف من الحجارة التي تطير في الهواء؛ فجأة ودون توقع، ترتج من الحجر أو الزجاجة الحارقة؛ الجو مليء بالنار وصرخات النساء المسنّات، والاحساس بالوهن»[٦٧]. لقد أصبح الخوف والاحباط هما الجامع المشترك لغالبية الجنود الاسرائيليين المنخرطين في الصراع الدائر في المناطق المحتلة. وقد قدم جويل غرينبرغ الوصف التالي لمجموعة من الجنود الاسرائيليين المرابطين في منطقة رام الله: «ان الاستنزاف المعنوي والجسدي يبدو واضحاً على وجوه الجنود الذين يروحون ويجيئون على شوارع رام الله؛ يفتحون المحال بالعتلات، ثم يعودون لفتحها بعد ان يغلقها أصحابها. انهم متعبون من الوقوف على أقدامهم لساعات طويلة مثل شرطة المرور؛ متعبون من هذا الطقس اليومي من الدوريات، وفتح المتاجر بالقوة؛ متعبون من الانذارات الليلية، ومن البحث، بلا جدوى، عن راشقي الحجارة»[٦٨]. وصوّر أحد الجنود الاسرائيليين الحالة المعنوية لجنود وحدته، العاملة في قطاع غزة، بـ «ان روحهم المعنوية، جميعاً، منهارة. عندنا مجموعة من اليساريين، وأخرى من اليمينيين. هناك أعضاء كيبوتسات وهناك سكان مدن، ولكن بعد الكابوس الذي مرّ علينا هذه المرة، يقول لك كل من تتحدث معه: من يحتاج الى وكر الدبابير هذا ؟ فليخرجونا من القطاع؛ فليعيدوا غزة وخان يونس الى مصر، أو الاردن، فليعطوا جباليا، النصيرات، دير البلح، والبريج، وكل مخيمات اللاجئين هذه، الى من يريدها. نحن لسنا بحاجة اليها»[٦٩]. وقال ضابط مظلي من كيبوتس شعار هغولان: «انني، كقائد، أشعر بأن الامور تسير نحو الاسوأ. فأنا غير مدرب لهذه الغاية. انك تركض وراء اولاد لا تتجاوز أعمارهم العاشرة، وكأنك مجنون... انه لا مستقبل لنا هناك، بالمقارنة مع الكراهية المتزايدة. ان الكراهية تزايدت مع مرور السنوات، ومن الضروري التفكير ماذا ستكون بعد ذلك ؟»[٧٠].

لقد بدأ المعنيون بالحالة المعنوية للجيش الاسرائيلي يقرعون ناقوس الخطر، خاصة بعد ان تفشّت مظاهر الاحباط وتردي الروح المعنوية بين الجنود العاملين في الضفة والقطاع. كما برزت تخوّفات من انعكاسات استخدام العنف على الجنود وعلى المجتمع الاسرائيلي ككل. ففي شباط (فبراير) الماضي، حذّر طاقم من علماء النفس في الجيش الاسرائيلي من سياسة «القبضة الحديدية» على

الجنود الاسرائيليين في حال استمرار الوضع على ما هو عليه في المناطق المحتلة. وقال الطاقم: «ان اسلوب استخدام القوة والعنف سيؤدي، في نهاية المطاف، الى زرع الفوضى، وخفض المعنويات، وزرع العنف في قلوب الجنود، ونقل المعاملة القاسية التي يستخدمها الاسرائيليون، اليوم، في المناطق [المحتلة] الى الحياة المدنية داخل اسرائيل»[٧١]. وقال العقيد (احتياط) يعقوب حسيداي: «ان الجندي الذي يخدم في المناطق [المحتلة] يتعرض لحالة نفسية، كما لو كان في حرب عصابات. هناك توتر وخطر حقيقي على الحياة، وهو، طوال الوقت، في حالة استعداد كامل. لكنه يشعر بانعدام المساواة، في الوقت الذي يعتبر في الخدمة، ويحمل السلاح، ويرتدي الزي العسكري، وقبالته مواطن يقوم بأعمال مدنية، ويبرز، هنا، التناقض وتؤثر على حالته النفسية»[٧٢].

لقد كانت تجربة الغزو الاسرائيلي للبنان قاسية على جنود الاحتلال، وتركت آثارها بعيدة المدى في الوضع النفسي للعديدين منهم. غير ان تجربة الصراع في المناطق المحتلة تبدو، في نظر الجنود الاسرائيليين، أصعب، وأعمق تأثيراً. قال جندي اسرائيلي خدم في قطاع غزة، في أثناء الانتفاضة الفلسطينية: «لقد خدمت قبل بضع سنوات مرتين في الاحتياط في لبنان؛ صدّقني ان الامر هناك، أيضاً، لم يكن سهلاً؛ ولكن اذا قمت باستطلاع للرأي بين أفراد وحدتي جميعاً، سيقولون لك، كلهم، انهم يفضلون ان يخدموا شهرين في الاحتياط في ' حزام الامن ' في لبنان، على ان يخدموا ثلاثة أسابيع في القطاع». أما وزير الدفاع، رابين، فقد ذكر، في محاضرة القاها في آب (أغسطس) الماضي، حول الانتفاضة، انه يستخلص من المحادثات التي يجريها مع الجنود «ان مئة بالمئة من هؤلاء الجنود كانوا يفضلون الخدمة في لبنان، وليس في المناطق المحتلة»[٧٣].

ان الاضرار المعنوية التي لحقت بالجنود الاسرائيليين، بفعل الانتفاضة الفلسطينية، ستترك آثارها العميقة في سلوك اولئك الجنود، سواء في معسكراتهم، وفي أثناء المعارك، أم في الحياة اليومية داخل المجتمع الاسرائيلي.

ويبدو ان الضرر الاكبر، على الصعيد المعنوي، قد أصاب المؤسسة الامنية بكاملها، وذلك من خلال تأثير الاحداث الاخيرة في نظرة الجمهور الاسرائيلي الى الجيش. فمنذ قيام دولة اسرائيل، احتل الجيش مكانة خاصة في نظر المستوطنين اليهود، باعتباره المؤسسة المركزية للدولة، المنوط بها حماية الوجود اليهودي في فلسطين المحتلة. وقد تعززت مكانة هذه المؤسسة في المجتمع الاسرائيلي بفعل الانجازات العسكرية والامنية التي حققتها خلال الحروب المتتالية التي أعقبت قيام دولة اسرائيل. وعلى الرغم من الانقسامات العرقية، والدينية، التي شهدها المجتمع الاسرائيلي، فقد حافظ قادة الكيان الصهيوني على المؤسسة بمنأى عن الصراعات والانقسامات الداخلية، الامر الذي جعل مؤسسة الامن تحظى، على الدوام، بالمكانة الاولى من ثقة الجمهور، باعتبارها «مؤسسة الاجماع الوطني». وفي آذار (مارس) ١٩٨٧، تبين من استطلاع للرأي، أجراه معهد علاقات اسرائيل ـ الخارج، في جامعة تل ـ أبيب، ان الجيش الاسرائيلي، يحتل المرتبة الاولى بين مؤسسات الدولة كافة، من حيث ثقة الجمهور فيه. فقد كانت نتائج ذلك الاستطلاع على النحو التالي: الاحزاب ١١,٥ بالمئة من ثقة الجمهور؛ الصحف اثنين بالمئة، الشركات الاقتصادية ٢١ بالمئة؛ الجامعات ٥٢ بالمئة؛ القضاء ٨٣ بالمئة؛ الجيش ٩٤ بالمئة[٧٤].

لقد أدى زج الجيش الاسرائيلي في الصراع داخل المناطق المحتلة الى اهتزاز صورة مؤسسة الامن في نظر الجمهور الاسرائيلي. فمن جهة، ظهر انقسام حول اسلوب معالجة الجيش

للانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ فاستطلاعات الرأي العام التي تمّت في اسرائيل، منذ مطلع العام ١٩٨٨، تشير الى ان حوالى نصف الاسرائيليين يؤيدون سياسة «القبضة الحديدية» التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بينما يرى حوالى ٤٠ بالمئة ان اسلوب الجيش في معالجة الاحداث لينّ للغاية، ويطالبون بالمزيد من القسوة في معاملة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ان نتيجة مثل هذا الاستطلاع، تشير الى مدى التطرف والفاشية المتزايدة في المجتمع الاسرائيلي، الاّ انها تكشف، في الوقت ذاته، ان قسماً من الجمهور الاسرائيلي غير راض عن اسلوب عمل الجيش الاسرائيلي.

ومع استمرار الانتفاضة الشعبية، وتصاعدها، وعجز الجيش الاسرائيلي عن اخمادها، فان ثقة الجمهور بقدرة مؤسسة الامن على مجابهة التحديات بدأت تتراجع. بل ان ضباطاً كباراً في الجيش الاسرائيلي أصبحوا غير متفائلين بقدرة اسرائيل على حسم أي حرب شاملة لصالحها في المستقبل(٧٥). وأشارت دراسات واستطلاعات اجراها، مؤخراً، مركز الدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة تل ـ أبيب، الى ان الجمهور الاسرائيلي، أصبح، في الآونة الاخيرة، أقل ثقة من ذي قبل بقدرة اسرائيل على مجابهة التحديات المستقبلية(٧٦).

ان المحتوى السياسي للانتفاضة الفلسطينية قد حال دون خلق حالة اجماع وطني اسرائيلي خلف الجيش الاسرائيلي الغارق في صراعه اليومي في الضفة والقطاع. فالخلاف بين الكتل والاحزاب السياسية الاسرائيلية حول أهداف الحرب، وجدواها، امتد الى داخل مؤسسة الامن ذاتها، حيث بات العديد من ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي يعربون، علانية، عن عدم اقتناعهم بهذه الحرب، وبأن المخرج من هذا المأزق الصعب ينبغي ان يتم من خلال حل سياسي، وليس من خلال القوة وحدها. ولقد عبّرت عن ذلك العرائض العديدة التي وقّع عليها مئات الضباط والجنود، التي يعترضون فيها على استمرار زجّ الجيش في حرب سياسية.

وتزداد احتمالات تعمّق الشرخ بين المجتمع الاسرائيلي ومؤسسة الامن، بسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية، واستمرار الجيش الاسرائيلي في محاولاته المحمومة لاخمادها؛ «فعقب حرب مضادة لحرب ثورية متواصلة، قد ينشأ، أيضاً، شرخ بين الجيش والشعب... وهكذا لن يبقى الجيش طرفاً قومياً شاملاً ومؤثراً، وهيئة فوق ـ حزبية، محايدة، ومقبولة لدى المجتمع بأسره. وبهذا تتسع شقة الخلاف بين المجتمع والجيش»(٧٧).

وبعد، فقد استطاعت الجماهير الفلسطينية، عبر انتفاضتها الباسلة، ان تفرض على مؤسسة الامن الاسرائيلية نموذجاً متميزاً للصراع في وسائله وأساليبه وشموليته، بحيث شكّل مفاجأة استراتيجية للجيش الاسرائيلي، الذي عجز، ولا يزال عاجزاً، عن ايجاد ردود مناسبة للانتفاضة، باستثناء عمليات القتل والقمع والعقوبات الجماعية، التي لم تنجح في اخماد الانتفاضة الفلسطينية، أو الحدّ منها. ولقد فرضت الانتفاضة الفلسطينية على الجيش الاسرائيلي أسلوبها في الصراع، وأحدثت جملة تأثيرات عميقة في بنيته، وانتشاره، واستعداده القتالي، ومعنوياته، وثقة المجتمع الاسرائيلي به. لقد لخّص المعلق الاسرائيلي زئيف شيف جوانب من تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في مؤسسة الامن الاسرائيلية، حين كتب: «نتيجة لحرب الاستنزاف الجديدة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى تغيير تمركزه، وباتت هناك حاجة الى مواد اضافية؛ والتدريبات تضررت، وسوف تتضرر؛ وقد تأجلت أبحاث وقرارات حول مواضيع مختلفة؛ كما ان مجلس الوزراء المصغّر يكرّس وقتاً طويلاً

للمناطق [المحتلة]؛ وكذلك اضطرت هيئة الاركان العامة الى تكريس المزيد من الوقت والطاقة لهذا الموضوع. والكثيرون من جنود الجيش الاسرائيلي ينصرفون، أكثر من أي وقت مضى، الى ممارسة الاحتلال ضد سكان ثائرين»[٧٨]. وكتبت صحيفة اسرائيلية: «حتى لو انتهت الانتفاضة في المناطق [المحتلة]، فانها قد حققت عدداً من الاهداف الاستراتيجية؛ فالميزان المحدّد في هذا المجال هو الحجم العام والكلفة الاجتماعية؛ ووضع اسرائيل، في هذين المجالين، لا يبدو، حالياً، أفضل ممّا كان عليه في بداية العام... لقد أوجدت الانتفاضة وضعاً استراتيجياً جديداً في المنطقة»[٧٩].

غير ان الانتفاضة ما زالت تشق طريقها نحو أهدافها بثبات، وما زالت مستمرة في احداث المزيد من التأثيرات العميقة، ليس في مؤسسة الامن الاسرائيلية فحسب، بل في الكيان الصهيوني، بصورة عامة.

---

(١) يوارم بيري، «الحرب السابعة...» (مترجم)، **الملف** (نيقوسيا)، العدد ١/٤٩، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٣؛ نقلاً عن **دافار**، ١١/٣/١٩٨٨.

(٢) «عن الصحافة الاسرائيلية»، **نشرة الارض** (دمشق)، العدد ٣٧، ١٩/٩/١٩٨٨، ص ٩٧٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٨.

(٣) يوسي ميلمان، «بين سيء وأسوأ»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١، السنة ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٤٧ ـ ٤٨؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٥/١٢/١٩٨٧.

(٤) بيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣ ـ ٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(٦) سمير جبور، «الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة: الدلالات والانعكاسات»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٦.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) خالد عايد، «انتفاضة فلسطين المحتلة؛ الخلفية والخصائص»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، السنة ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١١.

(٩) زئيف شيف، «استراتيجية فلسطينية جديدة»، **الملف**، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩١٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/١/١٩٨٨.

(١٠) عايد، **مصدر سبق ذكره**.

(١١) Peretz, Don; "Intifada; The Palestinian Uprising", *Foreign Affairs*, Vol. 60, No. 5, Summer 1988, p. 967.

(١٢) يوئيل ماركوس، «اليوم الذي سيبدأون فيه باطلاق النار»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٥/١/١٩٨٨.

(١٣) زئيف شيف، «المفاجأة والمسؤولية» **الملف**، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٧٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٥/٣/١٩٨٨.

(١٤) **نشرة الارض**، ٦/٨/١٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/٨/١٩٨٨.

(١٥) داني روبنشتاين، «ازدهار الارهاب المحلي»، **الملف**، العدد ١٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، ص ٦٣٣؛ نقلاً عن **دافار**، ٩/١٠/١٩٨٥.

(١٦) Peretz, *op. cit.*, p. 965

(١٧) **الملف**، العدد ١/٤٩، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٩٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٤/٣/١٩٨٨.

(١٨) ميلمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(١٩) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، السنة ١٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٧٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١١/١/١٩٨٨.

(٢٠) **الارض** (دمشق)، العدد الاول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**،

١٩٨٧/١٢/٢٩.

(٢١) بيري، مصدر سبق ذكره، ص ٦؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/٣/١٣.

(٢٢) عبدالوهاب المسيري، «الانتفاضة في مواجهة جيش الدفاع الاسرائيلي»، القبس (الكويت)، ١٩٨٨/٧/٣.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) الارض، العدد الاول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

(٢٥) نشرة الارض، العدد ٦، ١٩٨٨/٢/١٦، ص ١٤١؛ نقلاً عن معاريف، ١٩٨٨/٢/٨.

(٢٦) بيري، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢٧) Peretz, *op. cit.*, p. 970

(٢٨) الملف، العدد ١/٤٩، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٩٩، نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/١/١٨.

(٢٩) نشرة الارض، العدد ١٥، ١٩٨٨/٤/١٨، ص ٣٦٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٤/١٢.

(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٣٢، ١٩٨٨/٨/١٥؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/٨/٩.

(٣١) الرأي العام (الكويت)، ١٩٨٨/٩/١٦.

(٣٢) بيري، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، العدد ٧١٤، ١٩٨٨/٨/٢٨.

(٣٤) محمد الصوّاف، «آثار مرحلية للانتفاضة»، الملف، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٠٢.

(٣٥) المسيري، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) عايد، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) القبس، ١٩٨٨/٣/٣؛ نقلاً عن انترناشونال هيرالد تربيون، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣٨) بيري، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٣٩) الصوّاف، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٤٠) شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٥، آب (أغسطس) ١٩٨٥، ص ١٦٦.

(٤١) زئيف شيف، «حرب استنزاف جديدة» الملف، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٩؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٢/١٢.

(٤٢) نشرة الارض، العدد ٩، ١٩٨٨/٣/٦، ص ٢٢٢؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢.

(٤٣) الارض، العدد الخامس، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٩٣؛ نقلا عن عل همشمار، ١٩٨٨/٤/١٣.

(٤٤) نشرة الارض، العدد ٦، ١٩٨٨/٢/١٦، ص ١٤١ ـ ١٤٢؛ نقلاً عن معاريف، ١٩٨٨/٢/١٠.

(٤٥) المصدر نفسه، العدد ١٥، ١٩٨٨/٤/١٨، ص ٣٦٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٤/١٢.

(٤٦) المصدر نفسه، العدد ٣٦، ١٩٨٨/٩/١٢؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٨٨/٩/٨.

(٤٧) بيري، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ـ ٧.

(٤٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص ٦٦١؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٦٨/١٠/٢٠.

(٤٩) بيري، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) Greenberg, Joel; "The Growing Polarization", *Jerusalem Post International*, February 6, 1988.

(٥١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٤٤؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٩.

(٥٢) يورام دينشتاين، «عبء عسكري لا لزوم له»، الملف، العدد ٤/٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٤٨؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٧/١٢.

(٥٣) طلي زيلنغر، «الجيش الذي يتحطم»، الملف، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٣٧؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/١/١٧.

(٥٤) نشرة الارض، العدد ٦، ١٩٨٨/٢/١٦، ص ١٤١، نقلاً عن معاريف، ١٩٨٨/٢/٨.

(٥٥) المصدر نفسه، العدد ٧، ١٩٨٨/٢/٢٢، ص ١٥٥؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٨٨/٢/١٧.

(٥٦) زيلنغر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨.

(٥٧) نشرة الارض، العدد ١٥، ١٩٨٨/٤/١٨،

ص ٣٦٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٢/٤/١٩٨٨.

(٥٨) القبس، ٢٢/٤/١٩٨٨؛ نقلاً عن وول ستريت جورنال، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٥٩) نشرة الارض، العدد ٩، ٢١/٥/١٩٨٨، ص ٤٨٥؛ نقلاً عن معاريف، ٨/٥/١٩٨٨.

(٦٠) شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٦٧؛ نقلاً عن عل همشمار، ٣/٦/١٩٨٨.

(٦١) الملف، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٦٩؛ نقلاً عن هآرتس، ٥/٧/١٩٨٨. و شؤون فلسطينية، العدد ١٨٥، آب (أغسطس) ١٩٨٨، ص ١٦٢.

(٦٢) الارض، العدد ١٩، ٢١/٥/١٩٨٨؛ نقلاً عن معاريف، ٨/٥/١٩٨٨.

(٦٣) يزيد صايغ، «الانتفاضة تتكيف ميدانياً»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٥، آب (أغسطس) ١٩٨٨، ص ١٢٦.

(٦٤) نشرة الارض، العدد ٣٧، ١٩/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن دافار، ١٤/٩/١٩٨٨.

(٦٥) المصدر نفسه، العدد ٧، ٢٢/٢/١٩٨٨، ص ١٦٣؛ نقلاً عن دافار، ١٧/٢/١٩٨٨.

(٦٦) بيري، مصدر سبق ذكره.

(٦٧) آفي بنياهو، «القطاع أفلت من عقاله»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٤٢؛ نقلاً عن عل همشمار، ٢٢/١٢/١٩٨٨.

(٦٨) Greenberg, *op. cit.*

(٦٩) عايد، مصدر سبق ذكره.

(٧٠) نشرة الارض، العدد ٧، ٢٢/٢/١٩٨٨، ص ١٦٣؛ نقلاً عن دافار، ١٧/٢/١٩٨٨.

(٧١) المصدر نفسه، العدد ٦، ١٦/٢/١٩٨٨، ص ١٣٩؛ نقلاً عن معاريف، ٨/٢/١٩٨٨.

(٧٢) الصوّاف، مصدر سبق ذكره.

(٧٣) نشرة الارض، العدد ٣٣، ٢٣/٨/١٩٨٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٨/٨/١٩٨٨.

(٧٤) المصدر نفسه، العدد ١٥، ١٥/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن هآرتس، ٩/٣/١٩٨٧.

(٧٥) الارض، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٣؛ نقلاً عن دافار، ٥/٦/١٩٨٨.

(٧٦) المصدر نفسه؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ٢٩/٥/١٩٨٨.

(٧٧) أحمد شاهين، «الانتفاضة؛ عودة الى جذور الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني»، الملف، العدد ٥٣/٥، آب (أغسطس) ١٩٨٨.

(٧٨) جبور، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) الارض، العدد ٣٧، ١٩/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٤/٩/١٩٨٨.

الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧)

نافذ عليّان

منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، عملت اسرائيل على تدمير أسس الاستقلال الاقتصادي القائم في تلك المناطق والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد استخدمت اسرائيل الوسائل القانونية والادارية كافة لتحقيق هذا الغرض، مستندة الى منطق الامر الواقع، واتساع سلطات الاحتلال، وضعف البنية الاقتصادية القائمة في الضفة والقطاع.

تركزت جهود اسرائيل، في البداية، على تدمير قطاع الزراعة، بما يمثلة من أساس مادي للاستقلال عن اسرائيل؛ وكذك تحجيم آفاق نمو القطاع الصناعي. وتبعاً لذلك، فقد شهدت العشرون سنة الماضية تحولات عديدة، سواء أكان هذا في مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، او في الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لتعكس، بذلك، ارتفاع وزن القطاعات غير المنتجة على حساب اضمحلال القطاعات المنتجة، بما يمثل نقطة البدء في التبعية الاقتصادية لاسرائيل. ورافقت التحولات الهيكلية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي تغيرات موازية على صعيد تركيب قوة العمل الفلسطينية وتوزعها الجغرافي والاقتصادي. وبذلك شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة تحولاً في الوظيفة الاقتصادية بالنسبة الى اسرائيل، لتمثل أحد أهم أسواق الاستهلاك ومصادر العمل الرخيص.

سنعمد، في هذه الدراسة، الى تتبع المسار الذي أخذه التحول نحو التبعية والالحاق في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبيان الوسائل التي اتبعتها اسرائيل لتحقيق ذلك، مع التركيز على أهم المتغيرات التي لعبت دوراً حاسماً في تحقيق التبعية والالحاق. وتفيد نتائج الدراسة بتحديد أولويات العمل أمام م.ت.ف. لمواجهة التحولات الاقتصادية الجارية، ومقاومة الالحاق بالاقتصاد الاسرائيلي، باعتبارها مقدمة ضرورية لارساء أسس العصيان المدني الشامل مستقبلاً.

تبلغ المساحة الاجمالية للمناطق المحتلة ٥٩٣٢ ألف دونم، منها ٣٦٠ ألف دونم في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية[١]. وقد شهد عدد سكان الضفة والقطاع زيادة ملحوظة من ٩٦٦,٧ ألف نسمة العام ١٩٦٧، الى ١,٣٨١ مليون نسمة في نهاية العام ١٩٨٦، منهم ٨٣٦ ألفاً في الضفة الغربية و٥٤٥ ألفاً في قطاع غزة[٢].

تبعاً لهذه التغيرات، ارتفعت الكثافة السكانية في المناطق المحتلة لتبلغ ١٥٠ شخصاً للكيلومتر المربع في الضفة الغربية و١٥١٤ شخصاً في قطاع غزة. وتعتبر الكثافة السكانية لقطاع غزة من

أعلى النسب في العالم.

بلغ المعـدّل السنوي لنمو السكان في الفترة بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠ حوالى ١,٤ بالمئة في الضفة الغربية و٢,٣ بالمئة في قطاع غزة، مقارنة مع ٢,٥٣ بالمئة لليهود و٣,٩٣ بالمئة للعرب في اسرائيل[٣]. وقد شهد معدل النمو السنوي للسكان ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الاخيرة؛ إذ بلغ ٢,٤ بالمئة في الضفة الغربية و٣,١ بالمئة في قطاع غزة للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤[٤]؛ وارتفع الى ثلاثة بالمئة في كل من الضفة والقطاع للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦[٥]، وهو أعلى معدل للنمو السكاني تحت الاحتلال.

ويمكن تفسير انخفاض معدل النمو السنوي للسكان في الضفة والقطاع، في السنوات الاولى للاحتلال، بارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج، والتي تراوحت بين ٧٥ ـ ٨٣ بالمئة من معدل الزيادة الطبيعية للسكان[٦]. وقد أدى انخفاض معدلات الهجرة الى الخارج، والمترافقة مع انخفاض معدلات الوفاة بين الاطفال وثبات نسبة المواليد للسكان، الى ارتفاع معدل النمو السكاني للمناطق المحتلة في الثمانينات[٧]. ويقدر صافي الهجرة، والذي يمثل الفرق بين المهاجرين من الضفة والقطاع والقادمين اليهما، بين نهاية العامين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦، حوالى ٢٤١ ألف شخص[٨]؛ ويقدر البعض عدد المهاجرين من الضفة والقطاع بما يزيد على ٨٠٠ ألف شخص[٩].

تراوحت نسبة السكان في الضفة والقطاع، الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، بين ٤٩,٧ ـ ٤٦ بالمئـة خلال العشرين عامـاً المـاضيـة؛ وتشير هذه النسبة الى ارتفاع أعداد الشباب في المجتمع، وانخفـاض نسبة السكان العاملين الى السكان غير العاملين[١٠]. وعلى الرغم من ان ارتفاع نسبة الشباب له وجه ايجابي، يتمثل في انتظام رفد قوة العمل بدماء جديدة، الّا ان الوجه الآخر للمسألة يتمثل في ارتفاع نسبة الاعالة، وثقل العبء الملقى على كاهل قوة العمل والمتمثل في ضرورة توفير أسباب المعيشة لما يزيد على نصف السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شهدت نسبة الجنس تزايداً في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ في الضفة الغربية، من ٩٨٥ ذكراً لكل ألف انثى في العام ١٩٦٧، الى ١٠٠٧ ذكور لكل ألف أنثى في العام ١٩٧٧؛ ثم عادت هذه النسبة الى الانخفاض الى ٩٨٦ ذكراً لكل ألف أنثى في نهاية العام ١٩٨٥[١١]. ويُفسَّر ذلك بأن السنوات العشر الاولى من الاحتلال شهدت لمَّ شمل العائلات التي هاجر معيلوها الى الخارج، حيث التحقت هذه العائلات بمعيلها في الخارج، وأدى ذلك الى تعديل نسبة الجنس في الضفة الغربية. الّا ان تضاؤل فرص العمل في الخارج وارتفاع تكلفة الحياة هناك أدت بعدد كبير من المهاجرين الى إعادة عائلاتها الى الضفة وبقاء الرجال يعملون في الخارج، وترافق مع ذلك استمرار هجرة الشباب في السن ما قبل الزواج، مما أدى الى اختلال نسبة الجنس مرة أخرى. أما في قطاع غزة، فقد شهدت نسبة الجنس تزايداً مطرداً، من ٩٤٢ ذكراً لكل ألف أنثى في العام ١٩٦٧، الى ٩٩٦ ذكراً لكل ألف أنثى في العام ١٩٨٥[١٢]. ويعود ذلك الى استقرار ميزان الهجرة الى الخارج، حيث تمّت الاستعاضة عنه بالعمل وراء الخط الاخضر.

ارتفع عدد المتعلمين لمدة تزيد عن ثمان سنوات، من فئات العمر فوق الـ ١٤ سنة، من ١٥,٦ بالمئة في العام ١٩٧٠ الى ٣٨,٣ بالمئة في العام ١٩٨٦ في الضفة الغربية، ومن ٢٤,٩ بالمئة العام ١٩٧٠ الى ٤٧,٤ بالمئـة العام ١٩٨٦ في قطاع غزة[١٣]. ويشير ذلك الى ارتفاع المستوى التعليمي للمـواطنين في الضفة والقطاع، على الرغم من ان البعض يعتقد بأن مشكلة عدم توفر فرص عمل منـاسبة في المناطق المحتلة، قد بدأت تؤثر سلباً في نزوع السكان الى التعليم، والاتجاه الى العمل

في اسرائيل بدلاً من الذهاب الى المدارس. ويدلل على ذلك انخفاض عدد المتقدمين الى امتحان الثانوية العامة في قطاع غزة، من ١٢ ألف طالب في العام ١٩٦٨، الى ٧٨٠٠ طالب في العام ١٩٨٤[١٤].

قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغ اجمالي قوة العمل في الاراضي المحتلة ٢٦٩,٢ ألف شخص، يمثلون ٣٦ بالمئة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٤ سنة، في نهاية العام ١٩٨٦؛ مقارنة مع ١٤٦,٦ ألف شخص يمثلون ٣٠ بالمئة من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٤ سنة في نهاية العام ١٩٦٨[١٥]. ويمكن تمييز ثلاث مراحل لنمو قوة العمل في الضفة الغربية. تمتد المرحلة الاولى من العام ١٩٦٩ وحتى نهاية العام ١٩٧٤، حيث شهدت هذه الفترة انتعاشاً في الاقتصاد الاسرائيلي أدى الى نمو قوة العمل في الضفة الغربية بمعدل ٣,٩ بالمئة سنوياً، أي بزيادة ١,٤ بالمئة على معدل النمو السكاني. وامتدت المرحلة الثانية من منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات، وشهدت ركوداً في الاقتصاد الاسرائيلي ترافق مع زيادة عوامل الجذب للعمل في الخارج، وخاصة في الدول النفطية، بسبب الارتفاع الهائل في أسعار النفط. وتبعاً لذلك، انخفض معدل نمو قوة العمل في الضفة الى حوالى ٠,١٧ بالمئة، وهو يقل كثيراً عن معدل النمو السكاني البالغ ١,٧ بالمئة سنوياً في تلك الفترة. وعاد معدل نمو قوة العمل الى الارتفاع في السنوات الاخيرة، ليبلغ ٣,٦ بالمئة سنوياً، نتيجة لارتخاء معدلات الهجرة الى الخارج، وعودة جزء من المهاجرين الى الضفة الغربية، بعد أزمة اسعار النفط وتقلّص فرص العمل في الدول العربية. ولم يشهد قطاع غزة مثل هذه التقلبات الحادة في معدل نمو قوة العمل، الذي بلغ ٤,٧ بالمئة للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤، و٣,٧ بالمئة للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥[١٦]. ويعود سبب استقرار الوضع في غزة الى كونها لم تشهد موجات من الهجرة الى الخارج في السبعينات، بسبب توفر فرص العمل داخل اسرائيل.

وتتوزع قوة العمل الفلسطينية بين العمل في الضفة والقطاع والعمل في اسرائيل بنسبة ١:٢ تقريباً، ويتركز العمال الفلسطينيون في الضفة والقطاع في قطاع الخدمات، ثم الزراعة والصناعة، وأخيراً قطاع البناء، في حين يعمل العرب في اسرائيل في الاعمال السوداء، في قطاع البناء والخدمات، كما هو مبين في الجدول الرقم ١.

عانت الموارد البشرية للضفة والقطاع من عملية تشتت مزدوج بفعل استمرار الهجرة للعمل في الخارج، وابتلاع الاقتصاد الاسرائيلي لما يزيد على ثلث قوة العمل. ويأتي ذلك، بالضرورة، على حساب نمو الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع[١٧]. ولا يظهر الجدول طبيعة الأعمال التي يقوم بها الفلسطينيون، خاصة في اسرائيل، والتي تتركز في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة وأجورها شديدة الانخفاض، وهذا يخلق مشكلة قلة فرص العمل المتاحة للمتعلمين، مما يدفعهم الى الهجرة الى الخارج في معظم الاحيان[١٨].

وتبدو مساهمة المرأة في العمل محدودة نسبياً في الضفة الغربية، على الرغم من انها أفضل من مساهمة المرأة في قطاع غزة؛ إذ انخفضت نسبة الاناث ضمن قوة العمل في الضفة الغربية من ١٩,٧ بالمئة العام ١٩٧٠ الى ١٣,٨ بالمئة العام ١٩٨٦. أما في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة الاناث العاملات الى قوة العمل الاجمالية، من ٦,٤ بالمئة العام ١٩٧٠ الى ٤,٥ بالمئة العام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة الاناث العاملات الى اجمالي الاناث اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٤ سنة، حوالى ٩,٧ بالمئة في الضفة و٢,٨ بالمئة في غزة في نهاية العام ١٩٨٦[١٩].

وتعتبر معدلات الاجور للعاملين في المناطق المحتلة منخفضة، قياساً بمعدلات الاجور في

الجدول الرقم ١
تقسيم قوة العمل في الضفة والقطاع تبعاً لمكان العمل وقطاعات الانتاج (١٩٨٦)
(بالآلاف)

البيان	قوة العمل في الضفة		قوة العمل في غزة		قوة العمل في المناطق المحتلة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
العاملون في اسرائيل	٥١,٣	*٣٠,٧	٤٣,٤	*٤٦,١	٩٤,٧	*٣٦,٣
زراعة	٥,٥	١٠,٧	٩,٤	٢١,٦	١٤,٩	١٥,٧
صناعة	٩,١	١٧,٧	٧,٤	١٧,١	١٦,٥	١٧,٤
بناء	٢٦	٥٠,٧	١٩,٤	٤٤,٧	٤٥,٤	٤٨
خدمات	١٠,٧	٢٠,٩	٧,٧	١٦,٦	١٧,٩	١٨,٩
العاملون في الضفة والقطاع	١١٥,٧	*٦٩,٣	٥٠,٨	*٥٣,٩	١٦٦,٥	*٦٣,٧
زراعة	٣٣	٢٨,٥	٨,٥	١٦,٨	٤١,٥	٢٤,٩
صناعة	١٨,٢	١٥,٧	٩	١٧,٨	٢٧,٢	١٦,٤
بناء	١٤,٧	١٢,٧	٤,٢	٨,٣	١٨,٩	١١,٤
خدمات	٤٩,٨	٤٣,١	٢٩	٥٧,١	٧٨,٨	٤٧,٣
اجمالي قوة العمل	١٦٧	*١٠٠	٩٤,٢	*١٠٠	٢٦١,٢	*١٠٠
زراعة	٣٨,٥	٢٣,١	١٨	١٩,١	٥٦,٥	٢١,٧
صناعة	٢٧,٢	١٦,٣	١٦,٥	١٧,٥	٤٣,٧	١٦,٧
بناء	٤٠,٨	٢٤,٤	٢٣,٥	٢٥	٦٤,٣	٢٤,٦
خدمات	٦٠,٥	٣٦,٢	٣٦,٢	٣٨,٤	٩٦,٧	٣٧

Benvenisti, Meron; *1987 Report; Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, p. 19.

* هذه الاشارة تحدد ان التقسيم المئوي يتم على أساس نسبة كل من العاملين في المناطق المحتلة والعاملين في اسرائيل لاجمالي قوة العمل.

اسرائيل؛ اذ يبلغ متوسط الاجر السنوي للعاملين من الضفة والقطاع حوالى ١٩٦٨ دولاراً اميركياً، مقارنة مع معدل الاجر السنوي للعمال الاسرائيليين والذي يبلغ ٧٦٦٣ دولاراً اميركياً(٢٠).

التحوّلات الاقتصادية في الضفة والقطاع

شهدت المناطق المحتلة عدداً من التحولات الهامة على الصعيد الاقتصادي، خاصة في ما يتعلق بالاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي. وترتبط هذه التحولات، بصورة مباشرة، بالسياسة الاسرائيلية الهادفة الى ربط اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، وهذا ما يحدو بالبعض الى القول ان هامش التطور الاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع هو حصيلة التناقض الظاهري بين الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية الرامية الى تضييق شروط بقاء وتطور الشعب الفلسطيني على أرضه، والأهداف والمصالح الآنية الرامية الى

استثمار هذا الاقتصاد واستغلاله وتحقيق أكبر كسب ممكن بأقل قدر من التكلفة. ويتم استغلال اقتصاد المناطق المحتلة، ضمن المنظور السابق، كسوق للمنتجات الاسرائيلية، وكمصدر للعمل الرخيص. وهي بذلك تحدد هامش التطور الممكن ضمن هذه الحدود[٢١]. ولخّص بعض الباحثين مجمل التطورات الاقتصادية في الضفة والقطاع، في فترة الاحتلال، بأنها انتهت الى ابتلاع شبه كامل لاقتصاد المناطق المحتلة ضمن أهداف السياسة الاسرائيلية[٢٢].

بلغ معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي، في الفترة ما بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٠، ١٢ بالمئة في الضفة و٩,٧ بالمئة في قطاع غزة[٢٣]. وقد تراجعت هذه النسبة، بحدة، في الثمانينات؛ اذ لم تتجاوز نصف بالمئة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٢٤]. وعلى الرغم من ان الارقام تشير الى نمو الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة، في السنوات الاولى من الاحتلال، الّا ان حقيقة الامر تشير الى الترابط الوثيق بين نمو الناتج القومي الاجمالي وازدياد ظاهرة العمل خارج المناطق المحتلة، في اسرائيل والبلدان العربية[٢٥]. ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة التحويلات الخارجية للناتج القومي الاجمالي، والتي بلغت حدها الأقصى في قطاع غزة؛ اذ بلغت ٤٥ بالمئة في العام ١٩٨٣[٢٦]، وحوالى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي للضفة والقطاع في نهاية العام ١٩٨٦[٢٧].

من أهم التغيرات التي طرأت على مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي الانخفاض الحاد الذي شهده الوزن النسبي لقطاع الزراعة، من ٣٦,٥ بالمئة في العام ١٩٦٨ الى حوالى ٢٧ بالمئة في العام ١٩٨٥، في حين ارتفع الوزن النسبي لقطاع الصناعة من ٧,٧ بالمئة الى حوالى ٨,١ بالمئة للعامين ١٩٦٨ و١٩٨٥ على التوالي. وقد حافظ قطاع الخدمات على وزن رئيس ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ ٤٨,٦ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٥؛ كما ارتفعت مساهمة قطاع البناء من ٣,٢ بالمئة العام ١٩٦٨ الى ١٦,٤ بالمئة في العام ١٩٨٥[٢٨]. وتشير أرقام العام ١٩٨٦ الى ارتفاع مساهمة قطاع الزراعة الى حوالى ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل انخفاض الخدمات الى ٤٥ بالمئة[٢٩].

وقد شهد توزع قوة العمل بين القطاعات المختلفة تغيرات هامة خلال العشرين سنة الماضية، أبرزها ابتلاع سوق العمل الاسرائيلي لما يزيد على ثلث القوة العاملة من الضفة والقطاع. ولتوضيح مستوى التغيّر الذي شهده توزع القوة العاملة، سنقارن الارقام الخاصة بالعام ١٩٦٨ مع أرقام العام ١٩٨٦، والتي تم احتسابها من طريق نسبة العاملين في كل قطاع في الضفة والقطاع الى اجمالي قوة العمل في المناطق المحتلة، بمن فيهم العاملون في اسرائيل.

كان قطاع الزراعة الأكثر تضرراً بين القطاعات الاخرى؛ اذ انخفضت نسبة العاملين فيه، في المناطق المحتلة، من ٣٤,٣ بالمئة في العام ١٩٦٨، الى ١٥,٩ بالمئة العام ١٩٨٦؛ يليه قطاع الصناعة الذي انخفضت حصته من قوة العمل من ١٥ بالمئة الى ١٠,٤ بالمئة؛ كما انخفضت العمالة في قطاع البناء من ١١,٧ بالمئة الى ٧,٣ بالمئة للفترة عينها. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده قطاع الخدمات، الّا انه لا يزال يحتفظ بحصة الأسد من القوة العاملة التي بلغت ٣٠,١ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٦، مقارنة مع ٣٨,٦ بالمئة في نهاية العام ١٩٦٨[٣٠].

ولدى تحليل استعمالات الموارد الاقتصادية في الضفة والقطاع، فان مجموع الانفاق الاستهلاكي (العام والخاص) بلغ ٧٠ بالمئة من مجمل الموارد المتاحة في نهاية العام ١٩٨٥، مقارنة مع ٧٧ بالمئة لعام ١٩٦٨، في الوقت الذي لم يتجاوز الانفاق الاستثماري (تكوين رأس المال) خمسة بالمئة وسبعة بالمئة للأعوام ١٩٦٨ و١٩٨٥ على التوالي[٣١]. وتظهر بيانات العام ١٩٨٦ ان معدل

نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص كان شديد الارتفاع قياساً بمعدل نمو الانفاق الاستثماري في مجمل الموارد المتاحة[٣٢]. وتجدر الاشارة الى ان الانخفاض النسبي في حجم الانفاق العام لا يتناسب، اطلاقاً، مع نمو الحاجة الى الخدمات العامة في المناطق المحتلة؛ حيث انخفضت نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي من ١٤,٥ بالمئة العام ١٩٦٨ لتبلغ ٩,٨ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٣[٣٣]. كما بلغت حصة الفرد من الانفاق العام في المناطق المحتلة سُبْع قيمتها للفرد في اسرائيل في العام ١٩٨٣[٣٤]. وعلى الرغم من ان اسرائيل تبرّر هذا القصور بالتحدث عن كون الانفاق الحكومي في الضفة والقطاع يمثل عبئاً على ميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية، الّا ان الواقع عكس ذلك تماماً، حيث يشير حساب قيمة الضريبة المفروضة على المناطق المحتلة الى ان المبالغ المقتطعة من دخل الضفة والقطاع، على صورة ضرائب مختلفة، كان يغطي العجز في ميزانية المناطق المحتلة، ويساهم في تمويل الانفاق العام في اسرائيل. ولا تقل هذه المساهمة، طبقاً لحسابات ميرون بنبينستي[٣٥]، عن مليار دولار اميركي خلال سنوات الاحتلال؛ وقد بلغت مساهمة المناطق المحتلة في الميزانية الاسرائيلية لعام ١٩٨٧، وحده، حوالى ٨٠ مليون دولار[٣٦].

اضافة الى التحولات الخطيرة التي شهدتها الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، يمكن تلخيص باقي التحولات استناداً الى البيانات الواردة في الجدول الرقم ٢:

١ ـ تتجاوز التحويلات المالية الخارجية من المناطق المحتلة الى اسرائيل تحويلات الحكومة الاسرائيلية الى المناطق المحتلة بأكثر من أربعة عشر ضعفاً. ويؤكد ذلك صحة النتائج التي أوردناها لبنبينستي، والتي تعتبر المناطق المحتلة مورداً وليس عبئاً على الخزينة الاسرائيلية.

٢ ـ يمثل الدخل المتاح من خارج الضفة والقطاع حوالى ثلث اجمالي الدخل المتاح في المناطق المحتلة؛ وهو ما يشير الى ارتفاع نسبة اعتماد الضفة والقطاع على التدفق النقدي الآتي من الخارج، سواء من اسرائيل او البلدان العربية.

٣ ـ تظهر المقارنة بين معدل الدخل السنوي للفرد في المناطق المحتلة ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي، ان متوسط نصيب الفرد من التحويلات الخارجية يبلغ ٣٢٩ دولاراً سنوياً، أي ما يمثل ٣٧ بالمئة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وقد شجع التدفق النقدي من الخارج على تمويل الاستهلاك الفردي، وكذلك بناء المنازل الخاصة.

ان استعراض بيانات الناتج المحلي الاجمالي يبرز الأسس التي قامت عليها عملية التدمير المنظم لأسس استقلال الاقتصاد الوطني في المناطق المحتلة، تمهيداً لربطه بالاقتصاد الاسرائيلي، والذي تم تنفيذه عبر عدد من المحاور، سنتناولها بالتفصيل في ما يلي[٣٧]:

المحور الأول: تدمير القطاع الزراعي وتهجير طاقته البشرية، باعتباره يمثل أساس استقلال الاقتصاد الوطني عن اسرائيل. وفي الوقت ذاته، تمّت محاصرة القطاع الصناعي، وتحوّل، تبعاً لذلك، كل من القطاع الزراعي والصناعي، وما يرتبط بهما من عمليات انتاجية، الى قطاعات ضعيفة ومحاصرة، وبالتالي سهلة الانجرار الى التبعية.

المحور الثاني: امتصاص جزء أساسي من الطاقة البشرية العاملة في الضفة والقطاع، خاصة ممن يعملون في الزراعة، ودفعه نحو سوق العمل المأجور في اسرائيل. وقد تم العمل في هذا المحور

الجدول الرقم ٢

الناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة

(مليون دولار اميركي)*

البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١ ـ الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	٩٨٨,٨	٩٤٥,٤	١٤٩٣,٩
٢ ـ الضرائب غير المباشرة	٧٦,٣	٥٣,٨	٦٦,٢
٣ ـ الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (١ + ٢)	١٠٦٥,١	٩٩٩,٢	١٥٦٠,١
٤ ـ صافي المدفوعات من الخارج	٤٣٠,٤	٣٦١,٥	٤٨٧,٨
٥ ـ الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (٣ + ٤)	١٤٩٥,٥	١٣٦٠,٧	٢٠٤٧,٩
٦ ـ التحويلات الحكومية	٩,٥	٧,١	٩,٩
٧ ـ ضريبة الدخل والتحويلات للحكومة	٩٣,١	٦٧,٧	٧٢,٩
٨ ـ تحويلات خاصة من الخارج	٧٩,٤	٧٥,٧	٩١,٨
٩ ـ اجمالي الدخل المتاح (٥ + ٦ + ٨ − ٢ − ٧)	١٤١٥	١٣٢١	٢٠١٠,٥
١٠ ـ الدخل المتاح من الخارج (٤ + ٨)	٥٠٩,٨	٤٣٧,٢	٥٧٩,٦
١١ ـ اجمالي الضرائب والتحويلات للحكومة (٢ + ٧)	١٦٩,٤	١٢١,٥	١٣٩,١
١٢ ـ نسبة الدخل المتاح من الخارج لاجمالي الدخل المتاح (١٠ ÷ ٩)	٣٦	٣٣,١	٢٨,٨
١٣ ـ عدد السكان (بالالف نسمة)	١٥٨٤,٢	١٦٣٣,٢	١٦٨٤,٦
١٤ ـ معدل دخل الفرد سنوياً بالدولار (٥ ÷ ١٣)	٩٤٤	٨٣٣	١٢١٦
١٥ ـ معدل دخل الفرد المتاح سنوياً بالدولار (٩ ÷ ١٣)	٨٩٣	٨٠٩	١١٩٣
١٦ ـ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة (١ ÷ ١٣)	٦٢٤	٥٧٩	٨٨٧

* عبد الفتاح الجيوشي (اشراف): **فلسطين المحتلة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧؛ الصمود والتحدي**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

في اتجاهين: اولهما، دفع القوة العاملة خارج القطاعات المستقلة المنتجة؛ وثانيهما، جذب قوة العمل، اما الى الانخراط في العمل داخل اسرائيل أو دفعه الى الهجرة خارج فلسطين.

المحور الثالث: في ضوء ضعف وتبعية القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، وانسداد منافذ التجارة مع البلدان العربية، أصبحت الاراضي المحتلة ثاني أكبر سوق استهلاكي للمنتوجات الاسرائيلية التي يتم تمويل شرائها من الدخل المتأتي من العمل في اسرائيل والبلدان العربية. وبذلك تتوسع الصناعة الاسرائيلية، اعتماداً على قوة العمل العربية، وعلى اتساع استهلاك الضفة والقطاع للبضائع الاسرائيلية.

وتتكامل المحاور الثلاثة معاً، وتعمل بآلية موحّدة؛ فضرب القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع لا يترك لقوة العمل الفلسطينية إلّا خيار الهجرة او العمل داخل اسرائيل؛ وفي كل الاحوال، فان ذلك يخدم السياسة الاسرائيلية. فالعمل في اسرائيل يحل مشكلة توفر العمالة غير الماهرة، والرخيصة، في حين تؤدي الهجرة الى الخارج الى افراغ المناطق المحتلة من أبنائها. ويأتي الربط التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل ليضمن إكمال الدورة النقدية للضفة والقطاع في جيب اسرائيل؛ اذ يصب

الدخل الناتج عن العمل في اسرائيل، وكذلك التحويلات من الخارج، في تمويل استهلاك الضفة والقطاع للبضائع الاسرائيلية.

تراجع الزراعة في الضفة والقطاع

في المرحلة الاولى التي أعقبت الاحتلال، وامتدت حتى منتصف السبعينات بالنسبة الى قطاع غزة وأوائل الثمانينات بالنسبة الى الضفة الغربية، شهد قطاع الزراعة تحسناً ملحوظاً في قيمة الناتج الزراعي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي، وتراوح معدل النمو السنوي في قيمة الناتج الزراعي بين ١٢ بالمئة في قطاع غزة و١٣ بالمئة في الضفة الغربية (انظر الجدولين ٣ و٤). و يعود سبب تحسن الناتج الزراعي في تلك الفترة الى تخفيض البطالة المقنعة التي سادت في مرحلة ما قبل الاحتلال وكانت ترفع تكلفة الانتاج وتؤثر سلباً في ربحيته، اضافة الى التوسع في استخدام الادوات والاساليب الزراعية الحديثة، والتوجه الى زراعة المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية الأعلى على حساب المحاصيل التقليدية للضفة والقطاع[٣٨].

وبنهاية المرحلة السابقة، بدأ الناتج الزراعي بالتراجع؛ اذ بلغت نسبة الانخفاض في قيمة الانتاج الزراعي والقيمة المضافة الى الناتج الزراعي، ٧,٢ بالمئة و١٥,٦ بالمئة في الضفة، و٣,٧ بالمئة و٥,٨ بالمئة في قطاع غزة، في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥. وانخفضت نسبة العاملين في الزراعة في الضفة والقطاع الى ١٥,٨ بالمئة من اجمالي قوة العمل في المناطق المحتلة، كما يبين الجدول الرقم ٤[٣٩]. ويمكن اعتبار التراجع الذي يشهده قطاع الزراعة حالياً، في الضفة والقطاع، نتيجة مباشرة لسياسة التضييق المستمرة التي تقودها اسرائيل، بهدف ضرب وتحجيم القطاعات المنتجة في المناطق المحتلة[٤٠]. وقد كان أبرز التغيرات التي شهدها قطاع الزراعة، والتي تصبّ، بمجموعها، في خدمة السياسة الاسرائيلية، ما يلي:

الجدول الرقم ٣

الناتج الزراعي للضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

(مليون شيكل)*

السنة	قيمة الناتج الزراعي		القيمة المضافة للناتج الزراعي	
	الضفة	غزة	الضفة	غزة
١٩٦٧/١٩٦٨	٤١٦,٦٩	١٩٥,١٩	٣٥٠,٩٢	١٣٢,٥٨
١٩٦٩/١٩٧٠	٤٨٩,٤٧	٢٦٦,٢	٤٠١,٥٠	١٧٧,٠٤
١٩٧٥/١٩٧٦	١٠٨١,٢٨	٤٨٦,٦٤	٨٧٥,٤٥	٣٤١,٠٤
١٩٨٠/١٩٨١	١٣٧٥,٢٣	٤٢٣,٥٥	١١٠٢,٨٢	٣٠٥,٥٩
١٩٨٤/١٩٨٥	١٢٩٢,٧٩	٣٥٣,٦٨	٨٨٩,٢٢	٢٣٥,٢٦

Kahan, David; *Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967 - 1987)*, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, pp. 137 - 138.

١ ـ احلال وزراعة المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية الأعلى، والمرتبطة بالتصدير الى الخارج، كالفواكه وغيرها، محل الزراعة التقليدية في الضفة والقطاع، مثل الخضار والمحاصيل الحقلية[٤١].

الجدول الرقم ٤

متوسط التغيّر السنوي في الناتج الزراعي ونسبته للناتج المحلي الاجمالي

(نسبة مئوية)*

الفترة	التغير في قيمة الناتج المحلي		التغير في القيمة المضافة للناتج الزراعي		نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الاجمالي		متوسط نسبة العاملين في الزراعة لاجمالي العاملين[٣]
	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	
١٩٦٨/١٩٧٠[١]	-	-	-	-	٣٧,٤	٢٨,٨	٣٨,٣
١٩٧٤/١٩٧٦[٢]	١٣	١٢,٤	١٢,١	١٣,٤	٣٦,٥	٢٧,٩	٢١,٣
١٩٧٩/١٩٨١	١٢,٨	١,٦	١٤,٢	-١,١	٣٤,٥	٢١,١	١٧,٩
١٩٨٣/١٩٨٥	-٧,٢	-٣,٧	-١٥,٦	-٥,٨	٢٥,٤	١٥,٩	١٥,٨

* Kahan, *op. cit.*, pp. 14 & 32

١ ـ تعتبر هذه الفترة فترة الاساس والتي تستخدم للمقارنة مع باقي الفترات.

٢ ـ بالنسبة الى نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الاجمالي، فهي خاصة بالفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.

٣ ـ نسبة العاملين في الزراعة لاجمالي قوة العمل في المناطق المحتلة، بمن فيهم العاملون في اسرائيل، مأخوذة من *SAI*, No. 21, 1970, p. 633 للفترة ١٩٦٨/١٩٧٠، و *SAI*, No. 26, 1975, p. 707 للعام ١٩٧٤.

وتبعاً لهذا التحول، فقد ارتفعت قيمة الناتج الزراعي للضفة والقطاع وبرزت، في الوقت عينه، مشكلة الاعتماد النسبي على اسرائيل في توفير المحاصيل الاستهلاكية.

٢ ـ لا تزال السمة الرئيسة للملكية الزراعية قائمة على التفتت؛ اذ تمثل الملكيات من دونم الى دونمين حوالى نصف الاراضي الزراعية القائمة[٤٢]. ويحد هذا التفتت من امكان الاستثمار لتطوير الزراعة ومكننتها واتباع أساليب الري الحديثة، وهذا ما يفسر الضعف النسبي للاستثمار الخاص في الزراعة. ولم يكن الاستثمار العام أفضل حالاً؛ اذ لم يتجاوز العشرة بالمئة من مجمل الاستثمارات في الزراعة، خلال سنوات الاحتلال[٤٣].

٣ ـ تقلّصت المساحة الاجمالية المزروعة في الضفة والقطاع بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٤[٤٤]؛ ويعود ذلك، بشكل رئيس، الى قيام اسرائيل بمصادرة مساحة كبيرة من الاراضي، وتحويلها الى مناطق عسكرية، اضافة الى تحديد الحد الاقصى لاستخدام المياه في الري، وكذلك وضع القيود على غرس الاشجار الجديدة، الخ.

وتبلغ نسبة الاراضي المروية من اجمالي الاراضي المفلوحة حوالى ستة بالمئة في الضفة و٤٩ بالمئة في غزة[٤٥]. وقد تركز الانخفاض في الاراضي المزروعة في المنتوجات الحقلية[٤٦].

٤ ـ أدت زيـادة قيمة الناتج الزراعي الى رفع مستوى المعيشة للعائلات الفلاحية في المناطق المحتلة في السبعينات[٤٧]؛ إلاّ انه عاد الى التراجع في الثمانينات، بسبب تراجع الناتج الزراعي وزيادة القيود على التصدير، سواء الى الاردن او الى اسرائيل[٤٨].

٥ ـ استولت اسرائيل على ٥٢ بالمئة من الاراضي المزروعة حتى نهاية العام ١٩٨٦[٤٩]؛ حيث تم بناء المستوطنات الاسرائيلية على جزء منها، واستخدم الباقي لتمركز الجيش الاسرائيلي.

لقد شهدت الزراعة في المناطق المحتلة عدداً من التحولات الهامة، استهدفت القضاء على طابعها المستقل وربطها بالزراعة الاسرائيلية. وتنوعت وسائل تنفيذ السياسة الاسرائيلية هذه؛ فمن جهة، تمّت مصادرة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تم تقديم جزء كبير منها لبناء المستوطنات، كما حدد الحد الاقصى لاستخدام المياه في الري، بحيث لا يمكن استصلاح أراضٍ جديدة، ووضعت اسرائيل قيوداً عديدة على تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل اسرائيل، كما حاربت المحاصيل الزراعية التقليدية ووضعت أوامر مباشرة لضرب، وتحجيم، المحاصيل المنافسة للزراعة الاسرائيلية. وتبعاً لذلك، وُجّهت الزراعة نحو المحاصيل التي تلعب دوراً تكاملياً مع الزراعة الاسرائيلية، او التي يتم تصديرها الى الخارج. وبذلك ارتفعت نسبة اعتماد المناطق المحتلة على استهلاك المحاصيل الضرورية من اسرائيل[٥٠]. ولتوضيح آلية العمل التي تسير وفقها السياسة الاسرائيلية، سنتوقف قليلاً عند الخطوات التي ضربت اسرائيل بها محصول الحمضيات في غزة، علماً بأننا سنتوقف، بتفصيل أكثر، عند سياسة اسرائيل المائية، كمثال على سياسة اسرائيل الهادفة الى ضرب الزراعة المحلية في الضفة والقطاع.

مثّل محصول الحمضيات في غزة ما بين ٤٠ ـ ٤٥ بالمئة من اجمالي المساحة المفلوحة في غزة لغاية العام ١٩٨٠، وبلغت قيمة ناتج الحمضيات ٥٠ بالمئة من مجمل الناتج الزراعي لقطاع غزة[٥١]، انخفضت الى ٣٤,٥ بالمئة للعام ١٩٨٤/١٩٨٥[٥٢]. وقد قلصت اسرائيل محصول الحمضيات في غزة على النحو التالي[٥٣]:

- منع غرس أي أشجار جديدة بدون تصريح مسبق، ومنع استبدال الاشجار غير المنتجة بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الاسرائيلية التي تتشدد في منح هذه التراخيص، وكذلك منع استصلاح أي أراضٍ جديدة.
- تطبيق أربعة انواع مختلفة من الضرائب على محصول الحمضيات: ضريبة الأرض، وضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة التصدير. وفي المقابل، فان محصول الحمضيات في اسرائيل يتلقى دعماً كبيراً من الحكومة، مما يخلق تنافساً غير عادل بين المحصول الفلسطيني والمحصول الاسرائيلي، يؤثر في تسويق الحمضيات الفلسطينية وفي مردودها المالي.
- غياب الدعم الحكومي، من قروض زراعية وتسهيلات في الدفع، الخ، وغياب التسهيلات المصرفية الممنوحة للزراعة الفلسطينية.
- ضعف أسواق التصدير الى الخارج، بسبب التعقيدات الادارية الاسرائيلية، وكذلك بسبب التنافس غير العادل مع الحمضيات الاسرائيلية؛ وقد لعب اتجاه الاردن الى زراعة الحمضيات دوراً هاماً في تقليص تصدير الحمضيات عبر الاردن.
- القيود المفروضة على التصدير الى اسرائيل، وكذلك القيود المفروضة على استخدام مياه الري.

ومن الطبيعي ان تؤدي السياسة هذه الى تراجع محصول الحمضيات، وتحوّل الزراعة الى المحاصيل التي لا يوجد لها منافس في اسرائيل. وبذلك تتجه الزراعة الفلسطينية الى التكامل مع الزراعة الاسرائيلية.

المياه في الضفة والقطاع

تبلغ نسبة الاراضي المفلوحة ٣٠ بالمئة من اجمالي مساحة الضفة الغربية[٥٤]، و٦١ بالمئة من اجمالي مساحة قطاع غزة[٥٥]؛ في حين تمثل المساحة المروية ٦,١ بالمئة و٤٩ بالمئة من الاراضي المفلوحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي[٥٦]. وتشير هذه النسب الى امكان توسيع رقعة الارض المزروعة في المناطق المحتلة، في حال توفر كمية أكبر من مياه الري.

ان المصدر الرئيس للمياه في غزة هو المياه الجوفية، التي يبلغ انتاجها السنوي حوالى ٨٠ مليون متر مكعّب[٥٧]؛ في حين يبلغ اجمالي استخدام قطاع غزة من المياه حوالى مئة مليون متر مكعب سنوياً[٥٨]. اما في الضفة الغربية، فتبدو المفارقة واضحة بين الاحتياج الملحّ الى المياه، وحجم الاستخدام؛ اذ يقدر الطلب الاضافي لمياه الري بحدود ٣٤٥ مليون متر مكعب لتغذية ٦٠٩ آلاف دونم قابلة للاستصلاح الزراعي في الضفة[٥٩]. وعلى الرغم من توفر مصادر كافية للمياه في الضفة، فان القيود الاسرائيلية تحد من استهلاكها.

يقدر اجمالي موارد المياه المتاحة في الضفة بحوالى ١٠٨٨ مليون متر مكعب سنوياً؛ يستخدم سكان الضفة ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً منها، أي ما يعادل ١١ بالمئة من الموارد المتاحة، في حين تستخدم اسرائيل خمسة أضعاف هذه الكمية، كما يبين الجدول الرقم ٥[٦٠].

وعلى الرغم من ان رصيد المياه غير المستغلة يتجاوز ٤٠٠ مليون متر مكعب، الّا ان قوانين الاحتلال لا تسمح بزيادة استهلاك الضفة للمياه، بدعوى الحفاظ على مصادر المياه. وتشير الخطط الاسرائيلية، بهذا الشأن، الى تجميد استهلاك الضفة عند المعدل الحالي، ولغاية نهاية القرن[٦١]. كما تفرض اسرائيل الحصول على اذن مسبق لحفر الآبار الجديدة؛ وغالباً ما ترفض السلطات منح هذا الاذن[٦٢]. وطبقاً للخطط الاسرائيلية الخاصة باستخدام المياه، فان الحد الاقصى للاستهلاك الفلسطيني من المياه سيبلغ ١٣٧ مليون متر مكعب سنوياً في نهاية القرن الحالي، مقابل مئة مليون متر مكعب سنوياً للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة، علماً بأن سكان الضفة، في نهاية القرن، يتوقع أن يصلوا مليون نسمة تقريباً، في حين لا يتجاوز عدد المستوطنين مئة الف شخص، طبقاً للتوقعات الاسرائيلية[٦٣]. كما ان المياه المخصصة للاستخدام الشخصي للفرد الفلسطيني ستبلغ ٦٠ متراً مكعباً سنوياً في المدن و ٣٠ متراً مكعباً سنوياً في القرى، في نهاية العام ٢٠١٠، مقارنة مع ٩٠ متراً مكعباً سنوياً للاسرائيلي المقيم في الضفة[٦٤]. وجدير بالذكر أن سعر استهلاك المياه يختلف بين العرب واليهود، حيث تدعم الحكومة الاسرائيلية الاستهلاك اليهودي للمياه. ولذلك، تقلّ تكلفة حصول اليهودي المقيم في الضفة على المياه مقارنة بالفلسطيني[٦٥]؛ ويبلغ سعر المياه للاستهلاك اليهودي حوالى ربع السعر للاستهلاك الفلسطيني. ويهدف تحديد السقف الاعلى لاستخدام المياه في الري الى عدم التوسع في استصلاح اراضٍ جديدة، وابقاء الجزء الرئيس من المحاصيل الزراعية الفلسطينية تحت رحمة عوامل الطبيعة، وأقل كفاءة وتطوراً من الزراعة الاسرائيلية[٦٦].

لقد كانت الزراعة الفلسطينية، باعتبارها أحد أسس الاستقلال الاقتصادي للمناطق المحتلة، هدفاً للسياسة الاسرائيلية التي عمدت الى تقليص رقعة المساحة المتوفرة للزراعة، عبر سياسة مصادرة وتضييق الكميات المخصصة للري. وأدى ذلك الى تراجع الاهمية النسبية للزراعة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي. وعلى محور موازٍ، عملت سياسة التمييز في الدعم، ومنح

الجدول الرقم ٥

مصادر المياه في الضفة الغربية

(مليون متر مكعب)*

البيان	الكمية
موارد المياه المتاحة في الضفة، سنوياً	١٠٨٨
منها: مياه جوفية	٧١٣
مياه سطحية	٥٠
أنهار	٢٠٠
ينابيع	١٢٥
استغلال المياه في الضفة، سنوياً	٦٨٠
منها: نهب اسرائيلي	٥٦٠
استخدام فلسطيني	١٢٠
رصيد المياه غير المستغل، سنوياً	٤٠٨
اجمالي الآبار الارتوازية في الضفة	٧٦١
منها: آبار حفرت قبل الاحتلال	٧٢٠
آبار حفرها الاحتلال	٣٦
آبار حفرها فلسطينيون في اثناء الاحتلال	٥
اجمالي الآبار التي اعتدى عليها الاحتلال	٤٩٧
منها: تدمير	٤١٤
تجفيف	١٧
مصادرة	٣٠
حفر جديد	٣٦
اجمالي الآبار المستغلة حالياً	٣٣٠
منها: نهب صهيوني	٦٦
استخدام عربي	٢٦٤
المعدل السنوي لانتاج البئر العربية (ألف متر مكعب)	١١٥
المعدل السنوي لانتاج البئر الاسرائيلية (ألف متر مكعب)	١٦٤٠
نسبة انتاج الآبار التي نهبها الاحتلال الى اجمالي انتاج الآبار الارتوازية في الضفة، نسبة مئوية	٧٨

* الجيوشي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

القروض، وضعف فرص التسويق والتصدير، على اضعاف القدرة التنافسية للمنتوجات الفلسطينية مع المنتوجات الاسرائيلية؛ كما لعبت الضرائب الباهظة دوراً هاماً في انهاك الزراعة الفلسطينية وتخفيض ربحها ومردودها. ولم تقف الامور عند هذا الحد؛ بل وصلت الى منع غرس الاشجار الجديدة، أو التوسع في زراعة محاصيل معينة، والاجبار غير المعلن على التوسع في زراعة المحاصيل التي تتكامل مع الزراعة الاسرائيلية. وتبعاً لهذه السياسة المتكاملة، فقد نجحت اسرائيل في فرض عدد من التحولات الاساسية على الزراعة الفلسطينية، سمتها الرئيسة التركيز على الزراعة من اجل التصدير، والاعتماد على الزراعة اليهودية في الاستهلاك. وبذلك تمّ تحجيم قطاع الزراعة الفلسطيني في الضفة والقطاع، والحاقه بالزراعة الاسرائيلية، وربط المستهلك الفلسطيني، بشكل محكم، بالمنتوجات الاسرائيلية.

الحدود الضيقة لنمو الصناعة

شهدت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي انخفاضاً من ٨,٢ بالمئة العام

١٩٦٨[٦٧]، الى ٧,٦ بالمئة العام ١٩٨٦[٦٨]، في حين اتسم عدد العمال الصناعيين في الضفة بالاستقرار النسبي؛ إذ تراوح بين ١٥ ـ ١٦ ألف شخص يتوزعون على النحو التالي: ٢٢ بالمئة يعملون في معاصر الزيتون؛ ١٨ بالمئة في صناعة النسيج؛ ١٨ بالمئة في المناجم والمحاجر؛ عشرة بالمئة في الصناعات الغذائية؛ اما الباقي، فيتكون من عدد كبير من محال النجارة والحدادة والخياطة[٦٩]. والمصانع في الضفة هي أقرب ما تكون الى ورش العمل؛ اذ لم يتجاوز متوسط العمال في المؤسسة ٤,٢٨ عمّال في نهاية العام ١٩٨٥[٧٠]، وهو لا يختلف كثيراً عن متوسط العمال في المؤسسة العام ١٩٦٩، والبالغ ٤,٢٣ عمال[٧١]. وجدير بالذكر ان معظم المؤسسات الصناعية في الضفة يعمل دون الطاقة القصوى للانتاج، بسبب ضعف الطلب المحلي، والمنافسة غير العادلة مع المنتوجات الصناعية الاسرائيلية[٧٢].

أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع، من ٤,٢ بالمئة قبل الاحتلال، الى حوالى ١٢,٥ بالمئة في العام ١٩٨٦[٧٣]. ويوجد في قطاع غزة حوالى ٢٤ مصنعاً، والباقي عبارة عن ورش صغيرة للحدادة والنجارة والخياطة وغيرها[٧٤]. ويفسّر ارتفاع وزن الصناعة في قطاع غزة بانتشار التعهدات التي يقوم بها أبناء غزة لصالح المصانع الاسرائيلية التي تحاول الاستفادة من رخص اليد العاملة في غزة. وتتركز التعهدات في صناعة النسيج والسجاد والملابس والاحذية[٧٥]؛ وهذا يفسّر كون ٤٠,٣ بالمئة من العاملين في الصناعة يعملون في صناعة النسيج والجلود؛ كما ان حوالى ثلث المؤسسات الصناعية يعمل في النسيج والجلود، ويبلغ دخله حوالى ٢٠,٦ بالمئة من اجمالي الايرادات الصناعية في غزة؛ تليه، في الأهمية، الصناعات المعدنية والخشبية[٧٦]. وتتميز الصناعة في قطاع غزة بكثافة استخدام عنصر العمل وانخفاض نسبة مساهمة رأس المال من آلات وغيرها، علماً بأن متوسط عدد العاملين في المؤسسات محدود، كما أشرنا سابقاً[٧٧].

تعاني الصناعة في غزة من مشكلة العمل دون الطاقة القصوى للانتاج[٧٨]، تماماً كما هو الحال مع الصناعة في الضفة. ونظراً الى كون التعهدات الاسرائيلية تمثل نسبة كبيرة من العمل الصناعي في غزة، والى كون المتعهدين الاسرائيليين يزوّدون المصانع الغزية بالمواد الأولية، فان الصناعة في غزة باتت تعتمد، الى حد كبير، على العلاقات التي تربطها بالصناعة الاسرائيلية. ولتبيان هذه العلاقة نشير الى ان واردات قطاع غزة الصناعية من اسرائيل تمثل ٩٣,١ بالمئة من اجمالي وارداتها الصناعية؛ كما ان صادرات غزة الصناعية الى اسرائيل تمثل ٧٦ بالمئة من اجمالي صادرات قطاع غزة[٧٩].

واذا كانت الصناعة الغزية تعاني من الارتباط الشديد بالصناعة الاسرائيلية، فان ذلك ينطبق، أيضاً، على الصناعة القائمة في الضفة الغربية. اذ تبين المقارنة بين الظروف العامة التي تمر بها الصناعة الاسرائيلية ومعدل النمو في الصناعة في الضفة، بين العامين ١٩٦٨ و١٩٨٥، ان ازدهار، او تراجع، الصناعة في الضفة كان شديد الارتباط بازدهار، او تراجع، الصناعة الاسرائيلية[٨٠]، خاصة وان الانتاج الصناعي في المناطق المحتلة لا يتجاوز ١,٤ بالمئة من الناتج الصناعي الاسرائيلي[٨١]. ونظراً الى انخفاض حجم الصناعة المحلية، فانها تتأثر، الى حد بعيد، بالصناعة الاسرائيلية. وتشير نتائج احدى الدراسات الحديثة، والتي تبحث في مستوى تبعية الصناعة المحلية في الضفة للصناعة الاسرائيلية، الى كون الناتج الصناعي في الضفة لا يتجاوز ٤٣ بالمئة من الاستهلاك فيها، كما ان الصادرات الصناعية تمثل ٦٧ بالمئة من الانتاج الصناعي و٣٦ بالمئة من الواردات الصناعية[٨٢]. وطبقاً لهذه النتائج، فقد استنتجت الدراسة اعتماد وتبعية الصناعة في الضفة على

الصناعة الاسرائيلية.

لقد تنوّعت الاساليب والادوات التي استخدمتها اسرائيل لتحقيق سياستها في فرض التبعية والالحاق على الصناعة الفلسطينية. وأبرز هذه الادوات ما يلي[٨٣]:

١ ـ أدّى غياب السلطة الوطنية في المناطق المحتلة الى غياب الجهاز الاداري القادر على توجيه المدّخرات للاستثمار الصناعي، اضافة الى حرمان الصناعة الناشئة من الدعم والحماية اللازمين لنمـو واستقـرار الصناعة المحلية في الضفة والقطاع. كما أدى غياب السلطة الوطنية الى اعتماد الصناعة المحلية، بصورة شبه مطلقة، على المبادرات الفردية والاستثمار الخاص الذي لا توفر له الظروف السيـاسيـة والاقتصادية السائدة التشجيع اللازم؛ ناهيك عن كون ان امكانات القطاع الخاص محدودة.

٢ ـ يترافق مع غياب السلطة المحلية غياب الجهاز المصرفي الفلسطيني، بسبب الشروط التعسفية التي تضعها اسرائيل لتحد من حرية عمل المصارف المحلية التي فتحت مؤخراً في غزة ونابلس[٨٤]. ويؤدي غياب الجهاز المصرفي المستقل الى ضعف فرص الاقتراض اللازم لاسناد، ودعم، الصناعة؛ وهـو ما يضع الصناعة المحلية تحت رحمة المصارف الاسرائيلية التي ليست لها مصلحة في دعم القطاع الصناعي المحلي، الاّ في حدود ما يحقق سياسة الاحتلال في الالحاق.

وأشار بنبينستي، في هذا الصدد، الى ان السياسة الاسرائيلية، في ما يخص الصناعة المحلية في الضفة والقطاع، تعتمد على اسلوب «التكامل والابعاد»، حيث تتم محاصرة وابعاد الصناعات المحلية التي يوجد لها مثيل في اسرائيل، وتشجيع الصناعات التي تلعب دوراً مكملاً للصناعة الاسرائيلية[٨٥].

٣ ـ ضعف بناء الهياكل الأساسية (infra structure) في الضفة والقطاع، بسبب ضعف الاهتمام الاسرائيلي بتطوير المناطق المحتلة، وضعف موازنات البلديات المحلية.

٤ ـ ثقل العبء الضريبي على الصناعة في الضفة والقطاع، الأمر الذي يرفع تكلفة المنتوجات الصناعية ويضعف موقفها التنافسي مع الصناعة الاسرائيلية، خاصة وان الصناعة الاسرائيلية تجد كل الدعم والاسناد من الحكومة. تضاف الى ذلك التعقيدات المختلفة التي تحد اسرائيل، من خلالها، استيراد المواد الخام من الخارج.

٥ ـ ضيق السوق المحلي وصعوبة التصدير الى الخارج، بسبب قيود اسرائيل وظروف الكساد التي تمر بها المنطقة العربية. ويؤدي ضيق السوق الى ابقاء الحجم النسبي للمؤسسات الصناعية صغيراً، الأمر الذي يحرمها من وفورات الانتاج الكبير؛ كما يؤدي ضيق السوق المحلي الى احتداد المنافسة بين المؤسسات الصناعية في الضفة والقطاع وكذلك مع الصناعة الاسرائيلية؛ وهذا يفرض على الصناعة المحلية الدخول في معركة غير متكافئة مع الصناعة الاسرائيلية، تكون نتيجتها اضعاف الصناعة المحلية، وتراجعها. ومن الطبيعي ان تتركز المنافسة بين الصناعات الفلسطينية التي يوجد منها بديل اسرائيلي، وهذا يؤدي الى اضعاف، وعزل، هذه الصناعة وبقاء المؤسسات التي تلعب دوراً مكملاً للصناعة الاسرائيلية.

واشارت نتائج احدى الدراسات الميدانية[٨٦] التي بحثت في اسباب تخلّف الصناعة في الضفة والقطاع، الى ان ٨٥ بالمئة من العينة ارجعت السبب الى ضيق السوق المحلي؛ في حين اعتقد ٦٧ بالمئة بأن السبب يتـركـز في الظروف السيـاسيـة القائمة، والضرائب المرتفعة التي تؤدي الى انخفاض

مردود الصناعة؛ وأكد ٥٦ بالمئة من العينة ان غياب المصارف العربية، وعدم توفر رؤوس أموال كافية، هما أبرز أسباب تخلف القطاع الصناعي؛ ورأى ٥١ بالمئة من العينة ان المنافسة غير العادلة مع الصناعة الاسرائيلية تحد من نمو الصناعة في الضفة والقطاع.

لقد عملت سلطات الاحتلال على تحجيم قطاع الصناعة في الضفة والقطاع، والحاقه بالصناعة الاسرائيليـة. وقد أدت سياسة التضييق على منح الرخص، وزيادة الاعباء الضريبية، والقيود على استيراد المواد الخام، وغيرها من الادوات، الى خلق منافسة غير عادلة وغير متكافئة بين الصناعة الفلسطينية والصناعة الاسرائيلية ضمن حدود الضفة والقطاع. وتبعاً لذلك تراجعت الصناعات ذات الطابع المستقل لوجود بديل منها في اسرائيل، وبقيت الصناعات التي تلعب دوراً مكملاً، او وسيطاً مع الصناعة الاسرائيلية. وبذلك ارتفع مستوى اعتماد وارتباط الصناعة المحلية بالصناعة الاسرائيلية، سواء للحصول على المواد الخام، أو لتصدير سلع وسيطة الى اسرائيل. وبهذا فقدت الصناعة القائمة قدرتهـا على الوقوف بمفردها. وتحدّد حجمها ودورها في حدود الحاجة الاسرائيلية الى اليد العاملة الرخيصة والى المنتوجات المعتمدة على العمل اليدوي أساساً.

الضفة والقطاع سوق للبضائع الاسرائيلية

ترتب على ضرب اسرائيـل للقـطاعات المنتجة في المناطق المحتلة ربط السوق القائم في الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي تجارياً. فقد أدى احتلال اسرائيل للضفة والقطاع الى ضرب الروابط التقليدية التي كانت تربط الضفة الغربية بالاردن وباقي الدول العربية؛ كما ضربت الروابط بين قطاع غزة ومصر، وأعادت «توحيد» فلسطين تحت السيطرة الاسرائيلية وعزلها عن محيطها العربي[٨٧]. وكانت الخطوة الاولى التي قامت بها اسرائيل السماح بالتصدير من المناطق المحتلة الى الخارج، ومنع وتحديد الاستيراد، وذلك عبر سياسة الجسور المفتوحة. وبذلك أصبح المنفذ الرئيس للاستيراد هو السوق الاسرائيلي. كما وضعت اسرائيل عدداً من القيود التي تحد من دخول البضائع المصنعة في الضفة والقطاع الى اسرائيل، الّا وفق حاجة اسرائيل اليها[٨٨].

تشير الارقام الرسمية الاسرائيلية الى واقع الارتباط القائم بين المناطق المحتلة واسرائيل، على صعيد التجارة الخارجية، وان كانت لا تحدد، بدقة، مستوى هذا الارتباط[٨٩]. فقد ارتفع العجز في الميـزان التجاري للمناطق المحتلة مع اسرائيل، بسبب ارتفاع نسبة الواردات الى الصادرات، من ٣٨,٢ مليون دولار في نهاية العام ١٩٦٨ الى ٤٩١,٢ مليون دولار في العام ١٩٨٦[٩٠]. وقد بلغت الواردات الاسرائيليـة الى المنـاطق المحتلة ٧٨٠,٣ مليون دولار، بما يمثل ٨٩,٤ بالمئة من اجمالي واردات المناطق المحتلة في نهاية العام ١٩٨٦، كما يبين الجدول الرقم ٦. وتمثل صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل ٧٣,٢ بالمئة من اجمالي صادرات المناطق، ومعظمها صادرات صناعية تتضمن الصنـاعـات الوسيـطة التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية لصالح متعهدين اسرائيليين. وبهذا المعنى، فان صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل لا تعكس تفوقاً عربياً قدر ما تعكس علاقة الارتباط والتبعيـة؛ اذ ان الصناعات الوسيطة تخص مؤسسات اسرائيلية تتعمد انجاز السلع الوسيطة في الضفة والقطاع، نظراً الى انخفاض أجور العمال. أما التجارة مع الاردن، فقد تراجعت الى حد بعيد؛ اذ لم تتجاوز صادرات المناطق المحتلة الى الاردن ٢٥,٥ بالمئة من اجمالي صادرات المناطق المحتلة. أما واردات المناطق المحتلة من الاردن، فقد بلغت ١,٢ بالمئة من اجمالي واردات الضفة والقطاع.

الجدول الرقم ٦

التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة للعام ١٩٨٦

(مليون دولار اميركي)*

البيان	الضفة	غزة	الضفة وغزة	نسبة البند الى المجموع (٪)	نسبة التغير عن العام ١٩٨٥ (٪)
اجمالي الواردات	٤٩٧,٨	٣٧٤,٧	٨٧٢,٥	٪ ١٠٠	+ ٣٠,٦
الواردات من اسرائيل:	٤٣٦,٨	٣٤٣,٥	٧٨٠,٣	٨٩,٤	+ ٣٠,٥
واردات زراعية	٦٩,٧	٤٤,٧	١١٤,٤	١٣,١	+ ٣٠و٣
واردات صناعية	٣٦٧,١	٢٩٨,٨	٦٦٥,٩	٧٦,٣	+ ٣٠,٥
الواردات من الاردن:	١٠,٩	–	١٠,٩	١,٢	+ ٢٥,٣
واردات زراعية	٠,٢	–	٠,٢	–	– ٣٣,٣
واردات صناعية	١٠,٧	–	١٠,٧	١,٢	+ ٢٧,٤
اجمالي الصادرات:	٢٣٩,٣	١٥٥,٧	٣٩٥	٪ ١٠٠	+ ٤٦,٩
الصادرات من اسرائيل:	١٥٦	١٣٣,١	٢٨٩,١	٧٣,٢	+ ٦٢,٦
صادرات زراعية	١٦,٧	١٣,٩	٣٠,٦	٧,٧	+ ٢٢,٤
صادرات صناعية	١٣٩,٣	١١٩,٢	٢٥٨,٥	٦٥,٤	+ ٦٩,٢
الصادرات من الاردن:	٨١,٨	١٨,٨	١٠٠,٦	٢٥,٥	+ ١٧,٨
صادرات زراعية	٢٣,٨	١٨,٨	٤٢,٦	١٠,٨	– ١٢,٣
صادرات صناعية	٥٨	–	٥٨	١٤,٧	+ ٥٧,٦
فائض الواردات عن الصادرات	٢٥٨,٥	٢١٩	٤٧٧,٥	٪ ١٠٠	+ ٢٤,٢
الفائض مع اسرائيل	٢٨٠,٨	٢١٠,٤	٤٩١,٢	١٠٢,٩	+ ٢١
الفائض مع الاردن	– ٧٠,٩	– ١٨,٨	– ٨٩,٧	– ١٨,٨	– ١٦,٩

* Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.*, p. 13.

يعتبر سوق الضفة والقطاع، حالياً، ثاني أكبر سوق للبضائع الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة. واذا استثنينا صادرات اسرائيل العسكرية وصادرات الالماس، فان صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة تعادل ثلث مجموع صادرات اسرائيل، وهي نسبة تفوق ما تستوعبه قارتا آسيا وافريقيا، معاً، من الصادرات الاسرائيلية[٩١]. وتشير هذه المعطيات، بمجموعها، الى ان الضفة والقطاع يستخدمان نسبة كبيرة من الموارد المتاحة، والخارجية، لتمويل استهلاكهما من البضائع الاسرائيلية. ويعتقد البعض بأن ما يعادل ٣٧ المئة من مجمل الأموال التي دخلت الضفة بصورة فائض في الميزان التجاري مع الاردن، ومساعدات الحكومة الاردنية، ومساعدات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ومساعدات هيئة الامم المتحدة والمنظمات التطوعية الاميركية، قد تم تحويلها، بصورة غير مباشرة، الى اسرائيل من طريق تمويل الاستيراد المتزايد من اسرائيل[٩٢]. ويؤكد هذا الاستنتاج ان نسبة صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل الى وارداتها من اسرائيل، والتي تعكس دور الصادرات في تمويل الواردات، لم تتجاوز ٢٨ بالمئة في الضفة و٣٧ بالمئة في غزة[٩٣]، بما يعني ان تمويل

الجزء الباقي من الاستيراد كان يتم من مقدرات المناطق المحتلة الذاتية والتحويلات التي تستقبلها الضفة والقطاع من الخارج.

لقد عملت اسرائيل على استثمار نتائج ضرب، وتحجيم، القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، وذلك من خلال الربط التجاري للمناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلي. اذ، بعد قطع صلات المناطق المحتلة بباقي الدول العربية، وصعوبات التصدير والاستيراد من الخارج، أصبح السوق الاسرائيلي هو المصدر الرئيس لتلبية طلب المناطق المحتلة المتزايد على السلع الاستهلاكية. كما ان التصدير من المناطق المحتلة الى الخارج، خاصة الى اوروبا الغربية، يتم من طريق الوسطاء الاسرائيليين، مثل شركة «اغرسكو»؛ وبذلك أصبحت اسرائيل الرئة التي تتنفس بها المناطق المحتلة.

العمل خارج المناطق المحتلة

كان من أبرز نتائج سياسة تحجيم والحاق القطاعات الاقتصادية المنتجة في الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي تقلّص فرص العمل داخل المناطق المحتلة، وانخفاض مستوى الاجور. وقد أدى ذلك الى نزوح نسبة كبيرة من قوة العمل في المناطق المحتلة للعمل خارجها، سواء في اسرائيل او في البلدان العربية النفطية. وتبعاً لذلك، فقد أخذت نسبة التحويلات الخارجية للناتج القومي الاجمالي في الازدياد، لتعكس بذلك ازدياد اعتماد المناطق المحتلة على الدخل المتولد من العمل في الخارج[٩٤].

طبقاً لبيانات المكتب الاحصائي في اسرائيل، فقد بلغ عدد العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل نحو ١٠٦ آلاف عامل، في نهاية العام ١٩٨٦[٩٥]؛ في حين يقدر عددهم الفعلي بما يزيد على ١٢٥ ألف عامل[٩٦]. ويتميز العاملون من الضفة والقطاع في اسرائيل بخصائص عدة، أهمها: انهم، في غالبيتهم الساحقة، من الذكور، ومعظمهم من الشبان في سن ما بين ١٦ ـ ٣٥ عاماً، وأكثر من ثلثيهم يأتون من القرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن زاوية الحالة الاجتماعية للعاملين في اسرائيل، فان ثلثيهم متزوجون؛ كما ان أكثر من نصفهم أرباب أسر؛ اضافة الى ذلك، فان اكثر من ثلث العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل يدخلون سوق العمل لأول مرة[٩٧]. ويتركز العاملون في اسرائيل في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة، على الرغم من وجود نسبة من حملة الشهادات الجامعية بين العاملين في اسرائيل[٩٨]. ومن المنظور الاسرائيلي، يتميز العاملون في اسرائيل بسهولة الحركة والتنقل. ويعطي ذلك مرونة كبيرة للاقتصاد الاسرائيلي في مواجهة احتياجاته من القوة العاملة؛ وكذلك في مواجهة الازمات التي يتعرض لها؛ اذ يسهل على اسرائيل توجيه عمال الضفة والقطاع الى العمل في الأماكن التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي؛ وكذلك، فمن السهل، أيضاً، تسريح، او طرد، العمال العرب، في حال وجود أزمة اقتصادية. ولذلك، فان عمال الضفة والقطاع يمثلون، من الناحية الفعلية، جيشاً احتياطياً جاهزاً لتلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي[٩٩]. أما الوجه الآخر لهذه المسألة ـ كما عبّر عنها بعض الباحثين الاسرائيليين ـ فهي وجود درجة من الاعتماد الاسرائيلي على قوة العمل الفلسطينية من الصعب تجاوزها، او تغييرها، في الوقت الحاضر[١٠٠]. وتجدر الاشارة الى ان للعمل العربي في اسرائيل ثمناً باهظاً لا ينبغي اغفاله؛ اذ يأتي على حساب تقليص القاعدة الانتاجية في المناطق المحتلة، اضافة الى كونه يمثل مصدراً للضغط السياسي على المناطق المحتلة، اذا ما لجأت اسرائيل الى التلويح بتسريح الأيدي العاملة من اجل الحصول على مكاسب سياسية معيّنة[١٠١].

يعتبر المستوى العام لاجور العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل منخفضاً، قياساً

بالمستوى العام للاجور في اسرائيل؛ اذ قدّر البعض ان معدل أجور عمال الضفة والقطاع يقل بنسبة ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة عن معدل أجور العمال الاسرائيليين[١٠٢]؛ في حين رأى البعض الآخر انه لا يتجاوز ٣٦ بالمئة من معدل أجر العامل اليهودي[١٠٣]. يضاف الى ذلك، ان نسبة الحسومات التي تقتطع من اجور عمال الضفة والقطاع، سواء من قبل السماسرة، او من قبل مكاتب التوظيف الاسرائيلية، او من مكتب الضرائب، تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة من الاجور[١٠٤]. لذلك، فان الاجور التي يحصل عليها العاملون، لقاء عملهم في اسرائيل، لا تكفي نفقات أسرهم. وبيّنت نتائج احدى الدراسات الحديثة ان حوالى ٧٧,٤٣ بالمئة من العاملين في اسرائيل لا تكفي أجورهم لتغطية نفقات أسرهم[١٠٥].

وعلى المستوى الاجمالي، فقد بلغت أجور عمال الضفة والقطاع في اسرائيل، طبقاً للارقام الرسمية التي تفترض ان متوسط الاجر الشهري للعامل هو ٣٠٠ دولار، حوالى نصف مليار دولار في نهاية العام ١٩٨٦. وأدى مردود العمل في اسرائيل الى رفع مستوى الحياة والناتج القومي الاجمالي في المناطق المحتلة، بنحو الثلث. أما في قطاع غزة، حيث «تخلّفه الاقتصادي الذاتي عميق بشكل خاص، يرفع العمل في اسرائيل الدخل بنحو ٧٥ بالمئة»[١٠٦].

وتشير المعطيات السابقة الى الاعتماد المتزايد لقوة العمل من المناطق المحتلة على العمل في اسرائيل. فمن جهة، يستوعب الاقتصاد الاسرائيلي ما يزيد على ثلث قوة العمل الفلسطينية؛ ومن جهة أخرى، فان مردود العمل في اسرائيل يستخدم في تمويل استهلاك الضفة والقطاع من البضائع والخدمات الاسرائيلية، أي ان دورة النقد تبدأ من اسرائيل وتنتهي فيها. فالضفة الغربية وقطاع غزة لا يستخدمان مردود العمل في اسرائيل في تطوير قاعدة الانتاج في المناطق المحتلة، بل على العكس من ذلك؛ اذ ان العمل في اسرائيل يأتي على حساب تطوير الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع، ويخدم أهداف اسرائيل في الحاق المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى الرغم من محدودية المصادر التي تناولت باقي التحويلات الخارجية للضفة والقطاع والناتجة عن العمل في البلدان العربية[١٠٧]، والتحويلات الآتية من اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، الخ، الّا ان الحدود المتوفرة من المعلومات تكفي لتوضيح الغرض.

لعبت الظروف العامة التي تتعرض لها القطاعات المنتجة في المناطق المحتلة، من زاوية التعقيدات الادارية العديدة التي تفرضها اسرائيل للحد من دعم القطاعات المنتجة[١٠٨]، اضافة الى ظروف المعاناة الاستثنائية التي يعيشها أبناء الضفة والقطاع، دوراً هاماً في تحديد القنوات التي مرت بها التحويلات الخارجية، بمختلف أنواعها. فقد كانت التحويلات الفردية التي يقوم بها العاملون في الخارج تموّل الانفاق الاستهلاكي للعائلات الفلسطينية، وذلك لتحسين شروط المعيشة، وتخفيف المعاناة التي يعيشونها. وأبرز أوجه انفاق هذه التحويلات كان البناء والتعليم. أما التحويلات العامة، والتي تعتبر أموال الصمود أحد نماذجها، فقد كانت توجه، أساساً، الى تخفيف معاناة المواطنين الذين يقاومون الاحتلال بالسبل كافة، وملء الفراغ الذي يفرضه قصور سلطات الاحتلال في ما يخص تطوير المناطق المحتلة وتوفير الخدمات الاساسية لها. فقد بلغ اجمالي التخصيصات التي انفقتها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، للفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦، حوالى ١٥٧ مليون دينار أردني، وزّعت على النحو التالي[١٠٩]: خدمات التربية والتعليم ـ ٢٢,٥ بالمئة؛ الاسكان ـ ١٨,٢ بالمئة؛ المجالس البلدية ـ ١٥,٣ بالمئة؛ التنمية الاجتماعية ـ ٩,٢ بالمئة؛ الكهرباء ـ ستة بالمئة؛ قطاع الزراعة ـ ٧,٧٥ بالمئة؛ قطاع الصناعة ـ ٤,٥ بالمئة.

وتشير المعطيات السابقة الى ضآلة حصة القطاعات المنتجة من أموال دعم الصمود في المناطق المحتلة؛ اذ لم تتجاوز حصة هذه القطاعات ١٢,٢٥ بالمئة من اجمالي الأموال المخصصة لدعم صمود المناطق المحتلة. ومن الطبيعي ألّا تتمكن هذه الحصة الضئيلة من دعم وتطوير القطاعات المنتجة بصورة تضمن استقلالها عن الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا ما يفسّر عدم ظهور أي بوادر لارتفاع الوزن النسبي لأي من القطاعات المنتجة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، طوال الفترة التي عملت فيها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة.

لم تساهم أموال دعم صمود المناطق المحتلة في دعم القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، وانما انصبت في القنوات التي تخفف معاناة المواطنين، وتلبي حاجاتهم المباشرة للتعليم والسكن وغيره. وبذلك، يكون القسم الأكبر من أموال الصمود قد استخدم في تمويل الحاجات الاستهلاكية المتزايدة. لذا، فان قسماً كبيراً منه قد انتهى الى تمويل استهلاك المواطنين من البضائع الاسرائيلية، كما أوضحنا في مجال سابق. وبقيت القطاعات المنتجة أسيرة لسياسة اسرائيل الهادفة الى احتوائها والحاقها بالاقتصاد الاسرائيلي.

استخلاصات

تشير المعطيات السابقة الى واقع الارتباط المتزايد بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي، والذي يكاد ان يصل ـ طبقاً لتقديرات البعض[١١٠] ـ الى نقطة اللاعودة. ولتحقيق تبعية الاراضي المحتلة على الصعيد الاقتصادي، عملت السياسة الاسرائيلية على عدة محاور:

١ ـ تحجيم قطاع الزراعة، بوصفه يمثل أساس الاستقلال الاقتصادي عن الاحتلال. وقد نجحت اسرائيل في تحجيم قطاع الزراعة كما يظهر من تراجع الوزن النسبي للزراعة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الانخفاض الحاد في اعداد العاملين في الزراعة منسوباً الى اجمالي قوة العمل العربية في الضفة والقطاع. ولتحقيق هدف الحاق الزراعة الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي، عمدت سياسة الاحتلال الى مصادرة جزء كبير من أراضي الضفة والقطاع، وتحديد الحد الأقصى لاستخدام المياه، بما يمنع استصلاح أراض جديدة، اضافة الى التحول عن زراعة المحاصيل التقليدية الى زراعة المحاصيل القابلة للتصدير الى الخارج، والتي لها ربحية مرتفعة. ويؤدي التحول عن زراعة المحاصيل التي تلبي احتياج المواطنين، الى اعتماد أهالي المناطق المحتلة على السوق الاسرائيلي في توفير المحاصيل اللازمة لاستهلاك المناطق المحتلة. وتبعاً لذلك، فقد اختفى الطابع المستقل للزراعة المحلية، لتحل محله التبعية للزراعة الاسرائيلية التي أصبحت تلبي جزءاً أساسياً من احتياج الضفة والقطاع للمنتوجات الزراعية الاستهلاكية.

٢ ـ الحد من نمو الصناعة المحلية في الضفة والقطاع، وابقائها ضمن وزن هامشي ضمن مكونات الناتج المحلي الاجمالي. وقد تعددت وسائل الضغط التي استخدمتها اسرائيل لابقاء نمو الصناعة عند الحدود الضيقة القائمة. وأبرز هذه الوسائل هو وضع القيود على استيراد المواد الاولية، والتشدد في منح الرخص الصناعية، وثقل العبء الضريبي، والتنافس غير العادل مع الصناعة الاسرائيلية. وتبعاً لذلك، فقد تم ابعاد، وضرب، الصناعات التي يوجد لها مثيل في اسرائيل، والابقاء على الصناعات التي تلعب دوراً تكاملياً مع الصناعة الاسرائيلية. وارتفعت كذلك نسبة الصناعات الوسيطة التي يقوم بها الفلسطينيون لصالح متعهدين اسرائيليين، ويقوم المتعهدون الاسرائيليون بتوفير المواد

الأولية وباستهلاك السلع الوسيطة. ويعتبر الهدف الرئيس لهذه الصناعة هو توفير تكلفة اليد العاملة، نظراً الى رخصها في المناطق المحتلة مقارنة باسرائيل. وكنتيجة لذلك، تم الحاق الصناعة المحلية بالسوق الاسرائيلي الذي يوفر المادة الأولية، والذي يسمح بتواجد الصناعات التكميلية فقط في الضفة والقطاع.

٣ ـ نتيجة لضرب، وتحجيم، القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، فقد تزايدت نسبة العمال العرب الذين يعملون في الخارج، سواء في البلدان العربية او في اسرائيل. ويشكل العاملون في البلدان العربية مصدراً هاماً للدخل في الضفة والقطاع، يستخدم، أساساً، في تمويل الاستهلاك المتزايد للبضائع الاسرائيلية دون ان يكون له دور فعلي في تطوير القاعدة الانتاجية في الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع. كما أدت القيود التي يفرضها الاحتلال الى تحديد أوجه انفاق الأموال الآتية من المنظمات الدولية والمنظمات التطوعية الغربية، بحيث تتجه الى القطاعات غير المنتجة. ومن جهة أخرى، فان واقع المعاناة الشديدة لابناء الضفة والقطاع قد لعب دوراً في تحديد قنوات انفاق أموال دعم صمود المناطق المحتلة، والتي تديرها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة؛ اذ تركز القسم الاكبر من الانفاق على تخفيف المعاناة وتوفير الحاجات الاساسية للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وعلى صعيد العمل في اسرائيل، فقد تزايدت أعداد العاملين من الضفة والقطاع، وخاصة في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة وأجورها منخفضة. وتبعاً لهذا، فقد شكل العاملون في اسرائيل جيشاً احتياطياً جاهزاً وسريع الحركة لتلبية الاحتياج الاسرائيلي من اليد العاملة الرخيصة. ويمثل العمل في اسرائيل نموذجاً للارتباط المتبادل بين المناطق المحتلة واسرائيل، تملك اسرائيل اليد الطولى فيه، باعتبارها رب العمل.

٤ ـ كان من نتيجة ضرب، وتحجيم، القطاعات المحلية المنتجة، والمترافقة مع صعوبة الاستيراد من الخارج بسبب السياسة الاسرائيلية، ان أصبح السوق الاسرائيلي هو السوق الرئيس الذي يلبي الحاجات المتزايدة للاستهلاك المحلي في الضفة والقطاع. وقد وفّر الدخل المتأتي من العمل في اسرائيل والبلدان العربية الاخرى مصدراً لتمويل هذه الحاجات المتزايدة من الاستهلاك. وتبعاً لذلك، فقد أصبحت المناطق المحتلة ثاني أكبر سوق لتصريف المنتوجات الاسرائيلية التي تمثل ٩٠ بالمئة من اجمالي واردات الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبذلك تحولت المناطق المحتلة الى سوق لتصريف البضائع الاسرائيلية.

٥ ـ أدت التحولات السابقة الى ربط الدورة النقدية للمناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلي، حيث يأتي ثلث دخل المناطق المحتلة كنتيجة للعمل في اسرائيل؛ كما يصب في اسرائيل ٣٧ بالمئة من التحويلات الخارجية، اضافة الى الدخل المتولد من العمل في اسرائيل. وبذلك، فان الدورة النقدية للضفة والقطاع تبدأ وتنتهي في اسرائيل.

لقد قطعت السياسة الاسرائيلية، حتى الآن، شوطاً كبيراً في الحاق الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، دون ان تكون هناك جهود كافية لمواجهة ذلك. وتعتبر الضربات الموجهة الى القطاعات المنتجة في المناطق المحتلة بمثابة حجر الزاوية في تحقيق السياسة الاسرائيلية. وهي بذلك تحدد لنا نقطة البداية في مواجهة سياسة الالحاق الاسرائيلية. ومن الطبيعي ان مواجهة سياسة الالحاق التي تمّت خلال ما يزيد على العشرين سنة، تتطلب جهداً، ومثابرة، ووقتاً ليس بالقصير، ينبغي التعجيل في بدئه.

وتبـرز الظروف الراهنـة، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة الملحّة الى توفير أسس الاستقلال الاقتصـادي عن اسرائيـل، وأهميـة دعم وتـطوير القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع. اذ تأتي الانتفـاضة البطولية للشعب الفلسطيني لتظهر نقاط الضعف التي تحد من تطوير الانتفاضة الى مستـوى العصيان المدني الشامل، والتي أبرزها ضعف الامكانات المتوفرة للاضراب الشامل عن العمل في اسرائيل والمقاطعة التامة للبضائع الاسرائيلية. وعلى الرغم من امكان ايجاد حلول مؤقتة لاسناد الانتفاضة، الا ان الحل الاساس القادر على توفير أسس الصمود الشامل يبدأ من التوجه الفعـلي والمثـابـر لدعم القـطاعـات المنتجـة في الضفة والقطاع، لتتمكن من توفير بدائل للبضائع الاسرائيلية، وتوفير فرص عمل تستوعب العاملين وراء الخط الاخضر. وبذلك يصبح شعار الاضراب والمقاطعة قابلاً للتطبيق مستقبلاً.

---

(١) وردت مساحة قطاع غزة في
Roy, Sara; *The Gaza Strip Survey,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, p. 1.
وكذلك في د. شريف كناعنة ورشاد المدني، **الاستيطان ومـصـادرة الاراضي في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤**، بيرزيت: مركـز الوثـائق والابحـاث ـ جامعة بيرزيت، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٤؛ أما مساحة الضفة الغربية، فقد وردت في د. نبيل حيدري، «استشراف المستقبـل الاقتصادي للدولة الفلسطينية؛ رؤية نقدية»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٨.

(٢) *Statistical Abstract of Israel 1987,* No., 38, Jerusalem: Central Bureau of Statistics p. 701 (SAI فيما يلي)

(٣) Benvenisti, Meron; *The West Bank and Gaza Data Base Project; Interim Report No. 1,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1982, p. 1.
وكـذلك انـظر سعيـد جواد، «التغـيرات الديمغرافية والاجتمـاعية والاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)»، شؤون فلسطينية ، العـدد ١٧٦/١٧٧، تشرين الثاني / كانون الأول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٦.

(٤) Benvenisti, Meron; *1986 Report; Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in The West Bank,* Jerusalem: American Enterprise Institute & The West Bank Data Base Project, 1986, p. 1.

(٥) ـــ.ـــ ; *1987 Report; Demograghpic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, p. 1.

(٦) **آليـات الدمـج وسبـل فك الارتبـاط بين اقتصادات المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي في اطار مخطط للصمود الاقتصادي طويل النفس**، بلا مكان نشر، تيم انترناشيونال، تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٨٥، ص ٣٢؛ وكذلك Benvenisti, "... Interim Report", *op. cit.,* p. 2

(٧) Roy, *op. cit.,* pp. 7 - 10; Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* pp. 1 - 3.

(٨) *SAI* 1987, No. 38, p. 701.

(٩) داوود استـانبـولي وعبـدالرحمن ابو عرفة ويـوسف العـزة، «الواقع الزراعي في المناطق المحتلة وضرورات التنمية»، **مؤتمر التنمية من أجل الصمود**، القـدس: الملتقى الفكـري العـربي، ١٩٨٤، ص ٦؛ وانـظر، كذلك، حسـين أبـو النمل، **الضفة والقطاع، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، بين الالحـاق والدمج**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. وصامد، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٤ ـ ٢٦ و٣٩؛ وجميـل هلال، **الضفة الغربية؛ التـركيب الاجتمـاعي والاقتصادي، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركـز الابحـاث ـ م.ت.ف. كانـون الثـاني (يناير) ١٩٧٤، ص ١٨٠؛ وكذلك Sabatello, Eitan; *The Population of the Adminstered Territories; Some Demographic Trends and Implications,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, October 1983, pp. 27 - 29.

(١٠) البيانات الخاصة بالفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣

وردت في د. عبدالفتاح أبو شكر، **الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل**، نابلس: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ـ جامعة النجاح الوطنية، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٢٢؛ أما بيانات السنوات اللاحقة، فقد وردت في *SAI 1987*, No. 38, p. 702 ؛ وانظر، كذلك، Roy, ***op. cit.***; Benvenisti, "1986 Report..." : p. 12 & p. 15; ***op. cit.***, p. 4. ؛ وأبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

(١١) *SAI 1987*, No. 38, p. 702

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٤٨ ـ ٧٤٩؛ وأبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ ـ ٥٠؛ Benvenisti, "1986 Report...", ***op. cit.***, pp. 16 - 17; Roy, ***op. cit.***, pp. 91, 95, 98 - 100 ، وذلك لمزيد من الاطلاع على الوضع التعليمي في المناطق المحتلة.

(١٤) Roy, ***op. cit.***, p. 95.

(١٥) *SAI 1987*, No. 38, p. 718 ؛ وانظر، ايضاً، أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦؛ و Benvenisti, "1987 Report...", ***op. cit.***, pp. 17 - 19 ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأكوا) ومنظمة العمل العربية، **الاعداد المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة: الجزء الاول، الخصائص الرئيسة والتوصيات**، عمان: سلسلة دراسات الاعداد المهني والتقني، الرقم ١، أيار (مايو) ١٩٨٧، ص ٥؛ و Bahiri, Simcha; *Industrialization in the West Bank and Gaza*, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, p. 66

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول معدل نمو قوة العمل في الضفة والقطاع، انظر «الأكوا» ومنظمة العمل العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(١٧) يتناول هذه النقطة بالتفصيل ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٨) Roy, ***op. cit.***, p. 28; Benvenisti, "1986 Report...", ***op. cit.***, p. 14.

(١٩) الارقام مستخرجة من *SAI 1987*, No. 38, pp. 722, 748 - 749 ؛ ويبحث في هذه النقطة Roy, ***op. cit.***, p. 27

(٢٠) Benvenisti, "... Interim Report", ***op. cit.***, p. 6; Bahiri, ***op. cit.***, p. 19.

(٢١) د. سمير عبدالله، «تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني»، **الكاتب** (القدس)، العدد ٨٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٨؛ وكذلك انظر Benvenisti, "... Interim Report", ***op. cit.***, pp. 11 - 18

(٢٢) د. سمير حزبون، «التدمير المستمر للزراعة في الارض المحتلة واثر ذلك على التغيرات الهيكلية في بنية هذا القطاع»، **الكاتب**، العدد ٩٧، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٥٢؛ وكذلك جواد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٢٣) Roy, ***op. cit.***, p. 24; Benvenisti, "...Interim Report", ***op. cit.***, p. 10.

(٢٤) Bahiri, ***op. cit.***, p. 12

(٢٥) ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢٦) Roy, ***op. cit.***, pp. 24 -25 ؛ وأبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧؛ و Benvenisti, "1986 Report...", ***op. cit.***, pp. 5 - 6

(٢٧) عبدالفتاح الجيوشي (اشراف): **فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: الصمود والتحدي**، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ١٥٢؛ وكذلك Benvenisti, "1987 Report...", ***op. cit.***, pp. 6 - 8

(٢٨) أرقام العام ١٩٦٨ مستخرجة من *SAI 1987*, No. 38, p. 709 ؛ اما أرقام العام ١٩٨٥، فمستخرجة من Benvenisti, "1987 Report...", ***op. cit.***, p. 8 ؛ ومن الجدير بالذكر ان المصدر التالي يتابع بالتفصيل تراجع وزن قطاع الزراعة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥:

Kahan, David; *Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza, 1967 - 1987*, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, p. 128;

في حين يتناول كتاب المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا (اسير) **الصناعة في الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وآفاق تطورها**، البيره: ١/١/١٩٨٦، ص ١٧، التغيرات في مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام الاخيرة؛ أما التغيرات التي شهدها قطاع البناء، فبحثت فيها «تيم» انترناشيونال، «آليات الدمج وسبل فك الارتباط...»،

مصدر سبق ذكره، ص ٣٤؛ و Benvenisti, Meron: *The West Bank Data Project; A Survey of Israel's Policies,* Washington, D.C. & London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984, p. 21

(٢٩) مستخرجة من *SAI 1987, No. 38,* p. 709

(٣٠) ارقام العام ١٩٦٨ من *SAI 1970,* No. 21, p. 633 ؛ أما أرقام العام ١٩٨٦ فمن *SAI 1987,* No. 38, p. 723

(٣١) أرقام العام ١٩٦٨ من ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨؛ وأرقام العام ١٩٨٥ من Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.,* p. 14

(٣٢) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.,* p. 8

(٣٣) Roy, *op. cit.,* pp. 74 - 75.

(٣٤) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* p. 15.

(٣٥) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.,* p. 31 - 32 ؛ وكذلك انظر Benvenisti, "... A Survey of Israel's Policies, *op. cit.,* p. 10

(٣٦) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.,* p. 32.

(٣٧) جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣٨) Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.,* p. 12 ؛ Kahan, *op. cit.,* pp. 46, 134 ؛ ود. آن آن ليتش، «غزة الزاوية المنسية من فلسطين»، صامد الاقتصادي (عمان)، السنة ٩، العدد ٦٥، كانون الثاني / شباط ١٩٨٧، ص ١٩.

(٣٩) جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٤٠) *Benvenisti, "1986 Report...", op. cit.,* Kahan, *op. cit.,* pp. 16 and 47 - 48; p. 9.

(٤١) Kahan, *op. cit.,* p. 139; Roy, *op. cit.,* p. 40 ؛ وعبدالغني محمود التايه، «البستنة الشجرية في الضفة الغربية المحتلة؛ حاضرها ومستقبلها»، في «مؤتمر التنمية من اجل الصمود»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٤٢) جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ و Roy, *op. cit.,* p. 39

(٤٣) Kahan, *op. cit.,* p. 152; Benvenisti, "A Survey...", *op. cit.,* p. 14.

(٤٤) د. عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ١٦؛ و Kahan, *op. cit.,* p. 130; Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.,* p. 13; Roy, *op. cit.,* p. 39

(٤٥) Kahan, *op. cit.,* pp. 129 - 130

(٤٦) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* p. 9.

(٤٧) Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.,* p. 13.

(٤٨) Kahan, *op. cit.,* pp. 119 - 120.

(٤٩) جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٥٠) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.,* pp. 20 - 21; Kahan, *op. cit.,* pp. 86 - 90, 119 - 120; Roy, *op. cit.,* pp. 41 - 50 ؛ وهـذه المصادر تبحث في القيود التي تضعها اسرائيل للحد من تطور الزراعة المحلية في الضفة والقطاع.

(٥١) Roy, *op. cit.,* p. 44

(٥٢) Kahan, *op. cit.,* pp. 139

(٥٣) Roy, *op. cit.,* pp. 44 - 45

(٥٤) Kahan, *op. cit.,* pp. 1 - 2 & 129

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢ و١٣٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٠ و١٦٤.

(٦٠) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* pp. 20 - 21 ؛ واستانبولي (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ و ٢٧.

(٦١) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* p. 21.

(٦٢) Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.,* p. 14.

(٦٣) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.,* p. 22.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠؛ وكذلك Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.*, pp. 14 - 15

(٦٧) Benvenisti, "... A Survey...", *op. cit.*, p. 15.

(٦٨) *SAI 1987*, No. 38, p. 709 ؛ والجيوشي (اشراف)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠؛ وللاطلاع على المراحل التي مر بها النمو الصناعي في الضفة الغربية انظر Bahiri, *op. cit.*, p. 22 - 23 ؛ وكذلك Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.*, p. 10

(٦٩) Benvenisti, "1986 Report...", *op. cit.*, p. 10; Benvenisti, "A Survey...", *op. cit.*, p. 16 ؛ وهشام عورتاني، «الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة»، شؤون فلسطينية، العدد ١٢١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، ص ٧؛ و آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل، عمان: المكتب الفني للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٣٣.

(٧٠) Bahiri, *op. cit.*, p. 70 ؛ وكذلك Sahliyeh, Emile: "West Bank Industrial and Agricultural Developments; The Basic Problem", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XI, No. 2, Winter 1982, p. 58

(٧١) Bahiri, *op. cit.*, p. 20

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٢؛ و«آليات الدمج وسبل فك الارتباط...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٧٣) الارقام الخاصة بالفترة ما قبل الاحتلال من Roy, *op. cit.*, p. 58 ؛ أما ارقام العام ١٩٨٦ فمن *SAI 1987*, No. 38, p. 709

(٧٤) Roy, *op. cit.*, p. 58.

(٧٥) المصدر نفسه .

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢؛ و Bahiri, *op. cit.*, pp. 75 - 76

(٧٨) Bahiri, *op. cit.*, p. 38 ؛ وأسير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٧٩) Roy, *op. cit.*, p. 55

(٨٠) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.*, p. 22; Bahiri, *op. cit.*, pp. 17 & 22 - 23.

(٨١) Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.*, p. 22; Bahiri, *op. cit.*, p. 17.

(٨٢) Bahiri, *op. cit.*, pp. 24 - 25

(٨٣) هناك عدد من المصادر الهامة التي تبحث في هذه النقطة، أهمها: سوسن حذوة وكلوديت حبش: «الصناعة البتروكيماوية»، «مؤتمر التنمية من اجل الصمود»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ ـ ١٧؛ وهو يعالج المشاكل التي تواجه صناعة البتروكيماويات؛ ود. جاد اسحق: «صناعة الدخان وتسويقه في الاراضي المحتلة»، المصدر نفسه، وهو يعالج المشاكل التي تواجه صناعة التبغ؛ و«آليات الدمج وسبل فك الارتباط...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨؛ واسير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ وهشام جبر، «قضايا الاسمنت في الضفة الغربية المحتلة»، «مؤتمر التنمية من اجل الصمود»، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ـ ٧، و Bahiri, *op. cit.*, pp. 89 - 92; Benvenisti, "... A Survey..."*op. cit.*, pp. 7 - 16; Roy, *op. cit.*, pp. 61 - 65; Benvenisti, *op. cit.*, p. 11.

(٨٤) انظر Benvenisti, "... Interim Report..." *op. cit.*, p. 13 ، والذي يشير الى تراجع الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف الاسرائيلية الى مؤسسات الضفة.

(٨٥) Roy, *op. cit.*, pp. 61 - 65.

(٨٦) اسير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٨٧) Roy, *op. cit.*, p. 67

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٨٩) Bahiri, *op. cit.*, p. 16; Sayigh, Yusif; "The Palestinian Economy Under Occupation; Dependency and Pauperization", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XV, No. 4, Summer 1986, p. 48.

(٩٠) أرقام العام ١٩٦٨ من د. عاطف علاونة؛ «التبادل التجاري غير المتكافىء بين الاراضي المحتلة واسرائيل»، الكاتب، العدد ٨٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٦٩؛ أما ارقام العام ١٩٨٦ فمن Benvenisti, "1987 Report...", *op. cit.*, p. 13

(٩١) علاونة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.

(٩٤) Roy, ***op. cit.,*** p. 3.

(٩٥) غابي كسلر، «كيف يمكن ان يستقيم الحال من دونهم» (مترجم)، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٢١؛ نقلاً عن **عسكيم** (ملحق معاريف)، ١٩٨٨/١/٢٦، ص ٨.

(٩٦) «الاكوا» ومنظمة العمل العربية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥؛ وهو يتناول أرقام العاملين في العام ١٩٨٥. وتشير المصادر كافة الى ان عدد العمال العرب العاملين وراء الخط الاخضر قد تزايد منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن. وتبحث المصادر التالية مسألة العمل وراء الخط الاخضر:

Hochstein, Annette; *Metropolitan Links between Israel and the West Bank,* Jerusalem: The West Bank Data Base project, October 1983, pp. 41 - 43.؛ ود. أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨، و١٣٥؛ وأبو النمل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ـ ٩٧، ١٥٥ ـ ١٥٦؛ وهلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٩٧) د. أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٩٨) Roy, ***op. cit.,*** p. 3 ؛ ود. أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٩٩) د. ابو شكر، **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(١٠٠) كسلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(١٠١) «آفاق التصنيع الزراعي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨.

(١٠٢) جواد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠؛ و Roy, ***op. cit.,*** p. 33

(١٠٣) د. أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٠٤) **المصدر نفسه**، ص ٩٦؛ و Roy, ***op. cit.,*** p. 35 ؛ وجواد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.

(١٠٥) د. أبو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦؛ ومن المفيد الاشارة الى انه طبقاً لحسابات بنبينستي، فقد دفع سكان المناطق المحتلة ضرائب بحدود ١,٦ مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية، تم تحويل ما يزيد على المليار دولار منها الى الميزانية الاسرائيلية، Benvenisti, "1987 Report...", ***op. cit.,*** pp. 31 - 32

(١٠٦) سيغر بلوتسكر: «تبعية مطلقة لاسرائيل» (مترجم)، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣٤؛ نقلاً عن **ملحق يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٢/١٨، ص ٤ ـ ٥؛ وانظر كذلك Bahiri, ***op. cit.,*** p. 11; Benvenisti, "1987 Report...", ***op. cit.,*** p. 10.

(١٠٧) تشير د. آن ليتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠، الى ان تحويلات أبناء غزة العاملين في دول الخليج تشكل ثلث الناتج المحلي الاجمالي للقطاع.

(١٠٨) يشير Benvenisti, "1986 Report..." ***op. cit.,*** p. 19 - 20، الى ان معظم الاموال التي تحولها المنظمات التطوعية الغربية يتم توجيهها الى القطاعات غير المنتجة، بسبب سياسة اسرائيل التي تشترط الحصول على اذن مسبق لدعم أي مشروع.

(١٠٩) د. فؤاد بسيسو: «دور الاسكان في تحقيق استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة؛ حصاد الممارسة العملية»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، السنة ٩، العدد ٦٩/٧٠، أيلول / تشرين الاول / تشرين الثاني / كانون الاول (اكتوبر / نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٢٨؛ وكذلك «آليات الدمج وسبل فك الارتباط...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(١١٠) Benvenisti, "... Interim Report", ***op. cit.,*** p. 55.

اليونسكو والصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. حسن نافعة

على الرغم من ان اليونسكو هي منظمة دولية متخصصة في التربية والثقافة والعلوم، الاّ انه ما من مشكلة سياسية في العالم الاّ ووجدت طريقها الى ساحة اليونسكو، سواء من الابواب المفتوحة، أي من زوايا لها صلة مباشرة باختصاصات اليونسكو، أو من النوافذ الخلفية، أي من زوايا ذات صلة غير مباشرة بهذه الاختصاصات. فالصراعات بين أميركا وفيتنام، أو بين الصين وفيتنام، أو كمبوديا، أو بريطانيا والارجنتين، أو الاتحاد السوفياتي والمجر، الخ، أثيرت، بشكل أو بآخر، على ساحة اليونسكو.

وتهدف أي دولة، أو مجموعة من الدول، من اثارة هذه القضايا، اما الى الحصول على تأييد مادي، أو معنوي، لموقفها منها، واما لمجرد الرغبة، لسبب أو لآخر، في مجرد تسجيل موقفها تجاه هذه القضية من على منبر اليونسكو. بعض هذه القضايا مؤقت بطبيعته، وينتهي بمجرد اثارته، او مناقشته، أو تسجيل موقف بشأنه في احدى خطب، أو مداخلات، رئيس الوفد؛ وبعضها الآخر مزمن ويكاد يشكّل بنداً ثابتاً على جدول أعمال اليونسكو.

وكان من بين أكثر القضايا العربية الحاحاً على جدول اعمال اليونسكو ما تعلق منها بموضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الموضوع الرئيس الذي سنعالجه في هذه الدراسة.

لقد دخل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى ساحة اليونسكو من زوايا متعددة، منذ اللحظة الاولى لاندلاع أول حرب عربية ـ اسرائيلية العام ١٩٤٨. وكان المؤتمر العام الثاني لليونسكو، الذي عقد في المكسيك العام ١٩٤٧، قرّر، بالاجماع، عقد دورته الثالثة في بيروت العام ١٩٤٨. وعندما اندلعت الحرب، خشي المجلس التنفيذي أن تؤثّر الحرب في سير أعمال المؤتمر. لكن وزراء خارجية كل الدول العربية الاعضاء في اليونسكو اجتمعوا على الفور، وأرسلوا ببرقية الى رئيس المجلس التنفيذي يتعهدون فيها توفير الامن الكامل، والحصانات اللازمة، وتسهيلات السفر والاقامة اللازمة، لضمان نجاح المؤتمر وتسهيل أعماله. وعقد المؤتمر في بيروت في الفترة من ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، ولم تكن الحرب قد وضعت أوزارها نهائياً بعد.

وكان المجلس التنفيذي أوصى بقبول منظمتين يهوديتين غير حكوميتين لارسال مراقبين لهما الى المؤتمر العام، وهما المؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد الدولي للطلاب اليهود[1]. ووفقاً للوائح الداخلية، فقد تعين اقرار المؤتمر العام لقائمة المراقبين المقترحة من المجلس التنفيذي، لكي يتم السماح لهؤلاء المراقبين بحضور جلسات المؤتمر العام. غير أن رئيس الوفد اللبناني، مدعوماً في ذلك من كل الدول العربية الاعضاء في اليونسكو، اعترض على السماح لهاتين المنظمتين بارسال مراقبين لهما الى

المؤتمر العام، مما أثار عاصفة من الجدل والمناقشات التي كادت، من حدّتها، أن تهدد بأزمة. وللرد على النداءات التي وُجّهت الى الدول العربية بأن تظهر قدراً من التسامح، سنحت الفرصة للدول العربية لكي تحدد موقفها من المشكلة برمّتها، وتوضح ان الصراع مع اسرائيل هو صراع سياسي لا ينطوي على أي بعد ديني، وأن يهود الدول العربية هم مواطنون عرب يتمتعون بالحقوق كافة ويحتلون أرفع المناصب وأخطرها في المؤسسات التربوية والثقافية العربية، وأن سبب الرفض العربي يرجع الى صلة هذه المنظمات الحميمة بدولة اسرائيل، التي يُعَد قيامها نقضاً لكل المثل العليا التي تقوم عليها اليونسكو[٢].

وقد انتهت هذه الازمة بالموافقة على اقتراح ينصّ على السماح بقبول مراقبي المنظمات الدولية غير الحكومية الذين قبلوا الدعوة التي وجّهها اليهم المدير العام. ولمّا كانت المنظمتان المذكورتان اعترضتا على عقد المؤتمر في بيروت، ولم ترسلا مراقبين لهما، فقد مثّل هذا الاقتراح مخرجاً مرضياً لجميع الاطراف.

وبعد قبول اسرائيل عضواً في الامم المتحدة العام ١٩٤٩، والذي أعطاها الحق في ان تصبح، تلقائياً، عضواً في اليونسكو بعد ذلك، كانت المشكلة التي واجهت الدول العربية هي كيفية تفادي اقامة علاقات غير مباشرة مع اسرائيل في اطار الانشطة الاقليمية. وفي الوقت عينه، فقد أصبحت اليونسكو باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، هي الجهة الفنية المسؤولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين بالتنسيق مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي قررت الامم المتحدة انشاءها العام ١٩٤٩.

ودخل الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرحلة جديدة بعد احتلال اسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وغزة العام ١٩٦٧. وبهذا الاحتلال سيطرت اسرائيل على الجزء الاكبر من مدارس الـ «أونروا» التابعة لليونسكو، وعلى مدينة القدس البالغة الاهمية من الناحيتين، الدينية والاثرية. وعاد الصراع العربي ـ الاسرائيلي يطرق أبواب اليونسكو بشدة، نتيجة محاولات اسرائيل تغيير المناهج الدراسية المقررة على الطلاب في مدارس الـ «اونروا»، من ناحية، وبسبب الحفريات التي بدأت في تنفيذها في مدينة القدس تحت قبة الصخرة، والحرم الابراهيمي، وشكّلت تهديداً خطيراً على عدد كبير من الآثار العربية التي تهم المسلمين والمسيحيين على السواء؛ وسوف نناقش هذه الجوانب كلها بشيء من التفصيل.

اسرائيل وأنشطة اليونسكو الاقليمية؛ اقليم عربي أم شرق أوسطي ؟

في العام ١٩٥٠، اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قراراً، في اطار تشجيعه للانشطة الاقليمية، بتفويض المدير العام بتنظيم «ندوة اقليمية في الشرق الاوسط حول أدوات التعليم الاساسي وتعليم الكبار» (القرار ١،٢١١٢). واكتنفت عملية تنفيذ هذا القرار صعوبات جمّة، نظراً الى محاولات اشراك الخبراء الاسرائيليين في هذه الندوة. وكان وزير التعليم الايراني عرض استضافة هذه الندوة، في حالة عدم اعتراض الدول الاسلامية في المنطقة على مشاركة الخبراء الاسرائيليين فيها؛ لكن الدول العربية رفضت. وازاء هذه الصعوبات، وعند نظر المجلس التنفيذي الى المشروعات الاقليمية التي تهم منطقة الشرق الاوسط بالنسبة الى العام ١٩٥٢، اعترف المجلس التنفيذي بأنه قد يكون من الهام ان يقوم، بنفسه، بتحديد الدول التي تدخل في منطقة «الشرق الاوسط». وهكذا فتح الباب على مصراعيه لمناقشة مفهوم الاقليم، من وجهة نظر اليونسكو. وقادت مصر حملة في المجلس التنفيذي لكي تؤخذ

المعايير الثقافية في الاعتبار عند تحديد أنشطة اليونسكو الاقليمية، ولا يكتفي بالاعتبارات الجغرافية وحدها. وقال المندوب المصري: «انني أعتقد بأن من مصلحة اليونسكو صوغ تعريف للشرق الاوسط على الصعيد الثقافي... لقد تضمن برنامج العام ١٩٥١ دورة دراسية عن التعليم الاساسي في الشرق الاوسط. لكن دول هذه المنطقة متنوعة اللغات والاديان والثقافات. ومن ثم، فان هذه الدورة لا يمكن ان تتوجه الى كل دول المنطقة. ويتعين على سكرتارية اليونسكو أن تدرس، بشكل أعمق، أهداف هذه الدورات، أو الاجتماعات، التي تنظمها، قبل أن توجه الدعوة اليها. وقد يكون من الملائم ان تأخذ رأي الشعوب في حقيقة الصلات الثقافية والروحية التي توحّدها مع الآخرين، وفي أي منطقة اقليمية يندرجون»[٣]. ولم يتوصل المجلس التنفيذي الى اتفاق في هذه الدورة، وتأجلت الانشطة الاقليمية الخاصة بالمنطقة من سنة الى أخرى.

وفي العام ١٩٥٤، رضخ المجلس التنفيذي للاتجاه الرامي الى قصر أحد هذه الانشطة الاقليمية على «دول الشرق الاوسط العربية». لكن البعض لم ييأس من امكان اجبار الدول العربية على الدخول في علاقات غير مباشرة مع اسرائيل، واشترط المجلس أن يكون بمقدور أي دولة عضو باليونسكو ارسال مراقب لهـا. لكن الدول العـربية استطاعت احباط كل الحيل والمناورات القانونية التي هدفت الى اقتناص اعتراف عربي غير مباشر باسرائيل. وأمام هذا الرفض القاطع، رضخ المجلس التنفيذي، في النهاية، لكي تكون الدولة العربية المضيفة لهذا النشاط هي الداعية اليه رسمياً، ومن ثمّ يكون من حقها هي، قانوناً، تحديد الدول التي تستطيع أن ترسل مراقبين. وعلى هذا الاساس عقد «مؤتمر الدول العربية الخاص بالتعليم المجاني والالزامي» في القاهرة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ـ كانـون الثاني (يناير) ١٩٥٥، بمساعدة مالية وفنّية من اليونسكو؛ واكتفت اسرائيل، في المقابل، بالحصـول على منحة من اليونسكو لأحد خبرائها. وكان انعقاد هذا المؤتمر بداية لوجود مجموعة اقليميـة ثقافية خاصة ومتميزة، هي مجموعة الدول العربية، من حيث الواقع، واختفى استخدام اليونسكو لمفهوم «الشرق الاوسط». بقي أن يستكمل الامر الواقع هذا باعتراف قانوني صريح بأن الدول العربية تشكل مجموعة اقليمية متميزة من وجهة نظر أنشطة اليونسكو الاقليمية.

ثم أجريت، بعد ذلك، محاولات عديدة لصوغ تعريف للاقاليم من وجهة نظر اليونسكو، ووضع قوائم تتضمن اسماء الدول الواقعة في كل اقليم، والتي توجه اليها، من ثَم، الدعوة الى المشاركة في أنشطة اليونسكو الخاصة بهذا الاقليم. لكن هذه المحاولات لم تفلح الّا في العام ١٩٦٤، حين اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قراراً حدد فيه الاقاليم والدول التي تندرج في اطارها. وقد شكّل هذا القرار انتصاراً كبيراً للدول العربية، التي أصبحت تشكل «اقليماً» متميّزاً من وجهة نظر اليونسكو، شأنها في ذلك شأن أفريقيا، وأميركا اللاتينية، والكاريبي، وآسيا، وأوروبا. ولم تدرج اسرائيل في أي من هذه القوائم الخمس[٤].

وهكذا نجحت الدول العربية ليس فقط في تفادي الدخول مع اسرائيل في أنشطة اقليمية، ولكن، أيضاً، في عزل اسرائيل داخل اليونسكو، بالاضافة الى تأكيد الخصوصية الثقافية للمجموعة العربية. لكن عزلة اسرائيـل في ذلك الوقت كانت عزلة نسبية، لأن دولاً أخرى لم تدرج على أي قائمة، مثل الولايات المتحدة الاميركية وكندا ونيوزيلنده واستراليا.

ولم يتضمن قرار المؤتمر العام، المشار اليه، تعريفاً محدداً لمعنى الاقليم. وجاء هذا التعريف، لأول مرة، في قرار صدر عن المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين (نيسان ـ ابريل ـ أيار ـ مايو

١٩٧٣)، والذي حدد المعايير التي يستند اليها لتصنيف الدول في القوائم الخاصة بالانشطة الاقليمية. وهذه المعايير هي: (أ) مصلحة الدول، أو قدرتها على الاسهام في أنشطة الاقليم، ومن ثمّ تسهيل تنفيذ مهام اليونسكو؛ (ب) الموقع الجغرافي، أو؛ (ج) التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية.

واعتماداً على هذه المعايير، قرّر المجلس التنفيذي وضع الولايات المتحدة على قائمة أوروبا واستراليا، ونيوزيلنده على قائمة آسيا، والاتحاد السوفياتي على قائمتي آسيا وأوروبا. ولم يرد ذكر اسرائيل مطلقاً، حيث أنها، على عكس هذه الدول، لم تعرب، صراحة، عن رغبتها في الانضمام الى قائمة اقليم محدّد. ولم تحدد اسرائيل موقفها الاّ في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٧٣، حين طلبت وضعها على قائمة الدول الاوروبية. لكن فرنسا، التي كان لها تحفظات من ادراج الولايات المتحدة في قائمة المجموعة الاوروبية، لم تتحمس لوضع اسرائيل على قائمة اوروبا، ونجحت في حذف هذه النقطة من على جدول أعمال الدورة ٩٣ للمجلس التنفيذي (١٢/٩/١٩٧٣ ـ ١١/١٠/١٩٧٣). وتعيّن، اذاً، على المؤتمر العام، في دورته الثامنة عشرة (١٩٧٤)، أن يحدد موقفه من هذه المسألة.

وعقد المؤتمر العام لليونسكو العام ١٩٧٤ في مناخ بدا فيه العالم العربي موحّداً وقوياً، الى درجة لم تحدث في تاريخه من قبل، بعد الانجاز العسكري الذي تحقق في حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، ونجاح الدول النفطية في رفع أسعار النفط وتحقيق فوائض مالية ضخمة. ومن خلال تكتيك ديبلوماسي بارع، من الناحية الاجرائية، أمكن بمقتضاه تبني فكرة أن قبول، أو رفض، ادارج دولة على احدى القوائم مسألة تخص المؤتمر كله، وليست مسألة تخص دول الاقليم المعني وحدها، تمكنت الدول العربية من اقناع أغلبية الدول الاعضاء من رفض ادراج اسرائيل على قائمة الدول الاوروبية. وقد استغلت الوفود العربية، في هذا المؤتمر، موقف فرنسا الذي كان متحفظاً ورافضاً لادراج الدول غير الاوروبية، بما فيها الولايات المتحدة وكندا، على قائمة الدول الاوروبية، من حيث المبدأ، ومن ثمّ كانت، للسبب عينه، رافضة ادراج اسرائيل عليها.

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يغيّر أي شيء على الاطلاق من وضع اسرائيل في اليونسكو، حيث لم تدرج على أي قائمة خاصة بالانشطة الاقليمية منذ تصنيف هذه القوائم في العام ١٩٦٥، الاّ ان هذا القرار قوبل بعاصفة لم يسبق لها مثيل من الانتقادات، وأطلق ضغوطاً رهيبة على اليونسكو، ربما لأن المغزى الرمزي لهذا القرار، وخصوصاً بعد صدمة حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان أكبر من طاقة اسرائيل وحلفائها على الاحتمال؛ ذلك ان القرار كان يعني ان اسرائيل دولة من نوع خاص، وهي الوحيدة التي تحظى بمكانة الدولة المنبوذة في اليونسكو.

وقد أثمرت الضغوط الاميركية والصهيونية العنيفة على اليونسكو لأجبارها على التراجع عن هذا الموقف في المؤتمر العام، التالي، الذي عقد في نيروبي العام ١٩٧٦. وكان الموقف العربي الموحّد بدأ يتآكل؛ كما كانت هناك ضغوط افريقية مستمرة على الدول العربية كي تخفف من حدة موقفها في مواجهة اسرائيل، لكي تسهم في انجاح أول مؤتمر لليونسكو يعقد في افريقيا وتساعد المدير العام الجديد، وهو افريقي مسلم، في مهمته. واستلهاماً لما أطلق عليه «روح نيروبي»، استكانت الدول العربية، أو ابتلعت طعم المناورات التي انتهت بادراج اسرائيل على قائمة الدول الاوروبية.

وقد تمثّلت هذه المناورات في أن يقوم المدير العام باحاطة المؤتمر العام علماً برغبات الدول الاعضاء التي لم يتم ادارجها على قوائم المجموعات الاقليمية (وكانت هناك دول أخرى غير اسرائيل انضمت حديثاً الى اليونسكو)، ثم يقوم رئيس اللجنة الثالثة (التي يدخل هذا البند في جدول

اعمالها) باجراء مشاورات مع دول المجموعات الاقليمية لاستطلاع رأيها في رغبات الانضمام من جانب الدول التي لم تدرج، بعد، على القوائم؛ ثم يعرض الامر، مرة واحدة، على المؤتمر العام، في جلسة عامة، بحيث تكون الصورة ان الدول غير المدرجة اختارت قوائم معينة، وان الدول الاعضاء في المجموعات قد وافقت، ومن ثمّ يوضع المؤتمر العام تجاه امر واقع ويصعب فصل كل حالة على حدة. وقد حاول مندوب العراق، عزيز الحاج، ان يتصدى لهذه المناورة، ولكنه لم ينجح[٥]. وتمّ تمرير الصفقة، على الرغم من أن دول الكتلة الاشتراكية في المجموعة الاوروبية اعترضت على ادراج اسرائيل على القائمة الاوروبية. واكتفت الدول العربية بالامتناع عن التصويت على هذا القرار.

وكان من اللافت للنظر تفسير رئيس الوفد المصري، د. شمس الدين الوكيل، لهذا الامتناع. فقد قال: « ان وفد مصر لم يشارك في التصويت على توصية المجلس التنفيذي في اللجنة الثالثة، الخاصة بانضمام الدول الاعضاء الى مختلف الانشطة الاقليمية، وانه، أيضاً، لم يشارك في التصويت في الجلسة العامة التي عرضت فيها هذه التوصية؛ وكان ذلك كله، وبالدرجة الاولى، من أجل ' روح نيروبي ' التي نؤمن بها جميعاً، والتي نود أن تظل هي روح هذا المؤتمر حتى نهايته. ولكننا، رغم ذلك، لم نزل نشعر بالقلق من قواعد الانضمام الى الانشطة الاقليمية، سواء في الدورة الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة... والتي لا تخضع لتنظيم محكم ودقيق...». وقد أبدى ممثل سوريا، د. حسان مريود، وممثل العراق، عزيز الحاج، وممثل الاردن، خليل السالم، تحفظات مماثلة[٦]. وكان معنى هذه التحفظات، صراحة، ان العرب لا يوافقون على ضم اسرائيل الى المجموعة الاوروبية، ولكنها «روح نيروبي» التي دفعتهم الى الامتناع عن التصويت !

وبعد انضمام اسرائيل الى المجموعة الاقليمية الاوروبية فقدت هذه القضية حدتها وسخونتها، وأصبح المعيار الرئيس هو رغبة الدولة العضو وقبول دول المجموعة الاقليمية المعنية. بل ان المجموعة العربية نفسها فقدت خصوصيتها العربية، حين طالبت مالطه بادارجها على قائمة الدول العربية في اطار الانشطة الاقليمية لليونسكو (اضافة الى كونها عضواً في المجموعة الاوروبية). وأرسل عزيز الحاج حيدر، بوصفة رئيساً للمجموعة العربية، خطاباً يحيط فيه المدير العام علماً بأن رؤساء الوفود العربية، في المؤتمر العام العشرين، قد بحثوا في هذا الموضوع، وقرروا الترحيب بمشاركة مالطه في أنشطة المجموعة العربية. وفي تعليقه على ذلك، قال الحاج: «اننا ننطلق، في ذلك، أولاً من واقع العلاقات التاريخية الوثيقة بين مالطه والدول العربية، وثانياً من واقع العلاقات الثقافية واللغوية... فضلاً عن ان مجموعتنا ترحب بأن ينضم الى الانشطة الاقليمية العربية بلد كمالطه، يهتم، بالاضافة الى اهتماماته الاوروبية، بازدهار اللغة العربية...»[٧].

أوضاع التعليم في الاراضي المحتلة

قد يبدو من المفارقات أن تكون اسرائيل هي التي تسببت، في الواقع، لأن تصبح أوضاع التعليم في الاراضي المحتلة بنداً ثابتاً على جدول أعمال اليونسكو منذ ما يقرب من عشرين عاماً. وقد بدأت القصة عندما أرسلت الحكومة الاسرائيلية مذكرة الى المدير العام لليونسكو تدّعي فيها بأن المناهج الدراسية المقررة على طلبة مدارس الـ «أونروا»، التي تشرف عليها اليونسكو، مليئة بعبارات تحض على كراهية اليهود، وتلقين الطلاب مبادىء وأفكار تتناقض مع مبادىء اليونسكو وأهدافها، الخ. وذهبت، في ادعاءاتها، الى حد تأكيد أن كتب الحساب المقررة على هؤلاء التلاميذ مليئة بنماذج مثل: «اذا كان هناك عشرة من اليهود، وقتلت منهم خمسة، فكم يتبقى منهم ؟»[٨].

كانت اسرائيل لا تزال تعيش نشوة الانتصار الخاطف والمذهل في العام ١٩٦٧. وكانت نجحت، من قبل، في أن تروّج، عن نفسها، في أذهان الرأي العام العالمي، صورة الدولة الصغيرة المسالمة، والمحاطة ببحر من الاعداء الاقوياء؛ وها هي تستأنف هجومها الديبلوماسي على العرب، من خلال أكبر منبر فكري في العالم، وهو اليونسكو، وتتهمهم بأنهم عنصريون، ومحرضون على سفك الدماء، الخ، كي تثبت الصورة التي رسمتها الحركة الصهيونية، وتقنع الرأي العام العالمي بأن العرب يستحقون ما جرى لهم.

كان هذا، في الواقع، هو الجزء الظاهر من جبل الثلج. أما الجزء الخفي، والاكبر، فيكمن في حقيقة أن هذا الهجوم الديبلوماسي الاسرائيلي كان يخفي خطة جهنّمية لطمس معالم الثقافة الفلسطينية وتمييع الهوية العربية والاسلامية لسكان الارض المحتلة، كمقدمة لاستيعابهم وانهاء روح المقاومة لديهم، بعد أن قررت اسرائيل ضم بقية الاراضي الفلسطينية، نهائياً والى الابد.

وعلى الرغم من أن المفوّض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أرسل الى المدير العام لليونسكو تقريراً أكد فيه ان خبراء الوكالة قد فحصوا كتب الحساب والرياضيات ولم يعثروا على أي دليل على الادعاءات الاسرائيلية[٩]، الّا ان اسرائيل استمرت في اثارة قضية مناهج الكتب المقررة في مدارس الـ «أونروا»، وطالبت بفحصها ككل، دون أن تتمسك بحرفية تصريحاتها السابقة عن كتب الحساب.

ومن الجدير بالذكر أن اليونسكو كانت عقدت اتفاقاً، في العام ١٩٥٢، وجددته في بداية العام ١٩٦٧، مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. وبموجب هذا الاتفاق تتولى اليونسكو المسؤولية الفنية للاشراف على البرنامج التعليمي لهؤلاء اللاجئين الذين كانوا استقروا في أربع دول عربية، هي الاردن ومصر ولبنان وسوريا، وذلك بالتنسيق مع حكومات هذه الدول. وكانت الكتب المقررة على مدارس الـ «أونروا» في كل هذه الدول الاربع هي الكتب ذاتها المقررة على التلاميذ المصريين، أو السوريين، أو الاردنيين، أو اللبنانيين، فلم يكن طلاب مدارس الـ «أونروا» خاضعين لنظام تعليمي منفصل، وانما كان يطبق عليهم النظام التعليمي عينه السائد في مصر، أو سوريا، أو الاردن، أو لبنان، وفقاً لأماكن تواجد هذه المدارس في مواقع اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا السياق، وبصرف النظر عن المشكلات القانونية العديدة التي يثيرها الطلب الاسرائيلي، فان القبول بفحص اليونسكو للكتب المقررة على مدارس الـ «أونروا» كان يعني، بشكل غير مباشر، اعترافاً بأهلية اليونسكو في الاشراف على، أو مراجعة، النظم التعليمية في مصر وسوريا والاردن ولبنان، وأي ادانة، أو لوم، لمحتوياتها يعني ادانة أو لوماً لهذه النظم بأسرها، وهي مسألة في غاية الحساسية. وكان هذا هو أحد الاهداف التي تسعى اليها اسرائيل.

من ناحية أخرى، كانت الدول العربية تدرك ان اسرائيل تحتل الارض، ومن ثمّ، فهي تستطيع فرض الامر الواقع، وانها لن تقيم وزناً لأي اعتبار، أو قانون، دولي. وفي هذا الاطار، يصبح الهدف الرئيس هو الحفاظ على دور اليونسكو ودعمه بكل الوسائل، ولكي يستمر تلقي التلاميذ والطلاب في الارض المحتلة تعليماً عربياً دون أن يضطروا الى ترك الارض أو الهجرة. والواقع، ان اسرائيل لم تنتظر معرفة ما تنوي أن تتخذه اليونسكو من اجراءات؛ اذ ما لبثت الحكومة الاسرائيلية أن احاطت اليونسكو علماً بأنها «قامت، بالفعل، باتخاذ ما يلزم لتصحيح التجاوزات وحذف كل الفقرات التي من الممكن ان تحض على الكراهية والعداء من مناهج الكتب المقررة على غير اللاجئين في المدارس

الكائنة في المناطق الخاضعة للحكم العسكري في الضفة الغربية وغزة»[١٠]. فقد قامت اسرائيل بحذف كلمة فلسطين نهائياً من هذه الكتب، بل وحذفت، أحياناً، الاشارة الى المملكة الهاشمية، لتحل محلها «دولة اسرائيل»؛ وحذفت الاسماء العربية للمدن الفلسطينية وأحلّت محلها أسماء عبرية؛ كما حذفت كل اشارة الى «الوطنية»، أو «القومية العربية»، أو «الوحدة العربية»، أو «الابطال العرب»، أو «المسلمين» وكل الانتقادات الموجهة الى الاستعمار، الخ. وقد أوضحت هذه التعديلات، بجلاء تام، حقيقة النوايا الاسرائيلية. وتعين على الدول العربية، في مثل هذه الظروف، تفويت الفرصة على اسرائيل لكي لا تفرض مثل هذه التعديلات من جانب واحد على الكتب المقررة في مدارس الـ «أونروا».

في الوقت عينه، وجدت اليونسكو نفسها في موقف لا تحسد عليه. فالاتهام الاسرائيلي مسّها هي أيضاً. اذ كيف يتسنى لمنظمة دولية تهدف الى تحقيق السلام والتفاهم الدوليين، من خلال التربية، أن تشرف، فنياً، على مدارس تلقن التلاميذ مبادىء تتعارض مع ما تدعو اليه دون أن تحتج أو تحرك ساكناً ؟ وهنا بدا أن اجراء التحقيق أمر لا مفرّ منه.

في هذا الاطار، اتخذ المجلس التنفيذي، بعد مناقشة الموضوع في دورته السابعة والسبعين، قراراً يصرح فيه للمدير العام باستمرار التعاون مع وكالة غوث اللاجئين في المناطق كافة التي توجد فيها مدارس الـ «أونروا»، مستلهماً، في ذلك، عدداً من المبادىء: ١ ـ العمل على ان يكون التعليم فيها متمشياً مع المثل العليا التي تنادي بها اليونسكو؛ ٢ ـ أن يتضمن هذا التعليم احتراماً للتقاليد، واللغة، والدين، والثقافة الوطنية؛ ٣ ـ الحفاظ على وحدة النظم التعليمية. وقد وافق المجلس التنفيذي على هذا القرار بالاجماع، لأنه يستجيب لبعض مطالب كل طرف. فالقرار أكد استمرار مسؤولية اليونسكو في الاشراف على هذه المدارس، وفتح الباب لامكان تشكيل لجنة تحقيق في محتوى الكتب المقررة، وهو ما تطالب به اسرائيل؛ لكنه، في الوقت عينه، تناول ضرورة احترام اللغة والتقاليد الوطنية، وهو ما يرضي بعض المطالب العربية.

ولوضع هذا القرار موضع التنفيذ، قام المدير العام بتشكيل لجنة لفحص الكتب الدراسية المقررة على مدارس الـ «أونروا» أقرها المجلس التنفيذي وحدد وظيفتها بتطبيق المبادىء الواردة في قراره المذكور، واقتراح توصيات يقوم المدير العام بنقلها، بعد ذلك، الى الدول المعنية للحصول على موافقتها وتعاونها.

وقد انقسم الجانب العربي، بحدة، في موقفه من هذا القرار. فقد رفضت سوريا، رفضاً قاطعاً، تشكيل مثل هذه اللجنة من حيث المبدأ، على أساس «أن فحص الكتب السورية من جانب لجنة أجنبية يتناقض مع مبدأ السيادة، لأن الكتب المقررة على مدارس الـ ' أونروا ' بسوريا هي نفس الكتب المستخدمة في المدارس السورية. ومن ناحية أخرى، فان هذا الفحص يعطي السلطات الاسرائيلية حق الوصاية على البرامج التعليمية في الدول العربية»[١١]. أما مصر ولبنان والاردن، فقد وافقت، من حيث المبدأ، على تشكيل مثل هذه اللجنة، مع الاقرار، في الوقت عينه، بصحة الاعتبارات القانونية التي أدت الى رفض سوريا. واحتفظت هذه الدول، لنفسها، بحقها في اختيار أعضاء اللجنة، وتحديد نطاق صلاحياتها، والرد على ما تتوصل اليه اللجنة من نتائج. وكان ذلك بداية لمعركة شرسة قادت مصر الطرف العربي فيها نحو الاعتدال، ووظفت، في الوقت عينه، تشدد الموقف السوري للوصول الى ما اعتقدت بأنه يمثل المصلحة العربية. وكان هدف مصر تقديم بعض التنازلات، بهدف المحافظة على الكتاب العربي في ايدي الطلاب الفلسطينيين، وتعرية حقيقة الموقف الاسرائيلي

في اليونسكو، ثم البدء في محاصرته حين يتضح هذا الموقف للجميع.

وقد فحصت اللجنة ١٢٧ كتاباً. واقترحت التصريح بتداول ٤٨ منها دون تعديل، وسحب ١٤، وادخال بعض التعديلات على الكتب الباقية قبل السماح بتداولها. وحاولت الدول العربية التنسيق فيما بينها لاتخاذ موقف موحّد، لكن سوريا استمرت في تشددها، واشترطت أن تقوم اللجنة بفحص الكتب الاسرائيلية أيضاً. وكان المندوب السوري استخدم، في أحد ردوده، عبارة «الكراهية المقدسة»، وهي عبارة أخرجها المندوب الاسرائيلي من سياقها ورددها كثيراً في المجلس للتدليل على صحة اتهاماته. غير ان مصر والاردن ولبنان استمرت في اتخاذ مواقف شديدة المرونة، وأوضحت أنها لن تعترض، من حيث المبدأ، على ادخال بعض التعديلات، وفي الوقت عينه هددت مصر بالمطالبة بأن تقوم اللجنة بفحص الكتب الاسرائيلية أيضاً. وكان الهدف من هذا التهديد تثبيت حجتها القوية، والتي ضمّنتها ردها على تقرير اللجنة، وهي حجة مفادها ان لجنة دولية تفحص كتب أحد طرفي نزاع مسلح مرير، ومعقد، في ضوء المثل العليا وحدها، لا بد، بالضرورة، وأن تكتشف وجود بعض التجاوزات، بالمقارنة مع هذه المثل العليا في حالتها المجردة؛ لكن الحقيقة النسبية لا يمكن التوصل اليها بدون معرفة مضمون كتب الطرف الآخر، وهو ما لم يتم. غير ان مصر كانت مقتنعة بأن الاصرار على فحص الكتب الاسرائيلية لن يفضي الى أي نتائج عملية، ولن تقبله اسرائيل. وهذا هو ما حدث؛ اذ اشترطت اسرائيل، لقبول هذا، أن يتم فحص الكتب الدراسية في جميع الدول العربية.

وأثبت التكتيك المصري ـ الاردني ـ اللبناني المشترك أنه الاكثر فعالية في مثل هذه المواقف. فسرعان ما دفع التناقض والصدام بين اسرائيل والمدير العام لليونسكو، رينيو ماهيو، الذي تعاونت معه مصر والاردن، تعاوناً كاملاً، وتفاوضتا معه حول التعديلات المطلوب ادخالها، والاعتبارات التي يتعين الاستناد اليها، وحثتاه، في الوقت عينه، على الاسراع بالسماح للكتب التي لا خلاف عليها بدخول الارض المحتلة. لكن اسرائيل اشترطت للسماح لهذه الكتب بدخول الارض المحتلة أن تطبع «بدون أية اشارات رسمية، مثل الشعارات، أو الاعلام، أو صور القادة، أو اسم الناشر... تجنباً لأي تعقيدات سياسية»[١٢]. وهنا صاح ممثل لبنان في المجلس التنفيذي، في غضب: « هذا اجراء كلاسيكي يذكرنا بسياسة الاستيعاب التي استخدمها هتلر في فرنسا بعد العام ١٩٤٠... ان ضم الاراضي يبدأ بالهيمنة على الارواح والضمائر. وهذه اللغة يمكن فهمها من ممثل دولة القوة فيها تعلو على الحق وتسحق القانون، ولكنها لا تصلح للاستخدام في منظمة للامم المتحدة؛ فطبقاً للقانون الدولي، لا يعني احتلال الارض ضمّها»[١٣].

وكان الموقف الاسرائيلي هذا فرصة للدول العربية لكشف حقيقة النوايا الاسرائيلية؛ كما كان بداية صدام استمر لفترة طويلة بين ماهيو والمندوب الاسرائيلي، صمد فيه ماهيو للعديد من وسائل الابتزاز والتآمر. ولا يتسع المقام، هنا، للدخول في تفاصيل هذا الصدام؛ لكنه كان بداية لاتخاذ القضية وجهة أخرى؛ اذ بدت اسرائيل، لا الدول العربية، وكأنها هي العقبة في وجه تسوية هذا الامر. وتوجه العديد من قرارات المجلس التنفيذي لليونسكو الى اسرائيل، مرة بالنداء، ومرة بالاستنكار، الخ، الى أن تمّ السماح لهذه الكتب بدخول الارض المحتلة، بعد ادخال التعديلات الضرورية.

والجدير بالذكر، هنا، الاشارة الى ان الموقف السوري هو الآخر بدأ يتغير نتيجة للضغط العربي على سوريا، من ناحية، ونتيجة للنتائج الايجابية التي بدأت تسفر عنها جهود اليونسكو من ناحية أخرى. لكن سوريا اختارت حلاً آخر يتمشى مع منطقها. فقد قامت الحكومة السورية بتشكيل

لجنة في اطار وزارة التعليم السورية لفحص الكتب الدراسية المستخدمة في كل المدارس السورية، ودعت خبراء اليونسكو العاملين في مدارس الـ «أونروا» في سوريا الى المشاركة فيها بخبرتهم الفنية. وفتح هذا الموقف العربي المرن الطريق للدول العربية للانتقال من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم، وخصوصاً بعد أن بدأت الهوّة تتسع بين موقف المدير العام لليونسكو وموقف السلطات الاسرائيلية.

كان أحد العناصر الايجابية التي تمخض عنها الهجوم الاسرائيلي، الذي شهدته ساحة اليونسكو، هو تأكيد المجلس التنفيذي لليونسكو حق الفلسطينيين في الارض المحتلة في تعليم وطني يحترم تاريخهم وتقاليدهم ولغتهم. وبعد أن تمّت تصفية موضوع الكتب المدرسية المقررة على طلاب مدارس الـ «أونروا»، في جو انتهى باتضاح مرونة واعتدال الموقف العربي وتشدد وتطرّف الموقف الاسرائيلي، التقطت مصر الخيط لتشن الهجوم على اسرائيل، وتطالب ببحث في أوضاع التعليم برمّتها في الاراضي المحتلة، في محاولة لكي تلعب اليونسكو دوراً للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، وقطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية.

كان المدخل الى هذا الهجوم هو قرار المؤتمر العام الخاص « بمساهمة اليونسكو في اقرار السلام ومهامها في ما يتعلق بازالة الاستعمار والعنصرية»، والذي أصبح، منذ العام ١٩٦٨، قراراً دورياً وبنداً ثابتاً على جدول أعمال المؤتمر العام، وكانت مصر في الدورة السابعة عشر للمؤتمر العام (١٩٧٢) عضواً في لجنة صياغة هذا القرار، واقترحت اضافة الفقرة التالية اليه:

«يدعو المؤتمر العام... المدير العام [الى] ان يجمع، بكل الوسائل الممكنة، معلومات عن أوضاع التعليم والحياة الثقافية لسكان الاراضي المحتلة، وعرض تقرير بهذا الخصوص على المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة» (الفقرة ١٩ من الجزء الثالث من القرار ١٧ م/١،١٠).

وتبدو مهارة استخدام هذا المدخل من زاويتين:

الاولى، التذكير بالطابع الاستعماري للمشكلة المطروحة للبحث، وهو ما كانت اسرائيل تحاول تجنبه.

الثانية، استخدام الوسائل المتاحة للمنظمات الدولية، حكومية وغير حكومية (من خلال اليونسكو)، للحصول على معلومات تفتقر اليها السلطات العربية قبل شن الهجوم الديبلوماسي، وحتى يكون هذا الهجوم مؤسساً على معلومات مصدرها المنظمة ذاتها.

ولتنفيذ هذا القرار، قام المدير العام بجمع المعلومات المطلوبة من مصادر متعددة، من بينها الحكومات المعنية، العربية والاسرائيلية، ومصادر أخرى. كما قام بايفاد مبعوث خاص له، من كبار موظفي اليونسكو، هي السيدة هرزوغ، المدير المسؤول عن تنسيق الانشطة الخاصة بحقوق الانسان في اليونسكو، الى المنطقة. وضمّن هذه المعلومات تقريره الذي عرض على المؤتمر العام في الدورة الثامنة عشرة (١٩٧٤)[١٤].

وقد وصف هذا التقرير بأنه موضوعي ومحايد، سواء من جانب الاطراف العربية، أو اسرائيل، فيما عدا تحفظ عراقي حول «اعتماد التقرير، بأكثر مما يجب، على النشرات الرسمية الاسرائيلية دون السعي الى تحري مدى صحة هذه المعلومات بشكل أكثر تعمقاً»[١٥]. لكن كل طرف حاول، بالطبع، التوقف عند الفقرات التي تؤكد وجهة نظره. وقد استندت الدول العربية الى المعلومات الواردة في التقرير، والتي تؤكد قيام اسرائيل بادخال تعديلات جوهرية على الكتب المقررة في مدارس

الارض المحتلة (غير مدارس الـ «أونروا») (الفقرات ٣٢ ـ ٣٤، ٧٥، ٧٨) وطرد المدرسين والاغلاق المؤقت للمؤسسات التعليمية (الفقرتان ١٨، ٢١) الخ. وكانت هذه المعلومات كافية لكي تتمكن الدول العربية من استصدار قرار من المؤتمر العام يسجل فيه قلقه من «ان سكان الارض المحتلة لا يتمتعون بحقوقهم غير القابلة للتصرف في حياة ثقافية وطنية»، ويدعو المدير العام الى «المراقبة الكاملة للمؤسسات التعليمية والثقافية في الارض المحتلة» (القرار ١٨م/١،١٣). وقد رفضت اسرائيل، بالطبع، هذا القرار، واعتبرته من بين قرارات الدورة الثامنة عشرة الشهيرة، المدفوعة باعتبارات سياسية، وبسببها تعرضت اليونسكو لحملة تشهير غير مسبوقة من جانب الولايات المتحدة واسرائيل والصهيونية العالمية، كما أشرنا.

وطوال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، لم تعر اسرائيل اهتماماً لرسائل المدير العام، أو لقرارات المجلس التنفيذي الذي وجه اليها النداء تلو النداء للتعاون مع المدير العام لتنفيذ قرار المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وانتظرت حتى قبيل انعقاد المؤتمر العام التاسع عشر، في نيروبي (تشرين الاول ـ اكتوبر ـ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٦)، لكي توافق، من حيث المبدأ، على استقبال بعثة اليونسكو لتقصي الحقائق في الاراضي العربية المحتلة، للوقوف على احوال التعليم، وظروف الحياة الثقافية؛ لكنها اعتذرت عن استقبالها قبل انعقاد المؤتمر العام، واقترحت استقبال مبعوث واحد فقط للمدير العام. غير أن المدير العام رفض هذا الاقتراح؛ وبالتالي لم يتمكن من تقديم التقرير المطلوب الى المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة[١٦]. وكانت هذه الدورة هي دورة التهدئة والحلول الوسط التي اطلق عليها «روح نيروبي». وفيها اكتفى المؤتمر العام بمناشدة اسرائيل بالتعاون مع المدير العام.

وكان المدير العام حدد، في احدى الوثائق التي عرضت عمل المجلس التنفيذي، تصوره لمهمة اليونسكو، قائلاً: «وينبغي ان يهدف عمل اليونسكو الى ضمان تمتع سكان الاراضي المحتلة بأنواع التعليم والتسهيلات الثقافية التي تتفق مع احتياجاتهم وامانيهم المشروعة. فالتربية والثقافة ينبغي أن تهدفا، على الاخص، الى توعية الاجيال الناشئة بالقيم الاجتماعية والثقافية والروحية للوسط الذي يعيشون فيه، مع العمل، في الوقت ذاته، على أن تنميا فيهم الاتجاهات المواتية للتغير، في جو تسوده روح التقدم والعدالة والحرية، طبقاً لمبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان»[١٧].

وأخيراً، شكل المدير العام بعثة من خمسة أشخاص، برئاسة بول مارك هنري، الفرنسي الجنسية النائب السابق لمدير برنامج الامم المتحدة للتنمية، وعضوية كل من صمويل كوكي (نيجيريا) وجاكلين هنيا (فرنسا) وبيير دي سينار (سويسرا) وخواكيم خمينييو (اسبانيا) وفلاديمير فيليب (يوغسلافيا). وغادرت البعثة باريس في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وقد ورد في تقرير اللجنة هذه[١٨] العديد من الوقائع التي تؤكد أساليب القمع الاسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية، وتدهور أوضاع هذه المؤسسات بصفة عامة. لكن كان أهم ما لفت النظر، في هذا التقرير، هو تأكيد بعض أعضاء البعثة أن البعثة لم تتمكن، مطلقاً، من أداء مهمتها بحرية، وأنه «لم يكن أمامها سوى أن تقبل برنامج الزيارة الذي اقترحه الحاكم العسكري»[١٩]، وقد حضر ممثلو السلطات العسكرية كل اجتماعات اللجنة. وأورد التقرير: «وفي مرة، حدث في مدرسة، في الضفة الغربية، ان انفرد الفريق لحظة بمدير هذه المدرسة، فاذا به يلتفت غاضباً الى الفريق، ويقول: ' كان الاجدر بكم عدم المجيء بتاتاً، اذا لم تكونوا قادرين على ترتيب محادثات معنا دون حضور الاسرائيليين ' »[٢٠].

وعندما عرض المدير العام هذا التقرير على المجلس التنفيذي، في دورته الرقم ١٠٤

(١٩٧٨)، اقترح «ضرورة اجراء دراسة شاملة للنظم التعليمية في الاراضي المحتلة ودراسات خاصة لبعض عناصر النظم التعليمية، مثل مضمون المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية، الخ». ووافق المجلس التنفيذي على ذلك. وبناء عليه، أبلغ المدير العام الى السلطات الاسرائيلية اعتزامه تكليف موظف، بدرجة مدير، للاقامة على الارض المحتلة لهذا الغرض؛ كما أوضح، في احدى رسائله أيضاً، أن التوصيات الخاصة بالكتب المدرسية تعني ان تقرر السلطات الاسرائيلية الكتب التي يجيزها المدير العام في التعليم، بكل مراحله، ولا تقتصر، فقط، على مدارس الـ «أونروا»(٢١). وهكذا يتضح أن السياسات العربية قد بدأت تؤتي ثمارها، حيث أصبح لليونسكو، وفقاً لهذا المنطق، من الناحية النظرية أو القانونية على الاقل، دور في الاشراف على المؤسسات التعليمية، يماثل دورها بالنسبة الى مدارس الـ «أونروا» ذاتها؛ وهو وضع يكاد، من الناحية القانونية، يصل الى وضع الاراضي المحتلة تحت وصاية اليونسكو، من الناحية التربوية والثقافية.

ورداً على رسائل المدير العام، أرسل مندوب اسرائيل الدائم في اليونسكو خطاباً، بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٧، ذكر فيه «ان موقف حكومتي لم يتغير منذ الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام. فلقد رفضنا، وما زلنا نرفض القرارين، ١٣،١ (١٩٧٤)، و١٥،١ (١٩٧٦). ونحن نرفض، بناء على ذلك، قرار المجلس التنفيذي الاخير ١٥،٥ الذي اعتمد في الدورة الرابعة بعد المائة»(٢٢).

وفي ضوء هذه المعلومات، أعلن المؤتمر العام، في دورته العشرين، «استنكاره الشديد لاعلان سلطات الاحتلال الاسرائيلية عدم التزامها القرارات الصادرة عن اليونسكو منذ دورتها الثامنة عشرة».

ولكي لا نثقل على القارىء بالتفاصيل، يكفي أن نقول انه، في الفترة من العام ١٩٧٨ وحتى العام ١٩٨٧، كانت اليونسكو تضغط، بشدة، لكي تتابع أوضاع التعليم والحياة الثقافية في الارض المحتلة، في محاولة للحؤول دون طمس الهوية الثقافية الفلسطينية، واسرائيل تقاوم، بشدة، وترفض التعاون. لكن هذا الرفض كان في الحدود التي من شأنها الابقاء على شعرة معاوية مع اليونسكو. ولذلك، كان التكتيك المفضل هو المناورة والمماطلة: عندما يقترب موعد انعقاد المؤتمر العام تبعث اسرائيل الى المدير العام برسائل توحي بقدر من المرونة والتغير في الموقف حتى تقطع الطريق أمام الاطراف المتشددة التي تطالب بطردها من اليونسكو أو قطع المعونات عنها؛ ثم تعود سيرتها الاولى، وهكذا، الى أن يبدأ صبر الاجهزة المعنية في النفاد. وجاء في قرار المؤتمر العام، في دورته، الرقم ١٢١ (١٩٨٣)، انه «يدين، بقوة، التدابير التي اتخذتها اسرائيل بهدف محو الهوية الذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني، وما تقوم به السلطات الاسرائيلية من غلق للجامعات والمعاهد التعليمية وانتهاك الحريات الاكاديمية واطلاق النار على الطلاب والاستاذة العرب». كما اتخذ عدداً من الاجراءات لتقديم الدعم الفني، والمادي، الى المؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة (القرار ٢١م/١،١٤). وفي الدورة ٢٣ (١٩٨٥)، دعا المؤتمر العام، بالاضافة الى تكرار الاستنكارات والادانة والنداءات، الخ، الى تعيين شخصية جامعية بارزة، تكلف باجراء دراسة مفصلة عن ظروف الحريات الاكاديمية وممارستها في الاراضي المحتلة، وبجمع ما يلزم من معلومات في الاراضي المحتلة، وبالاستماع الى أقوال الشهود في مقر المنظمة، وباعداد تقرير يرفع الى المجلس التنفيذي لينظر فيه في احدى دوراته المقبلة (القرار ٢٣م/٢٧)، وتطبيقاً لهذا القرار، كلف المدير العام الاب ادوارد بونيه، الاستاذ في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا)، باجراء هذه الدراسة؛ لكن استمرت، كالعادة، عملية مماطلة السلطات الاسرائيلية، الى ان سمحت لها بدخول الاراضي المحتلة قبيل انعقاد المؤتمر العام في دورته

الرابعة والعشرين (١٩٨٧). وقد أشاد الكثيرون بهذه الدراسة، التي تعطي صورة امينة، ودقيقة، في حدود ما تمكّنت من جمعه من معلومات، عن اوضاع التعليم في الاراضي المحتلة؛ وهي صورة، بالطبع، لا يمكن أن تشرّف اسرائيل بأي حال[٢٣].

الابعاد الثقافية لقضية القدس

تمثل مدينة القدس أهمية دينية وثقافية، بالنسبة الى المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. وهي أهمية لا تحتاج الى اقامة الدليل. ولمّا كانت احدى المهام الاساسية لليونسكو هي حماية التراث الثقافي والعالمي، وكانت القدس تضم جزءاً ضخماً ومقدساً من هذا التراث، فقد كان من الطبيعي ان تصبح القدس موضوعاً لمناقشات صاخبة على ساحة اليونسكو، خصوصاً بعد اكتمال الاحتلال الاسرائيلي للمدينة في العام ١٩٦٧، بما حمله من أخطار على المعالم الاثرية غير اليهودية في المدينة، وعلى طابعها المعماري العربي، والاسلامي.

وقبل اندلاع حرب العام ١٩٦٧ بسنوات طويلة، كانت اليونسكو تمكّنت من ان تعقد، تحت اشرافها، مؤتمراً في لاهاي العام ١٩٥٤، تمكن من صوغ اتفاقية دولية لحماية الممتلكات الثقافية، في حالة النزاع المسلح. ودخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ اعتباراً من السابع من آب (أغسطس) ١٩٥٦. ولمّا كانت اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، كلها، صدّقت على هذه الاتفاقية قبل اندلاع حرب العام ١٩٦٧[٢٤]، فقد بادر المدير العام لليونسكو في اليوم الاول من الحرب بارسال مذكرة الى جميع أطراف الصراع، يذكّرهم فيها بالتزاماتهم التعاقدية لحماية الممتلكات الثقافية؛ ثم اقترح عليهم تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في المادتين، الثانية والتاسعة، من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي، وهي اجراءات تتعلق، أساساً، بتعيين مفوّض عام لحماية الممتلكات الثقافية. وقد وافقت الدول العربية على الفور. أما اسرائيل، فقد تلكأت، ولم ترد على المدير العام الاّ في ٢٠ حزيران (يونيو)، بعد تحقيق انتصارها وفرض سيطرتها الكاملة على القدس والاراضي العربية الاخرى التي احتلتها. واقترحت، في ردها على المدير العام، أن يرسل مبعوثاً من طرفه لكي يتحقق، بنفسه، من الحماية الكاملة التي تكفلها اسرائيل للممتلكات الثقافية، دون حاجة الى تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية[٢٥]. وكان واضحاً من هذا الرد ان اسرائيل تسعى الى غلق ملف الموضوع برمّته مرة واحدة والى الابد، بعد زيارة لممثل المدير العام لليونسكو. لكن رد المدير العام جاء حاسماً، وهو انه ليس مسموحاً للمدير العام بتقديم تفسير شخصي للمعاهدة. وفي الثالث من آب (اغسطس) ١٩٦٧، قبلت اسرائيل اتباع الاجراءات الواردة في اتفاقية لاهاي. وانتهى الامر بتعيين مفوّض عام لحماية الممتلكات الثقافية لدى اسرائيل هو رينيك، الهولندي الجنسية، ومفوّض آخر لحماية الممتلكات الثقافية لدى كل من مصر ولبنان والاردن وسوريا، وهو د. برانر، السويسري الجنسية. وقد بارك المجلس التنفيذي هذه الاجراءات والمبادرات التي قام بها المدير العام، ووافق على اقتراحه بفتح حساب خاص يموّل من التبرعات الاختيارية ومن المنظمة لدعم السمة الدولية للمفوّضين العامين.

والواقع، ان المدير العام لليونسكو لم يكن مضطراً الى القيام بمثل هذه المبادرة، وفقاً لنصوص اتفاقية لاهاي؛ ولكنه آثر، كمدير لمنظمة دولية مسؤولة عن حماية التراث الثقافي للانسانية، أن يقوم بها ربما لاختبار مدى فاعلية اتفاقية لاهاي، من ناحية، ولمحاولة تجنيب المنظمة أن تكون مسرحاً لصراع قد تنعكس آثاره السلبية عليها، من ناحية أخرى. لكن سرعان ما اتضح أن اتفاقية لاهاي مليئة بالثغرات، وخصوصاً في ما يتعلق بالحفريات التي لم يرد ذكرها، ناهيك عن الصعوبات

الفنية التي تعترض امكان تنفيذ كل بنود الاتفاقية، بسبب طبيعة العلاقات العربية ـ الاسرائيلية.

من ناحية أخرى، كانت اليونسكو، تحمّلاً لمسؤولياتها في حماية الممتلكات الثقافية واستكمالاً أو تفسيراً لبعض البنود الواردة في اتفاقية لاهاي، أصدرت توصية، وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو بالاجماع، تتعلق بالمبادىء الدولية الواجبة التطبيق في عمليات الحفر الاثرية. وتحرّم نصوص هذه التوصيات على الدولة المحتلة، تحريماً قاطعاً، القيام بأي حفريات في الارض المحتلة.

وعلى أي حال، لم يكن هناك ما يحول دون أن تطلب أي دولة عضو في اليونسكو من المؤتمر العام، أو المجلس التنفيذي، مناقشة أي قضية تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية، واتخاذ ما يراه من اجراءات، حتى في وجود اتفاقية لاهاي. وهكذا بادرت الدول العربية بطرح الامر على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة (١٩٦٨). وقد أصدر المؤتمر العام قرارين منفصلين على جانب كبير من الاهمية. الاول عام، وفيه يوصي الدول الاعضاء «باتخاذ الاجراءات الضرورية كافة، بالاستعانة بالمفوضين العموميين، من أجل تطبيق الالتزامات كافة الواردة لكل من اتفاقية لاهاي والتوصية الخاصة بالمبادىء الدولية الواجبة التطبيق على الحفريات التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو العام ١٩٥٦» (القرار ١٥م/٣،٢٤٢). أمّا القرار الثاني، فيتوجه بالخطاب الى اسرائيل مباشرة، وفيه يُطلب منها:

«١ ـ الحفاظ التام على كل المواقع والابنية والمعالم الاثرية والممتلكات الثقافية كافة، وعلى الاخص في القدس القديمة.

«٢ ـ ان تمتنع عن القيام بأي عمليات حفر، أو نقل ممتلكات، أو أي تعديل يؤثر في الشخصية الثقافية، أو التاريخية، للمدينة». كما يطلب، في الوقت عينه، من المدير العام «استخدام نفوذه وكل الوسائل التي في حوزته، بالتعاون مع الاطراف المعنية، لتوفير أنسب الظروف الملائمة لتطبيق هذا القرار» (القرار ١٥م/٣،٣٤٣).

وهكذا حوصرت اسرائيل، تماماً، منذ البداية، لأن أياً من أهدافها في القدس لم يحظ بأي قدر من الشرعية. فقرار توحيد القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل كان دِينَ من جانب الامم المتحدة واعتبر عملاً غير شرعي في كثير من القرارات. ومن ثمّ ظلت القدس العربية، من وجهة نظر الشرعية الدولية، أرضاً محتلة. وخطط اسرائيل في تهويد المدينة وتغيير طابعها الاسلامي والعربي تتناقض مع نصوص اتفاقيات لاهاي، وتوصيات اليونسكو الخاصة بالحفريات، وكان من المستحيل ان تنكر اسرائيل الوقائع.

وفي ما يتعلق بخرق اسرائيل لالتزاماتها التعاقدية وفقاً لاتفاقية لاهاي، لم يكن بمقدور أحد أن يدحض الوقائع التي تؤكده، والتي وردت في تقرير رينيك، المفوّض العام، وأيضاً في تقارير أخرى[٢٦]. كل ما استطاعت اسرائيل أن تقوله بشأنها ان تحطيم بعض الممتلكات الثقافية كان «لاسباب امنية»، أو كانت تجادل في القيمة الثقافية لهذه الممتلكات. أما الحفريات، فلم تنكرها اسرائيل، وان ادعت بأنها غير محرّمة وفقاً لاتفاقية لاهاي. وهذا الادعاء قابل للمناقشة، لأن الاتفاقية تناولت حماية المواقع الاثرية، وأي حفريات في موقع أثري يؤدي، بالضرورة، الى تغيير معالم الموقع، أو اتلاف بعض طبقات الارض. وكان هذا هو تفسير المفوّض العام لدى الدول العربية. وعلى أي حال، فان توصيات اليونسكو لعام ١٩٥٦ تحرّم مثل هذه الحفريات، تحريماً قاطعاً، وهي توصيات وافقت عليها اسرائيل في حينها، لكنها تعلّلت بأن التوصيات غير ملزمة.

وعندما عُرضت التقارير المختلفة حول هذا الموضوع على المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والثلاثين (ايلول ـ سبتمبر ـ تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٦٩)، كانت الحقائق من الوضوح بحيث لم يكن بمقدور أحد ان ينفيها. وربما من المفيد، هنا، ان نستشهد بأحمد مختار امبو الذي كان حاضراً هذه الجلسة، ممثلاً عن السنغال التي كانت تربطها باسرائيل، في ذلك الوقت، علاقات ديبلوماسية على مستوى السفراء، في معرض دفاعه عن مشروع القرار الذي طرحه على المجلس: « اذا لم يكن من حق أحد أن يتهم دولة عضو بما لم تقترفه، فليس من حقه، في الوقت عينه، أن ينكر، أو يداري على وقائع يعلم، يقيناً، أنها حدثت، والاّ كان ذلك مشاركة منه في الخطيئة. وبالنسبة الى الحفريات، فان أحد المفوضين العامين يؤكد، بشكل صريح، أنها خرق لاتفاقيات لاهاي؛ أما الآخر، فيعترف بأن تفسيره الضيق لها قد يكون محل مناقشة؛ وقرارات المؤتمر العام تتحدث، صراحة، عن توصية العام ١٩٥٦ الدولية، التي لا يمكن لأحد ان يجادل في ان اسرائيل قد خرقتها؛ ولا أحد ينكر أن بعض المواقع الاثرية قد هدمت، وان الحكومة الاسرائيلية قد استولت على ممتلكات ثقافية، وان الحفريات التي تقوم بها، أو التي تصرّح بالقيام بها، سوف تؤدي الى اكتشاف آثار تزيّن بها المتاحف الاسرائيلية. ان اقل ما يمكن ان يقال ان اليونسكو سوف تؤدي لهذه الدولة خدمة جليلة، اذا ما حثّتها على التراجع الى وراء، لأن التقدم على الطريق الذي سلكته سوف يؤدي الى اثارة المشاعر الدينية في الدول المسيحية، وهو ما يمكن ان يشكل تهديداً للسلام العالمي»[٢٧]. في هذا المناخ، كان طبيعياً ان يعبّر المجلس التنفيذي عن بالغ قلقه لخرق اسرائيل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام؛ وكرر طلباته باحترام الاتفاقية ومنع الحفريات.

ثم جاء حريق المسجد الاقصى ليكشف، بوضوح، عن خطورة ما يجرى على ارض القدس. في اثناء مناقشة موضوع الحريق في المجلس التنفيذي، أعاد ممثل لبنان في المجلس على مسامع الاعضاء تصريحات المؤرخ الاسرائيلي الداد، الذي قال فيها: «بعد تحرير الملك داوود للقدس مرّت أربعون عاماً قبل أن يقيم سليمان المعبد. لكن بعد التحرير الثاني للمدينة، لا يتعين أن يمر أكثر من عقد واحد قبل اعادة بناء المعبد». وعندما ذكّره الصحفي الذي كان يستجوبه بأن المسجد الاقصى قائم الآن على جزء من أرض المعبد، رد المؤرخ الاسرائيلي قائلاً: « ان زلازل كثيرة تحدث في هذا الاقليم»[٢٨].

وقادت مصر، بالتنسيق مع الدول العربية، حملة لكي يكون لليونسكو حضور دائم في القدس، خصوصاً بعد أن ترددت الانباء عن ان أعمال الحفر التي يقودها البروفيسور مازار تهدد المسجد الاقصى بالفعل، وان عمليات الهدم، واعادة التعمير، وتخطيط مدينة القدس، تغير كثيراً في الطابع التقليدي العريق للمدينة القديمة. وصدر، بالفعل، قرار من المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين يدعو المدير العام الى «العمل على أن يكون لليونسكو حضور في مدينة القدس، للسهر على احترام قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي (الخاصة بالقدس)» (القرار ٨٨ م ث/ ٣،١، ٤). لكن هذا القرار تسبب في نوع من سوء الفهم بين الدول العربية والمدير العام، لأن هذا الاخير فسّره في حدود المادة ٣٣ من اتفاقية لاهاي التي تناولت المعونة الفنية التي تقدم الى الدول، من أجل حماية الممتلكات الثقافية. وكان هذا التفسير يمكن ان ينطوي على شبهة اعتراف اليونسكو بسلطات الاحتلال الاسرائيلي في القدس؛ كما ان خبيراً يأتي بناء على طلب من السلطات الاسرائيلية سوف يكون خاضعاً لهذه السلطات. يضاف الى ذلك، ان المقصود من وجود اليونسكو، وفقاً لهذا القرار، هو الاشراف على تطبيق قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، ونطاقها أوسع كثيراً من نطاق اتفاقية لاهاي. ولهذا اجتمعت المجموعة العربية في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، قبل

أسبوع واحد من انعقاد المؤتمر العام السابع عشر، ورفضت هذا التفسير(٢٩).

وكـان المدير العام، في الواقع، اضطر الى هذا التفسير الضيّق، بعد أن رفضت اسرائيل قرار المجلس التنفيذي رفضاً قاطعاً، وكوسيلة للخروج من المأزق، لكن مصر وجدت فيه مناورة خطرة. وتكتلت الدول العربية في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام الذي تبنى وجهة نظر قريبة من وجهة النظر العربية؛ اذ اعتبر ان «اقتراح المدير العام تزويد اسرائيل بخبير لا يكفي لكفالة وجود لليونسكو في القدس». وكانت الدول العربية تفضل لجنة على غرار اللجنة الدولية لانقاذ آثار النوبة، وهو اقتراح أوحت به احدى مداخلات كارنبرو في المجلس التنفيذي. وكان كارنبرو، وهو برازيلي الجنسية، واحداً من كبار الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً على مسرح اليونسكو، وارتبط اسمه بالكثير من مشروعات اليونسكو العملاقة، ولم يعرف عنه أي مشاعر عدائية تجاه اسرائيل.

ولقـطع الطريق على أي منـاورات، تمكّنت المجموعة العربية من استصدار قرار من المجلس التنفيذي يحدّد صلاحيات ممثل المدير العام في القدس «بدراسة أي تعديلات طرأت على شخصية المدينة المقدسة منذ قرار المؤتمر العام في ١٩٦٨، والعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيـذي». وبهذه الطريقة أمكن تفويت الفرصة على اصدقاء اسرائيل، الذين ارادوا حصر مهمة المبعوث، وقصر وجود اليونسكو في القدس، على دراسة الوضع الفني لعملية الحفريات، وما اذا كانت تشكل تهديداً أم لا على الآثار الاخرى ؟ ونظراً الى عدم تعاون اسرائيل، فقد دانها المجلس التنفيذي في دورته الرقم ٩٤، «لخرقها المتعمّد قرارات وتوصيات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وكان هذا تمهيداً لكي يصدر المؤتمر العام، في الدورة ١٨ (١٩٧٤)، قراراً بالغ الأهمية، حيث لم يكتف فقط بادانـة اسرائيـل، ولكنه طالب المدير العام «بالامتناع عن تقديم أي معونة الى اسرائيل في ميادين التربية، أو الثقافة، او العلوم، الى أن تمتثل، امتثالاً تاماً، لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وأضيف هذا القـرار، بالطبع، الى قائمة قرارات الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام، التي استفزّت الصهيونية العالمية وفجّرت في مواجهة اليونسكو ضغوطاً هائلة(٣٠).

وفي السنوات اللاحقة، استجد بعض العوامل التي خففت، قليلاً، من حدة التصعيد في مواجهة اسرائيل، بسبب ما يجرى على أرض المدينة المقدسة، منها: استجابة الدول العربية، نفسها، لمحاولات التهدئة في مؤتمر نيروبي العام ١٩٧٦، ثم اقتراب اعمال الحفريات من نهايتها، وهي أعمال انتهى بعضـها فعلاً في العام ١٩٧٧، وبعضها الآخر في العام ١٩٧٨، وارتباط مصر باتفاقيتي كامب ديفيد، الخ. يضاف الى ذلك، ان المدير العام كان اختار البروفيسور لومير، الاستاذ في جامعة لوفان، ممثلاً شخصيـاً له في القـدس، لمتابعة الوضع هناك كلما كان ذلك ضرورياً. ويبدو ان البروفيسور لومير استطاع ان يحظى بثقة الاسرائيليين؛ وتتعرض تقاريره، أحياناً، والتي تعرض دورياً على المؤتمر العام منذ العام ١٩٧٦، لانتقادات من جانب بعض الدول العربية؛ ويكرر المؤتمر العام، بالعبارات ذاتها تقـريبـاً، المـطالب ذاتهـا، مضاف اليها استنكاره المتكرر أيضاً للمحاولات المتكررة للاعتداء على المقدسات الاسلامية(٣١).

وكان آخر التقارير التي عرضـها المدير العام على المؤتمر العام في دورته الرقم ٢٤ (تشرين الاول ـ اكتوبر ـ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧) يتضمن عرضاً شاملاً لكل ما تمّ في القدس ويمس الممتلكات الثقافية فيها، وذلك منذ العام ١٩٦٨ وحتى الآن. وبصرف النظر عن الوقائع المتعلقة باستمرار خرق اسرائيـل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام لليونسكو والمجلس التنفيذي، فربما كان أخطر ما

جاء في التقرير هو سرده لوقائع الاعتداءات المتكررة، والمتعمّدة، من جانب العديد من الجماعات اليهودية المتطرفة ضد المسجد الاقصى، وغيره من المقدسات الاسلامية[٣٢]، والذي أكد، مرة أخرى، ان جوهر الخطر الاعظم على الممتلكات الثقافية في القدس هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي ذاته للمدينة، وأنه يستحيل زوال هذا الخطر بدون انتهاء الاحتلال.

منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو

بعد الانجاز العربي العسكري في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما تلاه من محاولة للبحث في حل سياسي في الشرق الاوسط ، كان أحد أهداف الديبلوماسية المصرية تكريس الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير معترف بها دولياً، على أمل ان تشارك، باسم الشعب الفلسطيني، في مرحلة لاحقة من مراحل عملية التسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، اذا سارت الامور على النحو الذي كانت تتمناه مصر في ذلك الوقت. وكانت المنظمات الدولية هي أحد المسارح الرئيسة لتحقيق هدف الديبلوماسية المصرية هذا. وشاركها فيه معظم الدول العربية، باستثناء الاردن التي لم تتحمس كثيراً لفكرة ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان كانت، بالطبع، قد اضطرت الى مسايرة الموقف العربي.

وقبل أن يطرح هذا الموضوع على ساحة اليونسكو، كان مؤتمر القمة العربي في الجزائر (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٣) اعترف بالمنظمة ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، ثم توالت اعترافات مؤتمر عدم الانحياز، فمؤتمر القمة الاسلامي (لاهور، ١٩٧٤). وفي العام عينه، كان المؤتمر الديبلوماسي، الذي عقد في جنيف (شباط ـ فبراير ـ آذار ـ مارس ١٩٧٤) والخاص بدعم وتطوير القانون الدولي الانساني في حالات النزاعات المسلحة، قرر دعوة «ممثلي حركات التحرر المعترف بها من المنظمات الاقليمية» الى المشاركة في هذا المؤتمر كمراقبين. وفي هذا الاطار وجهت الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية، التي أرسلت مراقباً لها، شارك، بالفعل، في أعمال هذا المؤتمر.

وكان من الطبيعي أن تمثل عملية قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في اليونسكو معركة ديبلوماسية من الطراز الاول، تعيّن الاستعداد الكامل لها. وقد بدأت المعركة هذه، رسمياً، حين تقدمت مجموعة الدول العربية الاعضاء بطلب، في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٧٤، الى المدير العام تعرض موضوع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال اليونسكو على المجلس التنفيذي. وتمّ، بالفعل، قيده للفحص على جدول أعمال المجلس في دورته الرقم ٩٥.

أما المدخل القانوني الى هذه المعركة السياسية، فتمثل، مرة أخرى، في قرارات اليونسكو الخاصة باسهامها في السلام ومناهضة الاستعمار والعنصرية. وكان آخر ما وصلت اليه ديناميكية المجموعات المناهضة للاستعمار في اليونسكو، في ما يتعلق بهذا الموضوع، هو استصدار قرار من المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة (١٩٧٢) يطالب المنظمة بتقديم كل عون ممكن، في مجال اختصاصاتها، الى حركات التحرير الافريقية بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، والى كل الشعوب المناهضة للاستعمار والعنصرية؛ كما قرر، في الوقت عينه، اشتراك منظمات التحرير الافريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية في أنشطة اليونسكو، بما فيها المؤتمر العام (القرار ١٧م/١،١٠، الجزء الاول، الفقرات ٤ ـ ٥). وتطبيقاً لهذا القرار، قرّر المجلس التنفيذي دعوة هذه المنظمات الى ارسال مراقبين لحضور مناقشات المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تهمّها؛ كما قرر توجيه الدعوة اليها لارسال مراقبين الى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وهكذا كانت الارضية القانونية ممهدة

لعملية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً وان الجمعية العامة للامم المتحدة كانت اتخذت العديد من القرارات التي تعترف بنضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. أي انه كان يكفي المطالبة بمعاملة منظمة التحرير الفلسطينية معاملة باقي حركات التحرر الافريقية. لكن الظرف الدولي كان مواتياً للحصول على مكاسب لمنظمة التحرير الفلسطينية تفوق ما تحقق لحركات التحرر الافريقية العام ١٩٧٢.

وفي الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي، وهي الدورة التي نوقش فيها هذا الموضوع، تمكّنت مجموعة الدول العربية الاعضاء في المجلس من تقديم مشروع قرار وقّع عليه ممثلو ١٧ دولة، أي أكثر من ثلث اعضاء المجلس، ضمت ممثلين للدول العربية، والاسلامية، ودول عدم الانحياز، والكتلة الشرقية. لكن اللافت للنظر هو أن مشروع القرار هذا تضمن، بالاضافة الى قرار بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى حضور مراقب عنها جلسات المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، اقتراحات بتعديل اللائحة الداخلية للمؤتمر العام ذاته، لكي تضمن اوسع مشاركة ممكنة لمنظمة التحرير الفلسطينية في حالة اقرار المؤتمر لمشاركتها في اعماله. وقد شملت التعديلات المقترحة ما يلي:

أولاً: تعديل نص المادة السادسة والخاصة بالدعوات التي توجه الى الدول غير الاعضاء لكي يضاف اليها فقرة جديدة تنص على ان « يدرج المجلس التنفيذي في القائمة المناسبة، قبل كل دورة من دورات المؤتمر العام، منظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها جامعة الدول العربية، كي ترسل مراقبين عنها الى تلك الدورة، ويخطر المدير العام منظمة التحرير الفلسطينية بموعد انعقاد الدورة، ويدعوها الى ارسال مراقبين».

ثانياً: تعديل المادة ٦٧، للسماح لمراقبي المنظمة بالادلاء بتصريحات شفهية، أو كتابية، في أثناء الجلسات العامة وجلسات اللجان والهيئات الفرعية.

كما اقترح مشروع القرار ذاته تعديل قرار المؤتمر العام الرقم ٧،٢١ في دورته الثانية عشرة، لكي يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاستفادة من برنامج مساهمة اليونسكو في أنشطة الدول الاعضاء[٣٣].

ومن الواضح أن هذا المشروع كان دُرس جيداً قبل عرضه على المجلس التنفيذي؛ فلم يستطع ممثل اسرائيل، الذي دعي الى حضور هذه الجلسة، أو الدول الموالية لها، مهاجمة الاساس القانوني للمشروع، وانما كانت الحجة الوحيدة للرفض الكامل لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية تحت أي صورة ـ حسب تعبيرالمندوب الاسرائيلي ـ هي أنها «منظمة تستخدم العنف، وهدفها تحطيم اسرائيل». وكان رد المندوبين العرب جاهزاً، بالطبع، ويتلخص في أنه لولا العنف لما قامت دولة اسرائيل أصلاً، وأنهم كانوا يودّون تجنيب المجلس الدخول في «جدل سياسي»[٣٤].

وقد ووفق على المشروع بأغلبية ٢٥ صوتاً ضد صوتين فقط وامتناع سبعة عن التصويت. وتعبّر هذه النتيجة، تعبيراً صحيحاً، عن لحظة تاريخية حدث فيها تحالف لم يسبق له مثيل بين دول العالم الثالث، عدّل من اتجاهات التصويت التقليدية في المنظمات الدولية بشكل غاية في الوضوح. فقد وافق على هذا القرار الهام، مثلاً، دولة مثل جامايكا التي كانت تصوّت، دائماً، الى جانب اسرائيل في اليونسكو. وفسّرت تصويتها بأنها كانت استجابت ووافقت على النداء الذي أصدره مؤتمر الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية[٣٥].

وقبل عقد المؤتمر العام بفترة وجيزة، كانت الجمعية العامة للامم المتحدة اتخذت قرارها

التاريخي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في الامم المتحدة؛ ومن ثم لم يكن هناك شك في مصير هذه المعركة الديبلوماسية على ساحة اليونسكو. ووافق المؤتمر على التعديلات المقترح ادخالها على اللائحة الداخلية، وتمّ التوسّع فيها، لكي تعطي حركات التحرر الافريقية الحقوق عينها التي تحققت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومنذ العام ١٩٧٤ تشارك منظمة التحرير الفلسطينية، كعضو مراقب، في جميع فروع اليونسكو، وتشارك في الانشطة والاجتماعات كافة، التي تعقد تحت رعايتها. ووضعها داخل اليونسكو يكاد يعادل وضع الدولة المنتسبة؛ ولا يختلف وضعها عن وضع حكومة أي دولة عضو، الّا بالنسبة الى التصويت، حيث لا تتمتع المنظمة بحق المشاركة في التصويت. وللمنظمة وفد دائم معتمد لدى اليونسكو؛ ومن خلاله يتم تنفيذ مشروعات اليونسكو كافة التي تهمّ الشعب الفلسطيني، وهي عديدة.

خلاصة وتعقيب

يبدو واضحاً من هذا العرض، المفصّل قدر الامكان، أن الجوانب التربوية والثقافية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالاضافة الى بعض الجوانب الاخرى المتعلقة بوجود اسرائيل كدولة في حالة حرب مع جيرانها العرب داخل منظمة واحدة هي اليونسكو، قد وجدت طريقها، بشكل طبيعي تماماً، وبصورة يستحيل تجنّبها، الى ساحة اليونسكو. وقد استحوذت هذه الجوانب على القسط الاكبر من جهود الدول العربية داخل اليونسكو. وقد تمثلت أهداف هذه الجهود داخل اليونسكو في عزل اسرائيل، اقليمياً، ككيان لا ينتمي، تربوياً وثقافياً، الى البيئة التي زرع فيها قسراً، ثم محاولة عزلها دولياً بالحؤول دون انضمامها الى أي اقليم آخر كي تبدو كدولة منبوذة، والتصدي للدعاية الاسرائيلية الرامية الى تشويه طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في حدود اختصاص اليونسكو، ولمحاولات اسرائيل طمس الهوية الثقافية الفلسطينية، أو اغتصاب، وتهويد، الممتلكات الثقافية العربية والاسلامية، وخاصة في القدس؛ وأخيراً تكريس حضور منظمة التحرير الفلسطينية على ساحة اليونسكو، كممثل للشعب الفلسطيني. وقد أدى تراكم الجهد للدول العربية في محاولاتها تحقيق تلك الاهداف على ساحة اليونسكو طوال سنوات عديدة، الى تحول نوعي تدريجي مثّلت قرارات المؤتمر العام لليونسكو، في دورته الثامنة عشرة العام ١٩٧٤، ذروة ثمراته. ففي هذا المؤتمر تمّ، لأول مرة، عزل اسرائيل دولياً، وادانة سياساتها التربوية في الارض المحتلة، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في اليونسكو؛ ووصل الامر الى حد اتخاذ عقوبات، حتى وان كانت رمزية، ضد اسرائيل، بسبب خرقها لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية وما تقوم به من حفريات في القدس العربية.

وعلى الرغم من اختلاف مواقف الدول العربية على بعض التفاصيل، أو القضايا الفرعية، الّا انها شكّلت كتلة واحدة، وصوّتت، معاً، في الاتجاه ذاته في ما يتعلق بهذه القضايا كافة. ثم بدأ الموقف ينهار بعد العام ١٩٧٤. وانعكس هذا الانهيار، بالطبع، على كل المنظمات الدولية، وان كانت سرعة التردي على ساحة اليونسكو أكبر من مثيلاتها على الساحات الدولية الاخرى، ربما بسبب عنف الضغوط التي تركّزت على اليونسكو بالذات، كما هو معروف.

لكن ربما يكون من المفيد ان نضرب مثالاً عميق الدلالة، هنا، والذي يؤكد بداية تدهور الموقف على ساحة اليونسكو بأسرع من تدهوره على الساحات الاخرى. فقد استمر تصعيد الموقف العربي على الساحات الاخرى بعد العام ١٩٧٤؛ وكان أبرز مثال على ذلك هو نجاح الدول العربية في الجمعية العام للامم المتحدة في استصدار القرار التاريخي الرقم ٣٣٧٩، والذي يعتبر الصهيونية لوناً

من ألوان العنصرية. لو أن الامور سارت سيرها الطبيعي على ساحة اليونسكو، لكان من المفروض أن تلتقط الدول العربية هذا الخيط وتقوم بالتأصيل الفكري لهذا القرار، من منطلق أن اليونسكو هي العقل المفكر لمنظومة الامم المتحدة كلها، خصوصاً وأن أحد البنود الثابتة على جدول أعمال اليونسكو، منذ سنوات، هو بند عنوانه «مساهمة اليونسكو في اقرار السلام، ومهام اليونسكو في ما يتعلق بازالة الاستعمار والعنصرية». لكن الذي حدث هو العكس تماماً. ففي مؤتمر نيروبي (الدورة التاسعة عشرة، ١٩٧٦)، لم تفلح محاولات الدول العربية حتى في مجرّد الاشارة الى قرار الجمعية العامة الخاص بالصهيونية في ديباجة قرار اليونسكو؛ بل، أكثر من ذلك، لم يرد اسم منظمة التحرير الفلسطينية، أو الشعب الفلسطيني، أصلاً في هذا القرار. وتتضح غرابة هذا الموقف اذا قارنّا قرار ١٩٧٦ بقرار ١٩٧٤. ففي قرار العام ١٩٧٤، ورد ذكر الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر من مرة[٣٦]: مرة حين ذكر في قرار الجمعية العامة الرقم ٢٦٧٢ (٢٥)، الذي تقر فيه بأنه يتسنى لشعب فلسطين أن يتمتع بالمساواة في الحقوق، وأن يمارس حقه في تقر ير مصيره طبقاً لميثاق الامم المتحدة؛ ومرة حين ذكر في القرار ٣٢١٠ (٢٩)، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عن انها تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، وحين دعا المدير العام الى مساعدة حركة التحرير الفلسطينية، الخ. أما في العام ١٩٧٦، فلم يشر القرار، بكلمة، الى فلسطين، أو الى الاراضي العربية المحتلة، أو الى منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية تقدمت بمشروع قرار ربط بين جنوب أفريقيا واسرائيل، واستنكر الاحتلال الاجنبي في جنوب افريقيا وفي فلسطين والاراضي العربية الاخرى، وذكر بقرار الجمعية العام ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠)، الخ. لكن هذا المشروع سحب، وتمّ التصويت على مشروع قرار مختلف تماماً؛ وكانت الحجة أن المطلوب قرار يخص أفريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام، لاول مرة، في عاصمة افريقية.

وقد علق رئيس الوفد المصري، د. شمس الدين الوكيل، على القرار، على الرغم من ترحيبه به، قائلاً: « على أنني لا اخفي بعض القلق، سيدي الرئيس، لأن القرار، في قسمه الثالث، يضع مبادىء عامة في بعض فقراته، ثم يخصص هذه المبادىء، بصورة معيّنة، لشعوب ذهبت ضحية العنصرية، أو التفرقة العنصرية، أو الاستعمار. وانني، ولاول مرة، في قرار يصدر عن اليونسكو، اجد فلسطين غائبة عنه تماماً»[٣٧]. وحاول تعديل مشروع القرار المطروح للتصويت، لكي ينص على منظمة التحرير الفلسطينية صراحة، ثم أضاف قائلاً: «ان ما اقترحه لا يضيف جديداً الى اليونسكو، ولكن اغفال ما اقترح هو، في حقيقة الامر، رجوع عمّا تحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو من كيان شرعي وقانوني»[٣٨].

والواقع، ان هذا كان ثمن عودة الولايات المتحدة الاميركية الى دفع حصتها في اليونسكو، بعد ان امتنعت عن ذلك منذ العام ١٩٧٤. لكن التنازلات العربية لم تَحُل دون ان تنسحب الولايات المتحدة، بعد ذلك بسنوات، انسحاباً كاملاً، من اليونسكو، كما هو معروف. صحيح ان الامور بدأت تتحسن، بعد ذلك، قليلاً؛ لكنها لم تعد، ابداً، الى ديناميتها الاولى. ففي المؤتمر العشرين، أمكن، بصعوبة، ادراج فقرة في قرار اليونسكو الخاص بالسلام، تنص على ان «يدعو المدير العام الى ان يستمر في تقديم العون الى حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية، والى منظمة التحرير الفلسطينية، ويفضل عليها عبارة والمنظمات التي خوّلتها اليونسكو وضع المراقب»[٣٩]. على انه كان من اللافت للنظر، أيضاً، ان اعلانين، على جانب كبير من الاهمية، صدرا عن اليونسكو في هذه الدورة ذاتها، وهما اعلان بشأن المبادىء الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في

دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، واعلان بشأن العنصرية والتمييز. لكن أياً منهما لم يتطرق، مطلقاً، الى الصهيونية، او يشير، مجرد اشارة، الى القرار ٣٣٧٩(٤٠).

وقد أدّى توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد العام ١٩٧٨، ثم على معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، الى تفاقم الصراعات العربية ـ العربية، ومن ثم اضعاف الموقف العربي على الساحات الدولية كافة، ومنها اليونسكو. وعلى الرغم من ان توقيع مصر على هذه الاتفاقيات لم يغير من نمط تصويت مصر على القرارات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي في اليونسكو، الّا ان القيود التي فرضتها تلك الاتفاقيات على مصر قد أدت، عملياً، الى ان تفقد المجموعة العربية حماس وجهد وامكانات الدولة التي كانت في طليعة المواجهة مع اسرائيل. هذا فضلاً عن ان دولاً عديدة، وعلى الاخص بعض الدول الافريقية، قد اتخذت من الموقف المصري تكئة للتحلل من بعض مواقفها السابقة تجاه القضية، مما أضعف الموقف الديبلوماسي العربي على الساحة الدولية.

---

(١) الوثيقة الرقم ١٨ (ضميمة ١) من وثائق المؤتمر العام الثالث.

(٢) مداخلات الوفود العربية، حول هذا الموضوع، في المحاضر الحرفية للمؤتمر، ص ٤٢ وما بعدها.

(٣) محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة الرقم ٢٦، الجلسة العاشرة، ص ٦٤.

(٤) القرار الرقم ٩١ ـ ٥، قرارات الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام، ١٩٦٤، ص ٨٨.

(٥) المحاضر الحرفية للمؤتمر العام، الدورة ١٩، الجلسة ٢٢، الجزء الثاني، ص ٦٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٧) المحاضر الحرفية للمؤتمر العام، الرقم ٢٠، ص ٩٩٤.

(٨) وثيقة المجلس التنفيذي الرقم ٣٤، الدورة ٧٧.

(٩) المصدر نفسه، الملحق ٢.

(١٠) الوثيقة الرقم ١٦ من وثائق المجلس التنفيذي، الدورة الرقم ٧٨، ص ٢.

(١١) الوثيقة الرقم ٣ من وثائق المجلس التنفيذي، الدورة الرقم ٨١، ص ٢.

(١٢) الوثيقة الرقم ٨ من وثائق المجلس التنفيذي، الدورة الرقم ٨٢.

(١٣) المحاضر الحرفية لجلسة المجلس التنفيذي الرقم ١٣، الدورة الرقم ٨٢، ص ١٣٧.

(١٤) التقرير في الوثيقة ١٨ م/١٦ من وثائق المؤتمر العام، الدورة الرقم ١٨.

(١٥) محاضر الجلسات الحرفية للمؤتمر العام، الدورة الرقم ١٨، الجلسة ٣٢، ص ٣١.

(١٦) تقرير المدير العام لعامي ١٩٧٥/١٩٧٦، الوثيقة ٢٠ م/٣، ص ٢٩.

(١٧) الوثيقة ٩٩ م ث/٥٠، دورة المجلس التنفيذي، الرقم ٩٩، ص ٢٤.

(١٨) الوثيقة ١٠٤ م ث/٥٢.

(١٩) الوثيقة ٢٠ م/١١٣، ص ٧.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) الوثيقة ٢٠ م/١١٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٣) التفاصيل عن آخر تطورات هذا الموضوع، وعمّا تضمنه تقرير الاب بونيه، في الوثيقة ٢٤ م/٢١ وملحقاتها.

(٢٤) صدقت عليها مصر في ١٧ آب (اغسطس) ١٩٥٥، والاردن في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧، واسرائيل في الثالث من تشرين الاول

(اكتوبر) ١٩٥٧، وسوريا في السادس من آذار (مارس) ١٩٥٨، ولبنان في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٦٦.

(٢٥) **وثيقة المجلس التنفيذي الرقم ٣٢، الدورة ٧٧**، ص ٤.

(٢٦) **وثيقة المجلس التنفيذي الرقم ١٢، الدورة ٨٣**، ص ١ ـ ٣.

(٢٧) **محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة ٨٣، الجلسة ٢٨**، ص ٣١٥.

(٢٨) تصريحات المؤرخ الاسرائيلي في **تايم**، حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وانظر **محاضر جلسات دورة المجلس التنفيذي، الرقم ٨٣**، ص ٢٦٢.

(٢٩) من مذكرة داخلية للمجموعة العربية في **اليونسكو**، بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٢.

(٣٠) **محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة الرقم ٨٨**، ص ٦٩.

(٣١) **قرارات المؤتمر العام**.

(٣٢) **الوثيقة ١٢٧ م ث/١٢**، بتاريخ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٧، وخاصة ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٣٣) نص مشروع القرار في **الوثيقة ٩٥ م ث/م ق ١١**، معدل.

(٣٤) **محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة ٩٥**، وخصوصاً الجلسة ١٤، ص ١٢٥ ـ ١٣٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.

(٣٦) نص القرار ١٨ م/١،١١، **قرارات المؤتمر العام، الدورة ١٨**، ١٩٧٤.

(٣٧) **محاضر جلسات المؤتمر العام، الدورة ١٩**، نيروبي، ١٩٦٧، ص ٤٩٤.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٥ ـ ٥٠٠.

(٣٩) **الوثيقة ٢٠ م/عامة م ق معدل**؛ وأيضاً مداخلة المندوبين، الليبي والعراقي، حول هذا الموضوع في **محاضر جلسات المؤتمر العشرين ١٩٧٨**، ص ١١٢٩.

(٤٠) الاشارة الوحيدة الى هذا القرار وردت في مؤتمر للخبراء الحكوميين حول دور وسائل الاعلام، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥. ثم سقطت هذه الاشارة في الاعلان ذاته الذي صدر عن المؤتمر العام فيما بعد.

تطور العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية

(١٩٤٨ ـ ١٩٨٧)

ان النظر الى العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية يدعو الى الدهشة، وذلك في ظل الاتصالات التي تمّت بين الدولتين. والتي أخذت طابع السرية الشديدة، حتى في الآونة الاخيرة، عندما اتضح وجود علاقات ثلاثية بين الولايات المتحدة وايران واسرائيل.

ان المتتبع لتطور هذه العلاقات يلاحظ، لأول وهلة، انها مرت بأربع مراحل رئيسة: المرحلة الاولى منذ نشأة دولة اسرائيل حتى اعتراف ايران بها على اساس الامر الواقع. المرحلة الثانية هي تدهور العلاقات في عهد مصدق. المرحلة الثالثة، وهي الاهم، والتي شغلت حيزاً كبيراً في العلاقات بين الدولتين، وذلك طيلة عهد الشاه الراحل؛ وهي العلاقات التي بدأت منذ عودته، مرة أخرى، الى رأس السلطة في ايران، عقب الانقلاب الذي اطاح بحكومة مصدق، وانتهت عند رحيل الشاه عن ايران، بصفة نهائية، في ١٦/١/١٩٧٩، عقب اندلاع أعمال العنف، التي استمرت أكثر من عشرة شهور، استطاعت، من خلالها، القيادات الاسلامية الاستيلاء على السلطة بزعامة آية الله خميني، في مطلع العام ١٩٧٩. أما المرحلة الرابعة، فهي توضح حقيقة العلاقة بين ايران واسرائيل، بعد قيام الثورة الاسلامية الى يومنا هذا.

المرحلة الاولى

على الرغم من ان ايران وقفت الى جانب الدول العربية في الامم المتحدة، وصوّتت ضد قرار تقسيم فلسطين، الّا انه كانت هناك اتصالات ايرانية ـ اسرائيلية، بدأت منذ نهاية الاربعينات، بعد نشأة الدولة مباشرة. وقد شهدت الاتصالات هذه انتعاشاً كبيراً في مطلع العام ١٩٥٠، عندما اعلنت ايران اعترافها بدولة اسرائيل على اساس الامر الواقع. لقد قامت ضجة كبيرة في البرلمان الايراني، حيث وجهت الى الحكومة اسئلة كثيرة في مجلس النواب، والشيوخ، ولم تجرؤ الحكومة على مواجهة الامر صراحة، فراحت تناور. وقد تمثل رد الفعل الشعبي الايراني، في بعض منه، من خلال تصريح علي أصغر حكمت، وزير الدولة في وزارة محمد مساعد الذي استقال من الوزارة، وذلك في صحيفة «جورنال دي طهران»، في عددها الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٠، حيث أكد أنه يجب على الحكومة اعادة النظر في علاقاتها مع اسرائيل بالنظر الى آراء الشعب وممثليه في المجلسين. وأشار الى ان عملاء اسرائيل حاولوا الضغط على طهران، لكنه لا يعرف ماذا حدث بعد ذلك ؟ الاهم من هذا تصريحه بأنه على الرغم من كونه وزير دولة في الوزارة التي اعترفت بدولة اسرائيل، الّا انه لم يستشر في هذه المسألة اطلاقاً. واذا أخذنا وجهة النظر الاخرى، لوجدناها في التصريح الذي أدلى به السفير الايراني في القاهرة، علي دشتي، والذي أكد ان الدول الاسلامية والعربية قد اعترفت، تقريباً، باسرائيل، من خلال مفاوضات الهدنة. وذكر أن ايران لها مصالح في اسرائيل، وان خطوة الاعتراف بها قد تكرست عند زيارة الشاه للولايات المتحدة، الّا ان الاتصالات معها كانت منذ مدة. من هذه التصريحات، يتضح كيف كانت البداية في المرحلة الاولى من الموضوع، وكيف تمّ الاعتراف. ان الاعتراف باسرائيل قد أحدث حملة غضب واسعة النطاق في ايران. فقد طلب اربعون نائباً من أعضاء البرلمان اقالة الوزارة. واجتمعت جمعية علماء المسلمين ووجهت الى الشاه رسالة شديدة اللهجة، سألت فيها عن السر في اتخاذ هذا القرار. وفي النهاية، اضطرت السلطات الى اعلان الاحكام العرفية، ليتسنى لها السيطرة واخماد الحركة الشعبية. كل هذه التطورات أدت الى استقالة وزارة محمد مساعد.

المرحلة الثانية

كانت هذه هي الفترة الوطنية. بالنسبة الى العلاقات مع اسرائيل، فقد خرج الموضوع على شكل سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس النواب، بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٣، الى رئيس الوزراء محمد مصدق، يستفسر فيه عن موقف الحكومة الحالية من اسرائيل، بعد اعتراف حكومة مساعد بها. ووعده مصدق بدراسة الامر باهتمام. وبعد أقل من اسبوع استدعى وزير الخارجية الايرانية سفراء الدول العربية في طهران، وأبلغ اليهم ان الدول العربية قد تأثرت كثيراً باعتراف ايران باسرائيل على أساس الامر الواقع، وانه سوف يجد وسيلة لسحب هذا الاعتراف. وحسب رواية محمد حسنين هيكل (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٦٠/٨/٤)، نشرت صحف طهران، في ١٩٥١/٧/٤، نبأ استدعاء ممثل ايران في اسرائيل، تمهيداً لسحب الاعتراف باسرائيل. ثم نشرت الصحف، بتاريخ ١٩٥١/٧/٧، بلاغاً رسمياً من وزارة الخارجية أورد بالنص: «تعلن وزارة الخارجية، رسمياً، انها ارسلت اليوم الى القنصلية الايرانية العامة في فلسطين، تلغرافياً، تخبرها فيه بأن القنصلية العامة المذكورة في فلسطين قد أصبحت، منذ اليوم، منحلّة». ويلاحظ ان لهجة البلاغ كانت صارمة. فقد استمسكت بكلمة فلسطين لا اسرائيل والقول ان القنصلية «منحلّة»، وهي صفة قاطعة. ثم حدث، بعد ذلك، ما هو أوضح وأقوى، عندما وجّه وزير الخارجية الايرانية خطابه الرقم ٢٠٠٣، في تموز (يوليو) ١٩٥١، الى آية الله الكاشاني، الذي كان، وقتئذٍ، مؤيداً للحركة الوطنية السياسية بقيادة مصدق، وذلك رداً على سؤال مكتوب حول موقف ايران من اسرائيل، جاء فيه: ١ ـ لا تعترف الدولة الامبراطورية الايرانية الآن باسرائيل؛ ٢ ـ اتخذ قرار بحل القنصلية الامبراطورية في فلسطين؛ ٣ ـ لن يقبل في ايران أي ممثل من قبل اسرائيل، بأي صفة كانت، أو بأي عنوان.

وهكذا وصل الامر، بعد ذلك، الى حد اشتراك ايران في اجراءات المقاطعة العربية ضد اسرائيل. فعلى سبيل المثال، اصدر وزير الخارجية الايرانية، حسين فاطمي، قراراً بعدم الاشتراك في مؤتمر الهيئة الصحية الدولية في قبرص، لأن اسرائيل سوف تشترك فيه. ومن ثمّ انتهت فترة حكم مصدق العام ١٩٥٣ بعدم وجود أي علاقات مع اسرائيل والغاء الاعتراف بها على اساس الامر الواقع.

المرحلة الثالثة

ادارت وكالة المخابرات المركزية الاميركية انقلاباً على حكومة مصدق بقيادة الجنرال زاهدي، وذلك انتقاماً منه لتأييده القوى الثورية في المنطقة، وتأميم النفط، والغاء الاعتراف باسرائيل. وعاد الوضع الى وزارات القصر مرة اخرى، متجهاً، هذه المرة، نحو حلف بغداد. وعلى صعيد العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية، فقد تراجع الوضع تماماً. ففي مذكرة بعثتها الخارجية العراقية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، لفتت الحكومة العراقية انظار مكتب المقاطعة العربية التابع للجامعة الى ان طائرات اسرائيلية أخذت تهبط، في الفترة الاخيرة، في مطار طهران، وكان ذلك في بداية العام ١٩٥٥؛ ثم اكتشفت السفارة المصرية، في ذلك الوقت، ان الوكالة اليهودية فتحت فرعاً لها في طهران، ولم يعد الامر في حاجة الى اكتشاف. فقد نشرت صحيفة «كيهان»، في ذلك الوقت، دفاعاً عن الغارة الوحشية على قطاع غزة في أواخر شباط (فبراير) ١٩٥٥، وكان الدفاع بتوقيع يوسف بن نيسان مضافاً الى توقيعه بصفته وزير الوكالة اليهودية.

بدأت اسرائيل، بعد ذلك، في انشاء خط جوي منتظم، نظمته شركة العال بين طهران وتل ـ أبيب؛ ثم اذاعة موجهة بالفارسية الى شعب ايران تحمل الكراهية للعرب. كما بدأت التجارة بين الدولتين تزدهر، وأخذت البضائع الاسرائيلية تنهال على ايران، فتغمر اسواقها. ثم بدأ شحن النفط الايراني، في المقابل، الى اسرائيل. وقد أقامت الولايات المتحدة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، شركة النفط الوطنية الايرانية. وقام اتحاد الشركات الدولي، الذي ضم ١٣ شركة اميركية، بشراء نفط شركة النفط الوطنية، وابقى لها كميات للاستهلاك المحلي والتصدير؛ لكن ايران وقعت على اتفاقيات للتنقيب عن النفط في اراضيها مع شركات فرنسية وايطالية، مما جعلها تتحرر من ارتباطها باتحاد الشركات الدولي، وتصدّر نفطها، بصورة مستقلة، الى اسرائيل. وقد أرسل الملك سعود خطاباً شخصياً الى الشاه حول موضوع النفط؛ كما بعثت حكومة مصر الى ايران رسالة تؤكد فيها ان جميع

اسواقها مفتوحة امام المستهلك الايراني بدلاً من شراء البضائع الاسرائيلية وبأرخص منها. ورداً على عرض الحكومة السعودية، أكدت ايران ان النفط الايراني يصل اسرائيل دون علمها، وان اتحاد الشركات الذي يتولى الاشراف على النفط هو الذي يقوم بهذه المسألة دون علم الحكومة؛ بل ان وزير خارجية ايران عندما أعلن، ارضاء للدول العربية، ان حكومته أصدرت تعليمات الى شركة النفط الوطنية الايرانية التي تسيطر على ما يقرب من ثُمن انتاج النفط في ايران بتجنب جميع المعاملات مع اسرائيل، رد عليه، فوراً، المتحدث بلسان الشركة مؤكداً ان الحكومة الايرانية والشركة لا سلطة لديهما على العمليات التي تقوم بها سبع عشرة شركة اميركية وبريطانية وفرنسية وهولندية بالتسويق الايراني في الخارج، اذ ان الاتفاقية التي أُنشئت الشركة بمقتضاها تنص، صراحة، على بيع النفط الايراني لأية دولة في العالم. ورداً على رسالة حكومة مصر، ردت ايران بأنها سترسل وفداً الى القاهرة لتنشيط التبادل التجاري بين الدولتين. وعلى الرغم من ذلك، بدأت العلاقات تزداد بين الطرفين، الايراني والاسرائيلي، في صورة شركات تتكون علانية، برأس مال مشترك؛ كما ان اسرائيل دخلت في عطاءات انابيب المياه في عبدان، اضافة الى تبادل الزيارات بين وفود تجارية وبرلمانية وصحافية وثقافية وعسكرية للبلدين. لكن الاهم هو قيام اسرائيل بتعيين ممثل رسمي لها في ايران، هو د. موروبيل، منحته طهران كل التسهيلات الدبلوماسية، وراحت توجه اليه الدعوة في كل المناسبات الرسمية، بما فيها زواج الشاه الثالث من فرح ديبا. كما ان اسرائيل بدأت تصدر مجلة رسمية في ايران، تطبع بالفارسية، اسمها «ستار شرق»، تنشر، يومياً، قصة حياة بن ـ غوريون تحت عنوان «حارس السلام في الشرق الاوسط». وفي العام ١٩٥٨، لم تتردد ايران في حضور احتفالات الذكرى العاشرة لتأسيس دولة اسرائيل. ثم كانت المفاجأة في مؤتمر الطب العسكري في طهران، حيث فوجئت الوفود العربية بحضور وفد اسرائيل في المؤتمر؛ وأيضاً ما حدث في المؤتمر النسائي الدولي المنعقد في طهران، حيث فوجئت الوفود العربية بتمثيل اسرائيل، فاحتجت وانسحبت من المؤتمر.

لكن ذروة الاحداث قد بدأت عندما نشرت جميع صحف ايران عن قرب عودة العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية مع ايران. في هذه الاثناء، وجه رئيس تحرير صحيفة «كيهان» سؤالاً الى الشاه، في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٣، عن حقيقة ما ينشر في الصحف عن العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية؛ فأجابه بأن الاعتراف كان تمّ، وهو ليس بالامر الجديد، ومنتهى ما في الامر انه، بالنسبة الى ظروف تلك الايام، وربما بغرض التوفير، استدعي ممثلنا قبل بضع سنوات من اسرائيل؛ ومن هنا، فان موضوع الاعتراف ليس أمراً جديداً. وبالطبع كان الامر مخالفاً لما يقوله الشاه. فالاعتراف القديم قد الغي وأصبح غير قائم في مرحلة الحكم الوطني.

ومن الغريب ان الشاه عندما أكد اعترافه باسرائيل على أساس الامر الواقع، صرح للصحافيين بأن ايران كانت تقوم بالتبادل التجاري مع اسرائيل، وان هذه الاخيرة لها تمثيل قنصلي في طهران.

وفي آب (أغسطس) ١٩٦٠، ذهب وفد ايراني الى «مؤتمر دوْر العلم في تقدّم الدول الجديدة» الذي دعا الى عقده معهد وايزمان للعلوم في اسرائيل. وتحدث المندوب الايراني في المؤتمر، فأكد ان دولته ترحب بالتعاون مع اسرائيل في ميدان استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية. وقال ان حكومته كانت على اتصال وثيق بحكومة تل ـ أبيب قبل ان يعلن الشاه تأكيد اعترافه بها. وأضاف ان بلاده في اشد الحاجة الى عدد كبير من الخبراء الاسرائيليين لتشغيل المفاعل الذري في طهران، وايفاد طلبة ايرانيين الى اسرائيل لدراسة تشغيل المفاعلات الذرية. وفي نهاية العام ١٩٦٠، أنشأت اسرائيل مركزاً لها في طهران لدعم التعاون الزراعي بين البلدين. وفي نهاية العام ١٩٦١ توقفت طائرة بن ـ غوريون في طهران، بذريعة ان هناك عطلاً طرأ على طائرته، وهي في طريقها الى بورما. وقد أجرى بن ـ غوريون مباحثات مع رئيس الوزراء الايراني، علي امين، دارت حول تدعيم التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين؛ كما اشتملت المناقشات على موضوع النظام الدفاعي للحلف المركزي.

لقد أصبح الاسرائيليون يسيطرون على انشطة عديدة في ايران. فقد وضعوا ايديهم، بالفعل، على بعض الشركات الايرانية، مثل شركة الالومنيوم، وشركة الكلينكس، وشركة صناعة الخيوط، وشركة الكرتون، وشركة السجاد الوطنية، وشركة زامبادا، وشركة رنا. وقد تمكنت هذه الشركات من شراء اسهم «ايران اويل» التي

يترأسها احد اعضاء مجلس ادارة شركة النفط الوطنية الايرانية. كما تغلغل النفوذ الصهيوني، أيضاً، في دور الصحافة والاعلام، بل أن هناك صحفاً ايرانية أديرت برأس مال صهيوني خالص. من هذه الصحف، «كيهان» و«اطلاعات» و «ازانك» و «فاندانيها» و «الاخاء»، اضافة الى السيطرة على قطاع الاذاعة والتلفزيون. وعلى الرغم من ان ايران ايّدت قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ العام ١٩٦٧، الّا ان العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية لم تتأثر، من الناحية الاقتصادية. فقد ذكرت اسرائيل ان صادراتها الى ايران بلغت ١٢,٦ ميلون دولار العام ١٩٦٧، بينما بلغت ١٦,٧ مليون دولار العام ١٩٦٨.

وتظهر اهمية العلاقات بين البلدين بالمقارنة مع بلد آخر. فمثلاً انخفضت مشتريات ايران من بريطانيا، العام ١٩٦٨، الى ما قيمته ١٧ مليون جنيه استرليني، نتيجة للنشاط التجاري الاسرائيلي مع ايران؛ كما ان هذا يدلنا، من ناحية أخرى، على وجه آخر في العلاقة بين البلدين، وهي مشروعات التنمية التي يتولاها الاسرائيليون في ايران. ومن هذه المشروعات، على سبيل المثال، ما تقوم به الشركة الاسرائيلية الكبرى المعروفة باسم «الشركة الاولية لتنمية مصادر المياه»، والتي تقوم بتنفيذ عدد من المشروعات التي خططتها شركة اسرائيلية أخرى معروفة باسم تاهال، وهي شركة متخصصة في مشروعات المياه. وقد قامت شركة تنمية مصادر المياه باتمام مشروع مياه طهران، ومشروع آخر للمجاري في اصفهان، وقد عزمت الشركة، في هذه الفترة أيضاً، على انشاء سد «داريوس كبير» بتكلفة ١٥ مليون دولار على نهر خار، وذلك بمشاركة شركة شيمفون للتعمير. وهناك مشروع آخر اتفق على اتمامه، في ذلك الوقت، وهو انشاء سد طارق على نهر صفد. وهناك، أيضاً، مشروع قناة فومان.

وتمتد انشطة اسرائيل الى مجالات أخرى داخل ايران، مثل امدادها بالمبيدات الحشرية، وغيرها من المواد الزراعية الى الاستشارات المالية من قبل رجال الاعمال اليهود. لكن يظل مشروع انشاء خط انبوب ايلات ـ حيفا لنقل النفط الايراني من طريق خليج العقبة أهم وأكبر المشاريع قاطبة. أما بالنسبة الى عمليات الجباية، فلم تقتصر على الولايات المتحدة كما هو معروف؛ بل انها امتدت الى ايران أيضاً. فقد اعلنت صحيفة «هآرتس»، بتاريخ ١٤/١١/١٩٧١، ان عائد الجباية من ايران، للعام ذاته، وصل الى ٤٠٠ ألف دولار.

الامن والنفط

بعد غلق قناة السويس انقطعت امدادات النفط الايرانية الى اسرائيل من طريق هذا المجرى المائي، وآثار ذلك فكرة مد خط انابيب من ايلات الى حيفا. ولذلك توجه وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، آبا ايبن، الى طهران، في شباط (فبراير) ١٩٦٨، حيث تحادث مع الشاه، الذي أبدى سعادته، مرة أخرى، بهزيمة عبدالناصر، في حرب العام ١٩٦٧. وبعد مداولات ومباحثات اتفق على موضوع خط الانابيب. وقد انتهى العمل فيه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩. وقد كان استعداد ايران لمراقبة اخلاء بريطانيا للقواعد العسكرية في الخليج، اوائل السبعينات، واطماعها في السيطرة على هذه المنطقة هو ما أدى الى اصدار تصريحات أكثر اعتدالاً تجاه دول الخليج ـ باستثناء العراق ـ ومن ثم كان الشاه يصرح، وقتئذٍ، بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع، الّا انه رفض، العام ١٩٧٠، مطالبة المجتمعين في المغرب، على هامش القمة الاسلامية، بقطع العلاقات مع اسرائيل؛ لكن موقف ايران ظل ثابتاً بشأن قضية القدس، وذلك خشية اثارة زعماء ايران الدينيين.

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٠، دفعت ايران عشرة ملايين طن من النفط في انبوب ايلات ـ حيفا. وعلى الرغم من ذلك، فقد أملت اسرائيل في دفع المزيد. وكانت قطع البحرية الايرانية تحمي الناقلات عند عبورها من مضيق هرمز، بينما تتولى البحرية الاسرائيلية حراستها من مضيق تيران الى ايلات.

وبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وايران، اثر انقطاعها العام ١٩٦٠، ارتعدت اسرائيل من احتمال تقلص العلاقات مع ايران. وفي ٧/٤/١٩٧١، وصل محمود رياض طهران، وسلّم الشاه رسالة من أنور السادات طلب فيها تدخله لدى الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، بشأن قبول التسوية السلمية؛ وبالفعل حاول الشاه. بعد ذلك، وصل وزير خارجية ايران مصر، حاملاً رد نيكسون على طلب الشاه، ووعد زميله

المصري بأن يستخدم الشاه كل نفوذه لدى اسرائيل لحمل غولده مائير على الاستجابة لمبادرة السادات؛ لكن المفاوضات فشلت، مما أدى الى استياء الشاه، وهو ما اظهره لدى زيارة أبا ايبن لطهران في العام عينه.

وبعد ان شهدت طهران احتفالات «فرسفوليس»، بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على ارتقاء الملك كورش عرش فارس ـ والتي لم تدع اسرائيل اليها، مما أدى الى استيائها ـ شنت الصحافة الغربية هجوماً على الحفل والبذخ الذي حدث، مما جعل الممثل الايراني لدى اسرائيل يكتب تقريراً، أكد فيه ان اسرائيل، على الرغم من سيطرتها على معظم الصحف العالمية، لم تفعل شيئاً لمنع الاساءة لأيران والشاه. وقد أدى التقرير الى فتور في العلاقات بين الدولتين.

وبعد فشل المباحثات المصرية ـ السوفياتية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٢، عرج السادات، في طريق عودته من موسكو، على طهران، وكان يريد تأييد الشاه لموقف مصر تجاه اسرائيل، وان يستخدم الشاه نفوذه لدى الولايات المتحدة لدفع مسيرة السلام. وعندما وصلت غولده مائير الى طهران في أيار (مايو) ١٩٧٢، في زيارة سرية كالعادة، تحدث معها الشاه حول ضرورة تفهّم موقف مصر دون ان يظهر أي تهديد بايقاف النفط الايراني. وأيد الطرفان استمرار تقديم المساعدات الى الاكراد العراقيين المناوئين لنظام الحكم. وبعد ان تعرقلت جهود التسوية تماماً، أصبح الشاه يضيق ذرعاً باسرائيل، وهو ما أكده، مرة أخرى، لأبا ايبن في طهران، في صيف العام ١٩٧٣؛ كما انتقد الولايات المتحدة، لأنها رفضت تزويد هيلاسلاسي بالاسلحة الضرورية لمحاربة الصومال. وفي هذه الاثناء، ذهب الشاه الى الولايات المتحدة وأبلغ الى نيكسون الاتصالات التي اجراها مع السادات ومائير، وحثّه على اتباع سياسة أكثر توازناً بين اسرائيل وجاراتها، وأعرب عن قلقه من امدادات الاسلحة السوفياتية للعراق، وخشيته من الانقلاب الموالي للسوفيات في افغانستان؛ بل أنه اكد له أن وجود اطار يضم أكبر دولة عربية (مصر) واغنى دولة اسلامية (ايران) واجرأ دولة في المنطقة (اسرائيل) سيساهم في استقرار الشرق الاوسط.

بعد تطور العلاقات المصرية ـ الايرانية، شعرت اسرائيل بأن الامر يتطلب اعادة دراسة العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية، فعيّنت سفيراً جديداً لدى طهران، هو اوري لوبراني، في مطلع العام ١٩٧٣. والواقع، ان ايران استغلت تبديل السفراء لاضفاء صفة رسمية على العلاقات بين البلدين. فالدولتان لم تقيما علاقات دبلوماسية فعلية؛ ومن ثم أعطت اسرائيل للسفيرالجديد كتاب تعيين عادياً موقعاً من رئيس الدولة وموجهاً الى الشاه. وعلى الرغم من كون موظفي السفارة ـ ان جاز التعبير ـ يحملون، عادة، جوازات سفر دبلوماسية، فانهم لم يكن في حوزتهم أي وثيقة ايرانية تدل على حصانتهم الدبلوماسية. وقد نجحت جهود لوبراني في جعل موظفي السفارة يحملون وثيقة تؤكد لهم صفة الحصانة، وان لم يكتب عليها اسم اسرائيل. وبعد اربع سنوات من التعيين قابل لوبراني الشاه لاول مرة، على الرغم من ان خطاب تعيينه كان موجهاً الى الشاه من رئيس الدولة. وقد أدرك لوبراني، للمرة الاولى، أهمية ومكانة وزير البلاط الامبراطوري، اسد الله علام، فآثر صداقته.

المهم، ان الشاه ادرك ان الانفتاح على الدول العربية الصديقة للغرب يتطلب انخفاض مستوى العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك لم يحدث فتور ملحوظ في العلاقات بين الدولتين؛ فالسادات نفسه لم يصر على تقليص علاقات طهران مع تل ـ أبيب كشرط لتحسين علاقاته بالشاه.

لكن هزيمة اسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ هزّ صورتها لدى ايران، التي لم تكن تهتم، في ذلك الوقت، سوى بامداد اسرائيل بالنفط عبر رأس الرجاء الصالح، بعد ان احكمت مصر سيطرتها على باب المندب. لكن الشاه رفض امداد اسرائيل بطائرات الفانتوم التي تملكها ايران؛ ومن ثم فان الشاه ـ على ما يبدو ـ اراد اتباع سياسة متزنة، فلا يعطي السلاح لاسرائيل، لكن يمدها بالنفط؛ بل ان الشاه قدم دعماً نفطياً أيضاً الى مصر، ونقل الجرحى السوريين للعلاج في طهران، ووافق، لأول مرة، على اختراق الجسر الجوي السوفياتي للاجواء الايرانية في طريقه الى دمشق محمّلاً بالامدادات. وفي ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٣، تمّ ايقاف اطلاق النار بين اسرائيل ومصر. وفي العام ١٩٧٤، قدمت مساعدات اقتصادية ضخمة الى مصر تقدر بحوالى مليار دولار. وعلى الرغم من استمرار تطور العلاقات التجارية بين ايران واسرائيل، الّا ان ذلك لم يواكبه تطور في العلاقات السياسية. ففي

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، توجه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى طهران، وتباحث مع الشاه حول التسوية السلمية؛ لكن الشاه رفض طلبه بمنح اسرائيل معونة عاجلة تقدر بمليار دولار، خشية اثارة مشاعر العرب من جديد.

السلام والنفط

في أثناء زيارة الشاه لمصر، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥، اطلع السادات على نتائج مباحثاته مع رابين. ولأول مرة طلب منه السادات ايقاف ضخ النفط الايراني عبر خط ايلات ـ حيفا. وأُصدر البيان المشترك، عقب المباحثات، مخيباً لآمال اسرائيل، حيث ندد بالاستيطان، وأكد ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، وانسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧. كما عارض البيان تغيير معالم القدس.

وقد ردّت الحركات الصهيونية في الولايات المتحدة، والمعروفة بسيطرتها على وسائل الاعلام الاميركية، على هذه الخطوة بابراز اعمال العنف والتظاهرات التي كانت تقع في طهران، في ذلك الوقت، في الصحف الاميركية. وكان الشاه يعتقد بأن اسرائيل هي التي تريد تشويه صورته؛ لكن حدث اتفاق اعلامي بين الدولتين تتم من خلاله محاولة تحسين صورة ايران في الصحف الاميركية، ورأى الاسرائيليون أن المهمة ستكلل بالنجاح، فقط اذا ثبت ان الرأي العام الاميركي مؤيد للشاه؛ لكن ثبت، فيما بعد، غير ذلك، مما أدى الى اثارة الشاه ثانية، عند مواجهته بحقيقة استطلاع الرأي العام الاميركي.

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٥، زار وزير خارجية اسرائيل آنذاك، يغئال الون، ايران لمناقشة وضع امدادات النفط، بعد ظروف قد تؤدي الى انسحاب اسرائيل من منطقة أبو رديس، في جنوب سيناء. وقد أمر الشاه، عندئذٍ، باستمرار تدفق النفط عبر خط ايلات ـ حيفا. وعلى الرغم من ذلك، اتهم الشاه اسرائيل بعرقلة سير المفاوضات؛ بل ان مسؤولين ايرانيين أعلنوا توقع تجميد العلاقات مع اسرائيل، اذا تجمدت المفاوضات مع مصر. ويبدو ان هذه الضغوط الايرانية الجديدة قد نجمت عن زيارة السادات الى ايران، في ٢٤/٤/١٩٧٥. المهم انها أدت الى توقيع اسرائيل على الاتفاقية المرحلية مع مصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، بعد الوعد الايراني بامداد اسرائيل بالنفط، خاصة بعد اللقاء السري الثاني الذي تمّ مع رابين، في طهران، في ٢٦/٤/١٩٧٥.

وفي آب (أغسطس) ١٩٧٦، عاد يغئال الون الى طهران، بعد أن زاد الضغط الايراني على اسرائيل بشأن النفط. وقد تمّ حل المشكلة بعد أن قابل الون الشاه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، توجه وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، شمعون بيرس، الى طهران واجتمع بالشاه، الذي هاجم الدور السوفياتي في عُمان، والتحالف الهندي ـ السوفياتي، وما أسماه بالاطماع العراقية في الكويت. كما حمل الشاه على الولايات المتحدة، وأكد حتمية اعتماد ايران على الذات. وفي المقابل، طمأنه بيرس بأن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يدرك ـ والوضع على مشارف الانتخابات الاميركية ـ أهمية التعاون الايراني ـ الاسرائيلي.

أدى التغير السياسي في اسرائيل، في ١٧/٥/١٩٧٧، بتولي الليكود السلطة الى اثارة دهشة ايران، وذلك بعد أن نشرت انباء عن شخصية مناحيم بيغن، وتاريخه، ومواقفه من الاراضي المحتلة، مما أدى الى قيام الشاه باستدعاء السفير الاسرائيلي، لوبراني، لأول مرة، في تموز (يوليو) ١٩٧٧، الذي طمأنه. بعد ذلك، قام وزير خارجية اسرائيل الجديد، موشي دايان، بزيارة سرية لايران، في ٧/٧/١٩٧٧. واتفق الجانبان، الاسرائيلي والايراني، على استمرار امداد اسرائيل بالنفط وتزويد ايران بالاسلحة الاسرائيلية. وعندما أعرب الشاه عن قلقه من وصول الليكود الى السلطة طمأنه دايان بأن الطابع القانوني للضفة الغربية لن يتغير، طالما استمرت عملية السلام تسير نحو الطريق المرغوب. وفي آب (أغسطس) من العام عينه، عاد دايان الى ايران، ليشرح للشاه موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية؛ لكن عرقلة الموقف جعلت بيغن يطلب من لوبراني الاجتماع الى الشاه، في محاولة لحثه على ممارسة نفوذه لدى السادات قبل لقاء الشاه به في طهران في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

وبعد عودة السادات من طهران اتخذ قراره بالذهاب الى القدس. واعتبرت طهران ذلك بادرة حسن

نيّة. وبدأ الضغط الايراني على اسرائيل. وقد قامت تظاهرات عدة قادتها اوساط دينية ايرانية في اثناء الزيارة، وهاجم المتظاهرون مكتب شركة العال في طهران.

وبعد فشل مباحثات الاسماعيلية بين مصر واسرائيل، حمل دايان نتائج المباحثات الى طهران، وأوضح للشاه مواقف مصر واسرائيل من القضية الفلسطينية، واطلعه على مشاريع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، لكن الشاه أيّد الموقف المصري.

وفي أثناء زيارة الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، الى المنطقة عرج على مصر، في ١٩٧٨/١/٤، وتباحث مع السادات وصدر البيان الختامي المشترك يؤكد ضرورة وجود علاقة ما بين الاردن والضفة؛ لكن اسرائيل رفضت البيان، مما أدى الى مزيد من الفتور في العلاقات مع ايران.

في مطلع العام ١٩٧٨، برزت مشاكل عديدة، على رأسها الدور السوفياتي في القرن الافريقي والانقلاب المؤيد للسوفيات في افغانستان. كل هذه التطورات أدت الى توتر الشاه وانزعاجه بدرجة كبيرة، بل ان الضغوط ازدادت عليه بدعم منظمة التحرير الفلسطينية لحركات المعارضة في ايران. في تلك الاجواء، وصل بيغن طهران، في ١٩٧٨/٧/٢٢، وتحدث مع الشاه عن مشاكل الشرق الاوسط والخليج وصراع القوتين العظميين في المنطقة ومشكلة القرن الافريقي. وحث الشاه بيغن على ابداء مزيد من المرونة تجاه السادات. ولم يتطرق الشاه الى احتمال تجميد التعاون المشترك، كرد على تجميد مباحثات السلام. بعد ذلك، لم يحدث ان استقبل الشاه أي مسؤول اسرائيلي رفيع المستوى. وقد قام الشاه باستقبال لوبراني مرتين: المرة الاولى في ١٩٧٨/٤/٥، حيث بحثا في الوضع في لبنان والنشاط السوري والفلسطيني في المنطقة اضافة الى مسيرة السلام؛ والمرة الثانية كانت في نهاية الشهر عينه. وفي أثناء المقابلة، رفض الشاه تفسيرات بيغن التي أوردها في رسالة حملها لوبراني. وخلافاً للماضي كانت لهجة الشاه تبدو نوعاً من التهديد هذه المرة، وبدا ان العلاقات بين الدولتين دخلت مرحلة الازمة.

وفي حديث الى صحيفة «شيكاغو تريبيون» الاميركية (١٩٧٨/٥/٢٤)، هدد الشاه، صراحة، باستخدام سلاح النفط ضد اسرائيل. وفي مقابلة أخرى مع مجلة «يو. اس. نيوز اند وورلد ريبورت» (١٩٧٨/٦/٢٨)، وصف الشاه اسرائيل بأنها دولة متصلبة. هذان التصريحان جعلا وزير الطاقة الاسرائيلية، اسحق موداعي، يستعد للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، بعيداً من النفط الايراني، اذا نفّذ الشاه تهديداته. المهم، ان الاحداث لم تشهد تطورات اسوأ من ذلك بين البلدين، لأن المعارضة الداخلية استطاعت، بالفعل، الاطاحة بالشاه.

المرحلة الرابعة

بعد تزايد المعارضة لنظام الشاه، أصبح يهود ايران مهددين بصفة مستمرة. وقد اصبحت اعمال العنف تشاهد بصفة اعتيادية، يومياً، في طهران. لذلك، آثر الشاه مغادرة البلاد بصفة نهائية، بعد أن فشلت جميع المحاولات لتهدئة الاوضاع، على أمل العودة مرة أخرى. وبالفعل، خرج الشاه في ١٩٧٩/١/١٦، وتشكّلت حكومة شهبور بختيار المؤيد للشاه.

وبعد ان سقطت هذه الحكومة بعد أيام، انتهت مرحلة مزدهرة في العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية، استمرت حوالى ٢٥ عاماً. ويكفي القول انه، في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، اجتمع رابين بالشاه ثلاث مرات، والون مرتين، وبيرس مرة، ودايان ثلاث مرات، وبيغن مرة واحدة.

في مطلع شباط (فبراير) ١٩٧٩، وصل آية الله خميني الى طهران قادماً من منفاه في باريس، واستقبله في المطار مليون شخص، منهم ٥٠٠٠ يهودي يرفعون صور خميني تعبيراً عن الوحدة الوطنية. وازداد الوضع خطورة بعد ايام من قدوم خميني. فقد سقطت الحكومة الموالية للشاه، وعيّن خميني مهدي بازركان رئيساً لحكومة الثورة. وفي تلك الاجواء، هوجمت مباني السفارة الاسرائيلية ورفع عليها علم فلسطين، وكان السفير الاسرائيلي وباقي اعضاء السفارة، غادروا السفارة والتزموا عدم الخروج من منازلهم. لقد كان انهيار حكومة بختيار أول اشارة الى قطع العلاقات بين ايران واسرائيل، ولا سيما بعد ان دعا خميني الى «القاء اسرائيل

في البحر». وقد تمّ ايقاف شركة طيران العال. وكان اعضاء السفارة وموظفو شركة العال حوالى ٣٣ فرداً رغبوا في ترحيلهم، فوراً، الى اسرائيل؛ لكنهم وجدوا صعوبة كبيرة في ذلك؛ بل أصبح تحركهم على الشوارع لا يخلو من المخاطرة بالنفس. ولكي يخفوا هويتهم، كانوا يتنقلون داخل طهران في سيارة تحمل صورة خميني. وبعد مشاورات طويلة، امر خميني بعدم عرقلة رحيل الموظفين والدبلوماسيين الاسرائيليين. وبالفعل، جاءت طائرة اميركية وحملتهم الى فرانكفورت، في شباط (فبراير) ١٩٧٩، ومنها اتجهوا الى اسرائيل. وبهذا انتهت قصة اسرائيل في ايران، وأصبحت هناك قصة أخرى لعلاقة اسرائيل بايران.

المهم، انه في الشهر عينه الذي غادر فيه الاسرائيليون طهران وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اليها واجتمع بخميني فوراً، وأعلن على الملأ ان الثورة الفلسطينية قدمت الى المعارضة الايرانية السلاح والتدريب؛ وأيد الخميني اقوال عرفات بأن الثورة الفلسطينية ستكافأ بالمشاركة الايرانية الحقيقية في تحرير القدس. وقد حصل عرفات على أول تأييد من خميني، عندما أعلن مهدي بازركان، في شباط (فبراير) ١٩٧٩، قطع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وايران، ووقف علاقات البريد والطيران بين الدولتين، كما توقف تزويد اسرائيل بالنفط الايراني، وقدّم مبنى السفارة الاسرائيلية هدية الى منظمة التحرير الفلسطينية. وأعلن بازركان ان الاوامر قد أُصدرت الى الدبلوماسيين الايرانيين المعتمدين في اسرائيل بالعودة الى ايران. لقد كان بيان بازركان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل هو أول اعتراف علني بوجود هذه العلاقة، بعد ان ساد الاعتقاد، دائماً، منذ العام ١٩٥٧، بأن سويسرا ترعى المصالح الايرانية في اسرائيل، وكندا ترعى المصالح الاسرائيلية في ايران. وفي مقابلة مع مجلة «نيوزويك» الاميركية، في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، أعلن وزير الخارجية الايرانية، صادق قطب زاده، ان لدى حكومته ادلة تثبت ان الشاه أرسل عدداً من ضباط الاستخبارات والامن الايرانيين للاشتراك في دورات سرية في اسرائيل، وان تلك العلاقات قد توسعت وأصبحت تعاوناً مشتركاً بين خدمات التجسس الاميركية والايرانية والاسرائيلية. والواضح من الاستعراض السابق بين الطرفين اننا لا نحتاج الى مزيد من الأدلة.

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، اندلعت الحرب العراقية ـ الايرانية، والتي استمرت سنوات عديدة. وقد شهدت هذه الفترة، أي منذ قيام الثورة، عدم وجود أي اتصالات، على أي مستوى، بين ايران واسرائيل ـ حسبما هو معلن ـ ولم يكن تدهور العلاقات بين ايران ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ بسبب موقف المنظمة من حرب الخليج ـ قد أدى الى تحوّل الزعماء الايرانيين الى اسرائيل. فالزعماء الايرانيون لا يزالون يجاهرون، منذ بداية الثورة، بتحرير القدس بالقوة، ورفض التعاون مع اسرائيل. ومن قبل ندّدت ايران بالاتصالات كافة التي يحاول العرب القيام بها لتسوية المسألة الفلسطينية، ومن باب أولى نددت بكل محاولة استهدفت اجراء أي حوار على صعيد تسوية الخلافات العربية ـ الاسرائيلية، كلقاء افران ولقاء الاسكندرية في النصف الثاني من العام ١٩٨٦ بين رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، شمعون بيرس، وكل من ملك المغرب، الملك الحسن، والرئيس المصري، حسني مبارك، على التوالي، ومفاوضات طابا قبل ذلك. بل ان ايران سعت، أكثر من مرة دون جدوى، الى محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة.

ان اندلاع الحرب كان بمثابة فرصة ذهبية لاسرائيل من ناحيتين: أولاً، لأنها استطاعت تحييد قوى كبرى اقليمية، كان المفترض ان تصبح من ألدّ اعداء اسرائيل، والمراحل السابقة لتطور الاتصالات الايرانية ـ الاسرائيلية خير دليل على هذا القول؛ ثانياً: لأنها استطاعت شغل العراق عن أي محاولة للتفكير في احياء الجبهة الشرقية مع اسرائيل. ومن ثمّ سعت اسرائيل جاهدة، بعد أن أصبحت القيادة الدينية على رأس السلطة في ايران، الى محاولة تلافي قيام أي تحالف سوري ـ ايراني ـ عراقي يهدد جبهتها الشرقية بصورة خطيرة.

امداد ايران بالاسلحة

سعت اسرائيل، منذ اندلاع حرب الخليج، الى محاولة مساعدة ايران، بدفع المزيد من الاسلحة اليها، ليس من أجل ضمان انتصارها، بل من أجل استمرار الحرب. وقد كانت الظروف التي أحاطت بايران، من عزلة

دولية انعكست على عملية تصدير الاسلحة، أدت الى قيام ايران بعدم تفويت الفرصة، فاستعانت بالاسلحة الاسرائيلية والاسلحة الاميركية التي أرسلتها تل ـ أبيب اليها.

وقد كُشفت هذه العملية، لأول مرة، عندما قام السوفيات باسقاط طائرة ارجنتينية اخترقت المجال الجوي للاتحاد السوفياتي في تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد ثبت ان الطائرة كانت عائدة من طهران، بعد أن افرغت شحنة من المعدات والذخيرة التي قامت اسرائيل بدفعها لاستمرار اذكاء الحرب مع العراق. كما قامت المملكة العربية السعودية بتفكيك طائرة فانتوم ايرانية، هرب بها قائدها من ايران في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، وتتبعوا اجـزاءها بواسطة الارقام المتسلسلة، فاكتشفوا ان العديد منها كان تمّ بيعه، أصلاً، الى اسرائيل. وفي آذار (مارس) ١٩٨٦، شهد المراسلون الاجانب بعض الاسلحة التي استطاع العراق الاستيلاء عليها من ايران، وثبت انها اسلحة اسرائيلية، منها مدافع هاون ٨٢ ملم و ١٣٠ملم من انتاج مصانع الاسلحة الاسرائيلية.

على أية حال، فان اسرائيل نفسها قد صرحت، أكثر من مرة، بارسال اسلحة الى ايران. وقد كان أكثر هذه التصريحات صراحة ما أعلنه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حديث خاص أدلى به لصحيفة «واشنطن بوست»، في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٧، حيث ذكر ان قرار اسرائيل ارسال اسلحة الى ايران كان امراً ضرورياً «من أجل محاولة اقامة اتصالات مع ' اعدائنا' . وقال انه، شخصياً، سمح، في الفترة من أيلول (سبتمبر) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، بتزويد ايران مرتين بأسلحة اميركية، وذلك من مخزون هذه الاسلحة في اسرائيل، بعد ان تلقّى تأكيداً بموافقة الادارة الاميركية على ذلك.

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فقد كان موقفها الرسمي من حرب الخليج يتركز في الوقوف على الحياد بين المتنازعين. بل انها حثّت دول اوروبا الغربية على عدم تقديم اي مساعدة عسكرية الى ايران في حربها مع العراق؛ الاّ ان الاتصالات السرية التي أجرتها الولايات المتحدة مع ايران قد اتضحت بجلاء في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، عندما تمّ الكشف عن الزيارة التي قام بها المستشار السابق لشؤون الامن القومي، روبرت ماكفرلين، الى ايران، خلال العام ١٩٨٦؛ بل انه كشف النقاب عن عمق هذه الاتصالات الى أبعد من ذلك بكثير.

وأكد المراقبون ان هناك شحنات من الاسلحة الاميركية قد وصلت الى ايران. وقد تمّ ذلك بصورة مباشرة، أو من طريق دفع الاسلحة الاميركية الى ايران عبر وسيط. وبالطبع، برزت اسرائيل في مقدم الدول التي ارسلت هذه الاسلحة، حيث قامت اسرائيل بالتدخل كطرف ثالث في نقل أسلحة اميركية الى ايران في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، وفي الوقت عينـه تمّ الافـراج عن الاسقف بنيـامـين ويرد، المحتجز في بيروت على يد منظمة الجهاد الاسـلامي. كما تمّ تسليم شحنتين من الاسلحة بالطريقة ذاتها، وقد تزامنتا مع الافراج عن لورانس مارتن جينكو، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وديفيد جاكوبسون، بعد اسابيع عدة من الافراج عن جينكو.

أما بالنسبة الى حجم الصفقات، فيرى المراقبون ان ٧٠ بالمئة من مشتريات الاسلحة الايرانية تتم في لندن عبر لقاء وسطاء ايرانيين واسرائيليين. وقد تمّ بهذه الطريقة دفع اسلحة قدرت بحوالى ملياري دولار حتى العام ١٩٨٥. وكانت الاسلحة، في معظمها، اميركية واسرائيلية.

من ناحية أخرى، كانت السويد احدى المحطات الرئيسة في عملية الامداد، وذلك طبقاً لما كشفت عنه وثائق استولت عليها شرطة الجمارك السويدية، في نهاية العام ١٩٨٧. وأثبتت هذه الوثائق ان اسرائيل باعت متفجرات وذخيرة مدفعية ومكونات قذائف، قيمتها ٦٠٠ مليون دولار، الى ايران، من خلال وسيط سويدي، وعبر السويد، فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٦.

على اية حال، حاولت اسرائيل جاهدة، العام ١٩٨٧، ان تجعل التحقيقات التي تجرى في الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع تتم دون المساس بأربع شخصيات اسرائيلية، ثبت تورطها في هذا الشأن، بحجة ان هذه القضية يجب ان تعامل على انها أمر متعلق بحكومتين. وهؤلاء الاشخاص الاربعة هم دافيد كمحي، الذي كان يشغـل، وقتئـذٍ، مديـر عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، وعميران نير، مستشار رئيس الوزراء السابق بيرس

لمكافحة الارهاب، وآل شمويمر ويعقوب نيمرود، وهما تاجرا سلاح.

هجرة اليهود الايرانيين

يعيش في ايران بضعة آلاف من اليهود. ولم تثر أبّان عهد الشاه مسألة هجرتهم الى اسرائيل. وكانت الانباء التي ترددت عن هجرة بعضهم في عهد ايران الثورة، في الثمانينات، قد نبعت، على ما يبدو، من دوافع خاصة بالمصلحة الايرانية والاسرائيلية أكثر ممّا نبعت من دوافع «قومية» لهؤلاء اليهود.

وقد استغل الاسرائيليون موضوع صفقات الاسلحة لاحياء مشكلة هجرة يهود العالم الى اسرائيل، وهي المشكلة التي نبعت من مخاوف اسرائيل في الثمانينات، بسبب قرب تعادل عدد النازحين من اسرائيل مع عدد المهاجرين اليها. وقد توافقت هذه المساعي مع مصلحة ايران في امكان السماح لليهود الايرانيين بالهجرة الى اسرائيل، مقابل المزيد من صفقات الاسلحة اليها. على هذا الاساس، أجريت، على ما يبدو، المساومة بين اسرائيل وايران، خاصة في الاونة الاخيرة. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، نشرت صحيفة «الاوبزيرفر» البريطانية ان مسؤولين اسرائيليين وايرانيين قد تباحثوا في آب (أغسطس) ١٩٨٧، في أوروبا، حول امكان السماح بهجرة يهود ايرانيين الى اسرائيل، مقابل مساعدات عسكرية اسرائيلية الى طهران. وقد توافقت هذه الانباء، بشكل أو آخر، مع ما ذكرته الصحافة التركية في الشهر عينه حول موافقة ايران على هجرة ٣٠ ألف يهودي ايراني الى اسرائيل عبر الاراضي التركية، حيث اشارت، نقلاً عن مصادر دبلوماسية لم يكشف النقاب عنها، الى ان مسؤولين اسرائيليين سافروا الى طهران لاختيار اليهود المهاجرين، وانهم ركزوا، في هذا الشأن، على اختيار اليهود الفنيين، لحاجة اسرائيل اليهم.

وعلى الرغم من ان الانباء السابقة قد ترددت على شكل تقارير صحافية قد يبدو الاعتماد عليها ضعيفاً لدى البعض، الاّ انها بدت مؤكدة ـ وان كانت اختلفت في معالجة هذه المسألة ـ عندما صرح وزير خارجية النمسا، لويس موك، في مطلع تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، بأن ايران تسمح لليهود الايرانيين، بالهجرة. وقال ان ما مجموعه ٥١٠٠ يهودي ايراني سمح لهم بالهجرة الى النمسا من طريق باكستان، منذ تموز (يوليو) ١٩٨٣؛ وقال ان ١٤٨٦ يهودي ايراني حصلوا على تأشيراتهم من السفارة النمساوية، في اسلام اباد، خلال الشهور الثمانية الاولى من العام ١٩٨٧.

والخلاصة ان الاتصالات الاسرائيلية ـ الايرانية أعادت الى الافق الاسلوب الذي يجيد به قادة اسرائيل ممارسة اللعبة السياسية في المنطقة من خلال دعم ايران بالاسلحة، بهدف مقايضتها باليهود، مع تقديرها، في الوقت عينه، لميزان القوى في حرب الخليج، بحيث تصبح المسألة منحصرة في صيغة «لا غالب ولا مغلوب».

كما ان الاتصالات الاسرائيلية ـ الايرانية قد طرحت مسألة مصداقية شعارات النظام الايراني التي رفعها منذ قيام الثورة الاسلامية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تمثلت في صورة سياسة عامة للنظام تدعو الى تحرير القدس بالقوة، وسياسة شبه يومية تقوم على حشد الجماهير الايرانية لرفع الشعارات مثلما يحدث في خروج مئات الآلاف الايرانيين بدعوة زعماء ايران للاحتفال بـ «يوم القدس السنوي». واذا اضيف الى هذا التباين ايقاف النظام الايراني لأي دعم حقيقي للثورة الفلسطينية، فان مصداقية ايران من هذه الزاوية تصبح محل شك، ومن ثمّ تصبح الممارسات الايرانية بشأن هذه التطورات نوعاً من الخداع السياسي.

عمرو هاشم

اشكالية «التفوّق» في الاستراتيجية الاسرائيلية

يهوشفاط هركابي (وآخرون)، **الكميّة والنوعيّة في الاستراتيجية الاسرائيلية** (مترجم)، جزآن، نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر، الجزء الأول، ١٩٨٦، الجزء الثاني، ١٩٨٧.

ما هي الطريقة الاكثر ملاءمة لصوغ اشكالية العلاقة بين «الكميّة» و«النوعية» بالنسبة الى دولة صغيرة تعاني نقصاً من الناحية الكميّة، قياساً باعدائها ؟ هذا السؤال يمكن اعتباره ملائماً، كمدخل لفهم مصدر التوتر في النقاش الاسرائيلي ـ في اطار الفكر الامني العسكري ـ بصدد اشكالية الكمية والنوعية في نظرية بناء القوة الاسرائيليـة؛ وان كان لا يشكل تساؤلاً كافياً للاحاطة بالعوامل والمصادر الاخرى التي تغذّي هذا التوتر في النقاش السائد، بصورة حادة وملموسة، منذ العام ١٩٧٣ على الأقل.

ان استقراء نتائج الحروب الماضية بين اسرائيل والدول العربية يظهر ان اسرائيل استطاعت ان تكسب في هذه الحروب، في ظل انتفاء التجانس الكمّي لصالح الدول العربية بنسبة ١ : ٣ و ١ : ٤ احياناً، الامر الذي اعطى مصداقية للفرضية الاسرائيلية التي شكّلت المحور الاساسي في نظرية بناء القوة الاسرائيلية، القائلة ان احراز التفوق في النوعية يكفي لسد الثغرة القائمة في نقص الكمية، باعتبار انه لا يوجد هناك خيار آخر في صراع «القلّة» في مواجهة «الكثرة»، كما هو الحال، بالنسبة الى اسرائيل، الاّ عبر خيار التفوق في «النوعية»، كبديل للتعويض عن تفوق الكمية التي يتمتع بها العرب.

غير ان هذا النجاح ـ اذا استعرنا تعبير مئير باعيل ـ الذي احرزته اسرائيل في كسب «النقاط» ضد العرب، خلال الحروب الماضية، وأدى الى احاطة هذه الفرضية بهالة من التقديس في الاوساط العسكرية الاسرائيلية، والسياسية، على حد سواء، بدأت تثار حوله، في السنوات الاخيرة، اسئلة وشكوك عديدة، لا سيما في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٧٣، التي أدّت الى اهتزاز هذه النظرية، بصورة غير مباشرة، نتيجة للمحصلة السياسية لهذه الحروب، في ما يتعلق بغياب القدرة على تحقيق السلام.

لقد اسهم الفشل في تحقيق السلام في جعل العديد من المفكرين الاسرائيليين يتبنّون موقفاً أكثر تشاؤماً إزاء قدرة اسرائيل على احتمال البقاء كمجتمع، في حال حرب استنزاف متواصلة، والاستمرار، في الوقت عينه، في الاحتفاظ بتفوقها في النوعية. فقد بيّنت حرب العام ١٩٧٣ ان خيار النوعية لن يبقى، بعد الآن، خياراً تحتكره اسرائيل وحدها؛ بل ان الدول العربية يمكن لها، وتستطيع، ان تجاري اسرائيل في هذا المجال، اضافة الى امتلاك هذه الجيوش تفوقاً في الكمية يستحيل على اسرائيل ان تجاريها فيه.

وعلى الرغم من ان حرب العام ١٩٧٣ لم تؤد الى هزيمة الجيش الاسرائيلي، فانها خلقت احساساً عاماً، في اوساط النخبة العسكرية الاسرائيلية، بأن الزمن لم يعد يعمل لصالح التفوق النوعي فقط، كرهان وحيد الجانب، لتحقيق الانتصـار في الحـروب المقبلة، وانمـا هناك حاجة الى تحقيق قدر أكبر من التوازن في معادلة توزيع الاستثمار في الكمية والنوعية. وقد كان ذلك هو الدلالة الوحيدة للمجهود العسكري المكثّف الذي بذل في أعقاب الحرب، خلال السنوات الممتدة حتى أواخر السبعينات، حيث تمّ احداث التوسع في حجم الجيش، على الصعيد النـوعي، والكمي، على حد سواء. وقـد شمـل هذا البرنامج تلبية متطلبات ضخمة في مجال تحديث وامتلاك

وسائل قتال متطورة من الناحية التكنولوجية؛ كما تمّ التوسع في زيادة حجم التشكيلات، وادخال تعديلات على نظام الاحتياط، والتدريبات، لتطوير القوة البشرية بمقتضى خلق توازن بين الكمية والنوعية.

لقد أدت نتائج هذا المجهود الى احداث تعديل واضح على أسس المعادلة السابقة، حيث باتت المعادلة الجديدة تتلخّص في «رزم نوعية وكمية متبادلة في مقابل رزم كمية ونوعية».

ولكن اذا كانت نتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاخيرة قد مهّدت لطرح اشكالية الكمية والنوعية بصورة جديدة، فانه كان للتوقيع مع مصر معاهدة السلام، في أواخر السبعينات، وللحرب في لبنان العام ١٩٨٢، نتائج لا تقل أهمية في ظهور انشطار جديد في مفهوم الامن الاسرائيلي، ترك بصمات واضحة على ذيول هذا النقاش. فقد جاءت تجربة الحرب في لبنان، صيف العام ١٩٨٢، لتثبت ان تعاظم قوة النوعية والكمية لا يكفي، وحده، لاحراز النصر في غياب توفر «الاجماع الوطني» على أهداف الحرب؛ أي، بتعبير آخر، أكدت ان «القوة» ليست بديلاً من «جاهزية القوة» في تحقيق الانتصار في الحرب مستقبلاً. كما أدت اتفاقية السلام مع مصر الى حصول انشقاق في الاجماع الاسرائيلي أدى الى سيطرة مفهومين أمنيين يتجاذبان النخبة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ـ مفهوم «الصقور» ومفهوم «الحمائم». ويمكن تلخيص الخلاف الرئيس بين هذين المعسكرين في: هل يؤدي تقديم التنازل للعرب بالتعجيل بالسلام، أم يقود الى الحرب ؟ والجواب عن هذا السؤال يعطي التحديد السليم للمقادير في رزم النوعية والكمية، ليس في الجيش الاسرائيلي فقط، وانما، ايضاً، في معادلة «الامن القومي». أي ان السؤال الاساسي في النقاش تحول الى صيغة أخرى: هل تستطيع معادلة «الامن القومي» الاسرائيلية، بمعطياتها السياسية الاستراتيجية، ان تواصل الصمود في حرب استنزاف مستمرة ؟ (يطلق عليها اسحق رابين الحرب الراقدة)؛ أو بتعبير آخر: ما الذي يحدد متطلبات بناء القوة في نظرية الامن الاسرائيلية. أهيَ الضغوط والضرورات الخارجية السياسية والامنية ؟ أم القيود والاكراهات المتعلقة بالموارد والقدرة الداخلية ؟ أم هي تحديات الاهداف ؟ أم قيود الموازنة ؟

ان جملة هذه الاسئلة هي المحور الذي يدور حوله النقاش الاسرائيلي، في محاولة لايجاد مقاربة نظرية لاشكالية رزم النوعية والكمية، وذلك في ضوء تبلور متغيرين اساسيين يلقيان بظلهما على هذا النقاش: الاول، الانقسام السياسي حول أهداف الحرب، أي غياب الاجماع؛ والثاني، الشعور بالقلق الشديد الذي ينتاب المؤسسة العسكرية ازاء الأزمات التي يثيرها النقص الشديد في الموارد الذي يعوق تنفيذ خطط عمل طويلة الاجل.

يشير المتغير الأول، أساساً، الى الصعوبات الكامنة التي تشعر بوطأتها المؤسستان، السياسية والعسكرية، الاسرائيليتان، ازاء الاستمرار في تلبية الاحتياجات الامنية، على أساس المراهنة على مبدأ «توازن القوى»، على محور التاريخ، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى ذلك، فان انحسار الاجماع الاسرائيلي ـ كما بدأ يظهر في المعارك التي خاضتها اسرائيل بعد العام ١٩٧٣ ـ يعكس درجة من الاحباط ازاء جدوى اعطاء الاولوية للأمن على السياسة، والشعور بضرورة البحث في خيارات أخرى، من أجل صوغ حل مقبول لمعضلات اسرائيل، الامنية والسياسية. على الصعيد الايديولوجي، يمكن ان نلمس، هنا، صدى النزعة السلوكية في النظر الى مشكلتي الكمية والنوعية، واشكالية بناء القوة بصورة عامة. واذا كانت هذه النظرة تجد تعبيراً عنها، بوضوح، في سياق النقاش الجاري، في وجهة النظر القائلة باستحالة قياس القوة، فان التعبير السياسي عن ذلك يعكس الرأي الداعي الى ضرورة البحث في شكل ما من التوافق السياسي مع المحيط، باعتبار ان هذا هو الخيار الامثل. ويفسح النقاش حول الموارد الداخلية، والابعاد الجيو ـ سياسية للصراع، بدوره، أيضاً، في المجال لنوع من الواقعية تطل برأسها. فاسرائيل لن تتمكن، على المدى البعيد، من تأمين احتياجات التعاظم في بناء وتطوير القوة، وتضمن، في الوقت عينه، تحسين شروطها الحياتية والمعيشية، أو حتى الحفاظ على مستوى انتاجها القومي بوتيرة معقولة.

يقود المتغير الأول الى رفض ضمني لدولة «اسبرطية» محاربة الى الابد؛ في حين يعكس المتغير الثاني الخوف من انهيار المجتمع الاسرائيلي، او، في أفضل الاحوال، استمرار تبعية واعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية التي تقدمها اليها الولايات المتحدة الاميركية. وهذه المساعدات لا يمكن الّا ان تكون قيداً على استقلالية

القـرار الاسرائيلي، وعلى مفهوم «الامن القومي» الاسرائيلي. ولكن هذا الرأي ليس سوى نصف الكأس. ومن الممكن القول ان التفكير بمقتضى مبدأ «توازن القوى» (الشعب الذي كل أفراده جيش ومقاتلون) يظل الصوت الاكثر طغياناً على سواه. ولذلك، فان الدعوة الى التفوق في بناء القوة هو الرهان الوحيد لاسرائيل. ويمكن، في هذا المجـال، تجـاوز رزمـة الاعاقات، والحل يكمن في قدرة اسرائيل على الاستفادة من امكاناتها، واستثمار هذه الامكانات حتى الحد الاقصى. فالصراع مع الدول العربية، في أساسه ـ حسب هذا الرأي ـ ، هو صراع بين نوعين من المجتمعات «تفصل بينهما هوّة حضارية وثقافية»، وان المجتمع الاكثر تطوراً هو الذي سيكسب اخيراً في هذا الصراع. واسرائيل باعتبارها «تتميز بكونها مجتمعاً مفتوحاً، هي الاقدر على ممارسة آلية ادخال المعرفة، والقدرة، وتحويلها الى مصدر قوة اضافية جديدة، مما يمكنها من تجاوز القيود والاعاقات، سواء كانت هذه القيود اقتصادية، أو موارد بشرية». ان التحدي القائم بين اسرائيل والعرب ليس، اذاً، في الموارد الطبيعية والمادية، وانما في نوعيـة الفكر والعقل؛ ولهذا، فان سبل معالجة استغلال القدرة، والوسائل، تكتسب أهمية حاسمة في هذا النقاش، على الصعيد النظري المحض، وذلك من أجل التصارع على أبقاء ثغرة المخارج مفتوحة على محور رهان التفوق في القوة.

بيد انه لا يوجد حل نهائي لهدم هذه الحلقة المستعصية، بعد الانتهاء من مراجعة الافكار الواردة التي تطرحها مقاربات توازن القوى. اذ ان منطق القوة يصبّ في خيار المغامرة في أحسن الاحوال. وعلى أية حال، ليس ثمة أمل في امكان ان تستمر اسرائيل «كدولة عظمى» في هذه المنطقة، طالما ان التكنولوجيا تشكل رهاناً مشتركاً بين اسرائيل والدول العربية.

واضافة الى كل ذلك، ثمة عامل آخر لا يقل خطورة في دفع التوتر في النقاش الجاري الى مداه الاقصى. وهذا يتلخص، أساساً، في صعوبة تقديم حلول مطمئنة لاشكالية «عدم اليقين في المعركة المقبلة»، بسبب المتغيرات المتنوعة، والمعقدة، التي ادخلها تسابق امتلاك الاسلحة وأنظمة القتال المتطورة في المنطقة الى ميدان الحرب. ومن البديهي ان من شأن النقاش حول هذه المسألة ان يقود، عملياً، الى البحث في مشاكل خارج اطار موضوع النقاش، أي معالجة مفهوم الامن، والبدائل الاستراتيجية.

هذه، باختصار، أبرز المحاور التي تشكل مصادر الاشكالية على المحور الراهن، والمستقبلي، في اطار النقاش بصدد الكمية والنوعية. وكما يمكن ان نرى من سياق العرض التالي، فان هناك تبايناً واسعاً في الاجابات والاسس المنهجية التي تنطلق منها المقاربات المطروحة، حيث تعكس الآراء صدى نماذج البحوث الحديثة والتقليدية على اختـلافهـا وتبـاينهـا، مثل نماذج تحليل الانظمة، وبحوث انظمة الاتصالات، اضافة الى الاستعانة بنماذج التحليلات العسكرية الكلاسيكية، وانجازات الدراسات المتعلقة بالسيسيولوجيا التاريخية في مقاربة نظرية القوة. كما يمكن ان نلمس، بشيء من التجريد، صدى النقاش الاميركي حول نظريات «الردع» في البحوث التي تعالج هذا الجانب.

ولا شك في ان هذا التنـوع المنهجي يضفي على هذه البحوث صفة أكثر جدية، ويوفّر تبصراً أفضل الى المشكلات الحادة المطروحة. ومع ذلك، فان هذه الميزة الايجابية لصالح مشروع هذه القراءة، لا يمكن لها ان تحجب الجـوانب السلبية التي يخفيها هذا التنوع، وهذه تتعلق، أساساً، بصعوبة التوصل الى استنتاجات قاطعة ونهائية. ويبدو، اخيراً، انه لا مناص من الاقرار بأن هذه النماذج التحليلية تهدف الى تأييد وجهة نظر ما، أو رأي ما. ولذلك، فانها تعكس الانقسام السائد خارج المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، أكثر من كونها تعبر عن جدل حقيقي داخل هذه المؤسسة. وهذا يشير الى واحدة من أكثر المشكلات المزمنة التي تعاني منها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وهي مشكلة تتمثل في العلاقة المتوترة التي تربطها بالمؤسسة السياسية. ان دلالة هذه الازمة، يمكن التعرف عليها، ببساطة، في كون ان النقاش حول هذه القضايا التي تدخل في صميم معادلة «الامن القومي»، لا يحظى باهتمام ومشاركة المؤسسة السياسية، وهو ملقى، بالكامل، على عاتق المؤسسة العسكرية. ولكن السؤال الذي يمكن ان يطرحه هذا الانفصال، هو كيف يمكن التوصل الى بناء نظرية حول القوة، بدون ان تكون الاهداف السياسية واضحة ؟

ان افتقاد القدرة على تحديد الاهداف، أو عدم وضوحها، هو المسؤول الاساسي عن التسبب في الفوضى التي يتميز بها النقاش الاسرائيلي، المشحون بقدر من هستيريا القلق الامني التقليدي ونزعة جنون القوة، كما سنرى.

المصطلحات الاساسية؛ اشكالية القياس

هل من الممكن التوصل الى اسلوب مقبول في قياس النوعية على الصعيد النظري ؟ أو، بتعبير آخر، وفق أية أُسس يتحدد اسلوب القياس ؟ بناء على معطيات التجربة أم في ضوء النظرية ؟

رأى آسا كاشير ان مشكلة القياس ترتبط، أولاً، وقبل أي شيء، بطبيعة المنظور الذي يجب ان يخضع له فهم العلاقة بين الكمية والنوعية، أي «بالاهداف التي نريد تحقيقها». وفي ما يتعلق ببناء القوة الاسرائيلية، فان هذه الاهداف تتلخص في محافظة الجيش الاسرائيلي على عنصر التفوق في مواجهة الخصم في كل النقاط.

ولكن هذا التصور غير كاف من وجهة نظر أخرى يطرحها عوزي شيلد، الذي شدد على ان قياس العلاقة ـ والتوظيف بالطبع ـ بين الكمية والنوعية لا يمكن ان يتحدد في ضوء النظريات المجردة، وانما في سياق معطيات التجربة الخاصة. وعلى ذلك، فان الكمية والنوعية لا تعتبران، وفق هذا المعيار، «تعبيراً مطلقاً لأية ظاهرة أو متغير»، وانما تعبير عن سياقات معينة. فتلك الظاهرة وذلك التعبير هما، في سياق ما، «نوعية»، وفي سياق آخر «كمية». أي ان الخبرة ـ التجربة ـ هي التي تحدد قياس وتسمية هذه العلاقة، وهي الاساس في التمييز بين الكمية والنوعية، وليس الوصف المبدئي. من الناحية النظرية، يوجد تكامل بين وجهتي النظر السابقتين في تحديد معيار لقياس العلاقة بصورة متبادلة بين منظور الاهداف واستقراء التجربة. لكن هذا يحمل قدراً كبيراً من التبسيط المنهجي، وهو لا يصمد، من الناحية العملية ـ الواقعية ـ ، إزاء المرونة التي تتطلبها عوامل عدم اليقين، والمتغيرات الطارئة. كما ان هذا الاجراء النظري لا يقدّم علاجاً لمشكلة قياس النوعية في ضوء التصارع على تحسين النوعية لدى الطرف الآخر، طالما ان معايير القياس تقتصر على معطيات التجربة السابقة في اطار تحديد الاهداف التي، بدورها، قابلة للتغير. وهناك مشكلة يطرحها «الاستقراء» بحد ذاته، من الناحية النظرية. فهل النوعية قابلة للقياس النظري المسبق، في ضوء المتغيرات المحتملة، وعدم اليقين ؟

يمكن النظر الى المداخلات باعتبارها تشتمل على عدد من النماذج المتباينة، التي تصب في اطار مقاربة هذا السؤال.

يعتمد النموذج الاول تحليل الانظمة، كاسلوب منهجي في التوصل الى قياس تنبؤي لمشكلة تحسين النوعية. وبمقتضى هذه الطريقة، فان العامل الحاسم في القياس يعتمد على الافتراضات، وليس على المعلومات أو المعطيات. وفي ضوء مخطط القياس هذا، فان نقطة الانطلاق تكمن في البحث عن المعلومات التي تنطوي على طاقة كامنة لتفنيد التكهن ـ الافتراض. أي انه يمكن رسم تصور مراحل التحليل بالاعتماد على تقنّيتين: تقنية الخلق ـ صوغ الافتراضات، وتقنية التحليل ـ التفنيد والانتقاد. ووفق هذا المخطط، هناك دور هام للاحصائيات، ولعناصر التجربة. ولكن أهمية هذا الدور تنحصر في توفير اساس من المعطيات ضروري لمرحلة الاختبار والتفنيد. ومع ذلك، فان الباحث يحذّر من اتباع الطريقة الشائعة في استخلاص دروس التجربة، المعمول بها في الجيش الاسرائيلي، والمتمثلة في اسلوب الاستقراء؛ وذلك لأن هذه الطريقة تتجاهل حقيقة ان الطرف الآخر يستخلص الدروس أيضاً. أما الطريقة البديلة التي يقترحها، فهي التي تتلاءم مع مقتضيات منهج تحليل الانظمة سابق الذكر، وهي تعتمد على صوغ تقديرات مبنية على تطوير نظريات مثالية. أي، باختصار، ان حل المشكلات لا يجب ان يبدأ عندما تنشأ هذه المشكلات، وانما ينبغي ايجاد حلول لها مسبقاً، من طريق التنبؤ بمثل هذه المشكلات.

ان مصدر العيب الوحيد، الذي يمكن توجيهه الى هذا النموذج، هو في ميزته القوية، أي في اعتماده على الافتراضات التي هي، بدورها، تقبل الشك والحذر. هذا عدا عن ان تحليل المنظومة ـ الاداء ـ كاسلوب في القياس يمكن ان يكون ملائماً لظواهر طبيعية، او اجتماعية، بصورة أكثر نجاحاً من صلاحية تطبيقه في المجال العسكري ـ الامني الذي يتطلب دقة شديدة، ويتسم مجاله، غالباً، بدرجة شديدة من المفاجآت، وتقلّب

المعطيات. وربما لهذا السبب تخلّى البنتاغون عن هذا النموذج من التحليل، بعد فترة قصيرة من اعتماده. لكن هل القـوة العسكرية ممكنة القياس، في ضوء نماذج القياس الحسابية الكلاسيكية، المعمول بها، تقليدياً، في الجيوش العسكرية ؟

يفترض ان تقدم المقاربة السابقة جواباً سلبياً عن هذا السؤال؛ وهو ما يدل عليه استبدال المعطى لصالح تغليب الافتراض. بيد ان المقاربة التي يقدمها د. ادير افريدور من خلال اعتماد الاسلوب الحسابي، والمقارنة النظرية بين نماذج القياس الشائعة، تنتهي الى الجواب السلبي عينه، حيث يتوصل الى استنتاج أخير بعدم وجود نظرية لقياس القوة العسكرية.

يتبع منهج النقاش والمقارنة لنماذج القياس في مقاربة افريدور تمييزاً متدرجاً لمستويات القوة، التي يقسمها خمسة مستويات أساسية: قوة السلاح، وقوة وحدة متجانسة، وقوة تشكيل جيش كامل، وأخيراً قوة عسكرية لدولة.

في ما يتعلق بالمستويين، الاول والثاني، لا يرى الباحث ان هناك مشكلة في التوصل الى قياس نظري مقبول. بيد ان الامر مختلف في ما يخص المستويات الثلاثة الأخرى؛ اذ ان معظم نماذج القياس الكلاسيكية لا تصمد أمام النقد في صلاحية تطبيقها في القياس على مستويات اعقد للقوة. فهناك صعوبة بارزة في تطبيق نظريات لا تنطبق على غير الوحدات المتجانسة؛ كما ان الطريقة الحسابية في القياس تتجاهل امكان حدوث نسب تبادلية غير واقعية.

في محـاولة تطبيق بدائـل قيـاسية أخرى، يختبر افريدور مدى صلاحية فكرة التدعيم المتبادل، لقياس المستـوى الثالث (قوة التشكيل)، وذلك من خلال جمع حاصل كل عنصر على حده، توصلاً الى جمع حصيلة العناصر معاً. ولكن مشكلة هذه الطريقة ـ حسب الباحث ـ انها تتغاضى عن تأثير وجود هذه العناصر مجتمعة، وتأثير كل عنصر على الآخر، بالاضافة الى كونها لا تلتفت الى الاعاقات المتبادلة، التي يحدثها تأثير وجود العناصر مجتمعة.

وفي مجال اختبار نموذج دفواي على المستويين الاخيرين، فان هذا النموذج لا ينجو، ايضاً، من العيوب والانتقـادات، بسبب عدم قدرته على التنبؤ؛ اذ انه وُضع، أساساً، لتقويم احداث وقعت في الماضي، معطياتها معروفة؛ كما ان هناك صعوبة في تطبيق نسب تجريبية على معادلات كثيرة المتغيرات. وهكذا، فانه من غير الممكن استخدام هذا النموذج في تقويم مواجهات مستقبلية.

الخلاصة، اذاً، انه لا توجد، بعد، نظرية لقياس القوة العسكرية (تشكيل، او جيش، او دولة). والأمل الوحيد للاقتراب، في المستقبل، من حلول لمشكلة قياس هذه المستويات يعتمد، ربما، على التقدم في مجال قياس قوة الاسلحة.

قد يجد الفراغ الذي تركته المقاربتان السابقتان في التوصل الى اقتراح نظري ملائم، في الاطار الاجرائي ـ التقني، لقياس القوة، تعبيراً مضاعفاً عنه في المقاربة التي يقدمها يهوشفاط هركابي، الذي عالج مفهوم القوة في الاطار السيسيولوجي ـ التاريخي. ان القوة في السياق الذي طرحه هركابي هي مفهوم محض نظري، لأنه لا توجد، في الواقع، قوة، بل عناصر ملموسة لحجم القوات. ان اعتبار القوة مفهوماً مستقلاً بذاته ينطوي ـ حسب هركابي ـ على مبالغة تتمثل في خطأ نسبة الواقعية الملموسة الى شيء غير واقعي، أو غير ملموس. وفي اعتقاده، ان القول ان القتال هو الاختبار الوحيد لتقدير القوة وقياسها ليس مطابقاً للحقيقة. فهناك عناصر عديدة تدخل في تقويم القيمة القتالية لجيش ما، ولتحديد نتائج تقدير القوة. وهذه الاعتبارات تتناول أسلوب التنظيم، والرغبة في القتال، ونوعية القيادة، الخ. وعليه، فانه عندما يكون الامر متعلقاً بتقويم القوة، ينبغي التمييز بين ما اذا كان البحث في القوة يتم على المستوى التكتيكي، أم على المستوى الاستراتيجي. كما يجب التمييز، أيضاً، بين بعدين آخرين: بين مفهوم «القوة المنظورة»، أي القوة المعبأة، والمتاحة عند نشوء الحرب، وبين القوة «الكامنة»، أي

القوة المحتملة.

لكن نتائج الحرب لا تتأثر، فقط، بعلاقات القوة؛ بل، أيضاً، في القدرة على الامتصاص (التحمّل). ان القدرة على امتصاص الخسائر تلعب دوراً بديلاً من القوة. واورد هركابي مثالاً آخر للتقليل من الدور الحاسم لتوازن القوى: ففي الحروب غير المتماثلة، لا تتأثر النتائج باجمالي حساب علاقات القوى، كما حدث في فيتنام، والجزائر، حيث حقق الطرف الضعيف فائدة من استخدام حرب العصابات، بانتهاج استراتيجية «اللعبة المضادة». وهذا المثال يبرهن على ان علاقات القوى ليست الدليل الذي يحدد، ببساطة، نتائج الصراع.

بناء على هذه المقدمات، طرح هركابي استنتاجاته حول التأثير الحاسم للعوامل السيسيولوجية ـ التاريخية في نتائج الصراع، وبناء القوة، وذلك من خلال مناقشة مصطلحات مثل «الاجماع الوطني»، و«نوعية الزعامة السياسية»، حيث ـ وفق ذلك ـ لا يكفي، للردع كهدف للقوة، ان يفرض التهديد على الخصم، بل هناك ضرورة لأن يتوفر، أولاً، الاجماع على تنفيذ هذا التهديد، وعلى الاستراتيجية الكامنة في صلب هذا التهديد. أما نوعية الزعامة، فهي تؤثر بصورة أكبر من تأثير نوعية المحاربين، والنوعيات التكنولوجية، وحتى عن الكمية، حيث تلعب الزعامة دوراً رئيساً في تقرير النجاح في المعارك، من خلال قدرتها على صوغ الاهداف التي يمكن تحقيقها، ومن خلال تقديرها السليم لاعتبارات الظروف الاستراتيجية والسياسية. وهذه المسألة الاخيرة تحتل أهمية حاسمة في تقدير نتائج الصراع؛ اذ ان الحروب بين دول متوسطة وصغيرة ـ كاسرائيل والدول العربية ـ في العصر الحالي، لم تعد معارك مغلقة، وانما هي معارك مفتوحة، يمكن، خلالها، ان تؤثر ضغوط ومواقف عناصر ثالثة في نتائجها؛ بل يمكن ان تسلب النصر من الطرف المنتصر. ولهذا، فان كانت مشكلة التوتر بين الكمية والنوعية تواجه المستويات الدنيا، فان المستويات المسؤولة عن قيادة الحرب تواجه مشكلة النوعية فقط، أي نوعية القيادة، لجهة قدرتها على فهم الظروف التاريخية، وقدرتها الابداعية على ايجاد الحلول لهذه المشاكل.

ولكن هل يمكن تصوّر نظرية في تخطيط القوة، اذا كانت الأهداف التي تُطرح القوة في اطار تحقيقها غير محددة ؟ هل يعكس عزوف القيادة السياسية عن تحديد مثل هذه الاهداف أفضلية نوعية، أم انتقاصاً في نوعية القيادة، كما يمكن ان نستنتج من مداخلة هركابي السابقة ؟ ان اهمية هذين السؤالين تتبدى في النتائج التي افضت اليها المساهمة الاخيرة، التي قدّمها آفي كوبر. وهي مساهمة تقوم على تعميم مخطط يدمج بين النظرية والمذهب والتخطيط، يمكن ان يساعد في ايجاد اجوبة عن المشكلات المطروحة. ان نوعية بناء القوة حسب هذا المخطط ـ المنظومة ـ هي ثمرة التخطيط الناجح في الدمج فيما بين النظرية والمذهب. وتتمثل مساهمة النظرية في كونها توفّر البنية التحتية المفاهيمية والفكرية المشتركة، فيما تساهم المذاهب في ترشيد مخططي بناء القوة وتوجيههما.

غير ان هناك انتقادات عديدة، من وجهة نظر الباحث، يمكن ان توجه الى النظرية والى الطريقة التي يمكن التعامل بها مع المذاهب. في ما يتعلق بالنظرية، تكمن الانتقادات، اساساً، في عدم قدرة النظرية على اعطاء وصفات للسلوك في اثناء الحرب، وفي بناء القوة على حد سواء؛ لأنها، غالباً، غير قادرة على التلاؤم والتكيف مع سياقات متميزة. وذلك يعود الى خصوصية المجال الامني ـ العسكري الذي يتسم بدرجة عالية من الدينامية، وعدم اليقين، وغياب العقلانية التي تحول دون ايجاد بنية فكرية ثابتة موجهة للتنفيذ. وبناء على ذلك، فان الاكاديميين العسكريين لن يستطيعوا ان يقرروا، بدقة، أي الاستراتيجيات والقوات ستلزم لتحقيق أهداف معينة للسياسة الخارجية. وفي اعتقاد الباحث، فان هناك ثلاثة اسئلة واجهت، ولا تزال تواجه، النظرية العسكرية في اطار محاولتها صوغ معضلة الكمية والنوعية: ما الذي يضمن النصر ؟ ما الافضل، جيش نخبوي أم جيش شعبي ؟ ما هو الحجم الامثل للجيش ؟

أما الانتقادات الذي يمكن توجيهها الى المذاهب، فهي تتعلق بالاحتمالات المطروحة ازاء فشل القائمين على تطبيقها بتجنب الدوغمائية، من خلال الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التكيف المتواصل مع المتغيرات والظروف. والمذاهب المتصلة بالبناء العسكري يمكن تقسيمها الى أربعة: «مذهب الامن القومي»، و«مذهب الامن» (بما

في ذلك الحرب) و«مذهب بناء القوة» و«مذهب القتال». وهذه المذاهب تشتق من خلال عملية الدمج بين عاملين: المعطيات الجيو ـ استراتيجية للدولة، والقيم الايديولوجية؛ حيث يشكل هذان العاملان المحور المبدئي في الفكر الامني ـ العسكري.

على الصعيد التطبيقي، بالنسبة الى اسرائيل، ينفي كوبر ان يكون لاسرائيل مذهب «أمن قومي» رسمي. ثمة اجزاء لفكر عام، ومبادىء في سياقات مختلفة، لكن لا يوجد مذهب مبلور. أما التطلع الى بلورة مذهب «أمن قومي»، فيقتضي ـ حسب رأيه ـ ايجاد معالجة لعدد من المسائل المركزية الآتية:

- ايجاد حلول للتخلّف الكميّ والمادي الاساسي لاسرائيل، بالنسبة الى اعدائها العرب. وهذا المعطى يستلزم خلق افضلية نوعية في مجالات مركزية للقدرة.
- خلق نظام عسكري واجتماعي ـ اقتصادي، مدمج، يعزز فيه الاقتصاد والمجتمع والجيش، أحدهم الآخر، سواء في زمن الهدوء أو الطوارىء.
- خلق أدوات غير أمنية مساعدة لتعزيز الأمن: تسويات سياسية؛ ترتيبات أمنية؛ ردع؛ تأمين دعم دولي سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري قبل الحرب، وفي سياقها.
- بلورة معايير لتطوير، ودمج، نظم أسلحة اساسية بصورة ذاتية.

والشيء ذاتـه يمكن ان ينطبق على مذهب الأمن؛ اذ لم تتم صياغة مذهب أمن اسرائيلي صريح ومبلور، للاسباب التي حالت دون ايجاد مذهب «أمن قومي». وهو يعتقد بأن صوغ مثل هذا المذهب، في ما يتعلق بمعضلة الكمية والنوعية، يفترض القدرة على توفير رد عسكري ملائم، في ظل معطيات التجانس الكمي، وذلك من خلال إملاء مسارات للحرب تحرم العدو من التعبير عن طاقاته الاحتمالية الكمية كاملة في الحرب. والتصور الامثل لهذا المسار يتم في اطار القالب الثلاثي التقليدي الذي يشمل الردع، والانذار، والحسم؛ وبناء القوة يجب ان يضمن هيمنة هذه العناصر الثلاثة.

وعـلى ذلك، فان مذهب بناء القوة ينبغي ان يتم على ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي، والمستوى العملاني، والمستوى التكتيكي. على المستوى الاول، يتم تحديد اسلوب البنية، والتنظيم، وترتيب سلّم الاولويات، وكذلك تتحدد معايير حجم الجيش، والنسبة بين الجيش النظامي وقوات الاحتياط. وعلى المستوى العملاني، تتم معالجة نوعية المعدات، ووسائل القتال، والدمج بين القوات والاسلحة. أما على المستوى التكتيكي، فيتمحور بناء القوة في الخلية الاساسية، أي حول التشكيل. ويتأثر مذهب بناء القوة، اخيراً، بمذهب القتال؛ حيث يتوجب التكيف مع التطورات التكنولوجية، وينبغي توفير رد فكري يستمثر مزايا استغلال القوة الى الحد الاقصى، ويقلل من تأثير التكنولوجيا ومذهب القتال لدى العدو.

وهكـذا، يأتي بعد ايضاح مساهمة النظرية، والمذهب، دور التخطيط، الذي يشكل لبّ عملية بناء القوة العسكرية، حيث تتميز مساهمة التخطيط بحاجتين أساسيتين: الواقعية والمرونة. وتقتضي الواقعية الدمج بين عاملين: العقلانية والحل الوسط؛ فيما تفترض المرونة ان كل خطة هي عبارة عن قاعدة للتغيير؛ اذ ينبغي على التخطيط ان يتسم بالمرونة، وان يقوم بتغيير انماط، وتعديل قرارات وتصورات، وما الى ذلك. وهذا الامر غير ممكن بدون تحديد عاملين أساسيين: أولاً، تحديد أهداف القيادة السياسية؛ وثانياً، تحديد البيئة الاستراتيجية.

وحيث تشتق من هذين العاملين سياسة الامن القومي التي تنتمي الى مستوى الاستراتيجية العليا، فان الخلاصة تقتضي الاعتراف بأن بناء القوة يتطلب نشاطاً يتجاوز النطاق العسكري، وان مشكلات الكمية والنوعية التي غالبـاً ما ينـظر اليها بمنظار عسكري، غالباً ما توجد مفاتيح حلها ومجابهتها خارج هذا النطاق. أي، باختصار، ان تحديد اسلوب صوغ حل هذه المشكلة هو عملية متكاملة بين النخبة السياسية، التي وحدها تملك القدرة على تقرير نوعية الاهداف، وبين المخططين العسكريين، الذين ينبغي عليهم ان يصوغوا مخططات تلائم هذه الاهداف.

الكمية والنوعية؛ مروحة خيارات

تنتهي المقاربات السابقة الى الاصطدام بالحلقة المفرغة ذاتها، وتترك الاسئلة مفتوحة؛ اذ لا يوجد قياس مقبول لاشكالية العلاقة بين الكمية والنوعية. أما على الصعيد التخطيطي لبناء القوة، فان هناك شكوكاً في التوصل الى مثل هذا التصور، في غياب تحديد استراتيجية «الامن القومي». وعليه، ما الذي يمكن ان تقدمه معطيات التجربة حصراً، والمقارنة التاريخية بصورة اجمالية، لاضاءة ابعاد المشكلة ؟ هنا يتسع المجال لكل الخيارات؛ من خيار المقامرة على التاريخ لتأكيد الافتراض التقليدي «نوعية في مقابل كمية»، الى خيار الرزم المتوازنة «نوعية وكمية في مقابل كمية ونوعية»، الى خيار النوعية في مقابل النوعية «خيار التسابق على النوعية»، الخ. ومن البديهي ان يكون لكل خيار، في اطار هذه المروحة، تبرير يمتلك قدراً من الوجاهة والصحة.

خيار المقامرة على الخزينة (التفوق في النوعية)

ناقش البروفيسور مارتن فان كرفيلد التحولات التاريخية التي طرأت على مشكلة الكمية والنوعية، ومغزى ذلك على بنية الجيوش. وهو أشار الى انه منذ بداية هذا القرن برزت نقطة تحول جذرية في طابع الحروب، التي اصبحت أكثر تعقيداً؛ اذ لم يعد الفضل في احراز الانتصار ينحصر في نوعية الجنود أو المعدات والاسلحة فقط، بل بفضل عوامل أخرى، تتمثل في نوعية القيادة، والتنظيم، والتكتيك، والاساليب. وإزاء هذا التحوّل، فان القدرة على استغلال الموقف، والمكان، في سبيل الحصول على افضلية، يلعب دوراً حاسماً في التأثير في نتائج الحرب، وهو ما يقتضي توفر القدرة على القيام بالمخاطرة، والجرأة، والارتجال. والخلاصة، ان مشكلة الكمية في المعركة الحديثة ليس لها حلول مطلقة وواضحة. وهذا ينطبق، ايضاً، على الخيارات التي تواجهها اسرائيل، التي تعاني من تفاوت في الكمية مع جيرانها.

والخيار الذي طرحه كمخرج من مأزق الخيارات التي تواجه اسرائيل لخّصه على النحو التالي: «اذا كانت النسبة (الكمية) اسوأ من ٣:١ اصنع السلام ودافع عن نفسك بصلابة وتفاءل بالخير، أو قامر على الخزينة كلها». وهو رجّح استمرار العمل بالخيار الثاني «المقامرة على الخزينة»، الذي اتبعته اسرائيل حتى الآن، والذي يقتضي استمرار العمل على الاحتفاظ بالافضلية النوعية في جميع المستويات.

خيار الرزم المتبادلة

يدل التاريخ العسكري ـ من وجهة النظر هذه ـ على ان الكمية ستنتصر، في نهاية الامر، في الحروب الطويلة، اذا لم تقف ضدها، الى جانب النوعية، كمية ضرورية ايضاً. وهذا ـ حسب العقيد أبراهام ابالون ـ ما تأكد، أيضاً، في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما لم يستطع سلاح الجو والقوة النظامية النوعية ـ ولكن الضئيلة ـ لدى الجيش الاسرائيلي، في أيام القتال الاولى، ان تواجه وفرة قوة مصر وسوريا؛ اذ انه كان ينقص اسرائيل يومذاك، من جبل الشيخ شمالاً حتى حصون قناة السويس جنوباً، توازن سليم في رزم النوعية والكمية. ويفهم من هذا ان المقولة السابقة «نوعية في مواجهة كمية» قد جرى تحديدها بصورة خاطئة، وانه يجب تعديل هذه المقولة بصورة جوهرية، لأنه اذا كان ما يميز أمن اسرائيل هو صراع قلّة في مواجهة كثرة، فليس معنى ذلك، بالضرورة، ان النوعية فقط ستساعد اسرائيل، لأن هذه المعادلة ليست مشروطة باسرائيل وحدها، بل، ايضاً، بمن يحيط بها. وهذا يعني انه اذا كان العرب ينتهجون سباق التسلح، فليس لدى اسرائيل من خيار سوى منافستهم، أيضاً، في الكمية. ويصبح المطلوب، اذاً، رزم نوعية وكمية متوازنة لدى اسرائيل تمكنها من مواجهة كمية ونوعية لدى اعدائها.

الخيار المستقبلي؛ نوعية في مواجهة نوعية

تقوم الدعوة الى هذا الخيار، التي يتبناها د. زئيف ايتان، على أساس تخطئة الافتراضات القائمة على الاستهانة بالتحسن النوعي الذي يطرأ حالياً (في الماضي القريب وفي المستقبل القريب) على الجيوش

العربية. وحسب هذا الرأي، فان هناك مؤشرات عديدة تدل على ان الجيوش العربية في سبيلها الى ان تحسن من نوعيتها بصورة جذرية. وأحصى د. ايتان ما يقارب عشرة متغيرات حدثت في الماضي القريب، تشتمل على طابع تحول نوعي ـ استراتيجي لدى الجيوش العربية. وتتراوح هذه بين محاولات الجيوش العربية تطوير نظرية مستقلة في الحرب والاهتمام بتنمية مهارات قواتها عبر اكتساب خبرات أجنبية خلال مناورات مشتركة مع دول متقدمة، ونوعية الشراء والتسابق الى ادخال وسائل قتال حديثة ومتطورة تقنياً، والاستثمار في صناعة عسكرية محلية.

ويعتقد د. ايتان بأن اسرائيل تواجه، في الواقع، منافسة قاسية في مجال التحسين النوعي، بسبب ما تتمتع به الدول العربية من موارد مالية كثيرة تساعدها في تطوير، وشراء، اسلحة متقدمة. ويطلق على هذا التنافس التشبيه الشائع بالاصطلاحات الرياضية بقوله: ان المنافسة ليست ضد مجموعة من الدرجة الثالثة، بل ضد مجموعة من الفريق القومي (الدول العربية مجتمعة). وعلى الرغم من انه يشكك في قدرة الدول العربية في الفوز في هذا الصراع (!)، الاّ انه يؤكد ان القول بأن لدى الجيوش العربية اعداداً كبيرة من الافراد ووسائل القتال، بينما تمتاز اسرائيل بتفوقها النوعي، يعتبر خطأ خطيراً، وذلك بسبب تجاهل ان الجيوش العربية تبذل جهودها لتحسين نوعية قواتها.

حدود القوة

اذا كان يمكن تشبيه معادلة «الامن القومي» وفق المعادلات الرياضية، فانه يمكن اختصار معادلة «الامن القومي» على النحو التالي: ضغوط وتحديات خارجية (أمنية وسياسية) تحدد الاهداف السياسية والامنية، مقابل ضغوط وضرورات داخلية تتحكم في الوسائل والموارد المخصصة لتلبية هذه الاهداف. وبينما تتكون الضغوط الخارجية، أساساً، من التهديد العسكري الذي تشكله الدول العربية على اسرائيل ـ وفق المعادلة الامنية الاسرائيلية ـ فان الضغوط والقيود الداخلية تنبع من عوامل الميزانية، والديمغرافيا، والجغرافيا، أي من المكوّنات الجيو ـ استراتيجية للدول. ما هو العامل الحاسم، اذاً، في التأثير في بناء القوة ؟ أهي الضغوط والاهداف التي تشكل بمجموعها التحديات الامنية والسياسية، أم تأثير الموارد الاقتصادية والديموغرافية ؟ هذا هو السؤال الاول. أما السؤال الثاني، فهو ايهما يشكل عامل الاعاقة الاساسي في الشق الثاني في اطار المعادلة، قيود الميزانية (الاقتصاد)، أم القيود الديمغرافية (القوة البشرية)، في سياق بناء القوة وتعاظمها ؟ هذان السؤالان يشكلان المحور الاساسي في الجزء الثالث من موضوع النقاش المكرّس للبحث في القيود الداخلية على بناء القوة.

١ ـ قيود الميزانية: كبح التوازنات، واعادة تعريف استراتيجية الأمن

ان الاستنتاج الرئيس الذي يؤكده العميد يوسف معيان يرسم لوحة متشائمة لامكان الاستمرار في تعزيز نفقات الدفاع، وتالياً الحفاظ على الاستثمار في ميزانية التعاظم، بدون ادخال تعديل على استراتيجية الامن الاسرائيلية. فعند الشروع في مناقشة مسألة عبء ميزانية الدفاع على الاقتصاد الاسرائيلي، يجب تأكيد ثلاثة معطيات اساسية تميّز، حالياً، الاقتصاد الاسرائيلي:

- تشكل نفقات الدفاع ربع الانتاج القومي الخام. وهذه النسبة هي أعلى من أي نسبة في أي دولة في العالم.
- نفقات الحكومة تتساوى، بل تتخطى الانتاج القومي الخام. وهذا يعني احتمال تقلّص الانتاج القومي الخام على المدى البعيد، اذا لم يتم تقليص نفقات الحكومة، وزيادة الانتاج.
- الدَيْن العام يتزايد. وهذا المعطى لا يسهل الحصول على أموال في المجال المصرفي. لذلك، فالعامل الوحيد الذي يتيح لاسرائيل الحصول، باستمرار، على قروض، هو وقوف الولايات المتحدة وراءها.

وتقود هذه السمات الى: ١ ـ نقص في الموارد القومية التي يمكن توظيفها في زيادة الانتاج القومي؛ ٢ ـ دَيْن متراكم متسارع، للولايات المتحدة؛ ٣ ـ اضمحلال زيادة قوة الجيش من المصادر الخاصة.

أما الوصفة التي اقترحها، فهي تتلخص في المطالبة بضرورة زيادة الانتاج القومي الخام، وفي الوقت عينه اجراء تقليصات في نفقات الحكومة، وخصوصاً في ميزانية الدفاع. ولكن هذا التقليص مشروط باتخاذ خطوات في مجالين رئيسين: الاول، اعطاء تعريف جديد ومختلف لاستراتيجية الدفاع؛ والثاني، احداث تغييرات تنظيمية، واستحداث أساليب عمل حديثة في جهاز الدفاع.

في المجال الاول، ربما من الافضل ـ كما قال ـ العودة الى استراتيجية «الهجوم الوقائي»، التي كانت متبعة قبل حرب الايام الستة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بدلاً من استراتيجية الدفاع والانتقال الى الهجوم بعد امتصاص ضربة العدو الاولى. أي ان المبدأ الاساسي ـ وفق هذه الاستراتيجية في بناء القوة ـ يعتمد التركيز على بناء قوة هجومية، يتم استخدامها للحسم في المكان والزمان الاكثر ملاءمة، بدلاً من الاستراتيجية القائمة على اعداد القوة لكل الاحتمالات ـ التفوق في كل العناصر.

أما في المجال الثاني، فينبغي اعادة تنظيم توزيع النشاطات والمهام في عمل جهاز الدفاع، بصورة تتيح تطبيق سياسة «كبح توازنات» في بناء القوة.

ان الدلالة التي تشير اليها هذه الاستنتاجات، في مجال العلاقة بين الكمية والنوعية، تكمن في انها تعطي الاولوية، في تحديد هذه العلاقة، للقيود التي تمثلها عناصر الموارد، الميزانية ـ الاقتصاد حصراً. والنتيجة المستقاة من ذلك تأكيد مبدأ التفوق النوعي في مقابل الكمية؛ ولكن التفوق في نقطة الحسم وليس في كل النقاط.

٢ ـ التخلي عن مشاريع الاستثمارات الكبرى

في السياق ذاته، أيضاً، طرح العميد تسفي شور التأثير السلبي لقيود الميزانية على بناء القوة، ولكن من زاوية معالجة تأثير التقلّص في القدرة الشرائية الاسرائيلية على المتزود، وامتلاك وسائل قتال حديثة متطورة. وفي مجال الاقتراحات لحل هذه المعضلة نلمس، أيضاً، حلولاً متقاربة: «كيف يمكن، بالميزانية المتاحة والثابتة، من حيث الواقع، المحافظة على مستوى أمني ملائم، وعلى قدرة عسكرية لمواجهة التهديد المتواصل بالحرب ؟». ورأى ان الحل لهذه المعادلة ينبغي ان يقوم على تكييفات متوازنة بين شقي المعادلة؛ أي بين قيود القدرة الذاتية، وقيود التحديات الخارجية. وحسب ذلك، فانه يتوجب التوصل الى فحص القدرة على استغلال ما هو موجود من طريق تغيير اولويات تخصيص الموارد المالية، أو من خلال نظرة مختلفة الى العناصر الاساسية التي تؤدي الى استغلال أفضل للميزانية. وهذا يفترض التخلي عن مشاريع مركزية تتطلب استثمار مواد ضخمة، والاكتفاء، بدلاً من ذلك، باستثمارات في عدد أكبر من المشاريع ذاتية الانتاج، سواء من الناحية التقنية أو على مستوى تطوير تقنيات للمستقبل.

٣ ـ القيود الديمغرافية

يمكن ايجاز الاستنتاجات الاساسية لهذه المداخلة، المكرّسة لتحليل ابعاد عوائق الديمغرافيا في السياق الامني، في النقاط التالية:

○ لا تمثّل نسبة الزيادة العامة للسكان في اسرائيل القيد الديمغرافي فقط، بل يتمثل ذلك، أساساً، في التغيرات في مجموعات الاعمار، أي في كون ان التباطؤ في زيادة السكان لا ينطبق على الفئات كلها بالمقدار عينه. وفي السياق الدفاعي، هناك مغزى كبير للفوارق في نسب الزيادة في فئات الاعمار المختلفة.

○ هناك انخفاض في حجم الدفعات السنوية في نسبة زيادة فئات الشباب؛ في مقابل هذا ازدادت فئات اعمار «المسنّين» (فوق ٣٥ سنة)؛ أي ان الزيادة في نسبة اعمار الشباب تتقلّص، قياساً بالفئة الثانية.

○ لا تتأثر التغيرات الديمغرافية بحجم السكان فقط، او بنوعية الدفعات السنوية بين السكان، بل تتأثر، أيضاً، بتركيب هذه الدفعات، ومستوى ثقافتها، وتأهيلها المهني.

وعلى ذلك، فان الباحث خلص الى توقع حدوث جمود، أو على الاقل زيادة بطيئة، في حجم القوى

البشرية المتاح لسد الاحتياجات الاقتصادية، وقطاع الأمن، مما يطرح، في رأيه، ضرورة القيام بنشاط مكثّف يؤدي الى استئناف الهجرة الى اسرائيل، باعتبار ان ذلك الحل هو الوحيد للمشكلة الديمغرافية.

٤ ـ قيود الجغرافيا

يكمن في عاملي المكان والموقع أحد أهم قيود اسرائيل الاستراتيجية؛ فجغرافية اسرائيل، الطويلة والضيقة، تثقل على حركة جيشها المحصور بين جبهتي الشمال والجنوب، وتترتب على هذه الخارطة الجغرافية مشكلة تدخل في صميم المعادلة الامنية، تتمثل في قابلية اسرائيل للتعرض للاصابة، حيث لا يوجد، واقعياً، نقطة في اسرائيل بعيدة أكثر من ٢ ـ ٥ دقائق طيران من الحدود المجاورة. والامر عينه ينطبق على انكشاف مساحة اسرائيل للصواريخ من أي نوع كان.

ويؤدي النقص في المساحة الى احداث قيود على مسائل حيوية، مثل التدريب، او تطوير اسلحة ذرية مثلاً. ولهذا، فان اسرائيل تعتبر من أكثر الدول استغلالاً لحجم مساحتها في الشؤون العسكرية (حوالى ٥٠ بالمئة). وتبرز هذه القيود، الى حدّ كبير، في ما يتعلق بالمسائل المناخية، والطبوغرافية؛ وذلك لأن الحدود الاسرائيلية تعمل هي الاخرى بصورة غير مريحة لاسرائيل؛ وتبرز هذه العيوب الحدودية على الحدود اللبنانية خصوصاً. فنظراً الى خطوطها الجبلية الوعرة، فهي تنطوي على مزايا لحرب عصابات تشن ضد اسرائيل. وبصورة غير مباشرة، يساهم قرب السكان الفلسطينيين من الحدود في فرض قيود أخرى، اضافة الى مغزى الزيادة الديمغرافية للفلسطينيين داخل حدود العام ١٩٤٨.

والخلاصة، ان دراسة العوامل الجغرافية البنيوية، هي، في اغلبها، عوامل سلبية، تثقل على أمن اسرائيل وقوتها. وما دام من غير الممكن تغيير المعطيات الجغرافية (الطبيعية، والبشرية أيضاً)، فلقد دعا الباحث الى بذل الجهد الاكبر في كل ما يتعلق بالمتغيرات الاخرى في «معادلة الامن القومية»، من أجل احداث توازن مع هذه القيود.

كيف يمكن، اذاً، سد الفجوة في توازن القوة، التي تفرضها الضغوط سابقة الذكر، على الاخص ضغوط الميزانية والديمغرافيا والجغرافيا ؟

حسب المداخلة التي طرحها اللواء ابراهام تامير، هناك خياران يمكن ان يؤمّنا الاجابة عن هذا السؤال: امّا التسوية السياسية، وامّا الوسائل العسكرية.

في مجال الخيار السياسي، يتلخص الهدف الذي ينبغي ان تعمل اسرائيل على تحقيقه في اقامة سلام دائم مع جيرانها، وذلك على أساس ثلاثة انواع من الحدود: حدود اقتصادية تكون حدود السوق المشتركة؛ حدود أمنية تكون حدود النظام الأمني ـ الاقليمي؛ حدود سياسية مفتوحة طابعها اداري لا أمني. وفي حال عدم التوصل الى هذا الهدف، فانه ينبغي السعي الى تحقيق تسويات اقليمية مرحلية تحول دون نشوب حرب، على غرار التسوية مع مصر. اما في مجال الخيار العسكري، فليس من الممكن، اطلاقاً، سد الفجوة الكمية في ميزان القوى بين اسرائيل واعدائها بواسطة الكمية. وعلى ذلك، فان التفوق العسكري يجب ان يستند الى تحقيق التفوق في النوعية. ويقتضي ذلك توفّر القدرة على استغلال موارد الدولة من القوى البشرية حتى الحد الاقصى، أي ليس لدى اسرائيل من خيار غير الاعتماد على ذاتها؛ وذلك يتم باقامة ميزان قوى على أساس شعب يعتبر كله جيش.

وفي رأي باحث آخر، هو العقيد شلومو، فان السبيل الوحيد للحفاظ على قدر من التوازن ازاء القيود التي تطرحها الميزانية، ونقص الكمية، يتأمن من خلال ايجاد قدر من التوازن بين الاستثمار في «شريحة البقاء»، وبين «شريحة التعاظم» في بناء القوة. والاسلوب الملائم لتحقيق مثل هذا التوازن يمكن ان يتم من خلال الدمج الصحيح بين قيود الموارد والتهديدات الخارجية، من جهة، وبين مفهوم الامن وقيود التكنولوجيا، من جهة أخرى. ومن وجهة نظره، فان تحليل كل عنصر من هذه العناصر الاربعة يجب ان يتم على أسس متوازنة وواقعية. ففي مجال قيود الموارد، ينبغي ان يتلاءم بناء القوة مع الحدود التي يمكن ان تسمح بها موازنة الدولة. وفي

مجال القيود على الشراء والتكنولوجيا، ليس من الضروري، في الحرب، ان تكون الوسائل ـ الاسلحة ـ كلّها ذات نوعية من الدرجة الاولى؛ فالاستخدام الواعي والذكي لوسائل قتال ذات نوعية مختلفة، يمكن ان يحقق النتائج المرجوة. أي ان حجم القوة وحجم نوعيتها يجب ان يتوافقا وينسجما مع القدرة على تأمين الموارد. والنتيجة التي يفضي اليها هذا الاستنتاج هي الدعوة الى اعطاء الاولوية لقيود الميزانية، في ما يتعلق ببناء القوة.

عناصر النوعية كمضاعفات للقوة

لا خيار، اذاً، لدى اسرائيل، حتى في مواجهة القيود الداخلية، الّا اعتماد التفوق في النوعية، بل وأساساً بسبب تلك القيود ذاتها. والمغزى الرئيس لهذا التحدي الذي أشارت اليه المجموعة الرابعة، والاخيرة، من البحث، يمكن تلخيصه في «ان تستطيع استغلال مواردك بصورة تفوق قدرة عدوك على استغلال موارده». وفي العناوين الاكثر تفصيلاً، فان هذا الاستغلال يعني القدرة على تعبئة الطاقة البشرية بصورة مثلى، واستغلال اكثر ملاءمة للموارد المالية، والاستفادة القصوى ممّا تتيحه التكنولوجيا، والاكتساب الصحيح للخبرة المهنية والعلم، والفعالية التنظيمية التي تتيح المرونة العملياتية للقوات بالقيام بالرد الفوري، والملائم، في اعقد الظروف. ان كل هذه الامور هي، في المحصلة، ما يمكن تسميتها بمضاعفات القوة.

ولا شك في ان تفوق اسرائيل على خصومها في هذا المجال، انما هو نتيجة للتزاوج بين عوامل اجتماعية وثقافية وعسكرية، تتيح لاسرائيل ان تجعل من استفادتها من هذه العناصر احد الخيارات والبدائل الممكنة، في مضمار صراعها مع الدول العربية. فالاستخدام المرن للطاقة البشرية يعكس، أساساً، احراز المجتمع نصيباً متقدماً من العصرية والتنظيم. اما تأثير العوامل النظرية العسكرية، فهو يتجلى بالقدرة على الاستخدام المرن لاجهزة القيادة والسيطرة، والاتصال في ميدان القتال بنظم تتيح دفقاً للمعلومات بصورة سريعة، والابتكار في مضمار الاستفادة من المزايا التقنية.

وأشار التركيز على نظرية «قيادة تسترشد بالمهمة»، التي يلحّ عليها عدد من هذه المقاربات، باعتبارها تمثل مخرجاً لمشكلتي الرقابة والتخطيط، الى اعطاء الاولوية للمهمة على التمسك بالخطة، والميل نحو اللامركزية، بافساح المجال للقيادات والرتب المحلية، الميدانية، للرد على متغيرات طارئة في ميدان القتال، من دون الحاجة الى الحصول على قرارات وتوجيهات مركزية. وهذه النظرية تشكل، بصورة موازية، حلاً لمشكلة دفق المعلومات أيضاً. ويقتضي هذا الاسلوب الحد من الانضباط والتزمّت العسكري، وتنمية الاستقلال في التفكير والانتقاد في اثناء عملية التثقيف والتدريب في الجيش، وايجاد حلول عملية للمؤثرات السلبية الناشئة من طبيعة المأسَسَة في النظام العسكري. ولذلك، فان من الضروري ان يصار الى تعديل انماط التثقيف، والتدريب، والتربية.

مروحة الخيارات والحلول التي طرحها المداخلات الاخيرة قد تكون اكثر فصول البحث حيوية واهمية؛ ذلك ان الحلول والابتكارات النظرية المطروحة، هنا، تقدم حصيلة متنوعة، ومكثفة، للخبرة التي استمدها الفكر العسكري الاسرائيلي خلال تجاربه الطويلة. وهي تشير، في الوقت عينه، الى انماط النظم، والخطط التي يمكن ان يكون الجيش الاسرائيلي بصدد ادخالها، أو تعديلها. وبصورة اجمالية، فهي مؤشر الى قياس العملية التي يتمّ بها هضم، واستيعاب، نظريات وافكار عسكرية حديثة، وتطويعها في سياق معالجة مشكلات نموذجية يعاني منها الجيش الاسرائيلي.

الحيلة التكنولوجية

يعتقد د. مئير بأعيل، بأن على اسرائيل ان تعترف بحقيقة انها ستظل دولة صغيرة ومحدودة الموارد. ولذلك، فان التحدي الامني عندها يكمن في تحقيق الانتصار بمساعدة ما هو متاح، فعلاً، لها، طالما انه لا يوجد لاسرائيل أمل في المنافسة في السباق الكمي مع العرب، ولا حتى في شراء وسائل قتالية حديثة. ومن الناحية النظرية، يمكن تحقيق ذلك، أولاً، بالخروج من ضيق الافق المحيط بنظرية قطبي التعاظم الكميّ، من ناحية، وتحديث وسائل القتال، من ناحية أخرى، لأن هذه الدائرة الفكرية تتجاهل ابعاداً أخرى، يمكن ان يحقق استخدامها فائدة

أكبر من الكمية، ومن التكنولوجيا. أحد هذه الابعاد يمكن ان يتحقق بواسطة الحيّل المركبة الناجمة عن الاستغلال السليم لبعد حشد القوى؛ اذ ان نوعية الحشد يمكن ان تحقق فائدة تفوق فائدة نوعية وسائل القتال. وثاني هذه الابعاد يتمثل في فن الحرب؛ ويتم ذلك من خلال الدمج على المستوى التكتيكي، والاستراتيجي، على حد سواء، بين أربعة عناصر أساسية: محاربين، وقادة مفكرين، ووسائل القتال، وعوامل الساحة (الارض والجو والبحر). أي يمكن ان يتحدد فن الحرب بواسطة القدرة على تحقيق أنواع مفضلة من عمليات الدمج التي تنطوي على حيلة بواسطة ما هو متاح فعلاً.

ولأن الدمج هو ظاهرة ذهنية، فان هناك أهمية فائقة لأن يحرص القادة السياسيون والعسكريون على تنميتها في صفوف افراد الجيش، وذلك من أجل خلق قيادات نوعية تتمتع بالقدرة والذكاء لتدبير الحيل. وفي رأيه، ان من شأن اسلوب تأهيل القادة ان يخدم الجيش بصورة تفوق الخدمة التي يؤديها التطوير التكنولوجي.

اصالة التفكير

على غرار باعيل، شكّك د. ايلان عاميت في جدوى التصعيد التكنولوجي، كخيار سحري لحل معضلة اسرائيل الامنية، لأن اسرائيل لن تستطيع تحمّل اعبائه المالية والبشرية؛ كما انه ليس في امكان التكنولوجيا المتفوقة ان تحل محل العناصر الاساسية التقليدية في الفكر العسكري.

ومن وجهة نظره، فان الصعوبات التي تطرحها متغيرات ميدان المعركة من شأنها ان تؤدي الى اعادة النظر في مفاهيم الامن الاسرائيلية الاساسية؛ بيد ان التكنولوجيا على غرار نظام الرقابة، والسيطرة على الميدان، ليست هي مفتاح حل تلك المشكلات، وانما يتوجب البحث عن هذه الاجوبة في العامل البشري نفسه، في ما يطلق عليه «المبادىء الخمسة» التي تكون بعد الاصالة في التفكير والدافع، وهي: الحكمة (القدرة على التكهّن)، والقوة (نوعية الجاهزية)، والشجاعة (الاستعداد لتحمّل المخاطر)، والمناعة، والبنية، وهذه الاخيرة تشمل الاسس التنظيمية لاستخدام الجيش.

دولة صغيرة متعاظمة القوة

على النقيض من الخيارات التي ألحّ عليها د. عاميت ود. باعيل، تطرح هذه المقاربة خيار التصعيد التكنولوجي المحض، باعتباره ينسجم مع مسار التاريخ. وحسب العقيد بنيامين، صاحب هذا الرأي، فان في امكان اسرائيل ان تحرز التفوق في مواجهة التفوق الكميّ عند العرب، من طريق التطوير الذاتي للتكنولوجيا، وليس الاقتصار على التحديث الهامشي لتكنولوجيا متطورة ومعروفة. ورأى ان هذا يتطلب ان تحرز اسرائيل تفوقاً، ايضاً، في مجال الخبرة، حتى على دول كبرى في هذا المجال. وبذلك، فان الاستغلال الفعّال للطاقة الكامنة في العلم والتطور التكنولوجي يمكن ان يتحول الى عنصر يعادل اعداداً ضخمة من السكان او الجنود. وللوصول الى تحقيق هذا الهدف، ينبغي، كنقطة انطلاق، اجراء تغيير في اسلوب التربية، والتدريب، المعمول بهما في الجيش الاسرائيلي، وذلك بتطبيق اساليب علم النفس والتربية الحديثة، لاختيار وانتقاء الاشخاص الموهوبين من بين المجندين للعمل في مجال تطوير التكنولوجيا.

ابعاد التثقيف

لكن الى أي مدى يعرف الجيش الاسرائيلي نفسه بأنه هيئة تثقيفية ؟ ما هي نوعية التثقيف التي ينبغي الاسترشاد بها ؟ هذان السؤالان يمكن اختبار اجابتيهما في ضوء خمسة مستويات، تشكل المجالات الاساسية للتثقيف القِيَمي في الجيش، وهي: العصرية، والديمقراطية، والصهيونية، والانسانية، والتمسك بالمهمة.

تقتضي العصرية تنمية افراد عصريين يفكرون، ويتصرفون، بطرائق عصرية. وسمات ذلك: التفكير الذكي، عملياً وعقلانياً، والادراك، والشك، والنقد، وتنمية القدرة على المبادرة. العصرية، اذاً، تتعلق بالتصارع مع البدائية، والتخلف. ويتمثل بُعد الديمقراطية في تنمية مناخ يسمح بالاعراب عن الرأي. اما في

المجال الايديولوجي، فيجب التأكيد على ادانة أية وجهة نظر مناهضة للصهيونية. وتقود مستويات التثقيف، مجتمعة، الى تحسين نوعية وكفاءة الجنود و الضباط في مجال التمسك بالمهمة، وهو المبدأ الاساسي الذي ينبغي للتثقيف في الجيش ان ينجح في تحقيقه.

قيادة تسترشد بالمهمة

يعتبر مبدأ «القيادة المسترشدة بالمهمة»، كعنصر من عناصر مضاعفة القوة، احد ابرز المبادىء الحيوية التي يجرى التركيز عليها في الجيش الاسرائيلي بعد حرب العام ١٩٧٣. وتهدف هذه الطريقة ـ كما شرحها العقيد حانان ـ الى التوصل الى القدرة على استغلال عامل الوقت بأكبر قدر من الفعالية في ظروف عدم اليقين ـ ضباب المعركة ـ وعلى أساس الحاجة الى التصرف باسرع ما يمكن خلال انقطاع الاتصالات. والميزة التي ينطوي عليها هذا المبدأ تكمن في اتاحته المجال للتغلب على القيود التي تفرضها اساليب القيادة والسيطرة الموجهة تكنولوجياً، التي من غير الممكن ان تشكل بديلاً من الاسلوب المباشر البدائي ـ الانساني. كما ان هناك ميزة اقوى ينطوي عليها هذا الاسلوب، وهي تتعلق بتنمية الثقة لدى الكوادر والقيادات ذات الرتب الادنى. كما يشكل هذا الاسلوب حلاً عملياً لمشكلة بطء تدفق المعلومات، والتعامل معها بصورة فورية، وتوفير الردود عليها في ميدان المعركة.

تمرين يقود الى تلمُّس الطريق

والعمل باسلوب قيادة تسترشد بالمهمة يقتضي احداث تعديلات في نظام واساليب التدريب للقوى البشرية العاملة في الجيش، بما يتلاءم واعداد الجنود والضباط للقيام بتحقيق المهمات بصورة اقرب الى الواقعية. وعلى ذلك، فان النتائج الحقيقية للتمرين لا يجب ان تهدف الى تقديم التقارير، او تقتصر على الدلالات الوصفية، بل يجب ان تكون غاية التمرين الاساسية متكيّفة مع القدرة على «تلمُّس الطريق»، وهو الهدف الاساسي للتمرين، وذلك باعتماد تخطيط يطابق ما هو متوقع في حالة خوض المعركة.

نظام تدفق معلومات افضل

ينبغي، قبل الاستعداد للحرب المقبلة، ضمان وجود نظام فعّال لتدفق المعلومات. ويفترض بهذا النظام ان يتلاءم ويوفر اجوبة مع التقديرات التي تأتي من مصادر مختلفة. والاقتراحات التي رأى اوري دروري ضرورة لاتباعها كاسلوب لمعالجة ضمان فعالية هذا النظام ازاء العوائق المحتملة، تتناول اسلوبين:

الاول: اتباع طريقة الالاعيب ـ المناورات او السيناريوهات. وتمتاز هذه الطريقة بأنها توفر فهماً افضل للمشكلات، وتتيح التدريب على التفكير، وتُكسِب مناعة في التعامل مع المفاجآت.

الثاني: الاسلوب القياسي، بالاعتماد على دراسة التاريخ العسكري (التجارب). ويتيح ذلك تنمية مناعات في مواجهة الاخطاء المحتملة، مع مراعاة القيود على هذا الاسلوب، التي تأتي من الاستخدام السوقي لدروس التاريخ.

نظرية القتال كبديل

يمكن اعتبار نظرية القتال بديلاً من معضلة المشكلات الناجمة عن نقص الموارد. هذا ما طرحه العميد دافيد كاتس. ويتم ذلك على أساس تحقيق الحسم من خلال عناصر المناورة الاستراتيجية والتكتيكية؛ حيث يمكن ان تشكّل القدرة العملانية لوسائل قتال متطورة أمراً أهم من وجود كمية ضخمة من وسائل قتال قديمة؛ فنظرية قتال «ثورية» مشتقة من تكنولوجيا معروفة ـ تقليدية ـ يمكن ان تكون أكثر جدوى وفعالية من وسيلة قتال حديثة، يتم تطبيقها بمساعدة نظرية قتال معروفة. وفي اعتقاد كاتس، ان نظرية القتال يجب ان تركز على اسلوب من شأنه اختصار مسارات الحرب (الجولات القصيرة)، وذلك على أساس هجوم النوعية، الذي لا يتحطم بهجوم الكمية. وهنا، من الاهمية، أيضاً، ادخال تعديل على نظرية القيادة والسيطرة، من أجل تحسين مسارات اتخاذ القرارات؛ كما يستوجب ذلك تأهيل القيادات، حتى تتمكن من استغلال عناصر القوة بمرونة كافية، وذلك

على أساس نظرية القيادة الموجهة بالمهمة.

التنظيم المتوازن لعناصر القوة

ان النوعية ستظل أمل اسرائيل في مواجهة التفوق الكمي لدى الجيوش العربية. لكن من غير الممكن تحقيق التفوق النوعي ـ كما قال موشي باركوخفا ـ من طريق اعطاء اهمية زائدة لاحد عناصر القوة على حساب العناصر الأخرى. ان المبدأ الاساسي الذي تلحّ عليه هذه المقاربة الاخيرة، هو تحقيق التوازن في بناء عناصر القوة كافّة. والحل لمعضلة تجاوز الموارد الذاتية يمكن ان يتوفر من خلال تبنّي نظرية قتال اكثر ملاءمة وتطوراً. وعلى ذلك، ليس أمام اسرائيل الّا تطوير جيشها بأكبر حجم؛ كما عليها ان تخصص أفضل الكفاءات لتشغيل انجع وسائل القتال وأكثرها فائدة.

ان العناية بتطوير نظرية قتال متجددة، ومفاجئة، والتعرف، بصورة أساسية، على العدو، واستغلال نقاط ضعفه، والتنظيم المتوازن لبناء القوة التي تعتمد على تكنولوجيا حديثة، سوف يساعد ـ حسب رأي باركوخفا ـ على النجاح في مواجهة التفوق الكميّ لدى الجيوش العربية، والانتصار في الحروب، مستقبلاً.

حسين حجازي

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

توظيف الدبلوماسية المصرية

تحدّد موعد عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٢/١١/١٩٨٨، حيث يبحث المجلس في الخيارات الفلسطينية التي يوجبها استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من جهة، وقرار الاردن فك روابطه، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية، من جهة أخرى. وستطرح على دورة المجلس ـ كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات ـ أربعة خيارات: الاول، اعلان دولة فلسطينية تحت الاحتلال؛ والثاني، اعلان دولة وحكومة مؤقتة؛ والثالث، حكومة مؤقتة؛ والرابع، الحماية الدولية للمناطق المحتلة مؤقتاً (**الاهرام**، القاهرة، ٢٣/١٠/١٩٨٨)؛ ووصف عرفات دورة المجلس الوطني الفلسطيني بأنها «دورة القرار التاريخي، ودورة اعادة كتابة تاريخ المنطقة» (**الانوار**، بيروت، ١٠/١٠/١٩٨٨). ولكونها كذلك، قامت القيادة السياسية للشعب الفلسطيني بنشاط مكثف شمل جميع دول العالم تقريباً، لأن «لها صدى عربياً ودولياً؛ لذلك لا بد من اجراء هذه المشاورات، لأنها لا تقتصر بصداها على المحيط الفلسطيني»، كما قال عرفات (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الصيّاد**، بيروت، العدد ٢٢٩٤، ٢١ ـ ٢٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٥). وشمل نشاط رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وأعضائها الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة المؤيدة للحق الفلسطيني؛ أما الدول المترددة في تأييد هذا الحق، فقد بلغتها م.ت.ف. بالواسطة؛ وكانت مصر تلك الواسطة بين م.ت.ف. ودول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية؛ ولذا، شهدت مصر حضوراً فلسطينياً على مستويات مختلفة، كان أبرزها الزيارات الثلاث التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، فيما بين أواخر أيلول (سبتمبر) وأواخر تشرين الاول (أكتوبر)؛ اذ توّجت آخر زيارة (٢٢/١٠/١٩٨٨) بقيام الرئيس المصري، حسني مبارك، وياسر عرفات، بزيارتين الى كل من الاردن والعراق، حيث عقدا قمتين ثلاثيتين مع زعيمي البلدين. ويأتي النشاط الدبلوماسي المصري ـ الفلسطيني المشترك «في ذلك الاطار الذي استقر من المشاورات المتصلة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية: تبادل موسع للرأي، ودراسة مواقف مختلف الاطراف، وتصورات العمل المستقبلي على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية»، حسب قول رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، د. ممدوح البلتاجي (من مقابلة مع ممدوح البلتاجي، **الوطن العربي**، باريس، العدد ٨٣ ـ ٦٠٩، ١٤/١٠/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥)؛ اذ ان «مصر مفاوض وطرف محاور مقبول من جميع الاطراف؛ فهي قادرة على [التحدث] الى الفلسطينيين والتشاور معهم بشكل مستمر ومنسق؛ وهناك مباحثات واتصالات مستمرة مع الاردن وباقي الدول العربية. ومصر قادرة على التحاور والتأثير والنقاش مع الطرف الاسرائيلي؛ وعلاقاتها الاوروبية والدولية طيبة؛ اذن، مصر، بثقلها ووزنها واتصالاتها التأثيرية، توظف كل امكاناتها لخدمة الاهداف القومية العليا للعالم العربي، وفي مقدمتها قضية وحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة ونحن على اعتاب مرحلة تاريخية هامّة يتعين فيها ان يتبلور الموقف الفلسطيني، وان تحشد كل الجهود من أجل بدء عملية سلام عادل وشامل في المنطقة» (**المصدر نفسه**)؛ ولذا، قال مبارك لعرفات عند زيارة الاخير لمصر (٢٢/٩/١٩٨٨): «أن علينا ان ننسق خطواتنا في الفترة القادمة، وان يكون هذا التنسيق المصري ـ الفلسطيني بالاتفاق مع الدول العربية الاخرى، بهدف اقناع زعماء أوروبا والولايات المتحدة بالسبيل الحقيقي الذي يحقق السلام فعلاً» (**كل العرب**، باريس، العدد ٣١٩، ٣/١٠/١٩٨٨، ص ٢٠).

وهكذا، حمّل عرفات الرئيس مبارك الملف

الفلسطيني الى الدول الاوروبية الغربية؛ كما حمّل المسلف ذاته لوزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الى اللقاء الثلاثي الذي عقد في واشنطن بين وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر واسرائيل باشراف الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في ١٩٨٨/٩/٢٦.

مصر رسول فلسطيني

وصل الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، الى القاهرة في ١٩٨٨/٩/٢١، عشية استعداد الرئيس المصري، حسني مبارك، للقيام بجولة على عدد من دول اوروبا الغربية، واستعداد وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، للتوجه الى واشنطن لحضور اللقاء الثلاثي، آنف الذكر. وقد عرض عرفات ـ حسب مصادر صحفية ـ على مبارك ورقة فلسطينية تحدد أسس السلام على الوجه التالي: «أن تكف الادارة الاميركية عن مساندة الادعاءات الاسرائيلية... وان تتبنى وجهة نظر عادلة ازاء الحلول السلمية التي تطرح في المنطقة على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وطبقاً للمواثيق الدولية؛ استعداد المنظمة للقبول بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في اطار مقررات الامم المتحدة جميعها؛ ان الدولة الفلسطينية المستقلة هي دولة سلام تبغي ان تعيش مع الاطراف الاخرى في اطار سلام يقوم على مفهوم الامن المتبادل بين الاطراف بعد اقرار الحقوق الاصلية للشعب الفلسطيني؛ اذا أقر هذا المفهوم، فأن المنظمة لن تباشر أعمالاً عسكرية، لأن طبيعة الاعمال العسكرية أنما هي وسيلة للحصول على حقوق مغتصبة بعدما رفضت تلك الاطراف الدخول في السلام...؛ المنظمة لا تمانع في اختيار الضمان الدولي المناسب لاقرار أسلوب التعايش بين الدولة الفلسطينية المستقلة وبين الاطراف المجاورة؛ مقابل ذلك، يجب ان يؤكد الضمان الدولي على عدم حدوث أية اعتداءات مباشرة على الدولة الفلسطينية المزمع الاعلان عنها؛ المؤتمر الدولي هو البداية الحقيقية لاقرار اجراءات السلام في المنطقة، ويجب ان تكون له صلاحياته المناسبة لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي... كما عرض ياسر عرفات البرنامج الفلسطيني للتحرك خلال الفترة الراهنة... [وهو] تنسيق عربي ـ فلسطيني من أجل القبول بالبرنامج السياسي للدولة الفلسطينية المستقلة؛ [و] محاولة الحصول على الشرعية والاعتراف الدولي بمنظمة التحرير، كطرف أصيل في المفاوضات الدولية المقبلة؛ [و] استمرار الانتفاضة الفلسطينية حتى توافق الحكومة الاسرائيلية على البدء في اجراءات السلام؛ [و] استمرار التنسيق الاردني ـ الفلسطيني» («كل العرب»، **مصدر سبق ذكره**). في المقابل، أكد الرئيس مبارك، خلال ذلك اللقاء، «ان المبادىء الواردة في هذه الورقة الفلسطينية هي مبادىء ايجابية، وأنها تمثل أساساً ملائماً للسلام، وان هذه الورقة سوف يتولى عرضها على زعماء الدول الاوروبية بالاضافة الى الرؤية المصرية» (**المصدر نفسه**).

وفي لقاء عرفات ـ عبدالمجيد، قبل سفر الاخير الى واشنطن لحضور اللقاء الثلاثي، حمّله عرفات رسالة شفهية الى المسؤولين الاميركيين تضمنت ـ حسب مصادر صحفية أيضاً ـ «ان الفلسطينيين يرغبون جدياً في انجاح الجهود الاميركية الخاصة باحلال السلام في المنطقة... [واذا] كانت الحكومة الاميركية جادة في احلال السلام، فان عليها ان تحثّ الادارة الاسرائيلية على ذلك، وان تبتعد عن اساليب المماطلات والتسويفات... [و] ان الدور الاميركي لن يكتب له النجاح طالما استمر في تحيّزه الدائم لاسرائيل. وأكد [عرفات] ان طريق السلام، في نظر منظمة التحرير، يقوم على الآتي: الولايات المتحدة تطالب بالاعتراف الفلسطيني الرسمي بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ولكن السير في طريق السلام، وفق هذين القرارين فقط، لا يمكن ان يحظى بالقبول العربي، أو الفلسطيني؛ ولذا، فأننا نطرح خيارين [على] الادارة الاميركية، هما: ان توافق المنظمة على هذين القرارين في اطار مقررات الامم المتحدة برمّتها، والتي دعت الى حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما فيها المقررات الخاصة التي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ [و] ان لم توافق الادارة الاميركية على ذلك، فيجب ان تضيف الى هذين القرارين عبارة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني... [و] في هذه الحالة، ستعلن المنظمة موافقتها الرسمية على القرارين، وستؤكد ذلك، رسمياً، في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني» (مصطفى بكري، **كل العرب**، العدد ٣٢٠، ١٩٨٨/١٠/١٠،

ص ١٣ ـ ١٤). ونفى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان يكون قد حمّل عصمت عبدالمجيد أية رسالة الى الادارة الاميركية، اذ قال: «فهمت وجهة النظر المصرية؛ فهم متخوفون من ان تكون نتائج مقررات المجلس الوطني الفلسطيني مادة مزايدات جديدة للمرشحين، الجمهوري والديمقراطي، في سوق الرئاسة الاميركية... ولم احمله أية رسالة الى الادارة الاميركية. ولكن انا طلبت من الحكومة المصرية ان تبذل مجهوداً لدى كل اصدقائها للدفع بعجلة المؤتمر الدولي للانعقاد، أو للجنة التحضيرية للانعقاد، وهي مبادرة سوفياتية ـ فرنسية؛ وأهمية اعتراف الجانب الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية...؛ وان يعترف الاميركيون بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وانشاء دولته المستقلة، وهي الحقوق التي أشرت اليها في خطابي في ستراسبورغ... [و] عندما تصل القوة العربية الى اقناع اميركا في اتخاذ موقف ما، فستتغير كل [الخارطة] السياسية في المنطقة العربية» (من مقابلة مع عرفات، «الصياد»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢ و ٣٥). وكان الرئيس مبارك قال لعرفات، موضحاً أسباب قبوله باللقاء المصري ـ الاميركي ـ الاسرائيلي في واشنطن: «ان احد الاسباب الرئيسة التي دفعتني للقبول بلقاء مصري ـ اسرائيلي هو قرب نهاية ولاية الادارة الحالية في الولايات المتحدة؛ واننا اذا استطعنا ان نحصل على وعد من الادارة الحالية بالاستماع الى وجهات النظر الفلسطينية مباشرة، فان هذا قد يدفعنا للضغط على الادارة الجديدة مؤكدين لها ان هذا المبدأ قد تم ارساؤه من قبل الادارة السابقة» («كل العرب»، العدد ٣١٩، **مصدر سبق ذكره**).

وقد ذكر تقرير أعدته وزارة الخارجية المصرية، «ان اهتمام ريغان، شخصياً، بالمباحثات المصرية ـ الاسرائيلية انما يعود الى رغبته الشديدة في ان يترك منصب الرئاسة في واشنطن بعدما يضع تصوراً عاماً للسلام توافق عليه الاطراف المعنية بالنزاع بعد التطورات الاخيرة في المنطقة» (مصطفى بكري، **كل العرب**، العدد ٣١٨، ٢٦/٩/١٩٨٨، ص ٢٤)؛ في حين ذكرت تقارير أخرى «ان وقف الحرب العراقية ـ الايرانية... له دور مباشر في رغبة واشنطن لانجاح المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية... [اذ] ان اسرائيل أبلغت [الى] الولايات المتحدة مخاوفها الشديدة من قرار وقف اطلاق النار بين العراق وايران، وان اطاراً من التنسيق السياسي والعسكري المشترك يضم كلاً من مصر والعراق والاردن والسعودية يتجه، في الاساس، لتهديد اسرائيل أمنياً؛ فهذه الدول العربية الاربع تسعى الى فرض منظمة التحرير الفلسطينية على مائدة المفاوضات المقبلة... [و] ان اسرائيل طلبت من الادارة الاميركية التدخل... [وفي] ضوء ذلك وجدت الادارة الاميركية... ان مصر من أفضل الدول التي يتاح لها امكانية تحقيق تعامل سياسي مباشر مع اسرائيل؛ وافترضت التقارير ان الولايات المتحدة قدرت حاجة مصر، اقتصادياً، لها، وانها تريد ان تتبنّى مفهوماً خاصاً مع مصر يطلق عليه ' سياسة تبادل المصالح ' يقوم على فرضية حاجة مصر الاقتصادية مقابل ان تلعب دوراً مباشراً مع الادارة الاميركية لوضع أسس السلام العامة في الوقت الراهن» (**المصدر نفسه**، ص ٢٥)؛ حيث أفادت مصادر صحفية بأن الاميركيين فوجئوا «بأن بعض الدول العربية، التي اجتمع ممثلوها بوزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، قامت بتوجيه شبه انذارات الى الادارة الاميركية مؤداها ان على الولايات المتحدة ان تسهل وتفتح الطرق أمام الخيارات الفلسطينية المستجدة بدل اغلاقها، وان على الولايات المتحدة ان تقلع عن الاعتماد على الهامشيين في تعاملها مع القضية الفلسطينية، لأن البحث عن بدائل تفرض على الفلسطينيين لن يكون له أي جدوى. ويعترف الاميركيون بأن دول مجلس التعاون الخليجي قدمت اطاراً تفصيلياً لتصورات عرفات للتحرك الفلسطيني... ولأول مرة تجرؤ دول عربية على تحدي الاطراف التي تحاول ضرب الساحة الفلسطينية، وذلك بالتشديد على ان منظمة التحرير الفلسطينية، وليس سواها من الدول العربية، هي التي يجب ان تمسك بزمام الامور وتحدد وجهة التحرك» (تمام البرازي، **الوطن العربي**، العدد ٨٢ ـ ٦٠٨، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١)؛ فالاعصار، كما قال عرفات، «لن يصيب الفلسطينيين فقط... بل سيصيب المنطقة، كلها، سيصيب كل من له مصالح في المنطقة» (من مقابلة مع عرفات، «الصياد»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥).

على ذلك، فان الرئيس الاميركي، ريغان، قال خلال اللقاء الثلاثي، المصري ـ الاميركي ـ الاسرائيلي: «... ينبغي ان تتفق الدول العربية واسرائيل على مفهوم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وانه لا ينبغي ان تكون مشكلة التمثيل الفلسطيني هي العقبة... التي تنهي أية مفاوضات تبدأ حول السلام؛ وانه اذا ما اتفقت الدول العربية مع اسرائيل على منح الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فعليكم ان تتفاوضوا انتم (ونظر الى عصمت عبدالمجيد) مع المنظمة وتقرروا لها هذه الحقوق» (مصطفى بكري، **كل العرب**، العدد ٣٢٠، ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ١٥). ورد وزير خارجية مصر على طرح ريغان لمسألة الحقوق السياسية للشعب الفلسطين، بالقول: «ان مفهوم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني لا يتعرض الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واننا نفضل استخدام التعبير الاخير... فتعبير الحقوق السياسية قد ينصرف الى فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين... وفي هذا انتقاص لسيادتهم على أراضيهم؛ أما تعبير حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فهو التعبير الذي يلائم حقوقهم الوطنية والسياسية والمشروعة» (**المصدر نفسه**). وتدخل وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، قائلاً: «انا أوافق، أيضاً، على مفهوم الحقوق السياسية، شريطة ان تتم مراعاة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**)؛ وأكد عبدالمجيد انه لا بد «من تشجيع المنظمة، واعطاء الفلسطينيين فرصة لكي يتكلموا عن انفسهم في أي مفاوضات مقبلة، وان تكون المنظمة، التي اختارها هذا الشعب، هي التي تتكلم نيابة عنه، وخاصة في المؤتمر الدولي، بعد ان تبلور موقفها من جهود السلام، وسوف يزداد تبلوراً بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. وأبلغ الدكتور عبدالمجيد [الى] الجانب الاميركي بما أكده عرفات في القاهرة» (**الاهرام**، ٢٧/٩/١٩٨٨)؛ وقال عبدالمجيد: «كنت، من جانبي، حريصاً على توضيح الايجابيات في الموقف الاميركي، وأيضاً في الموقف الفلسطيني، فما ذكره الرئيس ريغان حول الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني هو اصطلاح لم يكن يستعمل قبل الآن... [و] الحقوق السياسية تعني غير ما تعني الحقوق الانسانية... فعندما نتكلم عن الحقوق السياسية، فهذا يعني ان هذا الشعب له حقه في تقرير مصيره، وله حقه في اقامة دولته، وهذه حقوقه السياسية» (من مقابلة مع عصمت عبدالمجيد، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١).

ونقل عن مسؤول اميركي حضر اللقاء بين أميركا ومصر واسرائيل، واشترط عدم ذكر اسمه، حسب المصدر الذي نقل عنه، «ان الرئيس ريغان ركّز، من بين ما ركّز عليه، ان الهدف هو تحقيق سلام شامل على اساس المفاوضات المباشرة والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؛ والولايات المتحدة توافق على انه يجب ان يكون للفلسطينيين صوت في تقرير مستقبلهم، وانه يجب ان يحققوا حقوقهم السياسية الشرعية، وانه يجب عدم استثنائهم من قبل أي طرف... [و] على اسرائيل ايجاد وسيلة للتفاهم مع الفلسطينيين، وعلى مصر ان تحث الفلسطينيين على تبني مواقف معتدلة» (راغدة درغام، **المصدر نفسه**، ص ٣٠)؛ أما وزير خارجية مصر ـ حسب المصدر الاميركي نفسه ـ فقد « أكد ان مصر تريد عودة الضفة الغربية وغزة الى وضع طبيعي... [و] على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ايجاد وسيلة تعترف، عبرها، بحق اسرائيل في الوجود، علماً بأن هناك عناصر داخل المنظمة ما زالت تقاوم ذلك» (**المصدر نفسه**). وقال أحد المراقبين: «لعل النصيحة الهامّة التي خرجت من القاهرة الى الفلسطينيين [هي] ألّا يكرروا بعض اخطاء سابقة درج عليها العرب عندما يعلنون مواقف معينة في خلال اشتعال المعارك الانتخابية في بلاد مثل أميركا واسرائيل للانتخابات فيها علاقات كبيرة بقضية الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، فتكون النتيجة دخول المتنافسين في الانتخابات في مزاد علني مفتوح للارتباط بتعهدات أو التزامات يلتزمون بها... ولعل احسن ما يمكن ان يصنعه الفلسطينيون... هو ان ينهوا اجتماعهم الذي سيعقدونه للمجلس الوطني الفلسطيني.. ببيان عادي يتفادى أي مواقف معلنة، والى ان ينتهي شهر الانتخابات » (صلاح منتصر، **اكتوبر**، القاهرة، العدد ٦٢٣، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٤). وكان الرئيس المصري، مبارك، خلال لقائه عرفات في القاهرة، في ١٢/١٠/١٩٨٨، أكد «التزام مصر تأييد

القرار الفلسطيني المستقل، وان القاهرة لا تملك ان تتحدث، ولا تملك ان تتعامل باسم الشعب الفلسطيني، ولا يسعها الاّ تقديم المشورة والخبرة السياسية والقانونية، اذا كانت مطلوبة من مصر، وان مصر ـ كوجهة نظر فقط ـ تنصح بالتريث قليلاً في اعلان قيام الدولة الفلسطينية، الى حين انتهاء موسم المزايدات الانتخابية في الولايات المتحدة واسرائيل» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٢٢، ٢٣/١٠/١٩٨٨، ص ٦).

ولم يكن هذا موقف مصر فقط، حيث ان الاتحاد السوفياتي، الحليف الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية دولياً، له موقف، أو رأي، مشابه لموقف مصر. فقد ذكرت مصادر دبلوماسية اوروبية شرقية « ان القيادة السوفياتية نصحت منظمة التحرير الفلسطينية بتأجيل عقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية والامريكية... كما نصحتها بعدم تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة في هذه المرحلة. وبعدم اعلان استقلال الضفة الغربية وغزة من جانب واحد، وبعدم اتخاذ أي قرار يمكن ان يعرقل الحوار الامريكي ـ السوفياتي الجاري بشأن تسوية المشكلة الفلسطينية، ويضع عقبات أمام عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط» (**القبس**، الكويت، ٧/١٠/١٩٨٨)؛ ونقل عن مسؤول سوفياتي القول: «أبلغتنا القيادة الفلسطينية ان المطلوب منها هو اتخاذ المواقف المتوازنة؛ فالمسؤولية على عاتق القيادة عظيمة، ويجب ان تكون القرارات بناءة؛ [و] لم نتقدم بنصيحة، ولا برأي معين، خلال اتصالاتنا مع القيادة الفلسطينية، وقلنا لها ان القرار قرارها، وان القرار يجب ان يمهّد لعقد مؤتمر دولي... ونحن نعتقد ان على الفلسطينيين اتخاذ القرارات التي تضمن حقوقهم، من جهة، من دون ان تغلق الابواب نحو التسوية، من جهة أخرى» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٦٨، ٢١/١٠/١٩٨٨، ص ٢٨)؛ فالاميركيون أبلغوا الى وزراء خارجية الدول العربية، الذين التقوا وزير الخارجية الاميركية على هامش جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة، «اصرار واشنطن على رفض الاجراءات الانفرادية، فلسطينية كانت أو اسرائيلية. فاعلان دولة مستقلة وحكومة في المنفى يدخل في خانة هذه الاجراءات... كما ان محاولة اسرائيل نقل الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وغزة هو اجراء فردي يهدف الى تقرير وضع هذه الاراضي، والولايات المتحدة تعارض ذلك» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧)، وقد أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية بالموقف الاميركي هذا.

وفي اطار الحوار الاميركي ـ السوفياتي حول حل القضية الفلسطينية، كشفت مصادر فلسطينية عن مشروع سوفياتي من سبع نقاط، عرضه وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، على وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في اجتماعهما في نيويورك. ويتضمن المشروع السوفياتي، من بين ما يتضمنه، «ان يكون القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين قاعدة قانونية لانشاء دولة فلسطينية، كما يتضمن أيضاً الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وحل مشكلة اللاجئين على اساس قرارات الامم المتحدة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واقامة كونفدالية بين الاردن ودولة فلسطينية، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وذلك في اطار المؤتمر الدولي، بمشاركة جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٦٧، ١٤/١٠/١٩٨٨، ص ١١)؛ وشدّد المسؤولون السوفيات على وجوب ربط نضال الشعب الفلسطيني بالتأييد العربي لحقوق الشعب الفلسطيني؛ اذ قال وزير خارجية روسيا السوفياتية، فينوغرادوف: «هناك ثوابت لا بد من التأكيد عليها وتركيزها، منها: نضال الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة، وكذلك التأييد العربي لهذا الحق» (من مقابلة مع فينوغرادوف، **الوطن العربي**، العدد ٨٢ ـ ٦٠٨، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٢٥).

والتقى الموقف المصري مع الموقف السوفياتي، حيث قال وزير خارجية مصر، د. عبدالمجيد، ان القرار ١٨١ «وافقت عليه الولايات المتحدة والدول الغربية [في حينه]... وبعد ٤١ عاماً، رأى الجانب العربي ان القرار يحتوي على جوانب ايجابية... حيث ان الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية، تعتمد على هذا القرار... هناك

اعتراضات من الجانب الآخر على القرار المذكور بسبب موضوع الحدود، ولكننا لا نتحدث عن حدود، فنحن نتحدث عن شرعية قيام الكيان الفلسطيني» (**الاهرام**، ١٧/١٠/١٩٨٨). وتحدث رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية د. ممدوح البلتاجي، عن سيناريو قابل للتشغيل في هذا الصدد، ويسمح بالحصول على التأييد الدولي اللازم؛ «أولاً، ان تتوحد الكلمة الفلسطينية... [و] ذلك مطلب اساسي من جميع القوى المؤيدة والمتعاطفة مع الحق الفلسطيني؛ ثانياً، ان يتم تنسيق أردني ـ فلسطيني... على النحو، وبالشكل، الذي يرتضيه الطرفان...؛ ثالثاً، من وراء التنسيق، لا بد من موقف عربي مؤيد بشكل ايجابي، وفاعل، على نحو يشكل اضافة حقيقية للموقف التفاوضي؛ رابعاً، ان تجرى عملية حشد دولي واسع لعقد المؤتمر والاسراع بالتسوية السلمية على اساس قواعد القانون والشرعية الدولية، ولاستثمار التداعيات الايجابية الكبيرة لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني» (من مقابلة مع البلتاجي، **مصدر سبق ذكره**). وكان الرئيس المصري، حسني مبارك، أوضح للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، خلال لقائهما في ١٢/١٠/١٩٨٨، في القاهرة، نقطتين يراهما هامتين: «الاولى، ان المنظمة... عليها الآن ان تجري حساباتها بكل دقة قبل أي تحرك... ويجب ان تأخذ المنظمة في اعتبارها، قبل اتخاذ قرار معين، تأثير هذا القرار وأصداءه في الدوائر المختلفة، فلم تعد تخاطب الشعب الفلسطيني وحده، أو الشعوب العربية دون غيرها، بل ان الخطاب اتسع ليشمل كافة الدول، سواء في ذلك الدول المؤيدة للحق الفلسطيني وتلك المترددة في تأييده، والنقطة الثانية، هي ان سياسة فلسطينية رشيدة يجب ان تعترف بخصوصية العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، وتسلم بأن للاردن دوراً اساسياً في صنع السلام... [و] ليس هناك أي تناقض بين المصلحة الاردنية والمصلحة الفلسطينية» (من مقابلة مع حسني مبارك، **الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٨، ص ٣)؛ وحذّرت مصر، حسب رأي أحد المراقبين، «من ان الرأي العام العربي فقد صبره، ولم يعد قادراً على الانتظار أكثر مما انتظر بلا جدوى، وان هذا الوضع يهدد بانفجارات عديدة في المنطقة يتعذر الآن معرفة مواقعها، وأين تبدأ، وأين تنتهي» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٣).

وقد اثمرت، أخيراً، جهود مصر لدى كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت قمة ثلاثية ضمّت الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في ٢٢/١٠/١٩٨٨، في العقبة في الاردن.

جبهة سلام

بعد اعلان فك روابطه القانونية والادارية، استمر الاردن في تأكيد الثوابت التي شكّلت الاساس في قراره ذاك، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، و «ان السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الاوسط يتمثل في قبول اسرائيل لعقد مؤتمر دولي للسلام كنهج وحيد للتفاوض المباشر مع كل الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية»، حسب قول وزير خارجية الاردن، طاهر المصري (**الاهرام**، ٥/١٠/١٩٨٨)، الذي أكد «تأييد بلاده لأي خطوة سياسية، تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق باعلان قيام الدولة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٨٨)؛ كما أكد الاردن ، في المقابل، حسب قول الملك حسين، «انه مستعد لاستئناف جهود السلام المشتركة مع الفلسطينيين اذا طلبوا منه ذلك... [ومستعد] للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام في اطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك» (**القبس**، ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٨٨). بالمقابل، استمر قادة م.ت.ف. تأكيد خصوصية العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، اذ ان المنظمة، كما قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، أكدت «في مجالسها الوطنية ١٦، ١٧، ١٨... وأقرّت مبدأ اتحاد كونفدرالي بين الدولة الفلسطينية المستقلة والاردن، وان المنظمة ستؤكد هذا القرار في اجتماعها المقبل» (**القبس**، ٢٠/١٠/١٩٨٨)؛ لكن الحوار بين المنظمة والاردن، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «قد توقف وانحصر فقط من خلال اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم الصمود؛ وهذه اللجنة

تقلّصت أعمالها للأسف الى ادنى حد» (**الاهرام**، ٢٣/١٠/١٩٨٨).

وقد أثمرت ـ كما أسلفنا ـ جهود الرئيس المصري، حسني مبارك، فجمع، في العقبة، فيما بين ملك الاردن ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الذي قال ان «هذا الاجتماع يعتبر أول لقاء ثلاثي مصري ـ أردني ـ فلسطيني، مما سيعطي تفاعلات ايجابية وفعالة لمسيرة السلام... [وقد] جاءت لفتة الرئيس مبارك الطيبة لهذا اللقاء، لدفع الحوار الفلسطيني ـ الاردني الى مزيد من الايجابية والفاعلية، مما نقدره نحن الفلسطينيون تقديراً عالياً» (**المصدر نفسه**). وأضاف: «ان هذا اللقاء يأتي في هذه الظروف الهامة ليؤكد حقيقة أساسية ورغبة عربية مشتركة في الاتجاه نحو اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة؛ وليؤكد ان الظروف العربية الموضوعية جاهزة للمشاركة في المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**). وأوضح عرفات أن المباحثات «تركّزت على العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية المميزة وأهمية تعزيزها وتطويرها، خاصة بعد الخطوة الاردنية بفك الارتباط مع الضفة الغربية... [حيث] وضعنا... أسس العلاقة الجديدة بين المملكة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية... [كما] تمّ وضع خطوط عريضة وأساسية لدفع عملية السلام من خلال سرعة عقد المؤتمر الدولي، والتحرك مع كل الاطراف المعنية بهذا المؤتمر... [و] وضع الملك الاردني في الصورة بالنسبة للخيارات الفلسطينية الاربعة... [ورحّب] بأي خيار يختاره الفلسطينيون... [و] كرّر الملك حسين ذلك أكثر من مرة، قائلاً [لعرفات]: سأعمل معكم من أجل تثبيت هذا الخيار» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

بدوره، أعرب الملك الاردني حسين «عن ارتياحه التام لنتائج المباحثات التي اجراها مع الرئيس حسني مبارك والسيد ياسر عرفات... وقال انه اتفق مع السيد عرفات على مواصلة الاتصالات من أجل تنسيق المواقف خدمة للقضية الفلسطينية... [و] المباحثات... أكدت على أهمية تعزيز العلاقات... بين الشعبين الاردني والفلسطيني... [حيث] أكد في هذه المباحثات على ركائز الموقف الاردني القائمة على اعتبار المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وعلى مركزية دورها في مسيرة السلام... باعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع ومحوره» (**المصدر نفسه**).

وشدّد الرئيس المصري، مبارك، على «انه لا بد ان يكون هناك تنسيق اردني ـ فلسطيني حتى يمكن ان نصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية... [و] الملك حسين والسيد عرفات لم يتردد أي منهما في تلبية دعوته للقاء... [حيث] لا بد ان نسير في طريق التنسيق الاردني ـ الفلسطيني حتى نسير في طريق السلام، ولكي يجد المؤتمر الدولي طريقه. وأكد الرئيس مبارك اتفاق الاردن والمنظمة على أساس الاتحاد الكونفدرالي، وان ابا عمار أعلن ذلك» (**المصدر نفسه**). ونقلت صحيفة «الاهرام» عن «واشنطن بوست» «ان الرئيس مبارك يسعى الى اعادة الصيغة التي يوافق عليها أغلب الاطراف، وهي صيغة الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك؛ وكان الملك حسين رحب بذلك في حديث للتلفزيون الاميركي... قال فيه: انه على استعداد لقبول ذلك، اذا طلبت منه منظمة التحرير ذلك» (**المصدر نفسه**).

وقوّم المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام أبو شريف، لقاء العقبة الثلاثي بأنه يأتي «ضمن الحركة السياسية الواسعة والمكثفة التي قام بها الاخ أبو عمار في الآونة الاخيرة لحشد التأييد العربي للقرارات المزمع اتخاذها في المجلس الوطني الفلسطيني. واللقاء مع الملك حسين جاء بعد زيارات متعددة قامت بها وفود فلسطينية للاردن اثر قرارات فك الارتباط الاداري، والقانوني، بين الاردن والضفة الغربية، [و] كانت أجواء اللقاء ايجابية جداً، وتمّ فيها الاتفاق على التنسيق بين مصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتصل بالجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي الفاعل للسلام في الشرق الاوسط. وكذلك تمّ الاتفاق على بذل الجهود السياسية، أقليمياً وعالمياً، لدعم النضال الفلسطيني من أجل اقامة الدولة المستقلة» (من مقابلة مع بسام أبو شريف، **القبس**، ٢٥/١٠/١٩٨٨، ص ١).

وبعد لقاء القمة الثلاثي في الاردن، انتقل الرئيس المصري، مبارك، والزعيم الفلسطيني عرفات، الى العراق، حيث عقدت قمة ثلاثية أيضاً مع الرئيس العراقي صدام حسين، الذي قال: «انه كان يتمنى لو ان الملك حسين انضم اليهم في بغداد... ولقاء العقبة، الذي تمّ بمباركة الرئيس حسني مبارك، سوف يخدم الامة العربية» (**الاهرام**، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

أحمد شاهين

المدارات العربية للتحرك السوفياتي الجديد

دشّن الاتحاد السوفياتي، في الشهر الفائت، استراتيجية «الهجوم السلمي» على الولايات المتحدة الاميركية، مستبدلاً بعض الاساليب القديمة بأساليب جديدة في البحث في النزاعات الاقليمية، وفي تطوير سلسلة من علاقاته الثنائية، خصوصاً وان الكلام عن مظاهر الاستقطاب بين العملاقين قد عاد، وتكاثرت مؤشراته، حاملاً في طياته بيانات وهمسات الدولتين العظميين حول مسائل تبدأ بمفاوضات ضبط السلاح المعقدة، وتنتهي بافراز مناطق النفوذ.

احدى اهم هذه المناطق تعرف في وزارتي الخارجية، الاميركية والسوفياتية، بمنطقة الشرق الادنى. والمسؤولون عن هذه المنطقة، في كل من واشنطن وموسكو، متعبون لكثرة ما في هذه المنطقة من تناقضات، اسهمت في تزايد مظاهر الاستقطاب.

مظاهر الاستقطاب، حسب مصادر دبلوماسية مطلعة، انعكست، بشكل واضح، في الهجوم الاعلامي الاميركي على العراق بشأن القضية الكردية، وتزايد التقارب الاميركي مع ايران ما بعد الحرب، وارسال الاتحاد السوفياتي لطائرات ميغ ٢٩ للعراق، وما يعني ذلك من احياء للاتفاقيات الدفاعية بين البلدين، في الوقت الذي اطلقت اسرائيل قمرها الاصطناعي التجريبي للتجسس على الدول العربية، وما يعنيه، ايضاً، من تدشين المشاركة الاسرائيلية المباشرة في مشروع «حرب النجوم». كذلك ادرجت المصادر نفسها في مؤشرات الاستقطاب مساعدة موسكو في توسيع ميناء اللاذقية السوري، لترد عليها واشنطن بزيارة لوزير الدفاع الاميركي، فرانك كارلوتشي، للمنطقة. وأضافت المصادر الى القائمة فشل زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، لدمشق لترتيب الوضع اللبناني (**الحوادث**، لندن، ٧/١٠/١٩٨٨).

استناداً الى مؤشرات الاستقطاب المذكورة بين العملاقين في الشرق الاوسط، رأى المراقبون ان من المبكر التنبؤ بالكيفية التي سيتجسّد فيها وفاق العملاقين في المنطقة؛ فالصورة تشير الى عودة الامور الى نقطة البداية في المنافسة بينهما. ولفت مراقبون النظر الى تأكيدات نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، في شأن الشرق الاوسط، «انه ليس على [خارطة] الحلول السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي»، ذلك ان «على [خارطة] التسويات السياسية بقعتين بيضاوين: الشرق الاوسط واميركا الوسطى» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

غير ان البعض الآخر من المراقبين رأى ان الوفاق بين العملاقين قد تكرّس، بصورة تكاد تكون نهائية. ففي محاضرة القاها، في واشنطن، المسؤول السابق عن شؤون الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الاميركي، وليام كوانت، توقّع ان الدور السوفياتي لن يشكّل أي تهديد، او ينطوي على أي مواجهة مع الولايات المتحدة في المنطقة. ودلّل على صحة افتراضه القائل بأن الدور السوفياتي في المنطقة سوف يكون مختلفاً، بمؤشرات ملموسة طرأت على مواقف موسكو، مؤخراً، من قضايا عديدة، ابرزها الموافقة على الانسحاب من افغانستان، والتعاون بشأن تطبيق اتفاقية وقف اطلاق النار في حرب الخليج، والدور الذي لعبه القادة السوفيات في تغيير الموقف الفلسطيني من مسألة الاعتراف بوجود اسرائيل (**القبس**، الكويت، ٢٤/١٠/١٩٨٨).

عناصر «التفكير الجديد»

ان ما يهمنا رصده، أساساً، ليس انعكاس الاستقطاب والوفاق بين العملاقين على الوضع في المنطقة، فهو امر يصعب الحسم فيه، انما الكشف عن صلب سياستيهما، او بالاصح تفكيرهما

تجاه النزاع في المنطقة. وإذا كان الموقف الاميركي من النزاع متماسكاً وثابتاً على وعده بحصر الحقوق الفلسطينية في اطار تحسين المعيشة لاهالي الارض العربية المحتلة، والسماح بدور سوفياتي في اطار دولي للتسوية بشروط وبثمن، اقله حتى تثبت الادارة الاميركية الجديدة نفسها في الحكم، فان الموقف السوفياتي المتحرك تجاه النزاع لم يعد محصوراً في هذا الاطار (تايم، ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ٧).

واول ما لفت المراقبون الانتباه اليه، هنا، هو الحديث عن عناصر تفكير جديد في المنطقة. وفي رأيهم ان هنالك عوامل عدة ساهمت، بصورة أو أخرى، في بلورة هذا التفكير، اهمها:

○ التأكيد على حل الخلافات والازمات الاقليمية بالاسلوب السلمي، لا العسكري. وتابع هؤلاء، ان هذا التفكير هو نفسه الذي ادى الى ايقاف الخلافات بين الدول القريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، كالخلافات بين تشاد وليبيا، او الخلافات بين اليمنين.

○ فتح قنوات الاتصال مع جميع الدول، الصغيرة منها والكبيرة، كتحسين العلاقات مع اندونيسيا وكوريا الجنوبية، والسعي الى اعادتها مع مصر، والاستمرار في التقارب الحثيث مع جميع دول الخليج العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، ثم الابقاء على الاتصالات مع تل ـ أبيب، تمهيداً لاعادة العلاقات الطبيعية معها.

○ البحث عن سياسة مشتركة مع واشنطن في ما يتعلق بالنزاعات الاقليمية، ومتابعة الاتصالات فيما بينهما. ورأى المراقبون، هنا، ان اخماد نار حرب الخليج كان ثمرة التقارب الذي حصل بين العملاقين.

○ التأكيد على ان السلام العالمي لن يتأثر بسبب الازمات الموجودة داخل الدول الحليفة للاتحاد السوفياتي، وخلافاتها مع الدول الاقليمية الاخرى، على الرغم من وجود تساؤلات جدية حول مدى ترحيب دول اوروبا الشرقية بالتفكير السوفياتي الجديد.

○ وجود عوامل مؤثرة داخل الاتحاد السوفياتي، مثل العامل الاقتصادي المرتبط بانخفاض اسعار النفط، واحتمالات نضوب مخزون النفط السوفياتي في المستقبل المنظور (القبس، ٢١/١٠/١٩٨٨).

أما التغييرات في عناصر التفكير السوفياتي تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فان المراقبين انفسهم أكدوا ان هنالك مؤشرات لتحرك فاعل وهام لجهة التقارب بين موسكو وتل ـ أبيب، بدأ بفتح القنصلية السوفياتية، واستمر عبر الاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي تتم بين الجانبين على أعلى المستويات. ولاحظ هؤلاء وجود تغير في موقف موسكو من المؤتمر الدولي، يشير الى امكان قيام مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية تحت مظلة دولية. اما في ما يتعلق بالتمثيل العربي، فموسكو، في نظر هؤلاء، لم تعد تصر على تمثيل م.ت.ف. وباتت تفضّل ترك الامر للدول العربية كي تقرر نوعية التمثيل المطلوب. وقال المراقبون، في هذا الصدد، ان الاتحاد السوفياتي لا يزال يعتبر ان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن ان يتحقق الّا بالوحدة في الموقف العربي عموماً، وفي الموقف الفلسطيني على وجه الخصوص (**المصدر نفسه**).

على هذا الأساس، رأت مصادر غربية ان ثمة تطورات جديدة نثرت شوكها في الضلع الفلسطيني، بدت وكأنها تستنزف روح التسامح لدى المنظمة، التي عبّرت عن كآبة ملحوظة من المواقف السوفياتية، وخصوصاً لجهة اختزالها المسؤولية السياسية على الساحة الاقليمية (**الواشنطن بوست**، ٢٤/١٠/١٩٨٨). ولعل السؤال الذي يلاحق الفلسطينيين هو: هل سيعترف الاتحاد السوفياتي بالدولة الفلسطينية المستقلة ؟ ما تسرب من معلومات يفيد بأن موسكو تعتقد بأنه من الافضل ان تلعب، هي نفسها، دوراً أكثر مرونة في هذه المرحلة؛ فالاعتراف المباشر بالدولة الفلسطينية، لن يقطع فقط كل اتصال مع تل ـ أبيب، ولكنه سيحد من التأثير السوفياتي، وان كان اليهود السوفيات، حتى اللحظة، لا يزالون «الورقة الذهبية» في يد الكرملين. ولفت المراقبون النظر الى انه في حين كان رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، يجري اتصالات في موسكو، كان مسؤول في وزارة الخارجية الاسرائيلية يقول، ان بلاده تسعى الى رفع مستوى تمثيل اول بعثة لها في الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٦٧، بتعيين

آريه ليفين، الذي يشغل منصب نائب مدير عام وزارة الخارجية محل السكرتير الاول ميرون غوردون، رئيساً للبعثة القنصلية الاسرائيلية في موسكو (**القبس**، ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٨٨).

ورجّح المراقبون ان تل ـ ابيب لم تكن لتتحدث عن هذه الخطوة لو لم تكن واثقة من ان تنفيذها ممكن؛ فالسوفيات، على الرغم من بعض التعرجات التكتيكية، لم يخفوا انفتاحهم على اسرائيل، الذي اتخذ الشكل الاكثر خطورة بفتح باب الهجرة على مصراعيه تقريباً، حتى ان قيادياً فلسطينياً لم يخف غضبه في لقاء على مستوى عال، فذهب الى القول، انه «اذا كان الاميركيون يقدمون السلاح [الى اسرائيل] والسوفيات يقدمون الرجال، فماذا يستطيع ان يفعل الفلسطينيون ؟» (**المصدر نفسه**).

موسكو، من جهتها، ترفض ما يقال عن انها تقف في منتصف الطريق بين م.ت.ف. واسرائيل؛ فالسياسة التي تعتمدها، والتي تقوم على مبدأ «التعامل مع كل الابواب»، قد تكون مفيدة للمنظمة الفلسطينية التي عمدت، هي أيضاً، الى اجراء تعديلات هامة، ولا نقول جوهرية، في سياساتها؛ فما كان مرفوضاً، منذ عشرين عاماً، اصبح مقبولاً الآن؛ وما العودة الى القرار ١٨١ الاّ تفسيراً لخياراتها في هذا الاتجاه (**المصدر نفسه**).

وافادت التقارير الواردة من موسكو بأن القيادة السوفياتية نصحت قيادة المنظمة بتأجيل عقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية والاميركية؛ كما نصحتها بعدم تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة، في هذه المرحلة، وبعدم اعلان استقلال الضفة الغربية وقطاع غزة من طرف واحد، وبعدم اتخاذ أي قرار من شأنه عرقلة الحوار الاميركي ـ السوفياتي الجاري بشأن تسوية المشكلة الفلسطينية ويضع عقبات امام عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط (**الغارديان ويكلي**، ٩/١٠/١٩٨٨).

وأكدت مصادر دبلوماسية عربية أن القيادة السوفياتية وجهت، في الآونة الاخيرة، نصائح محددة، وقدمت مجموعة من الاقتراحات الى قيادة المنظمة وكبار المسؤولين الفلسطينيين حول طبيعة التحرك السياسي، والدبلوماسي، الفلسطيني في المرحلة المقبلة. وأوضحت هذه المصادر ان النصائح والاقتراحات هذه قدمت، ونوقشت، عبر سلسلة من الاجتماعات الفلسطينية ـ السوفياتية، عقدت على مستويات مختلفة في كل من تونس وموسكو، وفي عواصم عربية وأجنبية اخرى، وعكست حرص القيادة السوفياتية الشديد على ضرورة ان تتبنّى قيادة المنظمة برنامجاً سياسياً جديداً مقبولاً، يساعد على تسهيل عقد مؤتمر السلام الدولي واشراك المنظمة في مفاوضات السلام (**القبس**، ٧/١٠/١٩٨٨).

وذكرت المصادر نفسها ان المسؤولين السوفيات وجّهوا هذه النصائح، انطلاقاً من تمسكهم بأمرين اساسيين، هما: اولاً، الحرص على استمرار الحوار السوفياتي ـ الاميركي، سواء بصورة ثنائية او في اطار مشاورات الخمسة الكبار، حول تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية؛ ويعتبر السوفيات ان هذا الحوار نجح، الى حد ما، في احداث بعض التغيرات في المواقف الاميركية؛ وان استمراره كفيل بدعم الموقف الفلسطيني في أية عملية سلام جديدة. وثانياً، هو حرص السوفيات على عدم وضع أية عقبات جديدة في وجه مؤتمر السلام الدولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ فالسوفيات يصرّون على ضرورة مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر، ولا يريدون ان تتخذ القيادة الفلسطينية قرارات، او خطوات، سياسية ودبلوماسية جديدة تواجه برفض اميركي شديد، وتؤثر في الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي، ولاشراك الفلسطينيين فيه (**المصدر نفسه**).

«جسور» الدور السوفياتي

ويبدو ان هذه «النصائح» لم تأت من فراغ. فقد كشفت مصادر غربية مطلعة عن مشروع سوفياتي من سبع نقاط، كان عرضه وزير الخارجية، ادوارد شيفاردنادزه، على نظيره الاميركي جورج شولتس، في اجتماعهما الاخير في نيويورك. وتوقعت المصادر نفسها ان يبادر الاتحاد السوفياتي الى مزج هذا المشروع بالموافقة العربية، وذلك عبر الجولة المتوقعة قريباً لشيفاردنادزه على عدد من الدول العربية (**تايم**، ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ٢٥).

ونقاط المشروع السوفياتي تتضمن ان يكون القرار ١٨١، القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، قاعدة قانونية لانشاء دولة فلسطينية؛ كما تتضمن، أيضاً، الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وحل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الامم المتحدة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واقامة كونفدرالية بين الاردن ودولة فلسطينية، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وذلك في اطار المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الاطراف، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (**الحوادث**، ١٤/١٠/١٩٨٨).

وبصرف النظر عن حيثيات هذا المشروع، وعبر قراءة متأنية لسيل التصريحات السوفياتية والفلسطينية المتبادلة، يعتقد مصدر دبلوماسي بأن المسؤولين السوفيات الذين التقوا، في موسكو، وفد م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس (أبو مازن)، نصحوا بتأجيل اعلان الاستقلال، وبتأجيل تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة، وبالتركيز، بدلاً من ذلك، على تبنّي برنامج سياسي فلسطيني جديد في اجتماعات المجلس الوطني، يحدد موقف المنظمة من الاعتراف باسرائيل والتفاوض معها (**لوموند**، ١٤/١٠/١٩٨٨). كما ان قراءة متأنية لما ذكرته وكالة انباء «تاس» السوفياتية الرسمية تشير الى تلك «النصائح». فقد ذكرت الوكالة ان المسؤولين السوفيات، والفلسطينيين، اتفقوا على ان «الاجراءات العملية للخروج بالوضع من الطريق المسدود في النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب ان تأخذ، بعين الاعتبار، مصالح جميع الاطراف المعنيين». وأشارت «تاس» الى ان الجانب السوفياتي اوضح ان المرحلة الحالية «الهامّة» تتطلب مزيداً من التنشيط للجهود الرامية الى تحقيق تسوية، بالاستفادة من القرارات الخلاّقة الجريئة التي تتجاوب مع مبادىء التفكير السياسي الجديد». وقالت، ان المسؤولين السوفيات ثمّنوا، عالياً، «الخط الواقعي البناء لقيادة م.ت.ف. التي تدرك مسؤولياتها عن الشعب الفلسطيني، وعن السلام في المنطقة». وأضافت «ان الجانبين اتفقا على مواصلة الاتصالات والتنسيق الوثيق بينهما لصالح هدف تحقيق تسوية عادلة ودائمة في المنطقة» (**القبس**، ١٣/١٠/١٩٨٨).

ومع ذلك، وحتى اذا ما كان السوفيات امتنعوا عن ابداء رأي قاطع في موضوع اعلان الدولة الفلسطينية، فان جهودهم الدبلوماسية، والسياسية، تتركز، اساساً، حول عقد مؤتمر دولي، تشترك فيه الاطراف المعنية جميعها، بما في ذلك اسرائيل وم.ت.ف. بالاضافة الى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن؛ وهم يخشون من ان يؤدي اعلان الدولة الفلسطينية الى اضافة صعوبات جديدة على موضوع عقد المؤتمر الدولي (**الغارديان ويكلي**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

في هذا السياق أتت تأكيدات مدير الشرق الاوسط بوزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، على عدد من القضايا؛ قال: «ان الوضع العام في منطقة الشرق الاوسط ملائم لدفع جديد لمسيرة السلام؛ ونحن نعتبر المؤتمر الدولي الاطار الوحيد الممكن للتسوية؛ وهذا المؤتمر يجب ان يجمع ممثلي كل اطراف النزاع، أي اسرائيل وم.ت.ف. ومصر وسوريا والاردن ولبنان مع الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي». وأضاف: «ان مشاركة م.ت.ف. في نظرنا، ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية، ونأمل ان يتم اعداد المؤتمر الدولي، امّا بالاتصالات الثنائية او بمشاورات بين الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن، كما نؤيد تشكيل لجنة تحضيرية تشمل الاعضاء الدائمين» (**القبس**، ١٤/١٠/١٩٨٨).

وانتقد بولياكوف خطة شولتس، وقال «انها تجسّد الموقف الاميركي، وهي ولا تتحدث، ولو مرة، عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهي لا تشير، كذلك، الى مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات، وتؤيد فكرة المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية؛ ونحن نعتقد بأن تعقيدات النزاع تحتّم وجود لجان ثنائية، وأخرى شاملة، في اطار المؤتمر الدولي، تكون غايتها منح ضمانات لأمن مختلف الدول». وأوضح ان المؤتمر الدولي، كما يتصوره، لن يفرض أي حل على أي كان. واقترح عودة اللجان الثنائية، في حال وجود عراقيل، الى المؤتمر، والى الدول الخمس التي ستكون مستعدة للمساعدة في ايجاد الحلول. وحول شرط اعتراف م.ت.ف. المسبق باسرائيل قبل المؤتمر، قال: «ان م.ت.ف. بصدد

اعداد برنامج سياسي هو نتيجة لقرار الملك حسين [بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية]، وتسعى الى ايجاد حلول معتدلة ومتوازنة عمادها نظرة واقعية [الى] الوضع». وعن وجود تشجيع سوفياتي للمنظمة، وحملها على الاعتراف باسرئيل، قال: «نحن نشجع الفلسطينيين على ان يكون برنامجهم السياسي واقعياً ومرناً؛ ونحن، من جانبنا، لا نستعمل لغتين؛ فنحن نعترف بدولة اسرائيل، وبالقرار ٢٤٢، كقاعدة للتسوية السياسية في الشرق الاوسط». ورداً على سؤال يخص الحكومة الفلسطينية في المنفى، قال: «اذا اعتبر الفلسطينيون ـ بعد بحث معمّق للوضع في المنطقة، ولمواقف الدول المعنية ـ وقرروا اتخاذ هذا القرار، فسيكون ذلك قرارهم هم؛ ومن جانبنا، نحرص على تنبيههم الى ضرورة تقييم دقيق ومسبق للوضع، ولفوائد، ونقائص، مثل هذا القرار» (**المصدر نفسه**).

بانتظار التضامن العربي

مرة أخرى، فان هذه المنطلقات تعكس نفسها، دبلوماسياً، بانتقال الاتحاد السوفياتي، في تحركاته الدبلوماسية، من دور «رد الفعل» على الاستفراد الاميركي ومحاولة تجنب المواجهة معه ما أمكن، الى دور «الفعل» الذي يعني مواجهة دبلوماسية ضد الهيمنة الاميركية، اساسها التحالف المشترك بين كل القوى المعنية من أجل المصلحة المشتركة، بما فيها المصلحة الاميركية.

واذا كان علْم العلاقات الدولية، بالمنظور الاميركي، قد حدد اسلوبين لحل النزاعات، اسلوب ادارة النزاع، واسلوب تسوية النزاع، فان السوفيات قد اختاروا مقاربة واشنطن على ساحة الاسلوب الثاني، مع ما يعنيه ذلك من ايجاد حلول جذرية للازمة، ودعم كل العناصر المؤدية الى تحقيق ذلك (**الخارديان ويكلي**، ٩/١٠/١٩٨٨).

بيد ان الاتحاد السوفياتي يواجه عقدة، هنا، في التوفيق بين الالتزام بروحية «المبادىء» السامية التي تهدف اليها المبادرات، وبين التنازلات المطلوبة، واقعياً، كشرط مسبق للتعامل بين القوى الاقليمية المختلفة. وتجد هذه العقدة حلها، احياناً كثيرة، في اطالة «الديباجات» الدبلوماسية، والانتزاع البطيء للمكتسبات (**المصدر نفسه**).

في الواقع، ان ردود الفعل الاميركية نحو تجديد الاهتمام السوفياتي الناشط في الشرق الاوسط تميّزت ببعض «التشجيع» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/١٠/١٩٨٨). وحسب قول مصدر اميركي بارز: «انه لمن المفيد ان يذهب السوفيات الى المنطقة على مستوى [وزير الخارجية] شيفاردنادزه، كما ان تقديرهم الشخصي والمباشر لمواقف الاطراف العربية سيساعد خطة شولتس» (**الواشنطن بوست**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

قال الدبلوماسيون، هنا، ان الاتحاد السوفياتي اعطى الولايات المتحدة الفرصة لاستنفاد دورها في المنطقة، عبر ما سمي «خطة شولتس»؛ وانصبّ جهد السوفيات، في اثناء ذلك، على تعزيز، وتصليب، المواقف العربية، جاعلين من أنفسهم خط رجعة، او ورقة يمكن للعرب ان يستخدموها في تفاوضهم مع واشنطن. وانتهت مكوكية شولتس بنتيجتين، بالنسبة الى موسكو؛ الاولى هي وصول مبادرة شولتس الى الطريق المغلق من دون احراز اي تقدم جوهري، والثانية تنامي العلاقات العربية ـ السوفياتية الى درجة استدعت، الآن، وضع هذه العلاقة في اطار استراتيجي قد تكون المبادرة السوفياتية اهم مكوناته (**المصدر نفسه**).

صحيح ان الخلافات الاميركية ـ السوفياتية حول صلاحيات المؤتمر الدولي هي خلافات هامة، لكن حث السوفيات، علناً ومباشرة، م.ت.ف. والدول العربية الاخرى على ضرورة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وباسرائيل امر ترحّب به واشنطن. ثم ان الجهود السوفياتية الرامية الى حثّ العرب على اتخاذ موقف موحّد لا تزعج واشنطن، طالما بقيت الفكرة ايجاد صيغة واجواء تؤدي الى عقد مؤتمر عربي يعطي الضوء الاخضر للفلسطينيين في البحث في احتمالات مستقبل الاراضي العربية المحتلة.

وبينما تعمل واشنطن على جمع الاطراف الاسرائيلية المبعثرة في خلافاتها، يعمل الاتحاد السوفياتي على لمّ شمل العرب؛ وكل منهما يحاول جذب الطرف الذي «يمون» عليه نحو طاولة المفاوضات، في الوقت الذي يقوّي كل منهما

ورقته نحو الآخر على الطاولة ذاتها عبر جهود الجمع ولمّ الشمل هذه.

عند هذه النقطة، يمكن ان ندفع الى الصورة خلفية العلاقة او الحوار السوفياتي ـ العربي بشأن حل ازمة الشرق الاوسط. فموسكو مجبرة على التعامل مع مواقف عربية متباينة، اجبرتها على ان توجه جهودها باتجاه توحيدها. وباختصار، يمكن القول ان موسكو تسعى، الآن، الى ايجاد المشترك بين المواقف السورية والاردنية والمصرية والفلسطينية. والطموح السوفياتي الكبير، خلاصته اعادة صياغة اتفاق شبيه بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، الذي قاومه السوفيات، اصلاً، للوصول الى اتفاق اردني ـ فلسطيني ـ مصري وربما سوري. يعزز هذا ما أوضحه مصدر فلسطيني من «ان الاردن يؤيد توجه م.ت.ف. بالاستناد، في تحركها، الى المطالبة بتطبيق القرار ١٨١ الداعي الى تقسيم فلسطين، وان تعلن المنظمة، بوضوح، قبول هذا التعايش السلمي بين الدولتين». ورأى هذا المصدر ان ظروف الفراغ السياسي الناجم عن انهماك تل ـ ابيب وواشنطن في الاستحقاقات الانتخابية، وانعكاس ذلك على جمود الموقف الاميركي، ادى الى تباطؤ اتخاذ المنظمة لقرار حاسم باعلان الدولة، او حكومة المنفى، بالاضافة الى توصية سوفياتية من غورباتشيوف الى ياسر عرفات، نقلها المبعوث السوفياتي بولياكوف، وذلك لانتظار تنسيق المواقف بين الاردن والمنظمة ومصر، وهو الامر الذي بدأت تتشكل خطواته في الاجتماع الثنائي بين الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، في الاسكندرية، واجتماع مبارك بالزعيم الفلسطيني عرفات قبل جولة الرئيس المصري الاوروبية (**الحوادث**، ١٤/١٠/١٩٨٨).

وفي تقدير المراقبين العرب، لم تكن «القمة الثلاثية»، في العقبة، بين حسين ومبارك وعرفات، سوى استكمالاً لتوجّه الاتحاد السوفياتي الذي شجّع م.ت.ف. على عقد اجتماع مع العاهل الاردني (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٠/١٩٨٨).

اما بالنسبة الى اسرائيل، فقد نجح السوفيات في عزل قضة المهاجرين اليهود عن موضوع عودة العلاقات الدبلوماسية، في مقابل اعطاء الاسرائيليين تأكيدات لضغط سوفياتي على الفلسطينيين للاعتراف باسرائيل، وهو ما نوّه اليه نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، حين ذكر «ان المنظمة تبحث في هذه المسألة، وتعرف مواقفها، ويجب عليها ان تتخذ القرارات التي من شأنها ان تجعل عقد المؤتمر الدولي ممكناً» (**المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٨٨)، وكأنه يعطي اسرائيل تطمينات على نوايا المبادرة المقبلة.

في مطلق الاحوال، فان مصير المبادرة السوفياتية مرهون، اجمالاً، بقدرة الدول العربية على توحيد موقفها من اجل استخدام «أمثل» للوزن السوفياتي في معادلة النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

د. نبيل حيدري

تكتيك مضاد فلسطيني

شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ تصاعداً واضحاً بالعنف، فيما سعت قوات الاحتلال الى تشديد قبضتها، في محاولة لكسر المقاومة الشعبية، في الفترة من ١٦ أيلول (سبتمبر) الى ١٥ تشرين الاول (اكتوبر). وقد انعكس ذلك في استخدام تكتيكات قمعية جديدة، وفي اشتداد الاصرار الفلسطيني على التصدي. وتعرّضت المواقع والمخيمات الفلسطينية في لبنان الى المزيد من الضربات الاسرائيلية، بينما سخنت جبهة صيدا مع جزين واشتد الحصار على مخيم الرشيدية قرب صور.

البحث الاسرائيلي عن الوسائل

عبّرت صحيفة اميركية عن تجذّر ظاهرة العنف في الارض المحتلة، بسبب السلوك الاسرائيلي، بالتأكيد ان ١٩ فلسطينياً قد استشهدوا رمياً بالرصاص خلال الاسبوعين الاولين من شهر تشرين الاول (اكتوبر)، مما يشير الى ارتفاع المتوسط الاسبوعي بنسبة أربعة بالمئة عنه في أي وقت مضى خلال الانتفاضة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١٠/١٩٨٨). وأوضحت الصحيفة ان العدد الاجمالي بلغ بذلك ٢٥٩ شهيداً. ويدل الاحصاء اليومي على استشهاد ما مجموعه ٣٥ مواطناً بين ١٦ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر). وقد ارتفع عدد الشهداء بالرصاص الى ٢٧٢ حتى نهاية الفترة المعنية، يضاف اليهم ٦٧ قضوا خنقاً بالغاز و٢٦ ضرباً، عدا ثلاثة شبان استشهدوا في قرية جلجولية في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) داخل الارض المحتلة العام ١٩٤٨ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٣/٩/١٩٨٨ و٧ و٢١/١٠/١٩٨٨). ويعني ذلك، ان المجموع العام بلغ ٣٦٨ شهيداً منذ بدء الانتفاضة، علماً بأن احصاء محلياً قدّر عددهم بـ ٣٣٨ حتى ١٣ تشرين الاول (اكتوبر)، وم.ت.ف. قدرتهم، رسمياً، بـ ٤٢٥ حتى التاسع من الشهر (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٩ و١٦/١٠/١٩٨٨).

تمثّل احد أسباب الارتفاع الملحوظ في عدد الشهداء الفلسطينيين، خلال الآونة الاخيرة، في لجوء قوات الاحتلال الى استخدام العيارات البلاستيكية الجديدة. والمعروف عن هذا النوع من العيارات انه غير قاتل، نظرياً، من مسافات تزيد على ٧٠ متراً تقريباً، مما زاد من حرية استخدامه ضد المتظاهرين حتى دون ان تكون «أرواح الجنود الاسرائيليين في خطر» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١٠/١٩٨٨). ولجأ الجيش الى العيارات البلاستيكية لزيادة تأثير الردع، بعد ان اثبت الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية عدم جدواهما، ولتقليل عدد المصابين بالرصاص الحيّ، حسب ادعائه (**عل همشمار**، ١٦/٨/١٩٨٨). غير ان وزير الدفاع، اسحق رابين، كشف الهدف الفعلي، حين صرّح، في ٢٨ أيلول (سبتمبر)، بأن «هدفنا زيادة عدد الجرحى»، وذلك بواسطة العيارات البلاستيكية، لأن الغاز والعيارات المطاطية غير فاعلين بعد مسافة ٣٠ الى ٥٠ متراً (**السفير**، بيروت، ٢٩/٩/١٩٨٨).

تسبّبت العيارات البلاستيكية والسياسة الاسرائيلية المتعمّدة بتخفيف القيود عن الجنود وتعزيز التأثير الرادع في زيادة مطردة بعدد المصابين الفلسطينيين، فسقط، مثلاً، ٤٠ جريحاً في ١٧ أيلول (سبتمبر) وحده، و٦٨ جريحاً و٣٩ جريحاً في ٢٦ و٢٨ منه أيضاً، فيما أعلنت وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، في نهاية الشهر، ان ٢٠٠ لاجىء مسجّل لديها في قطاع غزة وحده قد جرحوا خلال أربعة أسابيع (**السفير**، ٣٠/٩/١٩٨٨). وحصل الامر ذاته في الشهر التالي، حيث اصيب ٢٢ فلسطينياً بجراح بتاريخ الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) و٥٠ في ١٥ منه، فيما دلّت الاحصاءات على سقوط ثمانية شهداء و١٣٨ جريحاً خلال الاسبوع الاخير

من أيلول (سبتمبر) وحده (الحياة، لندن، ١٩٨٨/١٠/٣).

لكن لم يكتف الجيش الاسرائيلي باصابة مئات الفلسطينيين، بل واصل حملة الاعتقالات الجماعية والدهم. وبلغ مجموع عدد المعتقلين في ١٨ أيلول (سبتمبر)، مثلاً، ٢٠٠ فلسطيني، لحقهم آخرون بالعشرات في قرى ومدن عدّة في ٢١ الشهر؛ كما اعتقلت قوات الاحتلال ٢٠٠ شاب وشابة داخل المدرسة الصناعية وحدها في غزة، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر). وترافقت حملات الاعتقال مع دهم مستمر للقرى والمدن، فتعرّضت قلنديا الى شبه هجوم عسكري تقليدي، حين دهمها قرابة الفي جندي في ٢٢ أيلول (سبتمبر)، وذلك للمرة الثالثة على التوالي. وقد تعرّض ابناء قرية عزّون للاعتقال والحصار في اليوم ذاته، وذلك بعد اخضاعها لنظام حظر التجول منذ ١٨ يوماً. واندلعت معارك ضارية في نابلس، حين اقتحمها الجنود في السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وهو يوم شهد سقوط سبعة شهداء في انحاء مختلفة. اما حصة الاسد، فكانت لبلدة سلفيت، التي دهمتها قوات الاحتلال للمرة العشرين منذ بدء الانتفاضة، في ١١ الشهر. وظهر الاسلوب المعاكس، أيضاً، في ٢٠ أيلول (سبتمبر)، حين قام الجيش الاسرائيلي بغلق نقاط العبور كافة، بين الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ وبين تلك المحتلة العام ١٩٤٨ ومصر والاردن، لعزل المناطق الفلسطينية، عزلًا تاماً، تخوفاً من أي هجوم عسكري عشية يوم الغفران (السفير، ١٩٨٨/٩/٢١).

في هذه الاثناء، تابعت قوات الاحتلال اجراءاتها القمعية المعتادة الاخرى؛ حيث قامت بهدم ما مجموعه ١٣ منزلًا بين ٦ و١٤ تشرين الاول (اكتوبر)؛ اذ هدمت، اولًا، اربعة منازل في الظاهرية، تبعتها أربعة أخرى في رأس العين، في ١٢ الشهر، ثم قام جنود العدو بنسف خمسة منازل وغلق سادس في بديا، في ١٤ منه، بعد اتهام اصحابها باعدام مختارها في وقت سابق.

وقد تحدث كبير ضباط سلاح الاسلحة والذخيرة في الجيش الاسرائيلي، العميد موشي كيدار، عن الوسائل الاخرى المستخدمة لقمع الانتفاضة، حيث قامت وحدته بتطوير المعدات الجديدة حسب الاحتياج العملياتي للجيش، كسلاح المدفع القاذف للحجارة، متوقعاً ان تدخل شاحنات مياه لتفريق التظاهرات الى الخدمة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٨/٣١). كما تحدث قادة آخرون عن الخطوات التي اتخذتها وحداتهم، ومنهم كبير ضباط الشرطة العسكرية، العميد اميل اليميلخ، الذي أكد ان جهازه يمر بحالة طوارىء، حيث يرسل ٣٠٠ من افراد الاحتياط شهرياً للخدمة في تشغيل وادارة منشآت السجون، وان عدد التحقيقات تضاعف بالمخالفات التي يرتكبها الجنود في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ (عل همشمار، ١٩٨٨/٩/٥). وكان رئيس شعبة القوى البشرية، اللواء متان فلناي، اقترح، في وقت سابق، استخدام افراد الناحال (ذوي الخدمة المجانية) ضد الانتفاضة، وكذلك اعضاء «شيفوت هسدير» (الجنود المتدينين) لتخفيف العبء عن افراد الاحتياط وتقليص الكلفة المالية (هآرتس، ١٩٨٨/٨/٩). والى جانب كل ذلك، نشط المستوطنون في التصدي للانتفاضة في مناسبات عدة؛ اذ قاموا بحرق ثلاثة محال في الخليل، في ١٦ أيلول (سبتمبر). واعقبوا ذلك، بعد اربعة أيام، بمحاولة حرق اربعة مواطنين فلسطينيين من أبناء خربة بني حارث (السفير، ١٩٨٨/٩/٢١). ثم حطموا سيارتين في الخليل في ٢٣ الشهر، واطلقوا النار على سيارة اخرى قرب دير قديس في اليوم التالي، وقاموا بهجومات واسعة على المواطنين الذين تصدوا لهم في الخليل، في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر).

روح المقاومة

غير ان المبادرة لم تكن حكراً على الطرف الاسرائيلي؛ اذ نفّذت القوات الضاربة للانتفاضة الفلسطينية ما لا يقل عن ٢١٣ هجوماً، بأدوات متنوعة، وضد اهداف مختلفة، تراوحت بين عربات ومواقع العدو العسكرية وسيارات المستوطنين ومكاتب الادارة المدنية وعملائها، خلال الفترة بين ١٦ أيلول (سبتمبر) و١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، علماً بأن رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، قد أكد، في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر)، وقوع ٨٠٥ حوادث، اصيب خلالها ٢١٨ فلسطينياً، ضد الجيش والمستوطنين والادارات خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة

فحسب (**فلسطين الثورة**، ٩/١٠/١٩٨٨). فقد وقع ٣٨ حالة هجوم بقنابل المولوتوف الحارقة أدت الى جرح جنديين في طولكرم، في الخامس من تشرين الاول (اكتوبر)، وأربعة آخرين في البريج بعد ثلاثة أيام. وتعرّض منزل آريئيل شارون، في القدس، لقنبلة مولوتوف في ٢١ أيلول (سبتمبر). كما وقعت ١٣٣ عملية هجوم على السيارات العسكرية والمدنية، في الفترة ذاتها، بواسطة الحجارة والزجاجات الفارغة والقطع المعدنية، بهدف تحطيمها وتحطيم زجاجها. وقد تعرّض قادة اسرائيليون عديدون للرشق بالحجارة، وأولهم الحاكم العسكري لمنطقة عين عريك الذي اصيبت سيارته في القرية، في ١٩ أيلول (سبتمبر). ثم نجا وزير الدفاع، رابين، من الاصابة، حين قذف مواطن فلسطيني صخرة من فوق سطح احد الابنية في خان يونس، في ٢٢ الشهر. ولم يفلت قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، من الهجوم؛ اذ اصيبت سيارته بالحجارة لدى مرورها في الخليل، في الرابع من تشرين الاول (اكتوبر).

ونفّذت «القوات الضاربة» العديد من الهجمات الاخرى ضد المراكز الادارية، والاقتصادية، بلغت ١٧ حالة على الاقل. وبدأ المسلسل بالهجوم على مخفر شرطة قلقيلية، وحرق مكتب الاستخدام ومبنى المجلس القروي في ترقوميا، في ١٧ أيلول (سبتمبر). وتلا ذلك هجوم على مبنى ضريبة الدخل في طولكرم، وقذف مولوتوف على مخفر شرطة رام الله (مع حرق سيارة) في اليومين التاليين. ثمّ تكرر هجوم المولوتوف على منزل شارون، في القدس، في ٢١ الشهر، فيما أُحرقت اعمدة الهاتف الخاصة بمستوطنات افرات ومعاليه وعاموس في ٢٣ منه، وهوجم مبنى ضريبة الدخل في طولكرم في ٢٤ منه. هذا، وتعرّضت مئة دونم من احراج المستوطنة قرب المغير الى الحرق في ٢٨ الشهر، بينما هاجم المنتفضون فرع بنك هابوعاليم، في القدس، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر)، ومبنى البلدية في دير دبوان، في الرابع من الشهر. وتعرّض مقر ضريبة الدخل في طولكرم للهجوم، مجدداً، في ١٥ منه، فيما أُحرق مستودع للاطارات في القدس، في اليوم ذاته.

كما تواصلت الضربات ضد عملاء العدو وافراد ادارته المدنية، حيث بلغ عدد الهجمات ضدهم العشرين. ومن بينها قذف قنابل المولوتوف على منزلي عميلين في عرّابة، في ١٦ أيلول (سبتمبر). وتوالت الهجمات ضد منازل وسيارات العملاء والمتعاونين في ١٨ و١٩ و٢٧ الشهر ذاته، وفي ١ و٣ و٤ و٦ و٩ و١١ (حالتين) و١٤ (ثلاث حالات) تشرين الاول (اكتوبر). وتعرّض العملاء للهجوم المباشر في مناسبات عدة، مثلاً في ١٩ أيلول (سبتمبر) حين اصيب متعاون بجروح وأُحرق منزله في حوّاره. وتعرّض متعاون آخر للطعن في نابلس، بعد يومين، فيما أُشبع خمسة آخرون ضرباً في شوفة، في ٢٦ الشهر. وجاءت الضربة المثيرة في السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، حين أُعدم مختار بديا، وعميل في باقة. ولم ينته المسلسل عند ذلك، بل تعرض متعاون آخر للضرب في ١٢ منه. وعلى صعيد آخر، هاجم حشد من الشبان مستوطناً في جنين بالمدى والعصي والفؤوس، فاصابوه بجروح بليغة، في ١٥ الشهر. وقد وقعت عمليات «تقليدية» في هذا الوقت، حيث انفجرت عبوتان في متجرين في القدس، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)، مما اصاب ثلاث فتيات اسرائيليات بجروح (**السفير**، ٣/١٠/١٩٨٨؛ **وفلسطين الثورة**، ٩/١٠/١٩٨٨). وقد انفجرت احدى العبوتين بعد اكتشافها، ولكن قبل وصول خبير المتفجرات. وجُرح جنديان داخل سيارة جيب في غزة، حين أُلقيت قنبلة يدوية عليهما، في ١١ الشهر، وتعرّضت دورية أخرى لهجوم مماثل في اليوم التالي.

وقد ثبت عجز قوات الاحتلال عن سحق المقاومة، على الرغم من حملات الاعتقال وسياسة اطلاق الرصاص وحظر التجول، وذلك بقيام القوات الضاربة الفلسطينية بتنظيم الاستعراضات والمسيرات شبه العسكرية في ١٨ مناسبة على الاقل، خلال الفترة الاخيرة. وقد امتدت هذه الظاهرة الى القرى، اضافة الى المدن، الى درجة ان شهدت اربع قرى، هي دير بلوط وطمون وعراق وطوباس، العروض التي نفّذها مئات الشبان الملثمين في وقت واحد، في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر). وكانت المسيرة الاكبر هي التي شارك فيها ٢٠٠ الى ٥٠٠ فلسطيني في نابلس، في ٢٢ أيلول (سبتمبر) (**السفير**، ٢٣/٩/١٩٨٨؛ **وفلسطين الثورة**،

٢/١٠/١٩٨٨). كما اشتركت ٥٠ امرأة في المسيرة شبه العسكرية التي شهدتها المدينة بعد ثلاثة أيام (**السفير**، ٢٦/٩/١٩٨٨). وبالاضافة الى نابلس وطوباس والقرى المذكورة سابقاً، فقد نظّمت المسيرات في كل من بلاطة وعلّار وروجيب وكفرثلث ورافات وعزموط وزيتا ودير دبوان ايضاً، في اوقات مختلفة. وأدى اضطرار الجيش الاسرائيلي الى تغطية اهداف ومهام عديدة به الى سحب قواته من قرى نائية عديدة، مما دفعها على اعلان نفسها مناطق محررة (**هآرتس**، ١٨/٨/١٩٨٨).

وبدأت آثار الانتفاضة المستمرة على أوضاع العدو تظهر بوضوح أكبر، حين كشفت الاوساط الاسرائيلية النقاب عن وجود شبكة تضم الاطباء والضباط في الجيش تقوم بتسريح الجنود واعفائهم من الخدمة النظامية والاحتياطية بموجب شهادات طبية زائفة (**انرناشونال هيرالد تربيون**، ٨/٩/١٩٨٨). وازداد عدد الذين يرفضون الخدمة في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ الى ٤١ حتى أوائل أيلول (سبتمبر)، باضافة الباحث والصحفي بني موريس (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٣/٩/١٩٨٨). ثم أُصدر حكم بالسجن، ايضاً، على أربعة جنود للاسباب عينها، في الثالث من الشهر (**هآرتس**، ٤/٩/١٩٨٨).

الجنوب اللبناني الساخن

شهد جنوب لبنان تصعيداً تدريجياً للتوتر ولاعمال العنف في مجالات عدة خلال الفترة الاخيرة. فقد اغارت طائرتان اسرائيليتان على تلال الميّه وميّه وعين الدلب، شرق صيدا، عند الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ٢٣ أيلول (سبتمبر). ونفّذت الطائرتان اربع طلعات استهدفت مواقع لـ «فتح» وقيادة قواتها وقيادة وحدتها البحرية، مما ادى الى استشهاد خمسة مدنيين واصابة ثلاثة آخرين بجراح (**فلسطين الثورة**، ٢/١٠/١٩٨٨). وهذه هي الغارة الجويّة الثانية خلال الشهر، والثانية عشرة خلال العام ١٩٨٨، والتاسعة قرب صيدا (**السفير**، ٢٤/٩/١٩٨٨). وحدثت غارة ثانية، قصيرة، نفّذتها أربع طائرات ضد قواعد المقاومين الوطنيين قرب اللويزة ومليتا، الساعة ١١,٣٠ صباحاً، في ٢٧ الشهر، مما ادى الى جرح احدهم.

ورافق هذا النشاط حصار بحري فرضته الزوارق الاسرائيلية على مخيم الرشيدية، حيث اعترضت القوارب المطاطية التي استخدمها الفدائيون لايصال المواد العسكرية والتموينية اليه، فحدث اشتباك بحري، ليلة ٢٠ أيلول (سبتمبر)، أدى الى اغراق قارب واستشهاد ثلاثة فدائيين واسر رابع (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٨ و٣/١٠/١٩٨٨). ووقعت مطاردة لثلاثة قوارب قبالة القاسمية، في الليلة التالية، أعقبها تحليق طائرتين مروحيتين للاستكشاف. وصادف اشتباك جديد أدى الى جرح، او استشهاد، ثلاثة فدائيين ونجاة رابع، قبالة الرشيدية، ليلة ٢٤ الشهر، مع اشتداد الحصار البري الذي فرضته حركة «أمل» حسب بيان لـ «فتح» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٨٨). كما اعترضت الزوارق الاسرائيلية سفينتين تجاريتين قبالة صور بعد أربعة أيام، وادعت باغراق ثلاثة قوارب فلسطينية اخرى قبالة الرشيدية، في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر).

يثير ما سبق زيادة التوتر بين المخيمات الفلسطينية وحركة «أمل» مؤخراً؛ حيث حصلت اشتباكات بين الطرفين على النقاط التقليدية جنوب وشرق مخيم عين الحلوة، في ١٩ أيلول (سبتمبر)، فيما توقعت مصادر محلية عودة القتال قريباً (**النهار العربي والدولي**، بيروت، ٢٦/٩/١٩٨٨). وقد تمّ تفجير جسري الاولي القديم وعلمان (السكة الحديد) ليلة ٢٤ الشهر على أيدي مجهولين؛ وليس واضحاً اذا ارتبط ذلك باحتشاد القوات السورية والفلسطينية المنشقة شمال نهر الاولي. ويذكر، أيضاً، ان مسؤول حركة «أمل» في منطقة النبطية، محمود فقيه، قد صرح، قبل مقتله بأيام (بحادث منفصل)، ان تلك الحركة سقط لها ١٤٠٠ قتيل خلال السنوات الاخيرة التي شملت الحرب على المخيمات (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٨٨).

وفيما شهدت منطقة شرق صيدا المزيد من الاشتباكات مع «جيش لبنان الجنوبي» العميل لاسرائيل، مؤذنة بعمل عسكري أوسع مقبل، تكرّرت العمليات الفلسطينية ضد اسرائيل. فقد وقعت مواجهة عنيفة، منذ فجر ١٦ أيلول (سبتمبر)، على سفوح جبل الشيخ، حين اصطدمت مجموعة مكوّنة من ثلاثة فدائيين، تابعين لجبهة التحرير

الفلسطينية، بكمين اسرائيلي، وهم في طريقهم الى فلسطين المحتلة. وقد امتدت المواجهة، التي بدأت قرب كفرشوبا وأدت الى استشهاد افراد المجموعة، الى المناطق المحررة حتى قرية عين عطا بعد ذلك، اثر تحرك قوة عدو قوامها ٢٠٠ جندي وعشرات الآليات (السفير، ١٧/٩/١٩٨٨). وادعت جماعة المنشقين عن «فتح» بأن ثلاثة مقاتلين تابعين لها قد سقطوا في العملية، الاّ انه لم يتوفر أي دليل على ذلك، واكدت جبهة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها. وأعقب ذلك اطلاق ثلاثة صواريخ عيار ١٠٧ ميليمترات ضد مستوطنة مسكاف ـ عام، في ٢٥ الشهر، مما أدّى الى قيام قائد منطقة الشمال، اللواء يوسي بيليد، بزيارة الحدود.

وأخيراً، فقد شهد «حزام الامن» الاسرائيلي، ومنطقة جزين الخاضعة لجيش لحد عمليات المقاومة المستمرة، التي بلغت ٦٢ عملية خلال ثلاثة اسابيع فحسب. وتوزعت بين ١٩ حالة هجوم وكمين ومواجهة (٣٠,٦ بالمئة) و٢٤ حالة زرع عبوات وألغام (٣٨,٧ بالمئة، تمّ العثور على ١١ منها قبل انفجارها) و١٩ حالة قصف بالصواريخ ومدافع الهاون (٣٠,٦ بالمئة)، مما أدى الى جرح ستة جنود لحديين على الاقل، وجرح مقاومَيْن وطنيين واستشهاد أربعة.

د. يزيد صايغ

الكنيست الثاني عشر

١٥ كتلة برلمانية

في سياق حملة الانتخابات للكنيست الثاني عشر، وصف بعض قادة الاحزاب المتنافسة، وبخاصة قادة الحزبين الكبيرين (المعراخ والليكود)، المعركة الانتخابية، بأنها الاخطر والاهم في تاريخ الانتخابات الاسرائيلية العامة. فقادة الليكود، ومن لفّ لفهم، اعتبروها صراعاً على مبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»؛ بينما قال قادة المعراخ، ومعسكره، ان نتائجها سوف تحدد مستقبل الدولة وطابعها.

وكما هو معلوم، فالتقدم الذي أحرزه المعراخ في الانتخابات للكنيست الحادي عشر، بفارق ثلاثة مقاعد (٤٤ مقابل ٤١)، لم يكن كافياً لتمكين المعراخ من تشكيل حكومة برئاسته، بمعزل عن الليكود، فقد تبين، خلال المفاوضات الائتلافية، ان عملية التمحور والاصطفاف حول الحزبين الكبيرين، قسمت الخارطة السياسية ـ البرلمانية الى معسكرين متعادلين، مع ان مواقف الليكود السياسية كانت تحظى بتأييد الاكثرية المطلقة من اعضاء الكنيست. ولكن التماثل الكبير، أو النسبي، في المواقف السياسية ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن الموضوع الحاسم في مصير التحالفات الائتلافية اللازمة لتشكيل الحكومة. فالكتل الدينية، على وجه العموم، وان كانت، ايديولوجياً، أكثر اقتراباً الى الليكود، لناحية تمسّكه بمبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، الاّ ان هذا الامر لم يكن في أي وقت الاعتبار الحاسم في قراراتها التحالفية. وهكذا، فحالة التعادل في موازين القوى بين الحزبين الكبيرين وبين الاحزاب التي تحالفت مع كل منهما، اضافة الى عوامل واعتبارات اخرى، مثل جسامة القضايا التي كان يجب على الحكومة الجديدة ان تتصدى لمعالجتها، مثل التدهور الاقتصادي والتورط في لبنان؛ كل هذه الامور رجّحت الكفّة لصالح الدعوة الى تشكيل حكومة تكتل وطني، ودفعت الحزبين الكبيرين الى التخلي عن طموحهما للانفراد بالحكم كل بمعزل عن الآخر، فكان المخرج لازمة الحكم باتفاق الحزبين على تشكيل حكومة التكتل الوطني، على اساس التناوب على رئاستها، واقتسام المقاعد الوزارية بين معسكريهما.

ولكن، وبمرور الوقت، اتضح للحزبين الكبيرين ان تجربة الحكم المشترك كانت ناجحة لمعالجة بعض القضايا، لكنها فرضت الشلل التام على اداء الحكومة في موضوع تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ، على هذا الصعيد، حيَّد كل منهما الآخر. هذا الادراك المشترك لدى قادة الحزبين الكبيرين، جعل الهدف الاول لكل منهما كسر حالة التعادل هذه، وتركيز الجهود، خلال المعركة الانتخابية الاخيرة، للفوز بأكثرية واضحة ـ أي بفارق كبير في المقاعد ـ تتيح لكل منهما شطب الآخر، كمنافس محتمل على تشكيل الحكومة الجديدة، وبالتالي اعتبار نتائج الانتخابات على انها بمثابة تفويض شعبي لتنفيذ برنامجه السياسي في المقام الاول.

في ضوء هذا الهدف، يجب تقويم نتائج الانتخابات الاخيرة، لناحية مدى اسهامها في حلحلة تعقيدات ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين ومعسكريهما، وأيضاً لناحية تأثيرهما في النهج السياسي المستقبلي للحكومة الجديدة.

النتائج الرسمية والنهائية

وفقاً لآخر المعلومات الاحصائية بشأن توزيع مقاعد الكنسيت الثاني عشر على الكتل البرلمانية المشاركة في عملية توزيع المقاعد، فالكنيست

الجديد سوف يتشكل من خمس عشرة كتلة برلمانية، ندرجها بالتسلسل من حيث عدد المقاعد التي فازت بها كل كتلة على انفراد: ١ ـ كتلة الليكود، ٤٠ مقعداً؛ ٢ ـ كتلة المعراخ، ٣٩ مقعداً؛ ٣ ـ كتلة اتحاد السفاراديم ـ حراس التوراة (شاس) ستة مقاعد؛ ٤ ـ كتلة الحزب الديني القومي (المفدال)، خمسة مقاعد؛ ٥ ـ كتلة اغودات اسرائيل ـ اتحاد يهود التوراة، خمسة مقاعد؛ ٦ ـ كتلة حركة حقوق المواطن (راتس)؛ خمسة مقاعد، ٧ ـ كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، أربعة مقاعد؛ ٨ ـ كتلة حركة هتحياه، ثلاثة مقاعد؛ ٩ ـ كتلة حزب العمال الموحد (مبام)، ثلاثة مقاعد؛ ١٠ ـ كتلة حركة تسومت، مقعدان؛ ١١ ـ كتلة حركة موليدت، مقعدان؛ ١٢ ـ كتلة المركز ـ شينوي، مقعدان؛ ١٣ ـ كتلة اغودات هحرديم ـ ديكل هاتوراة، مقعدان؛ ١٤ ـ كتلة القائمة التقدمية للسلام، مقعد؛ ١٥ ـ كتلة الحزب الديمقراطي العربي، مقعد.

وهكذا، فالنتائج اعلاه، تشير، بوضوح، الى فشل الحزبين الكبيرين في التقدم كل على الآخر، بفارق كبير. فالتعادل، أو شبه التعادل، تكرر ثانية، مع فارق واحد، هو ان الليكود يتقدم على المعراخ، في هذه المرة بفارق مقعد، بينما كان المعراخ في الانتخابات السابقة متقدماً على الليكود بفارق ثلاثة مقاعد. لكن هذا التعادل في قوة الحزبين لا يخفف من حقيقة ان المعراخ كان الخاسر الاكبر في هذه الانتخابات؛ اذ انخفض تمثيله في الكنيست الثاني عشر بمقدار خمسة مقاعد، مقارنة بتمثيله في الكنيست السابق. اما الليكود، فعلى الرغم من ان قوته تراجعت أيضاً، بمقدار ثلاثة مقاعد، الاّ ان هذا التراجع ـ وخلافاً للمعراخ ـ كان لحساب كتل محسوبة في عداد معسكره. مع ذلك، فان الفارق الطفيف بين الحزبين، يبقي الاحتمالات مفتوحة امام كل منهما ـ على الاقل نظرياً ـ لناحية امكان تشكيل حكومة جديدة برئاسته. ولكن، قياساً على التحالفات التي كانت قائمة في الكنيست السابق، وبخاصة في سنته الاخيرة، يبدو ميزان القوى راجحاً، وبقوة، لصالح الليكود، لناحية امكان انفراده بالحكم، بالمشاركة مع قوى اليمين القومي، العلمانية والدينية.

واذا كان ميزان القوى بين الحزبين الكبيرين ظل على حاله السابق تقريباً، فان نتائج الانتخابات احدثت تغيّرات ذات شأن، على صعيد تمثيل المعسكرات الحزبية المختلفة في الكنيست الثاني عشر، أبرزها الارتفاع المفاجيء في قوة الاحزاب الدينية بنسبة ٥٠ بالمئة، حيث عززت هذه الاحزاب مكانتها، وقدرتها على المساومة، وابتزاز التنازلات من الحزبين الكبيرين، على صعيد التشريعات الدينية، فوفقاً لموازين القوى البرلمانية التي اسفرت عنها نتائج الانتخابات للكنسيت الثاني عشر، لن يتمكن أي من معسكر المعراخ أو الليكود من تشكيل حكومة برئاسته دون التحالف والائتلاف مع ثلاث كتل دينية على الاقل، من أصل أربع، ان لم تفرض عليه الظروف الائتلاف معها جميعاً.

أربعة معسكرات

على هذا الصعيد، لم يحدث تغيّر في تركيبة الكنسيت الثاني عشر، حيث بقي يتشكل من أربعة معسكرات كما في الكنيست السابق. لكن موازين القوى بين هذه المعسكرات، وداخل كل منهما، مقارنة بالسابق، تعرضت لتغييرات طفيفة في بعض منها، وشهدت «انقلاباً» جذرياً في بعضها الآخر. والمعسكرات الاربعة التي يتشكل منها الكنيست الحالي هي التالية، حسب تمثيلها البرلماني:

الاحزاب العمالية والراديكالية والليبرالية

مقارنة بالكنيست السابق، حصل تغيّر في تركيبة الاحزاب التي يتشكل منها هذا المعسكر. ففي الكنيست الحالي، عاد حزب العمال الموحد ـ مبام الى الظهور ككتلة برلمانية مستقلة، بعد سنوات طويلة من التحالف مع حزب العمل في اطار كتلة المعراخ. ولكن، في المقابل، غابت عن الخارطة السياسية كتلة «ياحد» التي كانت ممثلة في الكنيست السابق بثلاثة مقاعد، جراء اندماجها في حزب العمل، وبالتالي، ومن حيث العدد، فقد بقي هذا المعسكر مشكلاً من أربع كتل برلمانية كما كان الوضع عليه في اعقاب الانتخابات للكنيست الحادي عشر.

أما على صعيد القوة البرلمانية، فخسرت احزاب هذا المعسكر مجتمعة أربعة من مقاعدها،

مقارنة بحجم تمثيلها في الكنيست السابق. فمن أصل ٥٣ مقعداً، انخفضت قوة هذا المعسكر البرلمانية الى ٤٩ مقعداً فقط. ومع ذلك، لا يزال يحتل المرتبة الاولى من حيث وزنه البرلماني، مقارنة بالوزن البرلماني للمعسكرات الاخرى، كل على حده. الى ذلك، اسفرت الانتخابات الحالية عن احداث تغييرات، أيضاً، في الوزن البرلماني لكتل هذا المعسكر، وليس في تركيبته فقط. فالمعراخ، ولأول وهلة، يبدو انه خسر خمسة من مقاعده، حيث انخفضت قوته البرلمانية من ٤٤ مقعداً الى ٣٩ مقعداً. لكن الصورة تبدو مختلفة اذا أخذنا في عين الاعتبار قوة المعراخ البرلمانية كما كانت عليه في الكنيست السابق، في اعقاب مسلسل الانشقاقات الذي تعرّضت له كتلته البرلمانية، وكذلك التحاق كتل اخرى به. فعند انسحاب كتلة مبام من المعراخ، انخفضت كتلته البرلمانية الى ٣٨ مقعداً، ثم عادت وارتفعت الى ٤١ مقعداً في اعقاب انضمام كتلة ياحد الى المعراخ. وفي وقت لاحق، وجراء انسحاب عضوي الكنيست يوسي ساريد واسحق ارتسي من حزب العمل والمعراخ (الاول انضم الى كتلة راتس والثاني الى كتلة المركز ـ شينوي في اعقاب تشكيل هذه الكتلة من كل من كتلة شينوي وحزب الاحرار المستقلين والمركز الليبرالي)، انخفضت قوة المعراخ البرلمانية الى ٣٩ مقعداً. وبالتالي، فاذا أخذنا كل هذه التطورات في عين الاعتبار، فان المعراخ يكون قد حافظ على قوته البرلمانية في الانتخابات الحالية. وهكذا، فالمقاعد الاربعة التي خسرتها كتل هذا المعسكر، كان مصدرها كتلة مبام التي خسرت ثلاثة من مقاعدها الستة، وكتلة المركز ـ شينوي التي خسرت واحداً من مقاعدها الثلاثة. أما كتلة «راتس» التي تبدو وكأنها زادت قوتها البرلمانية من ثلاثة مقاعد الى خمسة، فهي، عملياً، حافظت على قوتها البرلمانية، اذا اخذنا في عين الاعتبار ان انضمام عضوي الكنيست يوسي ساريد ومردخاي فيرشوفسكي الى تلك الكتلة خلال فترة ولاية الكنيست السابق.

معسكر الاحزاب اليمينية القومية

في الكنيست السابق، كان هذا المعسكر يتشكل من الكتل التالية: كتلة الليكود وكتل هتحياه ـ تسومت واومتس وتامي وكاخ. وكان مجموع مقاعد هذا المعسكر ٤٩ مقعداً، موزعة كالتالي: ٤١ مقعداً لليكود؛ خمسة مقاعد لكتلة هتحياه ـ تسومت، ومقعد للكتل الثلاث المتبقية. أما في الكنيست الحالي، فانخفض عدد كتل هذا المعسكر من ست كتل الى اربع كتل فقط. لكن التغيير لم يقتصر على العدد الاجمالي، بل طال، أيضاً، التركيبة الداخلية لهذا المعسكر، اذ غابت عنه كتل ثلاث، هي اومتس وتامي وكاخ، وظهرت اخرى جديدة، مثل حركة موليدت التي اسسها اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي.

وبالنسبة الى وزن هذا المعسكر البرلماني، فقد اسفرت الانتخابات الاخيرة عن انخفاض عدد المقاعد التي كانت من نصيب كتل هذا المعسكر، من ٤٩ الى ٤٧ مقعداً. اما من حيث الوزن البرلماني لكل كتلة على حده، فالنتائج تشير الى انخفاض تمثيل كتلة الليكود من ٤٣ مقعداً (اذا اخذنا في عين الاعتبار انضمام كتلتي اومتس وتامي الى الليكود قبيل الانتخابات) الى ٤٠ مقعداً، أي بخسارة ثلاثة مقاعد. وكذلك الى انخفاض تمثيل كتلة هتيحاه من اربعة مقاعد (بعد انسحاب كتلة تسومت من حركة هتحياه) الى ثلاثة. في المقابل، أسفرت النتائج عن ارتفاع في تمثيل كتلة تسومت من مقعد الى اثنين وعن حصول كتلة موليدت الجديدة على مقعدين.

معسكر الاحزاب الدينية

وفقاً لنتائج الانتخابات، فالرابح الاكبر في الانتخابات الاخيرة، كان الكتل الدينية مجتمعة. فقد زادت هذه الكتل حجم تمثيلها البرلماني من ١٢ مقعداً الى ١٨ مقعداً. وكما هو الحال في المعسكر العمالي واليميني، لم يقتصر التغيير في هذا المعسكر على حجمه البرلماني، بل طال تركيبته أيضاً، حيث انضم اليه حزب جديد هو اغودات هحرديم ـ ديكل هاتوراة، اضافة الى الحزب الديني القومي (المفدال) واتحاد السفاراديم ـ حراس التوراة المعروف باسم «شاس»، وحزب اغودات يسرائيل ـ اتحاد يهود التوراة الذي ضم في صفوفه حزب بوعالي اغودات يسرائيل الذي كان ممثلاً في الكنيست السباق بعضو واحد في اطار كتلة مورشاه الدينية.

اما على صعيد ميزان القوى البرلمانية بين

كتل هذا المعسكر، فالنتيجة الابرز للانتخابات الحالية، هي الاختلال لصالح الجناح الديني المتزمّت (الاصولي) بشقيه الاشكنازي والسفارادي. فقد زادت كتل هذا الجناح، مجتمعة، وزنها البرلماني من سبعة مقاعد الى ١٣ مقعداً، بينما حافظ الجناح الديني القومي في هذا المعسكر (المفدال) على قوته، اذ فاز بخمسة مقاعد فقط. وكما هو معلوم، فقد ارتفع تمثيل المفدال، في الكنيست السابق، من اربعة مقاعد الى خمسة في اعقاب انضمام عضو الكنيست حاييم دروكمان (ممثل حركة «متساد» في كتلة مورشاه الدينية) الى المفدال. من ناحية اخرى، وعلى صعيد ميزان القوى داخل الجناح الديني المتزمّت (الاصولي)، فقد توزعت المقاعد الثلاثة عشر التي فاز بها هذا الجناح بين كتله الثلاث على الوجه التالي: ستة مقاعد لحزب «شاس»، وخمسة مقاعد لحزب اغودات يسرائيل، ومقعدان لاغودات هحرديم ـ ديكل هاتوارة. وبالتالي، يكون الطرف الاشكنازي في هذا الجناح قد زاد قوته البرلمانية من ثلاثة مقاعد الى سبعة، بينما زاد الطرف السفارادي «شاس» قوته من اربعة مقاعد الى ستة.

الاحزاب العربية ـ اليهودية والعربية

لم يحصل تغيّر في الوزن البرلماني لكتل هذا المعسكر؛ اذ حافظت كتله على وزنها البرلماني السابق. لكن، مع ذلك، حصل تغيّر في موازين القوى داخل هذا المعسكر، وكذلك في تركيبته. فبينما اقتصر هذا المعسكر، في الكنيست السابق، على كتلتي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية للسلام، فان عدد كتله، في الكنيست الحالي، أصبح ثلاثاً في اعقاب تشكيل الحزب الديمقراطي العربي، برئاسة عبدالوهاب دراوشة، الذي انسحب من حزب العمل في مطلع هذا العام. ولكن بينما حافظت «حداش» على قوتها البرلمانية، اذ فازت باربعة مقاعد فقط، فان القائمة التقدمية خسرت أحد مقعديها، حيث فازت بمقعد فقط. اما الحزب الديمقراطي العربي، فحافظ أيضاً على تمثيله السابق، اذ فاز بمقعد فقط. مع ذلك، تجدر الاشارة الى ان كتل هذا المعسكر، مجتمعة، وان كانت لم تتمكن من زيادة وزنها البرلماني، الّا ان نتائج الانتخابات شبه النهائية تشير، بوضوح، الى انها فازت، مجتمعة، بحوالى ٥٦ بالمئة من اصوات الناخبين العرب، توزعت كما يلي: قرابة ٣٣ بالمئة لكتلة «حداش»، و ١٣ بالمئة لكتلة القائمة التقدمية، وحوالى عشرة بالمئة لكتلة الحزب الديمقراطي العربي.

هاني العبدالله

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

تحـوّل نوعي فـي التسلّح

طرأ تحـوّل خطير في سبـاق التسلّح الاقليمي حين قامت اسرائيـل باطلاق قمـر اصـطناعي الى الفضـاء، على متن صاروخ اسرائيلي الصنع. وقد ترافق ذلك مع تعميق التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي في مجـال «حرب النجوم»، والتبادل التجاري. ومن جهة أخرى، شهدت القوات الاسرائيلية مجموعة من التقلّبـات والتعيينات الجديدة، اضافة الى استلام المعدات والاسلحة.

القمر الاصطناعي للاستطلاع

بعد تردد الشائعات والاخبار غير المؤكدة منذ شهـر آب (أغسطس)، أعلنت اسرائيل عن اطلاق قمـر اصـطنـاعي الى المـدار الفلكي حول الكـرة الارضية عند الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية والثلاثين من تاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. وكانت الصحف الاسرائيلية نقلت عن مجلة «تايم» الاميركيـة، وغـيرها، توقعاً بأن اسرائيل على وشك اطلاق قمر اصطناعي، قبل الحدث بشهر، وعادت وكـررته قبل أيام أيضاً (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨؛ **ويـديعـوت احـرونوت**، ٢٣/٨/١٩٨٨؛ **والسفير**، بيروت، ١٩/٩/١٩٨٨). ثمّ جاءت عملية الاطلاق فعـلاً، باشراف وكـالة الفضـاء الاسرائيلية وشركة الصنـاعة الجوية الاسرائيلية. وتبيّن ان زنة القمر، الذي اطلق عليـه اسـم «أفـق ـ ١»، تبـلغ ١٥٦ كليوغراماً، فيما يبلغ ارتفاعه ٢,٣ امتار، وقطره ٠,٧ متـر في أعلاه و١,٢ متر في أسفله (**جينز ديفينس ويكلي**، ١/١٠/١٩٨٨). ويرجّح ان الصاروخ الذي حمـل القمـر الى المدار الفلكي هو شافيت ـ ٣ ذو مراحل الدفع الثلاث. وقد دخل القمر مداراً بيضاوياً بزاوية انحناء ١٤٢,٨٦ درجة قياساً بخط الاستواء، بحيث يقترب الى مسافة ٢٥٠ كليومتراً عن سطح الارض، ثم يبتعـد الى ١١٥٥ كيلومتـراً، ويـدور حول الكرة الارضية حوالي ١٥ دورة يومياً.

نفت الاوسـاط الاسرائيليـة ان تكـون للقمـر أفق ـ ١ أية اغراض عسكرية. وقد شدد رئيس وكالة الفضاء، البروفيسور يوفال نئمان، على كون الهدف هو تكنـولوجي فحسب (**السفير**، ٢٠/٩/١٩٨٨). غير ان مسؤولين وضباطاً عديدين لمّحوا الى الابعاد العسكـرية، حيث اعترف نئمان، صراحة، بالطاقة العسكـريـة المحتملة للقمر افق ـ ١. كما اشتكى رئيس الاركان السابق، موردخاي غور، من سلبيات الاعتمـاد على الولايـات المتحـدة لتقـديم الصور الاستطلاعية المأخوذة من الاقمار الاميركية، بحيث حجبتهـا عن اسرائيـل عشيـة حرب العام ١٩٧٣ (**المصـدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٨٨، **وجينز ديفينس ويكـلي**، ١/١٠/١٩٨٨). وأضاف المدير السابق، لجهـاز المـوسـاد الرئيس الحالي للمؤسسة العامة للاقمـار الاصـطنـاعية، مئير عميت، استياءه من استـلام «فضـلات الآخـرين، حسب امـزجتهم» (**تايمز**، ٢٠/٩/١٩٨٨).

هذا وقـد اعتبـرت الدول العـربيـة الرئيسة المحيـطة باسرائيـل ان هدف افق ـ ١ المحدد هو عسكـري، وانه يشكل تهديداً استراتيجياً خطيراً، فيما اضافت وكالة الانباء المصرية الرسمية ان مهام القمر هي تجميع المعلومات العسكرية وتوفير الانذار المبكر ضد انطلاق الصواريخ الباليستيكية العربية (**جينـز ديفنيس ويكلي**، ١/١٠/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٢١/٩/١٩٨٨). غير انـه يتـضـح تمـامـاً من المـواصفات الفنية ان افق ـ ١ يقوم بالاستطلاع التصـويـري ـ التلفـزيـوني أو الحـراري ـ وليس بالانذار المبكر، أو الاتصالات، أو حتى بالتنصّت الالكتروني.

ويذكر، في هذا المجال، ان شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية اتفقت، من حيث المبدأ، مع شركات المانية اتحادية على الانتاج المشترك لقمر اصطناعي للاتصال، هو «عاموس»، الذي يزن ٢١٧٠ كيلوغراماً، وسيعلو الى مدار فلكي على ارتفاع ٣٦ ألف كيلومتر، في العام ١٩٩٣، وذلك على متن مركبة الاطلاق الاوروبية التجارية «اريان» (**افياشن ويك سبايس تكنولوجي**، ١٩٨٨/٨/٢٢). لكن «عاموس» سيكون للاستخدام المدني فحسب، وهذا أثار اعتراض الجيش على انفاق ٥٠٠ مليون دولار للمشروع، بينما لا يقدر افق ـ ١ ان يخدم سوى الاغراض العسكرية، وهو القمر الذي يكلّف حوالي ٢٠٠ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١٠/١٥).

يأتي اطلاق القمر افق ـ ١ في وقت تتوجه الانظار نحو اسلحة الدمار الشامل والميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. فتشير العملية، أولاً، الى حيازة اسرائيل لصاروخ ثقيل بعيد المدى، يعمل بمراحل دفع عدة، ويصل الى مدى ١٤٥٠ كيلومتراً على الاقل. وما يزيد في خطورة ذلك هو قدرة الصاروخ اياه، الذي حمل القمر الاصطناعي، على نقل رأس متفجر الى مسافات بعيدة. ولا تزال الهيئة الدولية تسعى، عاجزة، الى التدقيق بقدرات اسرائيل النووية، فيما صرحت وكالة الطاقة الذرية الدولية بأن ترتيب الضمانات لمنع تحويل المادة النووية من الاستخدام المدني الى العسكري ناقص وضعيف (**تايمز**، ١٩٨٨/٩/٢٠). وأضافت الوكالة ان ليس لديها «معرفة مباشرة» بوجود المنشآت النووية الاسرائيلية «ذات القدرة على انتاج الاسلحة»، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات. وكانت الوكالة اياها اشرفت، في حزيران (يونيو) الماضي، على حل وسط بين النرويج واسرائيل، تقوم بموجبه الاخيرة بالسماح للخبراء الدوليين بتفقد الماء الثقيل المستخدم في المفاعلات النووية. وكانت النرويج باعت ٢٠ طناً من هذا الماء الى اسرائيل قبل ٣٠ سنة تقريباً، ولكن رفضت اسرائيل أي اشراف أو فحص للماء بعد تصديره، ويبقى منه الآن حوالى تسعة اطنان (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٦/١٢). وفي الفترة هذه، اعلن وزير الطاقة، موشي شاحل، عن نية اسرائيل بناء مفاعل نووي جديد من طراز عصري لتوليد الطاقة في النقب، كما صرح في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) (**السفير**، ١٩٨٨/١٠/١٥).

أما الجانب الآخر لموضوع اسلحة الدمار الشامل، فيتمثل في الاسلحة الكيميائية والاجراءات المضادة لها. فقد كشف قائد سلاح المهندسين في الجيش الاسرائيلي، العميد يوسي ايال، النقاب عن مجموعة اجهزة لمواجهة الهجوم الكيميائي، وتشمل تلك جهازاً جديداً من انتاج شركة «البيط» للتعرف على المناطق المتأثرة بالمواد السامة، والملابس الواقية المصنوعة من التصفيح الكربوني (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/١٧). كما قررت قيادة الجيش اجراء توزيع تجريبي للاقنعة الواقية ضد الغازات والمعدات الاخرى على ٣٧ الف مدني في بلدتين قرب تل ـ أبيب والحدود الشمالية. ويفترض ان يتم تعميم ذلك على سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذا نجحت التجربة الاولى (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١٠/١٥). ان احد الامور التي اعادت المسألة الكيميائية الى الاذهان هو القلق الاسرائيلي من حصول سوريا على طائرات قتال هجومية سوفياتية جديدة، هي سوخوي سو ـ ٢٤ فنسر. وتقدر سو ـ ٢٤ على التحليق المنخفض والتسلل تحت غطاء الرادار الاسرائيلي، لتصل الى مسافة ٣٢٠ كليومتراً كحد اقصى؛ كما تقدر على نقل حمولة قصوى من الذخائر زنتها ثمانية اطنان (**الميزان العسكري**، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، لندن، ١٩٨٨). غير ان الامر المثير، حسب تأكيد المسؤولين الاسرائيليين، هو الامكانية النظرية لأن تقوم سو ـ ٢٤ بقذف القنابل الكيميائية والبيولوجية، ممّا يهدد بتغيير الميزان الاستراتيجي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/١٠/٢٦).

شؤون الجيش

اهتزت المؤسسة الامنية الاسرائيلية في اوائل أيلول (سبتمبر)، حين انكشفت فضيحة تتعلق بالتهرب من تأدية الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياطية. وقد تبيّن وجود شبكة منظمة، من افراد عسكريين ومدنيين، تقوم بتزييف اوراق التسريح من الخدمة والاعفاء لدواع طبية، مقابل رشاوى (**هآرتس**، ١٩٨٨/٩/٦). وأدت هذه العمليات الى

تسريح المئات خلال فترة من الزمن، فيما اعتقل الجيش ١٦ شخصاً، بعد تحقيق بدىء به قبل ستة شهور على ايدي الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة التابعة للشرطة العسكرية، والوحدة القطرية للتحقيقات التابعة للشرطة، مما أسفر عن اعتقال عقيدين ومقدمين ورائد وملازم اول ومساعد اول وجندي، عدا ثمانية مدنيين، أحدهم طبيب. ويعتقد الجيش بأن عدد المعنيين قد لا يزيد على ٦٠ شخصاً معروف عنهم ضلوعهم، فيما أوضح ان الرشاوى كانت تصل عشرة آلاف دولار عن الفرد (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٩/٨).

علّق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على الفضيحة بأنها «بالغة الخطورة»، خصوصاً انها تمّت على ايدي ضباط من الجيش الاسرائيلي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٩/٧). وتكلم رئيس الاركان، دان شومرون، في الاتجاه عينه، فاعتبر مسلك الضباط المعتقلين خيانة للامانة وعاراً على الجيش. وأوضح ان هذه هي المرة الاولى التي يحدث فيها مثل هذا التصرف، المتجسد في شبكة ضخمة، حسب قوله. ووعد بالتعامل، بشدة، مع «القلة المنحرفة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٧). هذا، ورأى بعض المراقبين ان عملية التسريح المزورة تمّت، جزئياً، بدافع تجنب الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، خصوصاً بعد ارتفاع مدة خدمة الاحتياط هناك الى ما يزيد على ٦٠ يوماً (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٩/١٧). وعبّر عضو الكنيست، ران كوهين، عن ذلك بالتأكيد ان اللوم لا يقع على عاتق قيادة الجيش، بل على عاتق الاحتلال المستمر لتلك المناطق (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٦).

في غضون ذلك، أشار قائد الشرطة العسكرية، العميد اميل اليميلخ، الى نشاطات جهازه الاخرى منذ بداية السنة الحالية، فأوضح ان ٢٣ جندياً قتلوا، أو توفوا، في ظروف غير قتالية، خلال الشهور الستة الاولى من العام ١٩٨٨. وتوزع هؤلاء بين ثمانية انتحروا، وثمانية قضوا بحوادث تدريب وسلاح، وسبعة بظروف أخرى، احدهم قضى قتلاً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٥). كما أشار اليميلخ الى وقع الانتفاضة الفلسطينية على الجيش الاسرائيلي؛ اذ أكد انه يتم ارسال ٣٠٠ من افراد الاحتياط شهرياً لتشغيل السجون، فيما تضاعفت حالات التحقيق في المخالفات، وازداد عدد الفارين من الخدمة الى خمسة الآف، وقد أدى ذلك الى احتجاز ٢٥١٣ جندياً بمخالفات انضباطية، وفتح ٢٨٨ ملف تحقيق باختفاء الاسلحة، مما تسبب في احكام بخمسة وستين جندياً (**فلسطين الثورة، نيقوسيا**، ١٩٨٨/١٠/٢). ويأتي ارتفاع عدد الفارين على الرغم من انخفاض عددهم في المنطقة الجنوبية الهادئة، حيث حدثت هناك ٨٢ حالة فرار خلال النصف الاول من العام الحالي، مقارنة بـ ٢٦ حالة في العام ١٩٨٧ (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٢١).

على صعيد آخر، استلم سلاح البحرية الاسرائيلي زورق «دفورا» جديداً، في تشرين الاول (أكتوبر). وهذا الزورق هو هجومي، سريع، مزود بالمدافع الرشاشة والصواريخ المضادة للسفن؛ وهو الاول الذي يدخل الخدمة الفعلية من ضمن صفقة قوامها ستة زوارق تعاقد سلاح البحرية على شرائها في آذار (مارس) ١٩٨٧، وذلك للاستخدام ضد العمليات الفدائية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٩/١٠). ويأتي هذا التطور في اطار برنامج تحديث القطع البحرية التي يصل عمر بعضها الى عشرين سنة، حسب تصريح قائد السلاح، اللواء ابراهام بن ـ شوشان (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٢٤). واوضح ان زوارق دفورا ستحل محل الزورق الاقدم «دبور»، وان مختلف القطع ستتزود بصواريخ «باراك» للدفاع الجوي الموضعي، فيما أكد ضرورة التعاقد مع احواض بناء السفن المحلية والاجنبية لانتاج الزوارق الصاروخية (اشارة الى ساعر ـ ٥) والغواصات حسب البرنامج الموضوع، وضمن حدود الميزانية المرصودة.

الصناعة العسكرية

فيما تضطر اسرائيل، لأسباب متنوعة تتراوح بين شروط المعونة المالية الاميركية وعدم كفاية الاحواض المحلية في حيفا، الى البحث عن بناء زوارقها وغواصاتها الجديدة في اميركا واوروبا، تسعى الى تثبيت اقدام صناعتها العسكرية في مجالات اخرى. وقد تكللت جهودها بنجاح هام له ابعاد سياسية خطيرة، حين قرر وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، تمديد صفة الحصانة الدبلوماسية لبعثتي الاقتناء والتسويق

الاسرائيليتين في نيويورك. ويشمل القرار، عملياً، ٤٥ اسرائيلياً في «بعثة مقتنيات الدفاع» وخمسة في «بعثة التجارة المدنية»، بحيث تعتبر مكاتبهم ملاحق للقنصلية الاسرائيلية ويتمتع افرادها بالحصانة والامتيازات الشبيهة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/١٠/١٩٨٨). ويفترض ان يشمل ذلك النشاطات الرسمية فقط لا الاعمال الاخرى ـ مثل التجسس ونقل الاسرار الصناعية ـ . لكن توقعت مصادر غربية ان يتم الامتناع عن الادعاء حتى في حالات التجسس، نظراً الى التجربة السابقة، حيث اشترك افراد البعثة الاسرائيلية بالتصوير غير المشروع للمعدات والتكنولوجيا والاسرار الاستخباراتية الاميركية (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢١/١٠/١٩٨٨). ويذكر ان المكاتب الاسرائيلية تشغل ٢٥٠ شخصاً، وهو عدد يصعب تفسيره، أو تبريره، سوى بأنه حصيلة الضغط الاسرائيلي في أثناء لقاء بيرس وشولتس في نيويورك، في ٢٨ أيلول (سبتمبر). وتستمر، في هذا الاثناء، المباحثات حول اتفاقية التبادل (التجارة التعويضية ـ «أوفسيت») الاسرائيلية ـ الاميركية، وذلك لقيام شركة «جنرال داينامكس» بشراء معدات وخدمات وتكنولوجيا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، من اسرائيل، خلال ٨ ـ ١٢ سنة، مقابل صفقة بيع ٧٥ طائرة اف ـ ١٦ الى اسرائيل بملياري دولار (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٢٩/١٠/١٩٨٨).

كما شهدت الآونة الاخيرة دفعاً اسرائيلياً متواصلاً لتسويق المنتجات الاسرائيلية لدى دول اضافية. وتجسد ذلك، أولاً، في قيام كولومبيا بدفع القسط الاول ـ البالغ ٢٠ مليون دولار ـ من صفقة معقودة في نيسان (ابريل) قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لشراء ١٣ طائرة كفير اسرائيلية مجهزة بنظم الكترونية مستحدثة (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٨٨). وما كانت الصفقة لتنجح لولا الموافقة الاميركية على بيع الطائرات المزودة بمحركات اميركية. والمعروف ان كولومبيا قد تدفع باقي القيمة بصادرات الفحم، أو النفط، وهو الامر المشابه بصفقة سابقة لاسرائيل مع الاكوادور (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢١/١٠/١٩٨٨). وربما سيكون النجاح الاسرائيلي الثاني عقد صفقة مع تشيلي، لبيعها ٢٠ طائرة كفير اخرى، تتوزع بين ١٨ طائرة قتال عادية وطائرتي تدريب، بمقعدين. والمعروف ان اسرائيل قد عاونت تشيلي، سابقاً، في تحديث طائرات ميراج ـ ٥٠ لديها، على الرغم من الحظر المفروض دولياً على الدولة الاميركية اللاتينية. ويلاحظ ان نموذج «كفير» هذا سيتزود بمحرك سنيكما أتار ٩ ك ـ٥٠، بدلاً من محرك ج ـ ٧٩ الاميركي، تفادياً للنقض الاميركي (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٢/١٠/١٩٨٨). وتأتي هذه التطورات عقب دخول شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية المنافسة للحصول على صفقة تحويل طائرتي بوينغ ـ ٧٠٧ الى طائرتي ـ صهريج للتزود بالوقود في أثناء التحليق، وذلك لحساب سلاح الجو الاسترالي (**هارتس**، ٢١/٧/١٩٨٨).

غير ان اوضاع الصناعة العسكرية الاسرائيلية ليست سارّة كلياً. فقد انخفضت ارباح شركة «التا» التابعة للصناعة الجوية الاسرائيلية الى ٥,١ ملايين دولار في النصف الاول من العام ١٩٨٨، أي بتدني ٢٠ بالمئة مقارنة بالعام السابق، بسبب تجميد اسعار العملة الصعبة محلياً أساساً وعلى الرغم من وصول حجم الصادرات الى ٨٠ مليون دولار خلال الشهور الثمانية الاولى من السنة الحالية (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٨/١٠/١٩٨٨). كما كشفت شركة تاديران عن تعرضها لخسائر بلغت ٢٤ مليون دولار خلال النصف الاول من العام ١٩٨٨، مقارنة بخسارة قدرها ٤,٤ ملايين قبل عام، وذلك للاسباب عينها وعلى الرغم من ارتفاع المبيعات بنسبة ٢٦ بالمئة، لتصل ٤١٣ مليون دولار (للقطاعين، المدني والعسكري، داخل الشركة). وأوضح مدير تاديران، بيغال نئمان، ان برنامج الشفاء يهدف الى توفير ٤٧٠ مليون دولار، بعد شراء معدات انتاج آلية وتسريح ٦٥٠ عاملاً، وذلك بعد تسريح ١١٠٠ عامل في وقت سابق من هذه السنة، ليصل الكادر البشري الى ١٢ الفاً (**المصدر نفسه**، ٢٤/٩/١٩٨٨). وربما ستقوم الشركة، أيضاً، ببيع ممتلكاتها داخل الشركات الاخرى، مثل «مزلاط» و «ال ـ أوب» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١٠/١٩٨٨).

لكن شركة كور الضخمة هي التي تواجه الازمة الحقيقية. ان كور هي، في الواقع، مجمع صناعي مدني ـ عسكري هائل. وقد تكبدت خسارة مقدارها ٢٣٨ مليون دولار، في العام ١٩٨٧. وعلى الرغم

من تعيين مدير عام جديد، هو بني غاؤون، الذي صرف اربعة آلاف عامل وفاوض المصارف الاسرائيلية حول دين الشركة البالغ مليار دولار، فان كور تواجه ازمة حادة، اثر قيام شركة مصرفية اميركية بمطالبتها بتسديد قرض قيمته ٢٠ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٨٨). وقدمت شركة بانكرز تراست الاميركية دعوى قضائية، اثر اخفاق كور في دفع الدين في موعده، في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر). ويذكر ان الحكومة الاسرائيلية رفضت دعم الشركة، بعد ان دفعت مبلغ ٥٠ مليون دولار اليها مؤخراً. ويذكر، أيضاً، ان كور تملك العديد من الشركات الصغرى، ومنها تاديران و سلطام.

التعيينات

وأخيراً، لقد تراكمت سلسلة من التعيينات العسكرية والصناعية خلال الصيف المنصرم، وابتدأ المسلسل بتعيين العقيد كوتي مور قائداً لوحدة الاتصال مع القوات الاجنبية، برتبة عميد، خلفاً للعميد اوران شاحور الذي تولى منصب كبير ضباط الاستخبارات العسكرية. وخلف شاحور العميد غيورا زورياع، الذي سيسافر الى الخارج للدراسة. وعين العقيد تسفي بولاغ (بركاش) قائداً للقوات في قطاع غزة، برتبة عميد، مكان العميد يعقوب اور (**عل همشمار**، ٢٢/٧/١٩٨٨ و ٢٦/٨/١٩٨٨). وقد استقال نائب قائد قيادة الاسلحة الميدانية، العميد افيغدور كهلاني، من منصبه في هذه الاثناء، احتجاجاً على ترقية عقيد آخر الى رتبة لواء، وتعيينه في منصب رفيع موعود لكهلاني من قبل وزير الدفاع سابقاً (**المصدر نفسه**، ٢٩/٨/١٩٨٨). هذا، وانتقل العميد دافيد اغمون من قيادة قوات الجيش في جنوب لبنان الى قيادة المظليين وسلاح المشاة خلفاً للعميد شموئيل اراد الذي سينتقل الى منصب في النظام الميداني. ونقل يوارم يائير، أيضاً، الى منصب في النظام الميداني بعد ترقيته الى رتبة لواء، بعد ان شغل منصب قائد تشكيل الجيش في الجليل. يضاف الى ذلك تعيين العقيد تسفي اورن، كبير ضباط سلاح الاسلحة والذخيرة، بعد ترقيته الى رتبة عميد، ويأخذ موقع العميد موشي كيدار الذي انهى خدمته العاملة (**المصدر نفسه**، ٣ و ١٢/٨/١٩٨٨ و٨/٩/١٩٨٨).

الى ذلك، رقّي العقيد ايهود غروس الى مرتبة عميد كبير ضباط التثقيف في الجيش، بينما حل العميد يسرائيل عساف مكان العقيد اوري مانوس قائداً لمنظمة الشبيبة المسلحة «جدناع»، فيما يتولى مانوس قيادة هيئة الدفاع المدني بعد ترقيته عميداً، مكان العميد فاردي الذي ينهي خدمته (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٢/١٠/١٩٨٨). وتولّى العميد اسحق الموغ ادارة برنامج الاقتناء لسلاح البحرية، والعميد اوري شوحام منصب نائب المدعي العام العسكري، والعميد اوري رام قيادة قوات الدفاع الجوي. وأخيراً، فقد اكدت وزارتا المالية والدفاع تعيين رئيس جديد لمجلس ادارة شركة بيت شيمش للمحركات للصناعة العسكرية، وهو بن ـ عامي غوف الذي عمل مديراً عاماً لوزارة الاتصالات في العام ١٩٨٧.

ي. ص.

ضحايا وضرائب وحرب زيتون

بينما واصل الفلسطينيون، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تصديهم لجنود الاحتلال الاسرائيلي، وخلق وقائع ومعطيات جديدة على مستوى الصراع، ظلت انظارهم معلقة، على امتداد تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، على اتجاه الحركة السياسية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فبعد أحد عشر شهراً من الانتفاضة، التي اقتربت من نهاية عامها الأول، تركز الحلم الفلسطيني في اتجاه تحقيق خطوات سياسية تمكن من اعادة حشد الزخم النضالي القديم الذي ميّز الشهور الأولى للانتفاضة، أملاً في امتلاك ادوات سياسية وتنظيمية جديدة تسهم في تطوير الأوضاع القائمة، وتعيد زمام المبادرة الى المراحل الاولى التي كانت تمسك فيها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بالخطوة المطلوبة في الزمن المعني. ومع اقتراب عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، تنامت الآمال الفلسطينية، مثلما تحركت المخاوف، أيضاً، واثيرت الاسئلة كذلك. هل سيوفر لهم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، أو حكومة مؤقتة، من الداخل والخارج، يسبقها اعلان استقلال وطني تستند اليه، او قيام كلاهما، معاً، في وقت واحد، الاجابات المطلوبة عن عدد كبير من الاسئلة التي طرحها قرار الملك حسين فك ارتباط الاردن بالضفة الغربية ؟ وقبل ذلك ما وصلت اليه الاوضاع، في الضفة والقطاع، بعد شهور عديدة من الصراع الدامي، وما جاء به من نتائج ومعطيات، وامكانات استثمارها في اللحظة الراهنة؛ او حتى الاجابة عن بعض هذه الاسئلة.

قبل تفحص هذه الاسئلة بحثا عن الاجوبة، يطرح السؤال: كيف تبدو صورة الواقع في ظل الاندفاع الفلسطيني نحو عقد جلسة استثنائية للسلطة التشريعية الاولى ؟

تبلورت المناقشات والافكار والمبادرات الفلسطينية، في المناطق المحتلة، مثلما في الشتات، حول اعلان استقلال وطني، وتشكيل حكومة مؤقتة في ظل معطيات رئيسة ثلاثة: دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في تشرين الثاني (نوفمبر)؛ والانتخابات البرلمانية الاسرائيلية في مطلع الشهر عينه؛ والانتخابات الاميركية التي بلغت ذورتها في هذه الفترة وتنتهي في وقت لاحق. فاذا كانت الاولى محط انظار الفلسطينيين في المناطق المحتلة، لجهة تحديد الوجهة السياسية لـ م.ت.ف. في المرحلة المقبلة، فان الثانية تمثل الارضية المليئة بالصعاب التي تبلورت في ظلها الطموحات الفلسطينية التي تحاول منذ أحد عشر شهراً كسر جدار الرفض الاسرائيلي المتواصل بالتصدي، أولاً، لادوات قمعه ووسائل ارهابه، ومحاولة دفعه، ثانياً، الى الاعتراف بحقائق الاوضاع الجديدة؛ اما الثالثة فتبدو ذات انعكاس مختلف وتأثير غير مباشر، ولاحق، على المستوى الدولي. وما يهمنا، هنا، هو التوقف قليلاً عند الثانية والتعرف على التوجه الفلسطيني الذي يميّز المعطيات في الاولى.

يعتقد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأنه، بعد مرور احد عشر شهراً على الانتفاضة، وغياب أي حل سياسي يمكنه ان يضع حداً لها، فان الممكن الوحيد، راهناً، هو وضع الانتفاضة تحت المراقبة. فأي حل سياسي ـ كما يعتقد رابين ـ يتوقف، اولاً، وقبل كل شيء، على «استعادة الهدوء وتنفيذ سكان الضفة والقطاع الاوامر الحكومية الاسرائيلية في مناطقهم». يمكن التعرف على نوعية المراقبة التي يدعو اليها رابين من خلال ما فعله الجيش الاسرائيلي حتى الآن. لقد احتجزت قوات الاحتلال ـ حسب مصادرها ـ ١٨ ألف فلسطيني مشتبه بقيامهم بأعمال رشق حجارة ومهاجمة جنود اسرائيليين، ولا يزال ٥٦٠٠ من هؤلاء قيد الاعتقال الاداري، أي ما يعادل ثلث المحتجزين. وأمر رابين بطرد عدد من قادة الفلسطينيين، في الضفة

والقطاع، وكان بصدد طرد المزيد، لولا الموقف الاميركي المنتقد، بشدة، لهذه السياسة، والذي صدر مؤخراً عن جهات رسمية اميركية. وسنّ رابين قانوناً يسمح بفرض الحصار، لمدد طويلة، على القرى والمخيمات الفلسطينية، وقام بتعليق الدراسة في مدارس الضفة والقطاع، وحال دون استمرارها غير مرة، وكلها عقوبات تستهدف اجبار السكان على الخضوع وتطبيق أوامر وقوانين الاحتلال في مناطقهم (**جيروزاليم بوست**، ١٠/١٠/١٩٨٨).

خلال الفترة الماضية، وظّف رابين امكانات الجيش الاسرائيلي القمعية، بنجاح، في اطلاق الرصاص على السكان العرب، وكسر عظامهم، واستخدامه العيارات المطاطية ضد المتظاهرين، واخيراً العيارات البلاستيكية. «لقد ساعدت جميع هذه الوسائل الجيش الاسرائيلي على تجاهل اهداف الانتفاضة، غير انها لم تكن كافية لتأمين نجاحه في فرض الأوامر على السكان. ان ارتفاع عدد الجرحى لا يشير الى المستوى الحالي للانتفاضة، ولا يدل عليه، لكنه لا يثبت، بالتأكيد، ان جهود الجيش الاسرائيلي، وما فرضته من عقوبات، قد تكللت بالنجاح، ومكّنته من تحقيق أهدافه في المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**). ان عدد القتلى والجرحى والنتائج المترتبة على موت مواطنين فلسطينيين تزايدت مع مرور الوقت. هذه النتيجة توصل اليها استاذ العلوم السياسية، في جامعة ميتشيغان ـ ديربون، روبرت ستوكتون، قبل خمسة شهور، حين كان يبحث، أساساً، في تناسب الوفاة بين فئات السن والفئات الاجتماعية (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٢٧، حزيران ـ يونيو ١٩٨٨)، مثلما توصل اليها رابين باعتبارها هدفاً بحد ذاته وليست نتيجة لممارسة الجيش مهماته القمعية. وبمعنى آخر، فقد تعمّد رابين رفع نسبة الوفيات والمصابين بين الفلسطينيين. في هذا الصدد، صرح رابين بـ «انه خلال حدوث مواجهة مع مشاغبين، ينبغي ان يخرج هؤلاء بمصابين واصابات؛ وذلك كي يعرفوا انه لن يكون هناك معتقلون وحسب، وانما مصابون ايضاً. تلك هي سياستي، وأنا مسؤول عنها» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٧/٥٥، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨، ص ٦٥٦).

لم يكن ارتفاع عدد القتلى والمصابين، في الشهر الاخير، التطور الوحيد الذي شهدته المناطق المحتلة؛ فهناك تطور معاكس يمكن وضعه في خانة تنظيف الساحة الوطنية. فقد تمّ اغتيال مختار قرية بديا، مصطفى بكر، ومختار عنين، يوسف زعرور، الذي اعدم في بلدة أم الفحم. واعتبرت هاتان العمليتان «تحوّلاً جديداً في الانتفاضة، سمته الرئيسة وضع نهاية لأي تعاون مفتوح مع اسرائيل... فهي المرة الاولى التي يتم فيها اعدام مختار؛ وهي المرة الاولى [أيضاً] التي يقتل فيها مواطن، من الضفة الغربية، على الجانب الآخر من الخط الاخضر داخل اسرائيل، للاشتباه بتعاونه مع الاحتلال. انه تحذير الى جميع الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، [يعلن]: من يتعاون مع الاحتلال يقتل» (يهودا ليطاني، «الانتفاضة في طور جديد»، **جيروزاليم بوست**، ٧/١٠/١٩٨٨).

في معرض تعقيبه على الحادثين، رفض رابين المصطلح الشائع «متعاونين»؛ لكنه اعترف، من جهة ثانية، بأنه «من غير الممكن تأمين حماية لمن أصبح محل شك ـ في نظر هذا العنصر او ذاك ـ كمتعاون معنا. فليس في مقدور الجيش الاسرائيلي التواجد في كل قرية عربية. وسوف ندمّر الجيش اذا أرسلناه الى كل قرية...» («الملف»، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٩/١٠/١٩٨٨).

ثمة تحليلات قارنت عمليات اغتيال المتعاونين ببعض ما حدث خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ مشيرة الى «قتل الفلسطينيين للفلسطينيين». وعارضت مصادر اسرائيلية ذلك بالتأكيد «ان الامر لم يكن كذلك بالضبط. فالذين قتلوا، مؤخراً، ليسوا أعضاء في احزاب، او مجموعات، تعارض سياسة م.ت.ف. بل هم متعاونون مع اسرائيل بصورة شخصية». وأضافت، «أن مقتل المختارين وغيرهما هي اشارة الى ان ما تبقى من صورة الماضي التي كانت تعكس دوراً لفلسطينيين في المناطق المحتلة [يشرف عليه الاحتلال] انتهى خلال الشهور العشرة الأخيرة مع الطلقات المميتة [التي اصابت المختارين]» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

من جهة أخرى، أظهرت اوساط الجيش الاسرائيلي والاوساط السياسية الحاكمة مخاوف جدية من استخدام الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، السلاح والذخيرة الحية، ضد جنود

الاحتلال. واعتبرت مصادر الجيش ان مثل هذا الاحتمال بات قائماً في ظل الاوضاع السائدة، حالياً (**القبس**، الكويت، ١٨/١٠/١٩٨٨). ونسبت مصادر، في عمّان، الى القائد العسكري الاسرائيلي لقطاع غزة، تسفي فولينغ، قوله ان لدى القوات الاسرائيلية العاملة في القطاع «معلومات تفيد بأن [سكانه] يملكون أسلحة ومعدات عسكرية، قد يلجأون الى استخدامها اذا لزم الامر... فقد لاحظنا ازدياد عمليات القاء القنابل اليدوية، ووضع العبوات الناسفة، الجانبية، ضد المواقع الاسرائيلية في انحاء القطاع. وتفيد المعلومات بوجود كميات هائلة من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة داخل القطاع، تمّ ادخالها من طريق البحر. وعلى الرغم من عمليات التمشيط التي قمنا بها، بحثاً عن هذه الاسلحة، الاّ اننا لم نعثر على شيء» (**القدس**، عمّان، ٢٤/١٠/١٩٨٨). وأشار فولينغ الى الصعوبات التي تواجه عمل الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، ووصفها بأنها «قاسية جداً... حيث تزداد المقاومة عنفاً وشراسة... لقد اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة قاسية ومتشددة، بهدف اخماد نيران هذه الثورة» (**المصدر نفسه**).

استغل كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، الحملة الانتخابية، كل لاغراضه، لتعميق الاتجاه الاسرائيلي الداعي الى مزيد من استخدام القوة ضد سكان الضفة والقطاع. فوجّه شامير تهديداً مباشراً الى المواطنين، في هاتين المنطقتين، خلال اجتماع انتخابي عقده حزب الليكود في سدروت، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨، وبثته الاذاعة الاسرائيلية، جاء فيه: «اذا استخدم العرب، في [الضفة الغربية] وغزة، الاسلحة النارية ضد الجيش الاسرائيلي فلن يبقى منهم على وجه الارض أحياء او لاجئون». وأضاف شامير: «ليس هناك أدنى شك في ان هذا [الاستخدام للاسلحة النارية] سوف يضع حداً سريعاً للانتفاضة، ومسؤولو [م.ت.ف.] يعرفون ذلك جيداً». وهدّد شامير «الذين يريدون ذبحنا» بـ «الويل لهم؛ لن يبقى لهم أي أثر». أما وزير الدفاع، رابين، فاطلق، في اثناء جلسة الحكومة الاسبوعية، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨، تهديدات مماثلة، ادعى فيها بأن قواته «ستجابه سكان المناطق [المحتلة] بالأسلحة النارية، فيما لو استخدم [هؤلاء] السكان الاسلحة ضد الجيش الاسرائيلي» (**الاتحاد**، حيفا، ١٨/١٠/١٩٨٨). وعقب رئيس الاركان، دان شومرون، على هذه التهديدات بالقول، ان الجيش الاسرائيلي مدرب جيداً، وباستطاعته التغلب على المشكلات الناجمة عن تعرّضه لهجمات بالسلاح؛ غير ان الجيش يواجه صعوبات في التعاطي مع الاختراقات العسكرية الصغيرة والتسللات المماثلة (**جيروزاليم بوست**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

استقلال وحكومة

وسط هذه الاجواء، وفي ظل قسوتها، وربما بسبب هذه القسوة، ازداد تعلق المواطنين، في الضفة والقطاع، بالتحركات السياسية لـ م.ت.ف. وتعلقت انظارهم على ما سوف تحققه دورة المجلس الوطني في الجزائر. ورحّبت الاوساط السياسية بهذه التحركات وتلك الدورة الاستثنائية. فمن جهة، اكد البيان الرقم ٢٧، الصادر عن القيادة الموحّدة للانتفاضة، «ثقة [سكان المناطق المحتلة] بأن المجلس الوطني سوف يوافق على خطوات مناسبة لملء الفراغ الذي خلّفه قرار الاردن فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية؛ وتبنّي البرامج والطرق [الملائمة] لترجمة شعارات الانتفاضة، التي تنادي بالحرية والاستقلال، الى دعم عالمي متزايد لحقوقنا الاساسية» (جويل غرينبرغ وجوشوا بريليانت وآندي كورت، «المناطق الفلسطينية تحبّذ الاستقلال»، **المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٨٨). وخاطب البيان ٢٨، الذي أُصدر تحت عنوان «نداء الاستقلال»، الشارع الاسرائيلي مؤكداً ان الانتفاضة التي اندلعت في الاراضي المحتلة، في ٩/١٢/١٩٨٧، «لم تكن حباً في سفك الدماء الفلسطينية، او اليهودية، بل كانت ثورة على ظلم الاحتلال وقمعه وفاشيته واصراراً وطنياً على اقامة السلام العادل في منطقتنا، والذي لن يتم الاّ ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني». وطالب البيان المجلس الوطني الفلسطيني بتبنّي القرارات والبرامج السياسة الواقعية. واكد ان المجلس سوف يعمل على «تحويل انجازات انتفاضتنا الباسلة، والمتصاعدة، الى مكاسب سياسية على درب الحرية والاستقلال والتحرير الوطني... وسوف

يضع برنامجاً سياسياً واقعياً واضح المعالم» (القبس، ٣١/١٠/١٩٨٨).

ولاحظ المراقبون توزيع بيان آخر في مدينة القدس حمل الرقم ذاته (٢٨)، وتضمّن تحية الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي سوف يعقد دورته «في ظل الانفراج الدولي وبعد قيام النظام الاردني بقطع علاقاته مع الضفة الغربية وما خلّفه ذلك من فراغ على الصعيدين، القانوني والاداري». وأشار البيان الى ان قرارات المجلس الوطني ستكون «سلاحاً جديداً لتصعيد الانتفاضة... وسوف تشكل اقتحاماً جديداً للساحة الدبلوماسية والسياسية والاعلامية الدولية لتكريس الانجازات التي حققتها الانتفاضة». واعتبر البيان ان تصاعد الانتفاضة «يكسب قيادتنا وقضيتنا القوة الدبلوماسية» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بدون ذكر تاريخ النشر).

بعض الشخصيات من الضفة والقطاع تحدث، غير مرة، حول هذه القضايا والافكار المطروحة على جدول اعمال المجلس الوطني في دورته الاستثنائية. فذكر الكاتب والمحامي الغزي سهيل الريّس، وهو أحد المساهمين في وضع الميثاق الوطني الفلسطيني، انه يدعم صيغة اعلان استقلال يعكس آراء جميع القوى المشاركة في م.ت.ف. وصرّح المحامي فايز ابو رحمة، الذي اختارته م.ت.ف. كمفاوض سلام العام ١٩٨٥، ان اعلان الاستقلال المبني على اساس قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين، الصادر العام ١٩٤٧، سوف يتضمن اعترافاً باسرائيل، بينما سوف تترك موضوعة الحدود النهائية للمفاوضات. وشدّد محرر «البيادر السياسي»، جاك خزمو، على ضرورة تبني المجلس برنامجاً سياسياً واضحاً، «يضع اسرائيل والجالية العالمية في الزاوية... فنحن نريد السلام، والتعايش بسلام مع دولة اسرائيل، ونريد حلاً لمشكلة الشرق الاوسط» (غرينبرغ وبريليانت وكورت، **مصدر سبق ذكره**،). وابدى الاستاذ في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، اهتماماً تفصيلياً بالموضوعات المثارة والاحتمالات المطروحة على جدول اعمال المجلس الوطني، فذكر ان انشاء حكومة فلسطينية في المنفى يعني، تلقائياً، خلق جسم سياسي فلسطيني آخر مع احتمال ان يمثل الشعب الفلسطيني. مثل هذا التطور يمكن ان يقود الى تصدع داخلي وتراجع على مستوى الجسم السياسي الفلسطيني. فاذا كان مبرر هذا التوجه هو الاستناد الى مقولة ان اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية جديتان في قبول حل يقوم على وجود دولتين، وهو الحد الادنى المطلوب الذي يطالب به السكان الفلسطينيون، فان مثل هذا الأمر تستطيع م.ت.ف. تولّيه حين تصبح شريكة في المفاوضات. غير ان المشاعر العامة بين الفلسطينيين تعكس عدم الثقة في مثل هذا الاستنتاج، بل وتذهب نحو تأكيد ان اسرائيل والولايات المتحدة تحاولان، ببساطة، تدمير م.ت.ف. التي هي أداة النضال الوطني الفلسطيني المستقلة. ان البعض ينظر الى مسألة الحكومة على انها «عربة احتمالات» سياسية، يمكن ان تقوم بعملية التفاوض، ومن خلالها يمكن تمرير برنامج سياسي مرض. غير انه يمكن فهم فكرة حكومة المنفى في ضوء التطورات الاخيرة في المناطق المحتلة، اكثر من كونها اجابة عن الدعوة القديمة التي اطلقها السادات لجعلها فريقاً صغيراً مفاوضاً. فقد شهدت الفترة الماضية من عمر الاحتلال تبلور الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. وترجم بناء هذه الهوية في عدد من المؤسسات: اتحادات وتنظيمات خيرية، مستشفيات، نواد، جامعات، معاهد تقنية، لجان اجتماعية، ولجان عمل تطوّعي وغيرها. وقويت هذه المأسَسَة، خلال الشهور العشرة الأخيرة، من خلال تفكيك أجهزة الاحتلال، واحلال لجان محلية مكانها. وشجّع قرار الاردن قطع روابطه بالضفة الغربية التطور في هذا الاتجاه، وخلق فرصاً جديدة لتوسيع الادارات الفلسطينية، كما خلق فراغاً يمكن ملؤه، فعلاً، من خلال عمليات الفلسطنة الجارية، ومن خلال انشاء حكومة فلسطينية تشكل، اذا ما فهمت في هذا السياق، ذروة البناء الذي انطلق قبل ٢١ عاماً وتطور خلالها.

منتجات وحواجز ضريبية

من المتوقع ان يكون مزارعو الخضار، في الضفة والقطاع قد باشروا تصدير أولى شحنات بضائعهم الى دول السوق الاوروبية المشتركة، مباشرة، ومن دون وساطة اسرائيل. وكان مقرراً عقد بروتوكول تعاون بين اتحاد الجمعيات التعاونية في الضفة والقطاع والدول الاوروبية، بعد سلسلة

من المناقشات استمرت اكثر من عام، تناولت سبل تنفيذ هذا التعاون. وأوضح رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية، تحسين الفارس، ان وفاة ممثل المزارعين في القطاع، الحاج رشاد الشوا، مؤخراً، قد ارجأت التوقيع على البروتوكول الذي ينص على قيام المزارعين الفلسطينيين بتصدير الزهور والخضار والحمضيات الى الدول الاوروبية من دون تدخل، أو وساطة، اسرائيل نهائياً (**الدستور**، ١٠/١٠/١٩٨٨). وبالفعل، عقد منتجو الحمضيات، في القطاع، اجتماعاً، في وقت لاحق، مع ممثل السوق الاوروبية، ماريو كلفتي، وتمّ الاتفاق على تصدير ١٦ ألف طن من الحمضيات الى اوروبا، وهي موزعة كما يلي: ثلاثة آلاف طن «غريب فروت» تُصدّر في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨؛ وثلاثة آلاف طن من البرتقال الشموطي تصدر في موسمها؛ وعشرة آلاف طن من ثمار البلنسيا تصدر في أيار (مايو). كما تمّ الاتفاق على ان تتم اجراءات التصدير عبر ميناء اسدود، باشراف مندوب عن السوق المشتركة، ومراعاة نوعية الثمار المصدرة وفق شروط السوق (**المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٨٨).

على صعيد الانتاج الزراعي ذاته، توقّع مصدر في نابلس ان لا يقل منتوج زيت الزيتون، خلال هذا الموسم، عن ٣٥ ألف طن، وهو رقم يزيد، باضعاف، على حاجات السكان. يذكر ان حاجة المواطنين من الزيت للاستهلاك المحلي لا تزيد على عشرة آلاف طن. وتصدر الى المواطنين العاملين في الدول العربية كمية لا تتجاوز خمسة آلاف طن. وهذا يعني ترك فائض لا يقل عن عشرين ألفاً، يقدر ثمنها بعشرين مليون دينار اردني. في هذا المجال، أعرب المهندس تحسين الفارس عن تقدير المزارعين لجميع المواطنين الذين تنادوا لمساعدة المزارعين في عمليات قطف الزيتون، وجمعه، ضمن برامج العمل التطوعي. وقال الفارس ان الزيتون بات من أقوى دعائم الاقتصاد الوطني، وتزيد قيمة الانتاج منه، هذا العام، على ٥٠ مليون دينار اردني (**المصدر نفسه**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

غير ان هذا النشاط الانتاجي واجه صعوبات كثيرة، شأنه شأن غالبية المؤسسات والمواقع الانتاجية الوطنية في الضفة والقطاع، فتعرضت معاصر زيت الزيتون للغلق، وتعرّض اصحابها لحملات ضريبية مجحفة؛ كما اقتلعت مئات الاشجار الخيّرة؛ اذ منعت السلطات الاسرائيلية أهالي قرية اللبن الشرقية (قضاء نابلس) من قطف محصول زيتونهم؛ واغلقت معصرة الزيت في القرية، بموجب قرار عسكري، اعتباراً من ١٩/١٠/١٩٨٨، والى اشعار آخر (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٨٨). وفرضت السلطات على اصحاب معاصر الزيتون، في طولكرم، وعددها ١٣٠، دفع مبالغ تتراوح بين الفين وخمسة آلاف دينار اردني لدائرة الضريبة، مقابل السماح لهم بتشغيل المعاصر. يذكر ان مئتي ألف دونم من أراضي طولكرم هي مزارع زيتون (**الاتحاد**، ٧/١٠/١٩٨٨). وفي قرية بيتا، فرض موظفو الضريبة على كل صاحب معصرة في القرية دفع مبلغ خمسة آلاف دينار؛ يذكر ان في القرية خمسة معاصر (**الدستور**، ١٠/١٠/١٩٨٨).

من جهة أخرى، احرق مجهولون، بتاريخ ٩/٩/١٩٨٨، ١٢ شجرة زيتون تعود ملكيتها لعفيف فياض الخفش من عنبتا؛ واكملت الجرّافات الاسرائيلية العمل في الاتجاه عينه، فاقتلعت ١٥٠ شجرة اخرى يملكها هاشم وعباس وفهيم الخفش وزوجة عادل الخفش، بحجة اختباء رماة الحجارة في بيوتهم. وليل ١٢ ـ ١٣/٩/١٩٨٨، هاجم جنود اسرائيليون قرية العساكرة، في منطقة التعامرة، واحرقوا خمسين شجرة زيتون يملكها أحمد خليل ماضي (**الطليعة**، القدس، ١٥/٩/١٩٨٨). واقتلعت ١٥ شجرة يملكها سليمان حنا صالح، من عابود، بحجة رشق الحجارة (**الدستور**، ٢/١٠/١٩٨٨). واقدمت السلطات على اقتلاع ٣٠ شجرة زيتون (رومي)، يملكها اسماعيل محمد الحاج علي في حوّاره، متذرعة بأن شبان القرية يرشقون من بينها السيارات العسكرية الاسرائيلية، وسيارات المستوطنين، بالحجارة (**المصدر نفسه**، ٤/١٠/١٩٨٨). وتابعت سلطات الاحتلال ضغطها الاقتصادي على السكان بتشديد الحملات والهجمات الضريبية التي تميّزت باقامة «حواجز ضريبية»، كما حدث في شويكة، حيث اقام رجال الجمارك والضريبة حاجزاً على مفرق الضاحية واوقفوا عشرات السيارات واجبروا اصحابها

على التوجه الى مكاتب الضريبة لتسديد ما عليهم من ضرائب متراكمة (**المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٨٨). وقامت قوة عسكرية، يرافقها افراد من دائرة الجمارك وضريبة الدخل، بحملة تحصيل ضرائب من قرية ايبا، قضاء نابلس، ودهمت محال تجارية واحتجزت هويات اصحابها، وهويات اصحاب سيارات الاجرة والسيارات الخصوصية، وطالبتهم بدفع مبالغ طائلة كضريبة قيمة اضافية، وضريبة دخل. ودهمت قوة أخرى المنطقة الصناعية في البيره، وصادر افرادها هويات وسيارات عدد من التجار وطالبوهم بدفع ضرائب بلغت، في بعض الحالات، ستة آلاف دينار اردني (**المصدر نفسه**، ١٢ و١٥/١٠/١٩٨٨). وهذه الاجراءات ليست سوى عينات من هجمات عدة قامت بها سلطات الضريبة خلال تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٩/١٩٨٨ الى ١٥/١٠/١٩٨٨

١٦/٩/١٩٨٨

• وصل الى طرابلس الغرب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة لليبيا لم توضح مدتها، ولا الغرض منها. وكان عرفات زار ليبيا في الثلاثين من الشهر الماضي وتباحث مع العقيد معمّر القذافي حول وسائل دعم الانتفاضة في الارض المحتلة، وموضوع تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وامكان عقد اجتماع، في طرابلس، لقادة كل الفصائل الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/٩/١٩٨٨).

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلي حصاراً عسكرياً حول مساجد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وبخاصة المسجد الاقصى، في القدس، وأقامت حواجز على الطرقات المؤدية الى المساجد تولّت عناصرها تفتيش المصلين، فيما قامت قوات أخرى، عند مداخل القدس، بمنع المواطنين القادمين من مدن رام الله والبيره وبيت لحم والخليل من الدخول الى المدينة لاداء الصلاة في المسجد الاقصى. ودعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى اضراب عام، احياء لذكرى ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا. وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على خمسة مخيمات في قطاع غزة. في غضون ذلك، تواصلت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال، وكان اعنفها ذلك الذي شهدته مدينة غزة، حيث هاجم ثلاثون مواطناً ملثمين دورية اسرائيلية بالزجاجات الحارقة والقضبان والجنازير، ونشب قتال بالايدي، واطلق الجنود النار، فاصابوا مواطنين، وأسروا اثنين آخرين. على صعيد آخر، ذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان عدد المعتقلين الفلسطينيين بلغ ٢٣٦٠٠ (**الدستور**، عمّان، ١٧/٩/١٩٨٨).

• اجتاحت قوة مشتركة من الاسرائيليين وميليشيا انطوان لحد بلدة ميمس، جنوب الشريط الحدودي اللبناني المحتل، وتمركزت على تلال الكفير وعين عطاء، وتقدمت قوة اخرى على محور شبعا ـ سهل جنعم (**النهار**، بيروت، ١٧/٩/١٩٨٨).

• صرّح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بأن زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، للقاهرة، التي ستتم خلال يومين، تستهدف اطلاع المسؤولين المصريين على تطورات القضية الفلسطينية، والتحركات المستقبلية بشأنها. ووصف الحسن زيارة عرفات للبرلمان الاوروبي، في ستراسبورغ، بأنها كانت انتصاراً للمنظمة، سواء على الصعيد السياسي، او على صعيد الرأي العام الفرنسي، والعالمي (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٩/١٩٨٨).

• قال مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، في مقابلة مع «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، «اننا نريد حضور مؤتمر دولي للتفاوض مع اسرائيل؛ ونحن مستعدون للتعامل مع أي ممثلين لاسرائيل لديهم الشجاعة الكافية للجلوس والتحدث والتفاوض بشأن السلام» (**السفير**، بيروت، ١٧/٩/١٩٨٨).

• اكدت مصادر وثيقة الاطلاع في باريس ان الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، هو الذي طلب من وزير خارجيته، رولان دوما، الاجتماع برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقرّ البرلمان الاوروبي، في ستراسبورغ، بهدف دعم خطوات السلام في المنطقة. وقالت هذه المصادر ان الحكم الفرنسي يرغب في لعب دور نشط، في المرحلة المقبلة، لتشجيع حدوث اعتراف متبادل بين م.ت.ف. واسرائيل (**القبس**، الكويت، ١٧/٩/١٩٨٨).

١٧/٩/١٩٨٨

• في الذكرى السادسة لمذابح صبرا وشاتيلا، عمّ الاضراب الشامل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاض المواطنون مواجهات ضارية في الضفة الفلسطينية المحتلة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

وقد تركزت المواجهات في منطقة جنين والخليل وقطاع غزة. واستشهد مواطنان واصيب ٢٧ بجروح، أعمار معظمهم تقل عن ١٨ سنة. وتحدى المواطنون، في المخيمات، انظمة منع التجول المفروض على نحو ٣٠٠ ألف مواطن، وأقاموا، منذ الصباح الباكر، الحواجز على الطرق واشعلوا النار في اطارات السيارات. وقد دفعت قوات الاحتلال بتعزيزات جديدة، وفرضت حظر التجول على مزيد من القرى والمخيمات واحياء المدن، وأقامت نقاط تفتيش لمنع المواطنين من التنقل (الدستور، ١٨/٩/١٩٨٨).

• قتل ثلاثة فدائيين من «فتح»، صباح يوم الجمعة، في اشتباك مع جنود الجيش الاسرائيلي في السفوح الشمالية لهار دوف، في «حزام الامن»، في جنوب لبنان. وكان الفدائيون في طريقهم لتنفيذ عملية مساومة في احدى مستوطنات الجليل الاعلى (معاريف، ١٨/٩/١٩٨٨).

• حكم على الصحافي المؤرخ، د. بني موريس، عضو هيئة تحرير صحيفة «جيروزاليم بوست»، بالسجن ٢١ يوماً، عقب رفضه الخدمة العسكرية في نابلس. وهو الجندي الاسرائيلي الـ ٣٨ الذي يحكم عليه بالسجن لرفضه الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة (معاريف، ١٨/٩/١٩٨٨).

• بدأت اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لدعم الصمود في المناطق المحتلة اجتماعاتها. وهي تبحث في سبل التنسيق بين الاردن وم.ت.ف. في ما يتعلق بدعم صمود المواطنين في الوطن المحتل، وتقديم الدعم اللازم اليهم، لتمكينهم من الصمود في وجه المخططات الصهيونية. ويترأس الجانب الفلسطيني في اللجنة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، بينما يترأس وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري، الجانب الاردني (الشرق الاوسط، ١٨/٩/١٩٨٨).

• رفض وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، مسبقاً، أي اعلان، من جانب واحد، لاستقلال فلسطيني، او لحكومة فلسطينية في المنفى. وحذّر شولتس اسرائيل، في الوقت ذاته، من ان الولايات المتحدة «ستتصدى، بشدة، لأي محاولة لنقل الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة» الى الاردن، وهو ما يطالب به جزء من اليمين الاسرائيلي. وقال شولتس، في كلمة القاها في معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية: «ان الاردن له هويّته الوطنية الواضحة؛ انه ليس دولة فلسطينية». وأضاف: «ان «وجود اسرائيل، وأمنها، ورفاهيتها، هي المبادىء الاولى لأي تسوية في المنطقة، والولايات المتحدة الاميركية ستفعل كل شيء لضمانها» (الشرق الاوسط، ١٨/٩/١٩٨٨). وأضاف شولتس، أيضاً، انه ينبغي على اسرائيل الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين. كذلك هاجم شولتس سياسة الاعتقالات والطرد لزعماء فلسطينيين من المناطق المحتلة (هآرتس، ١٨/٩/١٩٨٨).

• علمت مصادر دبلوماسية في القدس بأن عدداً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني شارك في اللقاء الذي أُجري بين المسؤول في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، وزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، عشية سفر عرفات الى ستراسبورغ. وقد أوضح بولياكوف لهم ان الاتحاد السوفياتي يفضل ان تعلن م.ت.ف. عن حكومة مؤقتة، وفي المقابل الاعتراف باسرائيل والتخلي عن العنف. ويخشى السوفيات من ان تؤدي قرارات متطرفة من جانب م.ت.ف. الى مسّ مكانتها الدولية (معاريف، ١٨/٩/١٩٨٨).

• قال رئيس الوكالة الاسرائيلية لاستغلال الفضاء، البروفيسور يوفال نئمان: «لدى دولة اسرائيل القدرة على تطوير وانتاج الاقمار الاصطناعية. توجد في هذه الدولة الطاقة البشرية المدرّبة، وأحوال الطقس المريحة في البلاد تتوافق مع هذا؛ واضافة الى ذلك، هناك الكثير من المعرفة والطاقة البشرية المدربة في مجال الحاسبات، الذي بدونه لا يمكن القيام بأنشطة في هذا المجال» (معاريف، ١٨/٩/١٩٨٨).

١٨/٩/١٩٨٨

• شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالات شملت أكثر من ٢٠٠ مواطن فلسطيني غداة اضراب عام ومصادمات عنيفة في ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا. وتلقّى الجنود الاسرائيليون تعليمات بالتصرف بحزم وعدوانية. في غضون ذلك، اندلعت مواجهات ضارية بين قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين اليهود، من جهة، والمواطنين، من جهة أخرى. وقد اصيب ٩٢ مواطناً بالرصاص الحيّ والعيارات المطاطية، و٣٧٩ بالاختناق والتسمم، و١٩ بكسور، في مواجهات امس، وبلغ عد المعتقلين ١٠١٥. ووصل عدد الجرحى من الضباط والجنود

الاسرائيليين الى ٢٢، واحرقت ثلاث سيارات عسكرية، واعطبت مجنزرة، وحطم زجاج ١٣ سيارة أخرى (الدستور، ١٩/٩/١٩٨٨).

• قالت مصادر عسكرية في الجيش الاسرائيلي انه قد سمح لجنود الجيش الاسرائيلي، في الاسابيع الاخيرة، منذ بُدىء باستخدام العيارات البلاستيكية باطلاق هذه العيارات على راشقي الحجارة والمتظاهرين، من أجل تفريقهم. وأوضحت مصادر عسكرية رسمية ان السماح باطلاق العيارات البلاستيكية يتمّ، أيضاً، في حالة عدم تعرّض حياة الجنود للخطر (هآرتس، ١٩/٩/١٩٨٨).

• قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، الذي يزور عمّان رئيساً للجانب الفلسطيني في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود الارض المحتلة، ان دور هذه اللجنة لم يتغير في أعقاب قرار الاردن بفك الارتباط، القانوني والاداري، مع الضفة الغربية. وقال وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري، ان اللجنة اصبحت القناة الرئيسة في التعامل الاردني ـ الفلسطيني، في ما يتعلق بدعم الصمود. وذكر المصري ان اجتماعات اللجنة، التي انتهت اليوم، تركزت على ايجاد السبل لحثّ الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها كاملة لتغطية الاحتياجات المطلوبة لصندوق الدعم (الدستور، ١٩/٩/١٩٨٨).

• كشف اللواء (احتياط) امير دروري انه قدم، قبل حوالى السنة ونصف السنة، عندما كان يشغل منصب نائب رئيس الاركان، خطة عمل تضمّنت تقويماً يظهر أن الوضع في المناطق المحتلة على وشك ان يصبح صعباً. كذلك تضمّنت الخطة توصية لزيادة القوات في هذه المناطق، وتحسين نوعيتها، وتزويدها بوسائل قتالية جديدة. غير ان هذه الخطة، التي عرضت على وزير الدفاع والحكومة الاسرائيلية، قد أُجّلت، ولم يقرّ تنفيذها (معاريف، ١٩/٩/١٩٨٨).

• رفضت اسرائيل التعليق على تقارير بأنها على وشك اطلاق صاروخ فضائي، في محاولة لأن تصبح اول دولة شرق أوسطية لها قمر اصطناعي للتجسس. وقد احتلت هذه التقارير الصفحات الاولى من الصحف الاسرائيلية؛ كما بثتها اذاعة اسرائيل (السفير، ١٩/٩/١٩٨٨). على صعيد آخر، افادت مصادر مطلعة بأن الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر اجتمع لكي يقرّ اطلاق القمر الاصطناعي الاسرائيلي. وأكد خبراء تقنيون ان من المحتمل حدوث بعض العقبات في اطلاق القمر الاصطناعي، خصوصاً ان الامر يتمّ لأول مرة، واحتمالات الاخفاق أكبر. والمرحلة الاكثر حساسية هي مرحلة العد العكسي؛ فهبوب رياح قوية أوجد غيوماً كثيفة، من شأنها التأثير في قرار الاطلاق (هآرتس، ١٩/٩/١٩٨٨).

• شجب مصدر رسمي في م.ت.ف. في تصريح خاص، الحملة التي يشيرها الكونغرس الاميركي والادارة الاميركية ضد العراق بدعوى ان الجيش العراقي يستخدم الغازات السامّة ضد الاكراد. وأعلن المصدر وقوف المنظمة الى جانب العراق، بقيادة الرئيس صدام حسين (وفا، تونس، ١٨/٩/١٩٨٨).

١٩/٩/١٩٨٨

• استشهد مواطن متأثراً بجراح اصيب بها منذ أيام، واصيب خمسون آخرون، في غزة وحدها، وذلك خلال المواجهات التي استمرت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في الارض المحتلة. وتمكّنت المجموعات الفلسطينية الضاربة من تدمير وحرق ٢٩ سيارة، عشرة منها عسكرية و١٩ تابعة لعصابات المستوطنين اليهود، وذلك خلال الهجمات التي شنتها في مناطق بيت لحم ورام الله والخليل وجنين ونابلس وغزة (الدستور، ٢٠/٩/١٩٨٨).

• قدم سفير اسرائيل الجديد في القاهرة، شمعون شامير، اوراق اعتماده الى الرئيس المصري، حسني مبارك، في قصر الطاهرة. وبعد المراسيم، عقد السفير الاسرائيلي لقاء مع الرئيس المصري دام أكثر من نصف ساعة (معاريف، ٢٠/٩/١٩٨٨).

• اطلقت اسرائيل اول قمر اصطناعي لها الى الفضاء. وقالت الاذاعة الاسرائيلية، التي بثت النبأ، أن هذا القمر، ويدعى «افق ـ ١»، هو الاول في برنامج يهدف الى وضع قمر تجسس في الفضاء (القبس، ٢٠/٩/١٩٨٨). وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، أسحق شامير: «لقد فتح لنا القمر الاصطناعي آفاقاً جديدة. وبالنسبة الى اسرائيل، هذا انجاز متقدم جداً يرفعنا الى قمة التكنولوجيا في العالم». وقال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان ليس لاطلاق القمر الاصطناعي أية علاقة بسباق التسلح (معاريف، ٢٠/٩/١٩٨٨).

٢٠/٩/١٩٨٨

• تواصلت المجابهات الضارية في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. واصيب ثلاثة مواطنين بجراح؛ وهاجم عدد من الشبان الملثمين، بُعيْد منتصف الليلة الماضية، مقرّ الحاكم العسكري الاسرائيلي في نابلس، واشعلوا النار في اربع سيارات عسكرية كانت متوقفة في الساحة، مما أدّى الى احتراقها. وشنّت القوات الاسرائيلية حملة تمشيط واسعة، بحثاً عن المهاجمين، واعتقلت ٢٤ مواطناً. وتوالت الاشتباكات في غير مكان، فيما زادت هجمات المواطنين على الجنود والسيارات العسكرية (**الدستور**، ٢١/٩/١٩٨٨).

• أعلن مسؤولان فلسطينيان كبيران، طلبا عدم الكشف عن اسميهما، ان م.ت.ف. تخلّت عن فكرة تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، في المستقبل القريب. وذكر المسؤولان ان المنظمة ستنصح المجلس الوطني، الذي سيعقد الشهر المقبل، بأن يعلن، رسمياً، اقامة دولة فلسطينية داخل الحدود التي اقترحتها الامم المتحدة، في العام ١٩٤٧ (**السفير**، ٢١/٩/١٩٨٨).

• أكد وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أقرّ بحضوره، بأنه يعترف، واقعياً، بدولة اسرائيل، وقد طلب عرفات منه ان يستفسر من وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال زيارة بيرس المقبلة لاسرائيل، عن مدى استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية، في حال اعتراف عرفات، صراحة، بدولة اسرائيل (**الاهرام**، ٢١/٩/١٩٨٨).

٢١/٩/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى القاهرة، وبصحبته وفد يضم عضوي اللجنة التنفيذية، محمود عباس (أبو مازن) وعبدالله حوراني، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن. وكان في استقبالهم، في مطار القاهرة، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، ووكيل وزارة الخارجية مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمون في القاهرة (**وفا**، ٢١/٩/١٩٨٨). وأجرى عرفات مع مضيفه الرئيس المصري، حسني مبارك، مباحثات هامة، ومفصّلة، حول آخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وذلك قبيل ساعات من الجولة الاوروبية التي يزور الرئيس المصري، خلالها، كلاً من بلغراد ولندن وباريس وبون، وقبل أيام من الاجتماع المقرر عقده بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، وكل من د. عبدالمجيد ووزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس. وكان عرفات اعلن، عقب وصوله القاهرة، ان زيارته ومباحثاته فيها تأتي في ظروف هامّة ومصيرية. وقال ان الرئيس مبارك «عوّدنا على ان تكون القضية الفلسطينية في أول اهتماماته، وفي جولاته على انحاء العالم» (**الاهرام**، ٢٢/٩/١٩٨٨).

• اختتم القادة الفلسطينيون، في الساعات الـ ٤٨ الاخيرة، الجولة الاولى من مشاوراتهم، في تونس؛ وسيعودون الى الاجتماع في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، او في الخامس منه. وقد توصل القادة الى اتفاق يعرض على المجلس الوطني الفلسطيني الاقتراحات الآتية: اعلان دولة فلسطينية مستقلة، في الضفة الغربية وغزة، وتكليف اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المركزي بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة واعداد برنامجها السياسي (**الاتحاد**، حيفا، ٢٢/٩/١٩٨٨).

• واصل مواطنو الارض المحتلة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلي. ووقعت مواجهات عنيفة في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، واصيب ٢٤ مواطناً بجروح، جراح ثلاثة منهم خطرة. وبين الجرحى تسعة اطفال، وسيدة في الستين من عمرها. في غضون ذلك، واصلت سلطات الاحتلال شن حملات الاعتقال فطالت عشرات المواطنين (**الدستور**، ٢٢/٩/١٩٨٨).

• يعتقد قادة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة بأن عيارات البلاستيك التي تستخدم لتفريق التظاهرات هي بمثابة «انقلاب» في مواجهة اعمال «خرق النظام»، وان باستطاعتها تقليص عدد التظاهرات العنيفة بنسبة كبيرة. وأفادت المصادر العسكرية، بأنه في بعض الامكنة، بدأ السكان الفلسطينيون يأخذون الحيطة لتفادي ضرر هذه العيارات (**هآرتس**، ٢٢/٩/١٩٨٨).

• أفادت سلطات الامن الاسرائيلية بأنها سوف تستغل موسم قطاف الزيتون الذي يحين موعده قريباً في الضفة الغربية لاتخاذ عقوبات ضد القرى التي سُجّلت فيها أعمال مناهضة للاحتلال. وأفادت مصادر رفيعة المستوى في جهاز الامن بأنه لن يسمح

لهذه القرى بتصدير الزيت والزيتون، او انه سيتم تقييد التصدير الى ادنى مستوى (هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢٢).

• رفضت وزارة الدفاع الاسرائيلية، رفضاً قاطعاً، الاقتراح الذي قدمه وزير المالية الاسرائيلية، موشي نسيم، الى الحكومة، بشأن تقليص ميزانية وزارة الدفاع بمقدار ٧٢ مليون شيكل جديد. وقالوا في وزارة الدفاع ان التقليص في ميزانية الامن بلغ، في السنوات الاربع الماضية، حوالى ٦٠٠ مليون دولار (هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢٢).

• رفض الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي اعطاء معلومات حول عدد الزجاجات الحارقة التي أُلقيت على دوريات الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، ويتبع اسلوب المماطلة في توجيه الصحافيين. وقد أُلقيت، يوم الاثنين الماضي، زجاجتان حارقتان على دوريات للجيش الاسرائيلي في قطاع غزة. وفي رد على اسئلة الصحافيين، قال الناطق بلسان الجيش انه لا يعلم بهذا الامر. وفي الايام الاخيرة، أُلقي عدد كبير من الزجاجات الحارقة، لكن الناطق بلسان الجيش لم يقدم تقريراً بشأنها (هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢٢).

• ترفض الحركة الاسلامية الاصولية كل اتفاق تسوية بين الصهيونيين وبين م.ت.ف. اذا ارتكز مثل هذا الاتفاق على تقسيم البلاد الى دولتين. وعلى الرغم من هذا النهج، تجرى، الآن، محاولة تنسيق سرية بين حركة المقاومة الاسلامية وقيادة الانتفاضة المتماثلة مع افكار م.ت.ف. في المناطق المحتلة، لكي تحول دون توقف الانتفاضة على أرضية خلافات الرأي بين الاوساط القومية الفلسطينية والاوساط الدينية (معاريف، ١٩٨٨/٩/٢٢).

• انتهت محاولات اللحظة الاخيرة لايجاد تسوية بين اسرائيل ومصر بشأن نزاع طابا دون التوصل الى أي حل. ويبدو ان هذا الامر جاء على خلفية ثقة المصريين في ان قرار التحكيم، الذي سوف ينشر الاسبوع المقبل، في جنيف، سوف يكون لصالحهم وينقل السيادة على المنطقة الى ايديهم، وبسبب رفض اسرائيل الطلب المصري بأن ترتكز التسوية على أساس السيادة المصرية على المنطقة (هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢٢).

١٩٨٨/٩/٢٢

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد اجتماع استغرق ساعة مع الرئيس المصري، حسني مبارك، ان الرئيس مبارك ابدى اهتماماً كبيراً بالتعاون العربي والعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. وأبلغ عرفات الى الصحافيين انه ناقش مع الرئيس مبارك خيارات عدة بحثها الفلسطينيون؛ ووصف محادثاته معه بأنها كانت ايجابية وبنّاءة. وأشار عرفات الى انه متفائل بأن علم فلسطين سيرتفع، قريباً، في القدس (الدستور، ١٩٨٨/٩/٢٣). ومن المقرر ان يزور عرفات القاهرة، مرة أخرى، في منتصف تشرين الأول (اكتوبر) المقبل (القبس، ١٩٨٨/٩/٢٣). هذا وقد وصل عرفات والوفد المرافق له الى باماكو، في زيارة رسمية لمالي، للمشاركة في احتفالات الذكرى الثامنة والعشرين لاستقلالها (وفا، ١٩٨٨/٩/٢٢). على صعيد آخر، وصف الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في تصريح له وزع في بيروت، زيارة عرفات للقاهرة بأنها «تشكل مخالفة واضحة وصريحة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني المتخذ في الجزائر والمتعلق بتحديد العلاقة مع النظام المصري» (السفير، ١٩٨٨/٩/٢٣).

• استشهد شاب من مخيم البريج، وتأججت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في اليوم الذي اعلنته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة يوماً لتعزيز اللجان الشعبية؛ وواصلت سلطات الاحتلال ممارساتها القمعية، ففرضت حظر التجول والحصار العسكري على عدد جديد من المناطق. وكان الحدث الابرز في فعاليات الانتفاضة شن هجوم بالحجارة على وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال تفقده قواته في خان يونس (الدستور، ١٩٨٨/٩/٢٣).

• احتجت اسرائيل، بشدة، لدى مصر على زيارة زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، للقاهرة، وعلى دعم مصر لـ م.ت.ف. واستدعى مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسف بن ـ أهرون، سفير مصر، محمد بسيوني، وقال، في حضوره، «أن دعم مصر لـ م.ت.ف. يعرقل أي مسار يمكن ان يؤدي الى السلام ويتناقض مع علاقات السلام بين الدولتين» (معاريف، ١٩٨٨/٩/٢٣).

• قال نائب رئيس حكومة تشيكوسلوفاكيا، د. منياو لوكان، في مقابلة خاصة مع صحيفة «معاريف» الاسرائيلية: «ان علاقاتنا مع اسرائيل تتطور في المجال الثقافي وفي مجالات أخرى. نحن نعترف بدولة

اسرائيل كما اعترفنا بها في الماضي. عندما يبرز حل لبعض الاسئلة في السياسة الاسرائيلية، أعتقد بأنه لن تكون هناك عوائق على طريق تجديد العلاقات بين تشيكوسلوفاكيا واسرائيل» (معاريف، ٢٣/٩/١٩٨٨).

٢٣/٩/١٩٨٨

• خاطب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقابلة بثّها التلفزيون المصري، الاسرائيليين من موقع القوة، داعياً اياهم الى «عقد مؤتمر دولي لكي نتوصل الى سلام الشجعان». وأوضح عرفات انه يوجّه هذا النداء «من اجل السلام، ولكي نستطيع ان نصلي، معاً، في القدس» (النهار، ٢٤/٩/١٩٨٨).

• كالعادة في كل يوم جمعة، منذ بدء الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، اندلعت اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم المدن والقرى والمخيمات، على الرغم من الحصار العسكري المشدد المفروض على المناطق كافة. وقد حلّقت طائرات مروحية اسرائيلية فوق المدن الرئيسة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لمراقبة المصلين في اثناء تأدية صلاة الجمعة. واستخدمت قوات الاحتلال قنابل الاعصاب خلال الاشتباكات والمطاردة واصابت عدداً من المواطنين، فيما تمكّنت الجماهير من تحطيم زجاج عدد من السيارات الاسرائيلية. وقد استشهد مواطن فلسطيني يحمل الجنسية الاميركية، بعد ان اصابته رصاصة في رأسه، وجرح ١١ آخرون (الدستور، ٢٤/٩/١٩٨٨).

• أغارت طائرات حربية اسرائيلية، على مدى ساعة، على أهداف فلسطينية شرق صيدا، في تلال الميّه وميّه وعين الدلب، مما أدى الى استشهاد شخصين، وفقد ثلاثة، وجرح ستة، وتدمير أبنية عدة (السفير، ٢٤/٩/١٩٨٨).

• في بلغراد، التي يزورها الرئيس المصري حسني مبارك، ادلى مبارك ورئيس مجلس الدولة اليوغسلافية، رائف ديزداريفتش، بتصريحين للصحافيين، فاعلن مبارك ان وجهات النظر بين مصر ويوغسلافيا كانت متوافقة حول الشرق الاوسط. وقال «ان تفكيرنا كان في اتجاه واحد هو الحل العادل مع مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني». وأضاف: «لقد طالبنا بالمؤتمر الدولي للسلام، ولنا، حالياً، اتصالاتنا بـ م.ت.ف. واسرائيل والاردن والولايات المتحدة الاميركية» (الاهرام، ٢٤/٩/١٩٨٨).

٢٤/٩/١٩٨٨

• انضمت الطفلة نهيل جمعة الطوخي (١٢ سنة)، من مخيم الامعري، الى قافلة شهداء الانتفاضة. وتجددت الاشتباكات في مدن وبلدات الضفة الغربية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتركزت الاشتباكات، خصوصاً، في رام الله والخليل وطولكرم وبيت لحم وبيت ساحور وغزة. ودمّر المواطنون، او اعطبوا، ١٨ سيارة اسرائيلية، بينما اصيب ١٨ مواطناً بجروح (الدستور، ٢٥/٩/١٩٨٨).

• اقتحمت قوات الامن الاسرائيلية مطبعة للحزب الشيوعي الفلسطيني في قرية الرام، شمال القدس، كانت تطبع فيها الصحيفة السرية «الوطن»، التي كانت توزع في المناطق المحتلة بشكل شخصي، من جانب نشطاء الحزب. وتعتقد اوساط الامن الاسرائيلية بأن الهدف من وراء إعادة طبع هذه الصحيفة هو اصدار التوجيهات للسير قدماً بالانتفاضة. لهذا، تنظر الاوساط هذه الى عملية الكشف عن المطبعة بأهمية خاصة، وعلى انها نجاح فعلي (معاريف، ٢٥/٩/١٩٨٨).

• وجه رؤساء السلطات المحلية العربية، في اسرائيل، مؤخراً، عريضة الى مدير عام وزارة الداخلية الاسرائيلية، اعلنوا فيها معارضتهم للمحاولات التي تقوم بها وزارته لتصفية وجود سلطات محلية منتخبة، تحت غطاء دمجها ببعضها. وقد وقّع على هذه العريضة، حتى الآن، ٤١ رئيساً (الاتحاد، ٢٥/٩/١٩٨٨).

• قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن ـ اهرون، «ان اسرائيل سوف تجري مفاوضات حول تنفيذ قرار التحكيم بشأن طابا، الذي، وفقاً للدلائل كافة، سوف يكون لصالح مصر؛ وان «اسرائيل سوف تستخدم الاوراق، كافة، التي في حوزتها من اجل انجاز اهدافها، وهي: دخول مريح للاسرائيليين الى منطقة طابا وادارة الفندق». وأضاف بن ـ أهرون انه دون اسرائيل وموافقتها لا يمكن تنفيذ قرار التحكيم بشأن طابا، لأن اسرائيل هي المتواجدة في المنطقة (معاريف، ٢٥/٩/١٩٨٨).

• في ختام أعماله، في صوفيا، استنكر

المؤتمر الثمانون للاتحاد البرلماني العالمي الانتهاكات الاسرائيلية اليومية الفاضحة لاتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها. وطالب المؤتمر اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان؛ كما طالبها بالالتزام بارادة المجتمع الدولي وايقاف ممارساتها القمعية في الارض المحتلة، واطلاق سراح المعتقلين، والسماح لجميع المبعدين من الارض المحتلة بالعودة الى وطنهم. وأكد قرار، اصدره المؤتمر، دعمه لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، برعاية الامم المتحدة، وحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وجميع الاطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. على أساس قرارات الامم المتحدة (**البعث**، دمشق، ١٩٨٨/٩/٢٥).

١٩٨٨/٩/٢٥

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى جدة، في اطار الجولة التي يقوم بها على عدد من العواصم العربية والعالمية، قبل انعقاد الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني. وأجرى عرفات محادثات مع الملك السعودي، فهد، حضرها ولي العهد، الامير عبدالله، ووزير الاعلام، علي الشاعر (**النهار**، ١٩٨٨/٩/٢٦).

• ذكر مصدر فلسطيني ان اكثر من مئة مواطن فلسطيني جرحوا، خلال الاسبوع الماضي، برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية، خلال المجابهات التي دارت بين المواطنين وهذه القوات. وقد تجددت الاشتباكات الضارية في الخليل، وأُلقيت زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية في بني نعيم، وتواصلت التظاهرات والصدامات في قطاع غزة. وفي غضون ذلك، واصلت سلطات الاحتلال فرض حظر التجول على عدد من المناطق؛ كما استمر الحصار العسكري المفروض على مخيم الامعري ومخيم قلنديا ومدينة قلقيلية وقريتي بيت ريما وعين عريك. وقد أُلقيت عبوة ناسفة على دورية اسرائيلية، فاصيبت سيارتان للدورية وجرح سبعة من ركابها (**الدستور**، ١٩٨٨/٩/٢٦).

• تلقت اللجنة السعودية الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين دفعة جديدة من تبرعات المواطنين بلغت ٦,٨٧١,٠٠٠ ملايين ريال. وبهذا يصل اجمالي ما تلقته اللجنة، التي يرأسها امير منطقة الرياض، سلمان بن عبدالعزيز، من أموال لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ٦١,٢٤٧,٠٠٠ مليون ريال (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٢٦).

• عقد الملك الاردني حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، اللذان يزوران لندن، اجتماعاً في العاصمة البريطانية، وتبادلا وجهات النظر حول التطورات الاخيرة على صعيد القضية الفلسطينية، في ضوء مباحثات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع مبارك، في القاهرة، مؤخراً. وذكر مبارك، بعد لقائه حسين، ان الجميع في انتظار بلورة القرار الفلسطيني، بعد التشاور والتنسيق المستمر بين م.ت.ف. والاردن. وأكد الملك، من جانبه، ان لمصر والاردن رأياً واحداً وموقفاً واحداً في كل القضايا (**الاهرام**، ١٩٨٨/٩/٢٦).

• أعلن وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ان مباحثاته مع المسؤولين الاميركيين في واشنطن تناولت الاوضاع في الشرق الاوسط، وافغانستان، وكمبوديا، واميركا الوسطى، وجنوب افريقيا، وشبه الجزيرة الكورية (**البعث**، ١٩٨٨/٩/٢٦). على صعيد آخر، ذكرت مصادر مطلعة ان المحادثات لم تسفر عن تقدم ملموس حول النزاعات الاقليمية التي تم تناولها (**السفير**، ١٩٨٨/٩/٢٦).

١٩٨٨/٩/٢٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في المنامة، مع امير دولة البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وبحث معه في عدد من القضايا الفلسطينية والعربية والدولية، وفي مقدمها موضوع انتفاضة الارض المحتلة. ووجه عرفات الشكر الى الامير على مواقف الدعم المستمر التي تقفها البحرين، أميراً وحكومة وشعباً، الى جانب الشعب الفلسطيني وانتفاضته (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٢٧). وكان عرفات اجتمع، قبل ان يغادر صنعاء، مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وبحث معه في مجمل القضايا على الساحة العربية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٢٧).

• استشهد ثلاثة مواطنين واصيب ٦٨ آخرون، على الاقل، بجروح، خلال الاشتباكات العنيفة التي دارت في الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد نُفّذ الاضراب العام الذي دعت

اليه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تضامناً مع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. واستخدم الجنود الاسرائيليون، على نطاق واسع، الذخيرة الحيّة وعيارات المطاط في مواجهة المواطنين الذين استخدموا الحجارة، والزجاجات الفارغة، والعصي (الدستور، ٢٧/٩/١٩٨٨).

• أرسلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الارض المحتلة، على هامش أعمال الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة، ببرقية الى الامين العام للمنظمة الدولية والى رؤساء وفود الدول واعضائها، تضمّنت مطالب الانتفاضة الآنية، واللاحقة (الاتحاد، ٢٧/٩/١٩٨٨).

• التقى القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بوزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري. وكشف بيرس ان هذه هي المرة الأولى الذي يجرى فيها لقاء علني بين وزير اردني ووزير اسرائيلي. وعلم ان اللقاء تمّ عبر «صديق مشترك»، هو وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس (معاريف، ٢٧/٩/١٩٨٨).

• حذّر القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، من انه اذا ما أعلنت م.ت.ف. عن اقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، فان الامر سوف يوحّد اسرائيل كلها ضد م.ت.ف. وأضاف بيرس، قائلاً: «في حال فوز المعراخ في الانتخابات، فسوف أجري مفاوضات مع كل زعيم فلسطيني يتنصل من ' الارهاب '، ويوافق على قرار مجلس الامن ٢٤٢؛ ولن نقوم بفحص ماضيه، او سيرته الشخصية، بل سنقوم بفحص مواقفه» (معاريف، ٢٧/٩/١٩٨٨).

• اجتمع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، بوزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ونظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، بحضور وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس. واجمع المجتمعون على ضرورة استمرار جهود السلام، بصرف النظر عن الانتخابات المقبلة في اسرائيل (الاول من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨) والولايات المتحدة (السادس من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨). وأوضح ريغان ان ادارته ستستمر في هذه الجهود، وتوقع استمرارها في حالة فوز الجمهوريين، او الديمقراطيين، في انتخابات الرئاسة الاميركية. وتحدث د. عبدالمجيد عن المتغيرات التي حدثت في المنطقة، وأبرزها الانتفاضة الفلسطينية وقرار الملك حسين والمواقف العملية التي تتخذها م.ت.ف. وأكد د. عبدالمجيد انه لا بد، في نهاية الامر، من تشجيع المنظمة واعطاء الفلسطينيين فرصة لكي يتكلموا عن أنفسهم في أي مفاوضات مقبلة، وان تكون المنظمة، التي اختارها الشعب الفلسطيني، هي التي تتكلم بالنيابة عنه، خصوصاً في المؤتمر الدولي (الاهرام، ٢٧/٩/١٩٨٨). من جهته، دعا ريغان اسرائيل الى «مد يدها الى الفلسطينيين»، وطلب من مصر تشجيع نهج واقعي بين صفوف الزعماء الفلسطينيين (عل همشمار، ٢٧/٩/١٩٨٨).

• دعت كل من حركة «هتحياه» وحركة «تسومت» الى اعادة القنصل العام الاسرائيلي في اتلنتا، محمد مصاروه، الى اسرائيل، لأنه دعا الى اقامة وطن للشعب الفلسطيني. «هتحياه» دعت وزير الخارجية الاسرائيلية الى اعادة مصاروة، لأنه، في اعقاب دعوته تلك، لم يعد يمثّل الحكومة الاسرائيلية بل يمثل الفلسطينيين. أما «تسومت»، فقد دعت الى تعليق تعيينه، فوراً، كممثل رسمي اسرائيلي، وتمكينه من البقاء في الخارج، اذا ما رغب في ذلك (معاريف، ٢٧/٩/١٩٨٨).

١٩٨٨/٩/٢٧

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد. وذكر مصدر رسمي عراقي ان زيارة عرفات لبغداد تشكل الحلقة الرابعة من جولة يقوم بها على الدول العربية وستستغرق بضعة أيام. وأضاف المصدر ان عرفات سيبحث مع المسؤولين العراقيين في الوضع في الارض المحتلة، بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والعراق (النهار، ٢٨/٩/١٩٨٨).

• قدّمت الانتفاضة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة خمسة شهداء جدداً و١٨ جريحاً في أعنف مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي منذ بدء الانتفاضة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. وقد شهدت مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما تظاهرات واشتباكات واسعة، وتصدى المواطنون لقوات الاحتلال التي كانت تطلق الرصاص على المتظاهرين. واستمرت عمليات الدهم والاعتقالات، فطالت العشرات (النهار، ٢٨/٩/١٩٨٨).

• برّر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق

رابين، استخدام عبارت البلاستيك في عمليات تفريق التظاهرات في المناطق المحتلة، وقال انها «حسّنت من القدرة على الحاق الضرر براشقي الحجارة، وايقاع مزيد من الاصابات بين صفوف المتظاهرين، وهذا هو هدفنا. ففي كل صدام نخرج منه منتصرين» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، ان اجتماعاً هاماً للفصائل الفلسطينية سيعقد يوم الاربعاء المقبل، لتقرير موعد عقد المجلس الوطني الفلسطيني، ومكانه، ووضع خطة التحرك الفلسطيني للمرحلة المقبلة، خصوصاً في ما يتعلق باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة (**القبس**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• تقدّمت الى لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية ٢٨ قائمة لخوض معركة الانتخابات، مقابل ٢٦ قائمة تقدمت في الانتخابات السابقة. وتمثل القوائم الحالية ١٦ قائمة قديمة و١٢ قائمة جديدة (**معاريف**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• أفادت مصادر مطلعة بأن الرئيس المصري، حسني مبارك، والملك الاردني حسين، يمارسان ضغوطاً قوية على زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، لكي يؤجل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، لكي لا يتضرر حزب العمل الاسرائيلي جرّاء هذه التطورات في الانتخابات (**معاريف**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• بعد جولة مباحثات هامة بين الرئيس المصري، حسني مبارك، ومضيفه الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، تناولت الوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية والمواقف في لبنان، أشاد مبارك، في تصريحات الى الصحافيين، بالموقف الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية، وقال ان المباحثات تمّت في «جو أخوي» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• أعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، طلب من اسرائيل، خلال اللقاء الثلاثي الذي ضم، أيضاً، وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، معالجة المشكلة الفلسطينية وايجاد حل سياسي لها. وقال د. عبدالمجيد، في حديث لبرنامج تليفزيوني اميركي، ان ريغان تحدث، لأول مرة، عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

• أعرب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بحضور نظيره الصيني، عن قلق اسرائيل ازاء بيع الصواريخ الصينية لدول في الشرق الاوسط، وفي الاساس للسعودية. الوزير الصيني رد بقوله ان السلام يحل المشاكل في المنطقة (**معاريف**، ١٩٨٨/٩/٢٨).

١٩٨٨/٩/٢٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، في بغداد، وبحث معه في آخر التطورات والمستجدات الجارية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وخصوصاً الانتفاضة الفلسطينية (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٢٩).

• شهدت الارض المحتلة اضراباً شاملاً، اجلالاً لشهداء الانتفاضة، وتخليداً لذكرى الزعيم الراحل جمال عبدالناصر والشهيد سعد صايل (ابو الوليد) اللذين يصادف اليوم ذكرى رحيلهما. وقد رفع علم فلسطين وصورة ياسر عرفات وصورة جمال عبد الناصر (**وفا**، ١٩٨٨/٩/٢٨). في غضون ذلك، تواصلت المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وسقط شهيد، واصيب بجروح مختلفة ١٥٠ آخرون من المواطنين، بينما جرح ٢٥ اسرائيلياً، وتمّ تحطيم ١٩ سيارة (**القبس**، ١٩٨٨/٩/٢٩).

• دعا القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة، العالم العربي الى إسماع صوت واضح من أجل السلام. وقال بيرس ان اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع الاردن ومع ممثلين معتمدين للشعب الفلسطيني. وأضاف بيرس ان اسرائيل مستعدة للتفاوض مع وفد اردني ـ فلسطيني؛ وفي حال عدم انجاز السلام بخطوة واحدة، فان اسرائيل مستعدة للبدء في مفاوضات دون شروط مسبقة مع وفد اردني، او وفد فلسطيني. وهذه هي المرة الاولى التي يعلن بيرس فيها استعداده لاجراء مفاوضات مع وفد فلسطيني منفرد (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/٢٩).

• خرجت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) بخطة سياسية جديدة، اساسها اعتراف متبادل بين اسرائيل وم.ت.ف. دون شروط مسبقة. وتعتقد الجبهة بأن هذا الاعتراف سوف يشق الطريق نحو مفاوضات، في اطار مؤتمر دولي

(عل همشمار، ٢٩/٩/١٩٨٨).

• استقبل نائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى رئيس جمهورية اوزبكستان السوفياتية، زاكاس كمال الدينوف، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رئيس الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، محمود درويش، الذي يزور موسكو في عداد التحضير لعقد المؤتمر الثامن لكتاب آسيا وافريقيا، في تونس، في ٨/١٢/١٩٨٨، يوم الذكرى السنوية الاولى لانطلاقة الانتفاضة الوطنية الفلسطينية. وقد جدد كمال الدينوف تأكيد الموقف السوفياتي المساند لقضية الشعب الفلسطيني وانتفاضته (وفا، ٢٨/٩/١٩٨٨).

• قدم ممثل كتلة مبام في لجنة الانتخابات المركزية، المحامي حاييم اونغر، طلباً لالغاء قائمة مرشحي حركة «كاخ»، وفقاً للبند ٦٣ من قانون انتخابات الكنيست. وفي طلبه، قال اونغر: «يجب الحؤول دون مشاركة حركة ' كاخ ' في انتخابات الكنيست، لأنها تحرّض على التمييز العنصري، ولأنها تشجب طابع دولة اسرائيل الديمقراطي» (عل همشمار، ٢٩/٩/١٩٨٨).

• اتفق وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ونظيره الاميركي، جورج شولتس، في لقائهما، في نيويورك، على ان تقوم اسرائيل ومصر والولايات المتحدة بتنسيق المواقف فيما بينها، بشكل جاد، خلال الشهور الاربعة المقبلة، الى ان تتسلم الادارة الاميركية الجديدة مسؤولياتها، للحؤول دون وقوع أعمال عدوانية في المنطقة وتوترات محتملة على خلفية سباق التسلح (عل همشمار، ٢٩/٩/١٩٨٨).

• لم تسفر جولة الرئيس المصري، حسني مبارك، التي شملت بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية، فضلاً عن يوغسلافيا، عن اجراء تغيير في المواقف الاوروبية الغربية تجاه قضية الشرق الاوسط، وخاصة بالنسبة الى مشاركة م.ت.ف. في مفاوضات السلام. وقد أشار القادة والمسؤولون الاوروبيون، الذين التقاهم مبارك، الى مواقفهم المعروفة من م.ت.ف. ورفضوا الاشارة، في تصريحاتهم، الى المنظمة، واكتفوا بتعبير الفلسطينيين (القبس، ٢٩/٩/١٩٨٨). وكان مبارك ختم جولته بزيارة سريعة لبون، اجرى خلالها مباحثات هامة ومكثفة مع المستشار الالماني الاتحادي، هيلموت كول. وقد نصح مبارك الفلسطينيين بدراسة قرار الحكومة المؤقتة، بدقة، وعدم اعلانه قبل الانتخابات الاميركية، والاسرائيلية (الاهرام، ٢٩/٩/١٩٨٨).

٢٩/٩/١٩٨٨

• اصيب ما لا يقل عن خمسين مواطناً فلسطينياً بالرصاص او قنابل الغاز، خلال المواجهات العنيفة التي دارت في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. واصيب ١٥ مواطناً بحالات تسمم، عندما قذف الجنود الاسرائيليون قنابل الغاز السام، في بلدة الظاهرية، على منزل المواطن مصباح محمد حسن. وفي معتقل انصار ـ ٣، وقعت مصادمة بين المعتقلين وحرّاس السجن، فاصيب خمسة معتقلين وتسعة جنود بجروح. وعلى العموم، تصاعدت حدة المجابهات في اكثر من مكان؛ وقد دمرت المجموعات الضاربة، التابعة للانتفاضة الوطنية، ٣٠ سيارة عسكرية (الدستور، ٣٠/٩/١٩٨٨).

• قررت رئاسة الاركان في الجيش الاسرائيلي اجراء دراسة لحرب لبنان، بعد مرور ست سنوات على هذه الحرب. وسوف يقوم الجيش الاسرائيلي باجراء تحقيق تاريخي في قضايا ذات مستوى استراتيجي لها علاقة بالحرب، وكذلك التحقيق في قيام قيادة الشمال بمهامها. ومن جهة أخرى، قرر رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان يقوم اللواء موشي بار ـ كوخفا بدراسة عدد من القضايا ذات الصلة بالحرب، وبشكل خاص من أجل استخلاص العبر في رسالة خطية (عل همشمار، ٣٠/٩/١٩٨٨).

• اصدرت هيئة التحكيم الدولية حكمها النهائي بشأن منطقة طابا، فقضت بأنها جزء لا يتجزأ من أرض سيناء المصرية. وقضت الهيئة، كذلك، بحق مصر الكامل في ١٣ نقطة اخرى وقع خلاف بشأنها مع اسرائيل، وذلك طبقاً للحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين (الاهرام، ٣٠/٩/١٩٨٨). وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بعد استلامه تقريراً هاتفياً حول قرار التحكيم بشأن طابا: «يجب تحديد حدود وترتيبات حياتية في حدود طابا. وحول هذا الامر، سوف نجري مفاوضات مع المصريين». وقد رفض شامير التهديدات المصرية، وقال ان موضوع طابا لا ينبغي ان يضر بالسلام بين الدولتين، ويجب البحث في الموضوع بجدية (معاريف، ٣٠/٩/١٩٨٨).

• تعتقد اوساط سياسية في القدس، على خلفية تبادل التهم القاسية بين الليكود والمعراخ في موضوع طابا، بأن الحكومة الاسرائيلية والطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر لن يستطيعا قبول القرار بشأن تجسيد قرار هيئة التحكيم في موعد قريب؛ ولهذا، سوف تؤجل المفاوضات العملية مع مصر الى ما بعد الانتخابات في اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٨/٩/٣٠).

• في كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة، رأى الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ان المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد للسلام في الشرق الاوسط، واقترح تنسيقاً دبلوماسياً بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، من اجل التمهيد لمؤتمر كهذا (**النهار**، ١٩٨٨/٩/٣٠).

١٩٨٨/٩/٣٠

• في سياق المجابهات المتواصلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة، تميز اليوم بتأجج المواجهات بين مواطني مدينة الخليل وعصابات المستوطنين اليهود. وقد استشهد مواطنان في المدينة، واصيب خمسة بجروح، عندما فتحت عصابات الحاخام الارهابي موشي ليفنغر، وقوات اسرائيلية، النار على المواطنين. وتمكنت المجموعات الضاربة، التابعة للانتفاضة الوطنية، في الخليل، من تحطيم سيارة ليفنغر واصابته في يده. في غضون ذلك، تواصلت حملات الاعتقال والدهم التي تشنّها قوات الاحتلال، فطالت عدداً جديداً من المدن والقرى (**الدستور**، ١٩٨٨/١٠/١).

• أعلنت وزارة الخارجية الصينية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سيصل الى بكين في الايام المقبلة، على رأس وفد من المنظمة تلبية لدعوة الحكومة الصينية. وأكد دبلوماسي فلسطيني، في بكين، نبأ الزيارة، وقال ان عرفات سيطلع المسؤولين الصينيين على الوضع في الشرق الاوسط، خصوصاً بعد فك الاردن علاقته القانونية، والادارية، مع الضفة الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٨/١٠/١).

• أعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بعد لقائه، في الامم المتحدة، مع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان بيرس ابلغ اليه ان اسرائيل ستنفذ قرار هيئة التحكيم، بشأن شريط طابا المصري (**السفير**، ١٩٨٨/١٠/١).

• اقرّ مجلس النواب الاميركي، بأكثرية ٣٠٣ أصوات مقابل ٩٠ صوتاً، مشروع قانون المساعدات الخارجية للعام ١٩٨٩ البالغة قيمتها ١٤,٣ مليار دولار. وسيحال المشروع على مجلس الشيوخ ليقترن بموافقته، قبل ان يوقعه الرئيس رونالد ريغان. وستحصل اسرائيل على ٢,١ مليار دولار مساعدات عسكرية و١,٨ مليار مساعدات اقتصادية، بينما تحصل مصر على ١,٢ مليار مساعدات عسكرية و٨١٥ مليوناً مساعدات اقتصادية. اما الاردن، فسيحصل على ١٥ مليون دولار مساعدة اقتصادية، وسيخصص مبلغ ممائل لبرنامج مساعدات اقليمي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تشرف عليه مؤسسات خاصة (**النهار**، ١٩٨٨/١٠/١).

١٩٨٨/١٠/١

• تواصلت الاشتباكات والمواجهات الحادة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في الارض المحتلة؛ وتركزت أعنف المواجهات في رام الله وبيت لحم ومخيمات قطاع غزة. واستمرت حملات الدهم والاعتقالات، فطالت عشرات المواطنين. وقد تميز اليوم بالحداد العام الذي عاشته مدينة الخليل، وبضمنه الاضراب العام المقرر لمدة يومين، بمناسبة تشييع جنازة شهيدين سقطا أمس. وقد فتحت قوات الاحتلال النيران على المشيعين وحالت دون اتمام مسيرة التشييع واستولت على جثماني الشهيدين (**الدستور**، ١٩٨٨/١٠/٢).

• قال متحدث باسم م.ت.ف. ان المنظمة ارسلت اموالاً الى مصرف في الاردن لدفع رواتب موظفي الضفة الفلسطينية المحتلة، التي لم تدفع بعد ان قطع الملك الاردني حسين علاقات الاردن بالضفة. ويستطيع موظفو الضفة ان يتلقوا رواتبهم من البنك العربي في عمّان. وقد ذكر دبلوماسي، في بغداد، ان الرواتب تبلغ أكثر من مليون دولار، شهرياً (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١٠/٢).

• اكد امين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح، ان المجلس سيعقد دورته الاستثنائية المقبلة، في الجزائر، في النصف الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الحالي، وذلك على الرغم من ضغوط اميركية شديدة في المنطقة لتأجيل عقدها ولعدم تمكين المنظمة من اتخاذ قرارات استراتيجية هامة تؤثر على المنطقة وسياسة واشنطن فيها (**الاتحاد**، ١٩٨٨/١٠/٢).

• قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة

للكنيست الاسرائيلي: «لا مفرّ من تنفيذ قرار التحكيم بشأن طابا؛ لكن يجب على الحكومة الاسرائيلية والكنيست المقبلين اجراء تحقيق حول اتخاذ القرار القديم في العام ١٩٨١، بشأن بناء مشروع اقتصادي وسياحي في طابا، على الرغم من عدم وجود أي أساس للافتراض ان هذه المنطقة سوف تبقى في أيدينا» (دافار، ٢/١٠/١٩٨٨). وتعتقد أوساط سياسية في القدس بأن الرد المصري بشأن طلب الولايات المتحدة الاميركية في ما يتعلق بتأجيل بدء المفاوضات حول تجسيد قرار التحكيم في موضوع طابا، سوف يأتي قبل جلسة المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغّر يوم الاربعاء المقبل. وكان وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، وعد نظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، في اثناء لقائهما في نيويورك، بأنه سوف ينقل الرد المصري بالسرعة الممكنة عبر سفير اسرائيل في القاهرة، شمعون شامير، والى الولايات المتحدة، عبر سفير مصر في واشنطن (المصدر نفسه).

• وقّع ٥١ عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي على رسالة تدعو الادارة الاميركية الى رفض الطلب المتوقع من جانب زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، للحصول على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة. وبين الموقعين على الرسالة المرشحان لمنصب نائب الرئيس الاميركي من كلا الحزبين (دافار، ٢/١٠/١٩٨٨).

• قالت مصادر لبنانية ان منسّق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني، قام، في نهاية الاسبوع الماضي، بزيارة لبيروت الشرقية. وعلى حد قول هذه المصادر، اجتمع لوبراني مع زعماء الموارنة وبحث معهم في الوضع السائد في لبنان، في أعقاب تشكيل الحكومة العسكرية المصغرة، برئاسة الجنرال ميشال عون، الى جانب الحكومة السابقة، برئاسة سليم الحص المدعوم من سوريا (دافار، ٢/١٠/١٩٨٨).

• علم، في باريس، ان فرنسا تعد مبادرة جديدة حول الشرق الاوسط، يتم طرحها في ثوب اوروبي، قريباً، بعد استكمال المشاورات التي اجرتها مع عدد من الدول العربية واسرائيل والاتحاد السوفياتي. وقد تركزت الاتصالات الفرنسية، في الاسابيع الماضية، على الدول الاوروبية بهدف احياء بيان البندقية الذي يشكل الجامع المشترك بين دول السوق الاوروبية المشتركة، ليكون القاعدة للمبادرة الفرنسية الجديدة (الدستور، ٢/١٠/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في مقابلة مع شبكة سي.ان.ان. الاميركية، انه خلال ستة شهور سوف يجدد الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل. وأشار بيرس الى ان الاتحاد السوفياتي يدّعي، حقاً، بأن العلاقات سوف تجدد بعد عقد مؤتمر دولي للسلام، لكن هناك حقيقة وهي وجود وفد دبلوماسي لكل دولة من الدولتين لدى الدولة الاخرى، وهذا له مغزاه (عل همشمار، ٢/١٠/١٩٨٨).

٢/١٠/١٩٨٨

• غادر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بغداد، متوجهاً الى بكين، في زيارة للصين لم تحدّد مدتها. وكان عرفات زار العراق لمدة ستة أيام، اجرى خلالها محادثات مع الرئيس صدام حسين تناولت التطورات الاخيرة للانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة والوضع السائد في العالم العربي. وذكر عرفات، في حضور وفد من اتحاد الفنانين العرب، انه نجا، في الايام الاخيرة، من محاولة اغتيال. وقد وجه عرفات رسائل عاجلة الى عدد من قادة الدول الاسلامية حول الاوضاع المتفجرة في مدينة القدس المحتلة، مطالباً بايقاف الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية التي تتعرض لها المدينة (الاتحاد، ٣/١٠/١٩٨٨).

• شهدت الارض المحتلة استمرار المواجهات والاشتباكات الدامية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. ووقع في القدس انفجاران أديا الى اصابة أربعة اسرائيليين وحرق خمس سيارات والحاق اضرار بعدد من المبان. واقتحمت القوات الاسرائيلية عدداً من القرى في ضواحي القدس، فتصدى لها المواطنون، واطلق الاسرائيليون النار على تظاهرة سارت في المدينة، فاصابوا اربعة بجروح. ووقعت اشتباكات وسقط جرحى في الخليل ومخيم الشاطىء في قطاع غزة وحلحول وكفرالديك ومناطق أخرى (الدستور، ٣/١٠/١٩٨٨).

• قرر الملك الاردني حسين تأجيل الانتخابات النيابية العامة في الاردن الى ان تكمل الحكومة تعديل القانون الانتخابي الحالي، في اتجاه الغاء مقاعد نواب الضفة الغربية المحتلة (السفير، ٣/١٠/١٩٨٨).

• حذّر مصدر سياسي بارز، في بيروت، من

احتمال تدخل اسرائيلي مباشر في الشؤون اللبنانية، في ضوء التطورات التي برزت، مؤخراً، على الساحة اللبنانية، مشيراً في ذلك الى الزيارة التي قام بها لبيروت الشرقية منسّق الاحتلال الاسرائيلي، في لبنان، اوري لوبراني. وقال المصدر ان بعض القيادات اللبنانية متخوّف من تصعيد عسكري اسرائيلي بالتعاون مع ميليشيات جيش جنوب لبنان العميل لاسرائيل، وانه من غير المستبعد حدوث تحرك اسرائيلي مكثف. واكد المصدر ان خطة اسرائيلية مشتركة وضعت مع الميليشيات المارونية قد تنفذ خلال اسبوعين (**الاهرام**، ٣/١٠/١٩٨٨).

٣/١٠/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بكين، في زيارة رسمية للصين تستغرق ثلاثة أيام. وقد احيط وصوله بتدابير امنية خاصة، ولم يسمح للصحافيين الاجانب بلقائه. وسيتطرق عرفات، في لقاءاته مع المسؤولين الصينيين، الى الوضع في الارض المحتلة. على صعيد آخر، وجه عرفات برقية تهنئة الى الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، بمناسبة انتخابه رئيساً لمجلس السوفيات الأعلى، أكد فيها ان تحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني شرط مركزي ورئيس لبلوغ السلام والاستقرار في الشرق الاوسط. وأعرب عرفات عن أمله في ان تؤدي سياسة غورباتشيوف، التي اثمرت تطورات ملموسة على صعيد الوضع بالنسبة الى العديد من القضايا الاقليمية على طريق الحل، الى نتائج مماثلة على صعيد الوضع المتفجر في الشرق الاوسط وتأمين حل عادل للقضية الفلسطينية (**القبس**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• عمّ الاضراب الشامل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، احتجاجاً على اغلاق سلطات الاحتلال الاسرائيلي المدارس والجامعات. واصيب ١٨ مواطناً خلال المجابهات التي دارت بين المواطنين وقوات الاحتلال في نابلس وطولكرم ودير غسانة وبيت ريما وزيتا ومخيم الدهيشة وارطاس وروجيب وجباليا وغيرها. واخضعت سلطات الاحتلال أكثر من نصف سكان القطاع، البالغ عددهم ٦٥٠ ألفاً، لحظر التجول، وواصلت اعلان الخليل منطقة عسكرية مغلقة. واستقدمت سلطات الاحتلال تعزيزات جديدة الى مدينة القدس، وشنّت حملة اعتقالات ودهم شملت اعداداً كبيرة من مواطني القدس وضواحيها (**الدستور**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان الاجتماعات الفلسطينية، التي ستستأنف في العاصمة التونسية، في غضون الساعات القليلة المقبلة، سيستكمل فيها الحوار الذي بدأ بين القيادات الفلسطينية المختلفة حول قضية اعلان الاستقلال، وموضوع الحكومة، والبرنامج السياسي. وقال خلف ان الاطار العام للاجتماعات قد يتجه نحو اعلان الاستقلال وتأجيل فكرة الحكومة المؤقتة (**الشرق الاوسط**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• بادرت قوات الجيش الاسرائيلي بالقيام بأنشطة مختلفة في كثير من القرى العربية في الضفة الغربية. فقد اعتقلت عشرات الشبان، ومسحت الشعارات عن جدران المنازل، وانزلت علم فلسطين الذي كان مرفوعاً في أماكن عديدة. لقد تمّت هذه الانشطة في اليوم الذي تمّ فيه الاضراب العام الذي اعلنته القيادة الموحدة للانتفاضة، احتجاجاً على قيام اسرائيل بغلق المؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، وفقاً للسياسة الجديدة التي تبنّاها الجيش الاسرائيلي (**يديعوت احرونوت**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• اوقفت سفينة من سلاح البحرية الاسرائيلي، قبل اسبوعين، زورقاً مطاطياً على متنه فدائي ينتمي الى القوة البحرية التابعة لـ «فتح». وقد وقع الحادث عشية يوم الغفران (٢٠/٩/١٩٨٨) عندما قامت سفينة دورية اسرائيلية كانت قبالة مخيم الرشيدية، في جنوب لبنان، بايقاف زورق مطاطي وجد داخله فدائي، استسلم لقوات الجيش الاسرائيلي دون تبادل اطلاق النار (**هآرتس**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• وصلت، الأول من أمس، في ساعات المساء الاولى، مشياً على الاقدام، الى الكنيس القديم في اريحا، مجموعتان من اعضاء نواة «مدينة هتميريس» التابعة لحركة «كاخ»، في محاولة للاستيطان هناك. وقد خرج اعضاء النواة على شكل مجموعتين متجهتين نحو الكنيس القديم: احدى المجموعتين اوقفت عند حاجز تابع للجيش الاسرائيلي وتمّ نقلها الى معسكر للجيش قريب من المكان؛ اما المجموعة الثانية، فقد استطاعت الوصول الى الكنيس والتمركز هناك. وبعد مواجهة مع قوات الجيش الاسرائيلي، اعيد اعضاء النواة الى مستوطنة فيرد اريحا (**يديعوت احرونوت**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• قال وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري، من على منبر الجمعية العمومية للامم المتحدة: «لن تحصل اسرائيل على أمنها من المناطق المحتلة، او من خلف حدود يمكن الدفاع عنها. السلام مع العرب، فقط، هو الذي يضمن مستقبل اسرائيل ويمنحها أمنها» (**يديعوت احرونوت**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• فور عودته من نيويورك، أكد وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، أكد له حرص الولايات المتحدة على تنفيذ حكم هيئة التحكيم الذي اكد ان طابا جزء من الارض المصرية. وقال د. عبدالمجيد انه طالب الوزير الاميركي بدعم المبدأ الذي سبق ان أعلنه الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، بضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ٤/١٠/١٩٨٨).

٤/١٠/١٩٨٨

• في سياق محادثاته مع المسؤولين الصينيين، اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، هاو تسي يانغ. واستعرض عرفات، في الاجتماع، التطورات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط، مركزاً على تواصل انتفاضة الارض المحتلة وتصاعدها، وصمود الشعب الفلسطيني في مخيماته في لبنان وفي مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية. وأشاد عرفات بالموقف الصيني المبدئي الثابت تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته. من جهته، أكد يانغ استمرار الدعم الصيني للشعب الفلسطيني في نضاله العادل لانتزاع حقوقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، وأشاد بالانتفاضة، وشدّد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة م.ت.ف. (**وفا**، ٤/١٠/١٩٨٨).

• اصيب سبعون مواطناً بجراح خلال الاشتباكات التي اندلعت اليوم، والليلة الماضية، في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد استخدمت القوات الاسرائيلية الذخيرة الحية والعيارات البلاستيكية بكثافة، تنفيذاً لسياستها الرامية الى زيادة عدد الجرحى بين الفلسطينيين الذين يواصلون الانتفاضة. واوقع المواطنون والفرق الضاربة التابعة للانتفاضة خسائر في صفوف قوات الاحتلال، فاصيب ثلاثة جنود اسرائيليين وحطمت، او دمّرت، عشرون سيارة اسرائيلية. وهوجمت سيارة قائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية، الجنرال عمرام متسناع، بالحجارة، في مدينة الخليل (**الدستور**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان استخدام العيارات البلاستيكية من جانب ضباط وجنود اسرائيليين درّبوا على هذا بشكل خاص، من بعد ٧٠ متراً على الاقل، قصد منه تحقيق خسائر أقل بين المتوفين من سكان المناطق المحتلة، واصابة أكبر عدد منهم بجراح، من اجل تفريق التظاهرات والحؤول دون القاء الزجاجات الحارقة (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• ادعى محامي الجنود الاربعة، من لواء غفعاتي الاسرائيلي، المتهمين بالتسبب بمقتل مواطن عربي من مخيم جباليا، امام أعين اولاده، بضربه بأعقاب البنادق والعصي، بأن «قادة كباراً في الجيش الاسرائيلي امروا بضرب المواطنين العرب المشاغبين في المناطق [المحتلة] حتى تحطيم المقاومة لديهم». وقال محامي الدفاع والنائب العسكري العام، ان الجنود تسلّموا امراً بضرب السكان المحليين، وقد نفذوه بحذافيره (**يديعوت احرونوت**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• أوضح مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، في حديث صحافي في بغداد، ان المعلومات التي توفرت لقيادة المنظمة تكشف النقاب عن مخطط اسرائيلي لاغتيال بعض القادة الفلسطينيين. وأضاف ان هذا المخطط كلّفت به اجهزة اسرائيلية بتنسيق مع جهاز استخبارات غربي وجهاز استخبارات عربي. وقال ابو شريف ان رئيس اللجنة، ياسر عرفات، موضوع على رأس قائمة المستهدفين بالاغتيال (**القبس**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• توجه وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى قيادة م.ت.ف. عبر عدد من قادة الاحزاب الاشتراكية في اوروبا الغربية، طالباً منها عدم اتخاذ اجراءات سياسية جديدة قبل الانتخابات في اسرائيل، من شأنها اضعاف مركز حزب العمل، الذي يرأسه بيرس، في مواجهة الليكود (**الاتحاد**، ٥/١٠/١٩٨٨). على صعيد آخر، نفى بيرس، نفياً قاطعاً، الانباء التي تحدثت عن اجراء اتصالات بين المعراخ وبين م.ت.ف. وعن موافقة سرية، على حد قول الانباء، لكي تقوم م.ت.ف. بتقليص عملياتها قبل الانتخابات.

وأضاف بيرس: «لا علم لي بأي توجه من جانب المعراخ الى م.ت.ف. ولم يخطر ببالي مثل هذا التوجه» (**يديعوت احرونوت**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• انخفض احتياط اسرائيل من العملة الصعبة، في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، بـ ٥٧٩ مليون دولار. والاحتياط الذي كان قبل ثلاثة شهور ٥,٣ مليارات دولار، وصل، في ٣٠/٩/١٩٨٨، الى ٤,١٩٤ مليارات دولار (**يديعوت احرونوت**، ٥/١٠/١٩٨٨).

٥/١٠/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي. واستعرض الجانبان مجمل التطورات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وخصوصاً تطورات الانتفاضة، والوضع في الخليج العربي. ووجه عرفات الشكر الى غاندي، وحكومته، وشعب الهند، على موقفهم المبدئي في دعم القضية الفلسطينية، في حين اكد غاندي تأييد الهند لحقوق الشعب الفلسطيني، ودعمها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وكان عرفات وصل الى نيودلهي قادماً من دكا (وفا، ٥/١٠/١٩٨٨). وفي دكا، عقد عرفات محادثات مع الرئيس البنغلادشي، حسن محمد ارشاد، تناولت الموضوعات ذاتها (**المصدر نفسه**).

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلي، تعززها المجنزرات، عمليات دهم واعتقالات واسعة النطاق، في منطقة القدس، شملت نحو ٥٠٠ مواطن من حيّ الثوري وشعفاط وسلوان والعيزرية والرام، فيما تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولا يزال حظر التجول مفروضاً على الخليل، لليوم السادس، وكذلك على مخيم الامعري ومخيمات قطاع غزة. واستشهد شاب من مخيم بلاطة متأثراً بجراح اصيب بها في مصادمات سابقة (**الدستور**، ٦/١٠/١٩٨٨). وقد بدأ شبان الانتفاضة، من مخيم جباليا، باستخدام سلاح جديد مكوّن من كرات مشتعلة تلقى على دوريات الاحتلال (**وفا**، ٥/١٠/١٩٨٨).

• أدت اجراءات اسرائيل، في قمع الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، الى توجيه نقد شديد الى اسرائيل من جانب منظمة «امنستي» اكثر من السابق. اسرائيل متهمة ليس فقط بالقتل دون مبرر للمتظاهرين وبتعذيب المعتقلين، بل، أيضاً، باستخدام الاعتقالات الادارية والمحاكمات السريعة بشكل سيىء (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٨).

• قررت اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية اعلان الاضراب العام في المجالس المحلية العربية عبر ايقاف تقديم كافة الخدمات في تلك المجالس، احتجاجاً على علاقة وزارة الداخلية الاسرائيلية بهذه المجالس، وعدم استجابتها لطلباتهم في موضوع تغطية العجز في المجالس العربية، كما وعدت به قبل سنوات (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٨).

• ألغت لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية للكنيست الثاني عشر، بأغلبية الاصوات، صلاحية مشاركة قائمة «كاخ» في الانتخابات. وقد اقترع ضد الغائها كل من المفدال وشناس وبوعلي اغودات اسرائيل وحركة «كاخ» نفسها. وامتنع عن التصويت حركة هتحياه وممثل واحد عن حركة الليكود (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٨).

• في كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة، قال وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ان العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل تشكل عقبة اضافية امام تحقيق السلام في الشرق الاوسط (**البعث**، ٦/١٠/١٩٨٨).

• اقترحت الولايات المتحدة الاميركية على اسرائيل ومصر البدء في المباحثات بشأن تجسيد قرار التحكيم حول طابا، في ٢٦/١١/١٩٨٨. وقد اجابت اسرائيل، مبدئياً، بالايجاب. وقدرت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، في القدس، ان مصر ايضاً سوف تستجيب لهذا الاقتراح (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٨).

٦/١٠/١٩٨٨

• تواصلت المواجهات الضارية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، في الارض المحتلة. وأغلقت المتاجر ابوابها، في قطاع غزة، في الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد اربعة من رجال المقاومة في معركة مع القوات الاسرائيلية في حيّ الشجاعية في مدينة غزة. وهي المعركة التي اعتبرت بين عوامل اندلاع الانتفاضة. واعلنت القيادة الوطنية الموحّدة وحركة الجهاد الاسلامي اليوم «يوم مواجهة وانتقام». وقد دارت المواجهات في أكثر من مكان في الضفة الفلسطينية والقطاع، وكان اعنفها ما دار في

مخيمي جباليا والشاطىء. وقد اصيب ٥٧ مواطناً في هذه المواجهات (الدستور، ٧/١٠/١٩٨٨). وذكرت انباء لاحقة ان مجابهات عنيفة اخرى وقعت في نابلس، فاستشهد مواطن واصيب ثلاثة آخرون بجراح (المصدر نفسه). واصيب ضابطان اسرائيليان بحروق، اثر مهاجمة سيارتهما بقنبلة حارقة، في بلدة شويكة، في قضاء طولكرم. واعدم رجال الانتفاضة عميلين من المتعاونين مع سلطات الاحتلال (القبس، ٧/١٠/١٩٨٨).

• قتل مختار قرية بديا، مصطفى سليم ابو بكر (٤٥ سنة)، بعد اتهامه من جانب اوساط مختلفة في قريته بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية. كذلك اتهم ابو بكر بالمشاركة في صفقات بيع الاراضي لليهود (هآرتس، ٧/١٠/١٩٨٨).

• أُلقيت زجاجة حارقة على حديقة قريبة من المحطة المركزية للباصات في تل ـ أبيب. وقد جرح، جراء ذلك، ثلاثة شبان كانوا قاعدين على مقعد داخل الحديقة (هآرتس، ٧/١٠/١٩٨٨).

• رفضت مصر اقتراحاً اميركياً باصدار بيان ثلاثي موقع من وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر واسرائيل حول اسس التسوية في الشرق الاوسط. وقد قدم الاقتراح خلال لقاء الوزراء الثلاثة في واشنطن، بحضور الرئيس الاميركي، رونالد ريغان. ويتضمن الاقتراح الاميركي ان ينص البيان على اقرار الولايات المتحدة بالحقوق السياسية للفلسطينيين، مع اجراء مفاوضات بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني يضم شخصيات فلسطينية ليست مرتبطة بـ م.ت.ف. (الشرق الاوسط، ٧/١٠/١٩٨٨).

• بأغلبية صوت واحد، هو صوت رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الثاني عشر، القاضي اليعيزر غولدبرغ، رفضت اللجنة طلب شطب القائمة التقدمية للسلام من خوض معركة الانتخابات. اقترع الى جانب الشطب ١٩ عضواً هم ممثلو الليكود وهتحياه وتسومت وشاس واومتس وتامي والمفدال واغودات يسرائيل وبوعلي اغودات يسرائيل؛ كما اقترع ضد الشطب ١٩ عضواً من ممثلي كتل المعراخ ومبام وحداش وراتس وشينوي و«التقدمية» وقائمة عبدالوهاب دراوشة، وصوت القاضي (الصوت الـ ٢٠) الذي رجّح الكفة (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٨).

• أفاد الصحفي اوري دان، الذي يرافق وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في زيارته لبلغاريا، بأن انطلاقة اولى تحققت في العلاقات التجارية والاقتصادية بين اسرائيل وبلغاريا. وأفاد، ايضاً، بأن ثمة تحولاً في العلاقات بين الكتلة الشرقية وبين اسرائيل، في أعقاب الزيارات التي قام بها شارون، في الاسابيع الاخيرة، الى بودابست ووارسو قبل صوفيا (يديعوت احرونوت، ٧/١٠/١٩٨٨).

٧/١٠/١٩٨٨

• اجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وذلك للاطمئنان على تطورات الوضع في الجزائر. وطمأن بن جديد عرفات على الوضع، من جوانبه كافة، وأكد تمكن الجزائر من تطويق الاحداث الاخيرة المؤسفة التي تستهدف استقرار الشعب الجزائري وأمنه، كما تستهدف استقرار الخط الوطني القومي الملتزم، الذي تتحمّله الجزائر وقيادتها وشعبها، في المسيرة القومية العربية، بصفة عامة، ودعم قضية فلسطين وانتفاضة شعبها، بصفة خاصة (وفا، ٨/١٠/١٩٨٨).

• بدأت القيادة الفلسطينية، الليلة الماضية، اجتماعاتها في تونس، برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وحضر الاجتماع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، وأعضاء مكتب رئاسة المجلس والامناء العامّون لغالبية الفصائل الفلسطينية، بالاضافة الى أعضاء اللجنة التنفيذية. ويهدف هذا الاجتماع الى الاعداد للدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني (الشرق الاوسط، ٨/١٠/١٩٨٨).

• فيما تواصلت المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في انحاء الارض المحتلة، تحوّلت مدينة نابلس الى ساحة حرب حقيقية بين مواطنيها و٢٥٠٠ جندي اسرائيلي يحتلونها. وقدمت نابلس خمسة شهداء و١٩ جريحاً. وسقط اكثر من ٣٠ مواطناً جرحى، في مختلف مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وعثر على جثة مواطن مقتول في احدى المغارات القريبة من قرية برقة. في غضون ذلك، استمر الاضراب الشامل في قطاع غزة، وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مخيمات الشاطىء وجباليا والبريج ودير البلح. وواصلت سلطات الاحتلال حملات

الدهم والاعتقالات في ضواحي مدينة القدس (الدستور، ٨/١٠/١٩٨٨).

• ذكر مصدر اردني مطلع ان الاردن يأمل في ان تسترشد م.ت.ف. في خياراتها السياسية المستقبلية، بالقرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٤٧، والذي يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما عربية والاخرى يهودية. وقال المصدر ان عمّان ترى، أيضاً، ضرورة اعلان المنظمة، بوضوح، قبولها مبدأ التعايش السلمي بين الدولة الفلسطينية واسرائيل، وكذلك رفضها للارهاب؛ كما يجب ان تكون الحكومة الفلسطينية المؤقتة منفصلة عن المنظمة، ولا يرتبط برنامجها السياسي بميثاق المنظمة (الاهرام، ٨/١٠/١٩٨٨).

• وصف وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لقاء الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، مع وزيري خارجية مصر واسرائيل، في واشنطن، بأنه كان لقاء ناجحاً. وقال شولتس، في مؤتمر صحافي في نيويورك، ان هذا اللقاء أكد ان المفاوضات بين الدول المتنازعة تحقق النجاح وتضمن التوصل الى السلام وتخلق المناخ الملائم لتعايش الشعوب. واقر شولتس بأن اجتماعاته مع وزراء خارجية اسرائيل والدول العربية المجاورة اكدت وجوب ان يتغير الموقف الراهن في الشرق الاوسط، ولكنه أشار الى ان التغيير يجب أن يتم من خلال مفاوضات مباشرة لتحقيق السلام. واعترف شولتس بأن الولايات المتحدة لم تحقق التقدم المطلوب لتوفير المناخ المناسب للتوصل الى اتفاق حول اجراء هذه المفاوضات والبدء بها. وأوضح شولتس ان مناقشاته مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، حول الشرق الاوسط، لم تتح التوصل الى اتفاق مشترك لمعالجة مشكلة المنطقة (الاهرام، ٨/١٠/١٩٨٨).

• اعلن، في جنيف، ان عدد المهاجرين اليهود السوفيات الى الغرب، خلال شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، سجل أكبر رقم شهري تسمح له موسكو بالهجرة، خلال ثمان سنوات. وقال مسؤولون في مكتب الهجرة أن الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، مستمر في احترام تعهده، في نهاية العام ١٩٨٦، بتخفيف القيود على هجرة اليهود السوفيات. وقد بلغ عدد اليهود السوفيات الذين وصلوا الى جنيف، في الشهر الماضي، ٢٢٩٥، فيما بلغ عدد الذين وصلوا الى معسكر الهجرة في فيينا، خلال الشهور التسعة من هذا العام، ١١٨١٥ مهاجراً (القبس، ٨/١٠/١٩٨٨).

٨/١٠/١٩٨٨

• استشهد ثلاثة مواطنين في قبية ويعبد ومخيم العين، واصيب ثلاثون آخرون بجراح، واعتقل العشرات، خلال المصادمات العنيفة التي عمّت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين مع تصاعد مجابهة المواطنين لقوات الاحتلال الاسرائيلي ودخول الانتفاضة الوطنية شهرها الحادي عشر، وعمّ اضراب شامل المناطق كافة حداداً على ارواح الشهداء وتضامناً مع مدينة نابلس. وقد واصلت سلطات الاحتلال فرض حظر التجول على مدينة نابلس والمخيمات المحيطة بها، واعلنتها منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت الصحافيين من الدخول اليها. وبقي حظر التجول سارياً، كذلك، في مخيمات قطاع غزة وعدد من احياء المدينة، وفي جنين وقلقيلية وطولكرم (الدستور، ٩/١٠/١٩٨٨).

• اعلن رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبدربّه، انه تم التوصل الى قرار يقضي بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية الشهر الجاري. وواصلت اللجنة التنفيذية والامناء العامّون للفصائل الفلسطينية ورئيس وأعضاء المجلس الوطني الاجتماعات التي بدأوها في تونس، تمهيداً لدورة المجلس الوطني المقبلة (الاتحاد، ٩/١٠/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال زيارته لمدينة بئر السبع: «في كل مواجهة في المناطق [المحتلة]، نحن معنيّون ليس فقط باعتقال من يجب اعتقاله، ولكن، اذا استمرت أعمال العنف، يجب ان يخرجوا بندوب واصابات؛ انا وزير الدفاع، وانا المسؤول عن هذا... ففي غزة، هدم بيت احد السكان، بسبب القاء زجاجة حارقة على صاحب حانوت محلي قرّر فتح حانوته». وأشار رابين الى انه قتل، منذ بداية الانتفاضة، ٢٥٠ شخصاً واعتقل ١٨ ألفاً (هآرتس، ٩/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في النادي التجاري: «اذا استطعنا خفض مستوى الاحداث في المناطق [المحتلة]، فسوف نخفض أيام خدمة الاحتياط السنوية من ٦٠ يوماً الى ٤٠ يوماً» (يديعوت احرونوت، ٩/١٠/١٩٨٨).

• ذكر نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الاسكان، دافيد ليفي، خلال جولته على القطاع العربي، انه «قد آن الاوان لكي يشارك كل مواطني الدولة في الدفاع عنها وتعزيز قدراتها». وقال ليفي: «اذا كان العرب لا يستطيعون، لاسباب نفسية، الخدمة في الجيش الاسرائيلي، فهم يستطيعون الخدمة في مجال التعليم، والصحة، وفي مجالات أخرى، وسوف يحصلون على كل حقوق المسرّحين من الجيش الاسرائيلي» (هآرتس، ٩/١٠/١٩٨٨). وقال ليفي: «نحن مستعدون للجلوس، في أي مكان وزمان، مع جيراننا، والتحدث معهم وجهاً لوجه، حول اتفاق سلام دون شروط مسبقة» (يديعوت احرونوت، ٩/١٠/١٩٨٨).

• قرر حزب العمال البريطاني، في قرار خاص اتخذه قبل اختتام مؤتمره السنوي، مطالبة اسرائيل بالانسحاب الفوري من الاراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف. وشجب الحزب سياسة القبضة الحديدية للعسكرية الاسرائيلية في محاولتها قمع الانتفاضة الفلسطينية، وأعرب عن تضامنه مع الثورة العادلة للشعب الفلسطيني على سياسة القمع والحرمان والاضطهاد. واعلن الحزب اعترافه بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (وفا، ٩/١٠/١٩٨٨).

• ذكرت مصادر دبلوماسية، في القاهرة، ان اسرائيل تمارس ضغوطاً مكثفة، حالياً، على الدول الاوروبية لحثها على عدم الاعتراف بالحكومة الفلسطينية المؤقتة، في حالة اعلانها، علاوة على سحب الاعتراف الاوروبي بـ م.ت.ف. اذا اعلنت حكومة كهذه. وقالت المصادر ان الاتصالات الاسرائيلية بالعواصم الاوروبية فشلت في اقناعها باصدار بيان اوروبي مشترك بهذا الخصوص (الشرق الاوسط، ٩/١٠/١٩٨٨).

• تقلّص عدد المتطوعين الاجانب في الكيبوتسات من شباط (فبراير) الى نيسان (ابريل) من هذا العام، الى ما بين ٣٠ و٧٠ بالمئة، نتيجة للانتفاضة في المناطق المحتلة. وفي الاساس، امتنع عن القدوم الى اسرائيل متطوعون من الولايات المتحدة الاميركية واستراليا وهولندا والمانيا الاتحادية. وفي السويد، على سبيل المثال، سجل هذا العام للعمل في الكيبوتسات ٢٧ بالمئة من عدد المتطوعين في العام الماضي (يديعوت احرونوت، ٩/١٠/١٩٨٨).

١٩٨٨/١٠/٩

• بحثت القيادة الفلسطينية، في اجتماعاتها التي حضرها اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والامناء العامّون للفصائل ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في تطورات قضية فلسطين من جوانبها كافة، كما بحثت في سبل تصعيد الانتفاضة الوطنية، ومواجهة الهجمة الصهيونية المتصاعدة في فلسطين وضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. واتخذت اللجنة التنفيذية عدداً من القرارات الهامّة المتعلقة بالتحرك السياسي المكثف للقيادة الفلسطينية، في ضوء النجاح الكبير الذي حققته جولة رئيس اللجنة على الصين والهند وجولات اعضائها على عدد من البلدان الشقيقة والصديقة (وفا، ٩/١٠/١٩٨٨). وأعلن عضو اللجنة التنفيذية، عبدالله حوراني، أن قيادة المنظمة أقرّت وثيقة اعلان قيام الدولة الفلسطينية. وقال ان الوثيقة تؤكد سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه، مشيراً الى ان اساس الاعلان هو قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ (الاهرام، ١٠/١٠/١٩٨٨).

• استشهد ثلاثة مواطنين، واصيب ٦٤ بجراح، في المصادمات العنيفة التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف انحاء الارض المحتلة. وساد الاضراب الشامل في المناطق كافة، فاغلقت المتاجر، وتوقفت وسائل النقل، وامتنع العمال عن الذهاب الى اعمالهم. واعتقلت سلطات الاحتلال ٤٠ مواطناً خلال عمليات الدهم والتفتش التي طالت ٣٠ قرية في الضفة الفلسطينية. ووجهت القيادة الموحدة للانتفاضة دعوة الى الامم المتحدة لتحمّل مسؤولياتها، من اجل تطبيق مقرراتها التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني. وحددت القيادة، في بيان صدر عنها، برنامج عمل يدعو، بشكل خاص، الى تنفيذ اضرابات أيام ١٤ و١٩ و٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل (الدستور، ١٠/١٠/١٩٨٨).

• وجّه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، هجوماً شديداً، داخل جلسة الحكومة، على وسائط الاعلام التي تقوم بنشر انباء عن تصرّفات جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقال رابين: «اوجه نقدي الى الهامشيين في المعسكر الاسرائيلي الذين يحاولون تحويل أعمال منفردة الى ظاهرة عامة تميز الجيش الاسرائيلي». وأضاف: «ان جنود

الجيش الاسرائيلي النظاميين والاحتياط يتصرفون بشكل عادي جداً» (هآرتس، ١٠/١٠/١٩٨٨).

• غادر تونس، متوجهاً الى موسكو، وفد فلسطيني لاجراء محادثات مع المسؤولين السوفيات تتناول التحرك السياسي لـ م.ت.ف. ويضم الوفد اربعة من اعضاء اللجنة التنفيذية، هم فاروق القدومي (أبو اللطف) ومحمود عباس (أبو مازن) وعبدالله حوراني وياسر عبدربّه (الاتحاد، ١٠/١٠/١٩٨٨).

١٠/١٠/١٩٨٨

• اصيب عشرة مواطنين برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، بينهم واحد جراحه خطرة، خلال المصادمات العنيفة التي دارت في مختلف انحاء الارض المحتلة. أربعة من هؤلاء اصيبوا في بلدة بلعة، واثنان في قرية نزلة عيسى، قرب طولكرم، وثلاثة في دير صالح، في منطقة بيت لحم، وواحد في مخيم الدهيشة. واقتحمت القوات الاسرائيلية ٣٥ قرية في منطقتي بيت لحم والخليل، و١١ قرية في منطقة رام الله، واعتقلت عشرات المواطنين. وقد وقع معظم الاشتباكات في المناطق الخاضعة لحظر التجول، واربك اتساعها قوات الاحتلال، فوسّعت نطاق انتشارها (الدستور، ١١/١٠/١٩٨٨).

• اعلن مدير ادارة الاعلام في م.ت.ف. جميل هلال، من تونس، ان القادة الفلسطينيين المجتمعين منذ يوم الجمعة الماضي قد اتفقوا على التوصية باعلان دولة فلسطينية مستقلة، ومن المحتمل ان يعلن المجلس الوطني هذه الدولة قبل نهاية الشهر الحالي؛ كما اتفقوا على ان انشاء حكومة في المنفى ينبغي ان يؤجَّل حتى وقت لاحق (القبس، ١١/١٠/١٩٨٨).

• نفى مصدر اعلامي رسمي في م.ت.ف. ما ذكرته اوساط حزب الليكود الاسرائيلي وروّج له بعض الصحف العربية عن وجود اتصالات بين المنظمة وحزب العمل الاسرائيلي وعن اشتراكات ومساومات قبل الانتخابات الاسرائيلية. ووصف الناطق هذه الانباء بأنها مختلقة تماماً (وفا، ١٠/١٠/١٩٨٨).

• قتل فدائيان في اشتباك بين خلية فدائية وبين جنود «جيش جنوب لبنان»، في منطقة قرية العيشية في القطاع الاوسط من «حزام الامن» في جنوب لبنان (هآرتس، ١١/١٠/١٩٨٨).

• استقبل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، في القاهرة. وقال الحسن، عقب اللقاء، انه بحث، مع الوزير، في نتائج المباحثات التي اجراها في نيويورك مع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ووزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس. وأشار الحسن الى ان هناك تطوراً قد بدا في لغة الحديث الاميركي بالنسبة الى القضية الفلسطينية، ونوّه بأن الرئيس ريغان أكد، لاول مرة، أهمية احقاق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني (الاهرام، ١١/١٠/١٩٨٨).

• كشف النقاب، في فيينا، عن ان وزير الخارجية النمساوية، لويس موك، اعطى تعهدات لمنظمات صهيونية بالعمل على الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وقد أجرت جامعة الدول العربية اتصالات مكثفة، كان من نتيجتها ان الوزير لم يتطرق الى هذا الموضوع في خطابه في الجمعية العامة. الّا ان وزارة الخارجية النمساوية لا تزال مترددة في اعطاء موقف رسمي واضح للجانب العربي حول حقيقة التعهدات التي ذكر مصدر صهيوني في الولايات المتحدة الاميركية ان الوزير النمساوي ارتبط بها (القبس، ١١/١٠/١٩٨٨).

١١/١٠/١٩٨٨

• أمضى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات الليلة الماضية في ليبيا، واطلع الرئيس الليبي، معمر القذافي، على المقترحات التي سيطرحها القادة الفلسطينيون في المجلس الوطني خلال اجتماعه المقبل. وفي تونس، قبل توجهه الى ليبيا، اطلع عرفات سفراء الصين والمانيا الديمقراطية واليونان والنمسا على المبادرة السياسية التي تعدها م.ت.ف. والتي تتضمن اعلان دولة مستقلة وبياناً سياسياً عن موقف المنظمة من التسوية السلمية في الشرق الاوسط (النهار، ١٢/١٠/١٩٨٨). ثم اشترك عرفات، الذي وصل اليوم الى القاهرة، في المؤتمر السياسي الذي عقد، مساء، في نقابة الصحافيين المصريين، في مناسبة «يوم ابو جهاد» (الاهرام، ١٢/١٠/١٩٨٨). والقى عرفات كلمة في المؤتمر، حيّا فيها «هذا المدّ الجماهيري للشعب المصري البطل». وقال ان لا سلام بدون مصر، ولا حرب بدون مصر. واستعرض عرفات، في كلمته، آخر تطورات القضية الفلسطينية على الصعد المحلية والعربية

والدولية (وفا، ١١/١٠/١٩٨٨).

• تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف انحاء الارض المحتلة، وانضم شهيدان جديدان الى قائمة شهداء الانتفاضة، وجرح ثلاثة مواطنين في بيت لحم وبلعة وأربعة في الدهيشة، وتعرض أكثر من ٤٠ مواطناً للاختناق بقنابل الغاز. واعتقلت سلطات الاحتلال ١٧ مواطناً فلسطينياً اثر اشتباك عنيف بالسكاكين والعصي والحجارة وقع في السوق المركزي، في تل ـ أبيب، بين مواطنين فلسطينيين وشبان يهود؛ واصيب، خلال هذا الاشتباك، ثلاثة فلسطينيين وثمانية يهود (**الدستور**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• في بيان اصدره من مقرّه في فيينا، اعلن المفوّض العام لوكالة غوث اللاجئين (اونروا) ان الوكالة مسؤولة عن تعليم زهاء ١٣٠ ألف تلميذ في المناطق المحتلة، وخاصة من ابناء اللاجئين. وقال: «منذ عشرة شهور ما زلنا نجابه صعوبات جمّة في القيام بواجباتنا». وأكد المفوّض العام ان خسارة هذا العام الدراسي تؤثر في مستقبل هؤلاء التلاميذ الآخرين الذين كان من المقرر قبولهم لهذا العام (**الدستور**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، «ان ياسر عرفات يتحدث، حقاً، كممثل الفلسطينيين جميعاً، لكنه لا يسيطر عليهم». وأوضح بيرس ان حقيقة وجود ممثلين لنايف حواتمة وجورج حبش داخل المناطق المحتلة تحول دون م.ت.ف. كمنظمة، ودون تبنّي قرارات تلزم اعضاء المنظمة ونشطاءها، كافة. ويعتقد بيرس بأنه «بدا مع بداية الانتفاضة انها اعطت م.ت.ف. فرصة للتبلور كجسم واحد، غير ان الانقسام يلفّها، وليس هناك أي اجماع ازاء القضايا الاساسية» (**عل همشمار**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• ذكرت معلومات وردت الى مرجع مختص في وزارة الخارجية اللبنانية، ان مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغّر اقر، في جلسة طارئة، خططاً لاغتيال القيادات الفلسطينية، للحؤول دون اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة (**القبس**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• يتجه الاردن نحو تنفيذ مرحلة جديدة من الانفصال عن الضفة الغربية؛ غير ان الخطوات الجديدة اصطدمت بمعارضة داخل الاردن. وقد أفادت شخصيات من الضفة الغربية، عادت من عمّان، بأن الاردن يريد، الآن، فصل المؤسسات المدنية المشتركة بين الضفتين، بعد ان فصل، قبل ذلك، العلاقات الرسمية. لقد طلب الاردن من اتحاد النقابات المهنية، في عمان، الانفصال عن الفروع في الضفة الغربية؛ غير ان ادارة اتحاد النقابات رفضت ذلك. وبناء عليه، هددتهم حكومة الاردن بأنها لن تتردد في حل الادارة، وحتى الاتحاد كله (**عل همشمار**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في اجتماع انتخابي، في الناصرة العليا: «لا ينبغي اعادة طابا؛ كما يجب الصراع من اجلها». وأضاف شارون «أن طابا موجودة داخل حدود اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• أفادت مصادر مطلعة في القدس بأن اسرائيل والصين سوف تفتحان عمّا قريب مكتبي مصالح في تل ـ أبيب وبكين. ووفقاً لطلب الصين، سوف يدعى المكتب «وفداً اكاديمياً»؛ غير ان المكتبين سوف يعالجان، أيضاً، قضايا قنصلية، وثنائية، وفي حال الضرورة سياسية أيضاً. وعلم انه تمّ الاتفاق بشأن الوفود الاكاديمية بين الدولتين قبل حوالى اسبوعين، خلال حديث بين وزيري خارجيتي الدولتين في نيويورك، كيان كتشان وشمعون بيرس. وبعد اللقاء، قال بيرس: «لقد جرى بيننا حوار جدي» (**عل همشمار**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• وافقت وزارة الخارجية الاسرائيلية على اتفاقية سياحية بين اسرائيل والمجر. والاتفاقية تدعو الى جهود مشتركة لتشجيع السياحة. وقال ناطق باسم الخارجية ان للاتفاقية معاني سياسية، لأن علاقات المجر مع اسرائيل مقطوعة منذ العام ١٩٦٧ (**القبس**، ١٢/١٠/١٩٨٨).

١٢/١٠/١٩٨٨

• أجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة. وقد صرّح عرفات بأن المباحثات تناولت التطورات الجارية على الصعيد الدولي، بالنسبة الى القضية الفلسطينية، بشكل خاص، والقضية العربية، بشكل عام، بما فيه أهمية العمل لتسريع عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، على ان يتمّ ذلك في أسرع وقت ممكن. وذكّر عرفات بالمبادرة

الفرنسية ـ المصرية وبالتحرك العربي في الامم المتحدة، من اجل دفع عجلة السلام في المنطقة (الاهرام، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• شهدت الارض المحتلة نقلة أخرى في فعاليات الانتفاضة الوطنية، حيث شنّ المواطنون هجومين بالقنابل اليدوية ضد دوريات اسرائيلية عسكرية. ووفق المصادر الاسرائيلية، اسفر الهجومان عن جرح اثنين من الجنود، وفي الوقت ذاته تواصلت المجابهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتركزت في منطقتي الخليل والقدس وفي مخيمات الضفة والقطاع (الدستور، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• وصف عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، الذي يزور موسكو على رأس وفد يضم عدداً من اعضاء اللجنة التنفيذية، المباحثات التي اجراها مع القيادة السوفياتية بأنها ناجحة وقد ساد فيها مناخ من الثقة والتفاهم المتبادل، حول القضايا المعروضة، كافة. وقال عباس، في مؤتمر صحافي عقده في وزارة الخارجية السوفياتية، ان الانتفاضة الفلسطينية خلقت معطيات، ينبغي، في ضوئها، تكثيف الجهود الدولية لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على اساس الشرعية الدولية (وفا، ١٢/١٠/١٩٨٨).

• يجري نائب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية للشؤون الاقتصادية، اسحق منيرفي، في بكين، مفاوضات مكثفة مع رؤساء المكاتب الاقتصادية في الصين. وعلم ان وفداً اقتصادياً صينياً رسمياً، من قبل حكومة الصين، سوف يزور اسرائيل في الاسبوع المقبل (عل همشمار، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• صرحت مصادر قريبة من وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن اسرائيل سترسل، قريباً، بعثة اكاديمية رسمية الى الصين، لكي تقيم في بكين بصفة دائمة. وأضافت المصادر ان هذه البعثة، التي ستكون اول تمثيل رسمي اسرائيلي في الصين منذ انشاء اسرائيل، ستضفي طابعاً رسمياً على التبادل الثقافي والعلمي بين الجانبين (القبس، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• ابرم البرلمان الاوروبي الاتفاقيات التجارية الجديدة الثلاث بين السوق الاوروبي المشترك واسرائيل، بعد ان أجل التوقيع عليها قبل تسعة شهور، بسبب سلوك اسرائيل في المناطق المحتلة. وقد اقترع لصالح الاتفاقيات ٣١٤ مندوباً وعارض ٢٥ وامتنع عن التصويت ١٩ مندوباً. الاتفاقات التي وقعت قبل سنة سوف تسهل فرص المنافسة للانتاج الزراعي الاسرائيلي في اوروبا. وقد اوضح ممثلو الكتل في البرلمان الاوروبي انهم اقترعوا لصالح ابرام الاتفاقيات، لأنه «يجب مساعدة معسكر السلام في اسرائيل عشية الانتخابات» (عل همشمار، ١٣/١٠/١٩٨٨).

١٣/١٠/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى عدن، قادماً من القاهرة، للمشاركة في احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين لثورة ١٤ اكتوبر والذكرى العاشرة لتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني. وحيّا عرفات، لدى وصوله، النضال اليمني الذي يمثل نضال الامة العربية ويقدم امثولة حيّة من امثولات الثورة بالنسبة الى المقاتل الفلسطيني (وفا، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• انضم مواطن فلسطيني من قرية الجديدة، في منطقة جنين، الى قافلة شهداء الانتفاضة، خلال مواجهات عنيفة خاضها اهالي القرية، عندما قامت قوة اسرائيلية باقتحامها، وجرح خمسة مواطنين من اهالي القرية. وقد تصدى أهالي القرية للاقتحام واصيب جندي من القوة المهاجمة بجروح. واصيب مواطنان بجراح خلال المواجهات التي جرت في قطاع غزة. كما اصيب ثلاثة مواطنين في دير الغصون عندما تصدى اهلها لقوة اسرائيلية اقتحمت القرية. ودارت مواجهات مماثلة في نابلس، حيث لا يزال حظر التجول مفروضاً، وكذلك في ارطاس ويطا والخليل وجنين وقباطية وبلعة وعتيل وقلقيلية وعزون وسنيريا ورام الله والبيره ومخيم الامعري ومخيمات قطاع غزة (الدستور، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• قال قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلي، اللواء اسحق مردخاي، في اثناء جولة قام بها على قطاع غزة، ان الجيش الاسرائيلي سوف يستعد، من جديد، في قطاع غزة، وينسّق انشطته تجاه موجة العمليات الجديدة في القطاع. والجدير بالذكر ان القطاع شهد، في الاسبوع الماضي، عدة عمليات القاء قنابل يدوية على دوريات الجيش الاسرائيلي، وكثرت الهجمات على جنود الجيش الاسرائيلي. وعلى حد قول اللواء مردخاي: «هذا النوع الجديد من الانتفاضة يستوجب

استعداداً جديداً من قبل الجيش الاسرائيلي، وهكذا سوف يتم» (هآرتس، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• اختتم المؤتمر الرابع لاقاليم «فتح» اعماله في تونس. وكانت دورة المؤتمر، التي حملت اسم الشهيد القائد «أبو جهاد»، بدأت في التاسع من الشهر الجاري، تحت شعار «الانتفاضة ستستمر حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس»، وشعار «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة» (وفا، ١٣/١٠/١٩٨٨).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ان سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها اسرائيل في المناطق المحتلة غير مفيدة. وقد خصص مورفي وصف «العقاب الجماعي» لـ«فرض الحصار وغلق القرى وغلق المدن». وأضاف مورفي ان الانتفاضة لم تصل الى نهايتها كما كان متوقعاً في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) (هآرتس، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• اكد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ان دولاً عديدة تؤيد، حالياً، وجوب عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط. وقال الوزير ان استحداث لجنة تحضيرية، بمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي والاطراف المعنية كافة، هو امر ضروري من اجل تحديد اهداف المؤتمر، وشكله، ومضمونه (البعث، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• أعلن مصدر سوفياتي رسمي ان ١٥٧٠٨ يهود سوفيات حصلوا على اذن بالهجرة من الاتحاد السوفياتي، خلال الشهور التسعة الاولى من هذا العام. ولاحظ ان هذا العدد يمثل زيادة عشرة بالمئة من عدد الذين سمح لهم بالهجرة في العام الماضي كله. وذكر المصدر ان هناك خمسة آلاف طلب للهجرة قيد الدرس الآن، وقال ان أقل من ثلاثة بالمئة من طلبات الهجرة رفض لاسباب تتعلق باسرار الدولة (القبس، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• أعلنت الصين ان ليس لديها أي خطة لاقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل؛ ونفت، أيضاً، ان تكون الدولتان تجريان محادثات حول مشاريع اقتصادية واكاديمية مشتركة. كذلك نفت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الصينية ان يكون نائب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية للشؤون الاقتصادية، اسحق منيرفي، مقيماً في بكين وانه على وشك اجراء لقاءات مع سياسيين صينيين (هآرتس، ١٤/١٠/١٩٨٨).

١٤/١٠/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، علي سالم البيض، في عدن. وهنأ عرفات البيض بذكرى ثورة ١٤ اكتوبر وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، وأشاد بالعلاقات التي تربط الثورة الفلسطينية بالثورة اليمنية في كافة مراحل نضالهما. ورحّب البيض بحضور عرفات احتفالات هذه الذكرى، واعلن دعم اليمن المتواصل للشعب الفلسطيني وم.ت.ف. (وفا، ١٤/١٠/١٩٨٨).

• استشهد مواطنان واصيب عشرون آخرون برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال المواجهات التي جرت بين المواطنين وهذه القوات في مختلف انحاء الارض المحتلة. وساد في الارض المحتلة اضراب عام، احياء لذكرى ضحايا مذبحة قبية التي نفذتها وحدة عسكرية اسرائيلية، بقيادة الارهابي اريئيل شارون، في العام ١٩٥٣، والذي يشغل، الآن، منصب وزير الصناعة والتجارة في اسرائيل. وقد دهمت القوات الاسرائيلية ٣٠ قرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذكرت المصادر الرسمية الاسرائيلية ان ٤٠ مواطناً اعتقلوا خلال عمليات الدهم تلك (الدستور، ١٥/١٠/١٩٨٨).

• ذكر عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، الذي كان في عداد وفد فلسطيني زار موسكو مؤخراً، ان الاتحاد السوفياتي يحبّذ عقد المجلس الوطني الفلسطيني قبل الانتخابات الاسرائيلية التي ستجرى في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وأشار حوراني الى ان قادة م.ت.ف. لم يحددوا موعداً لعقد المجلس، ولكنهم سيقررون، قريباً، هذا الموعد (القبس، ١٥/١٠/١٩٨٨).

• اعلن مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، انه لا يمكن تجاهل م.ت.ف. كما لا يمكن انكار ان الفلسطينيين يرون فيها التعبير عن الهوية الفلسطينية. وقال مورفي: «من الصعب ان تتوقع الولايات المتحدة ان الفلسطينيين سوف ينفضّون عن م.ت.ف.». وأكد مورفي ان الولايات المتحدة تراقب، باهتمام، التطورات الحالية حتى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني؛ وأضاف

انه اذا اعلن المجلس قيام دولة فلسطينية على أساس قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، فان ذلك لن يكون معناه الاعتراف الاميركي بالدولة الفلسطينية. وبيّن مورفي ان قبول الفلسطينيين بقرار التقسيم لن يكون كافياً لكي تغير واشنطن موقفها (**الاهرام**، ١٥/١٠/١٩٨٨).

١٥/١٠/١٩٨٨

• تواصلت فعاليات الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة ودارت مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف انحاء الوطن المحتل. واصيب ١٨ مواطناً بجروح، بينما طعن شابان ملثّمان مستوطناً بسكين في جنين. وابقت سلطات الاحتلال على نظام حظر التجول في عدد من المناطق. وتعرضت سيارات اسرائيلية عدة، في اكثر من مكان، للحرق والتدمير (**الدستور**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان ازدياد استخدام السلاح الناري في المناطق المحتلة، في الاسابيع الاخيرة، يمكن نسبته الى المجموعات التي تريد ابراز وجودها على الارض، وبالتحديد على أرضية بحث م.ت.ف. عن طرق سياسية. وعلى حد قول الجنرال شومرون: «يوجد في المناطق المحتلة معارضون كثيرون لمحاولات م.ت.ف. البحث عن طرق سياسية. وهؤلاء المعارضون يرغبون في اثبات وجودهم، والسبيل الوحيد المتاح لذلك هو استخدام السلاح الناري» (**معاريف**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

• ينوي الجيش الاسرائيلي تقديم خطة عمل لسنوات عدة الى وزير الدفاع لاقرارها، كانت هيئة الاركان العامة عملت شهوراً لبلورتها. وفي الايام الاخيرة، اجرت هيئة الاركان العامة سلسلة مباحثات، عرضت، خلالها، ابعاد بناء القوة كلها، كما وردت في خطة العمل للجيش الاسرائيلي لخمس، ولعشر، سنوات مقبلة (**دافار**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

• استقبل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هاني الحسن، وبحث معه في التطورات الاخيرة للقضية الفلسطينية، في ضوء زيارة ياسر عرفات الاخيرة للقاهرة، والاتصالات المصرية بشأن القضية، وعقد المؤتمر الدولي للسلام. وقال الحسن، مرحّباً بالتصريحات الاخيرة التي أدلى بها مساعد وزير الخارجية الاميركية للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ان هناك تطوراً هاماً في الرؤية الاميركية الى القضية الفلسطينية (**الاهرام**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

• صرح رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة، دانتي كابوتو، بأن الجمعية سوف تبدأ، في الشهر المقبل، مناقشاتها الخاصة بشأن الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وأكد كابوتو ان مبدأ انعقاد مؤتمر دولي للسلام هو الاطار المناسب لانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بشرط مشاركة الاطراف كافة فيه، وان تكون هذه الاطراف على استعداد للحوار، أيضاً، لتقديم بعض التنازلات لاستمرار الحوار (**الاهرام**، ١٦/١٠/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

• "Israel and the Olympics", *Israel Scene*, Vol. 9, No. 9, September / October 1988, p. 21.

• Schrag, Carl; "Youth Movements in Israel; Glorious Past, Uncertain Future", *Israel Scene*, Vol. 9, No. 9, September / October 1988, pp. 10 - 15.

○ الاحزاب والتكتلات

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «الانتخابات الاسرائيلية؛ كلهم خائفون من السلام الفلسطيني»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٦٠٨، ١٥/١١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٥.

• اربيخ، ابيشاي؛ «حركة السلام الآن عفا عليها الزمن الآن»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٥؛ نقلاً عن **بوليتيكا**، العدد ٢٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨.

• «برنامج ' الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ' (حداش)»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٣١.

• بيري، يورام؛ «خرافة اسمها انتخابات»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٥٥ ـ ٦٥٦؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٢/٧/١٩٨٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «كم منهم سينضم الى القبيلة ؟»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٥٦ ـ ٦٥٨؛ نقلاً عن **دافار**، ٢٩/٧/١٩٨٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «اشتراكية رأسمالية، يمين ويسار»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٥٨ ـ ٦٦٠؛ نقلاً عن **دافار**، ٥/٨/١٩٨٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «نحو قاعدة لعب جديدة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٦٠ ـ ٧٧١؛ نقلاً عن **دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨.

• صادق، عوني؛ «انتخابات الكنيست؛ (٤) السلطة ولعبة الكراسي الموسيقية»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• ـــ ، ـــ ؛ «انتخابات الكنيست؛ (٥) السلطة بين الاستفراد والمشاركة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• ـــ ، ـــ ؛ «انتخابات الكنيست؛ (٦) الخارطة السياسية عشيّة الانتخابات»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «انتخابات الكنيست؛ (٧) الخارطة السياسية عشية الانتخابات؛ حزب العمل»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٥.

• صراص، سمير؛ «حزب العمل يستعد للانتخابات؛ وجوه جديدة وبرنامج قديم»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٥١ ـ ٦٥٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٢/٨/١٩٨٨.

• العبدالله، هاني؛ «الانتخابات الاسرائيلية وعملية السلام؛ خيارات سياسية في اتجاه مغلق»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٦٧ ـ ٧٧.

• ـــ ، ـــ ؛ «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٧، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٩٣ ـ ٩٧.

• فالخ، عليزا؛ «تعديلات في البرنامج السياسي لحزب العمل؛ بين الجديد والقديم»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/ ٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨.

• فتحي، ابراهيم؛ «الحوار مع اليسار الاسرائيلي في مصر»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١١، العدد ٢٠٣، ١/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• «مجلس السلام والامن [الاسرائيلي]؛ ماذا يقول اللواءات ؟ أمن اسرائيل في الجيش الاسرائيلي وليس في المناطق [المحتلة] !»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/ ٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٥١ ـ ٥٥٢؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٢/٩/١٩٨٨.

• محمد، نعمان؛ «الانتخابات الاسرائيلية القادمة؛ حزب العمل؛ الجلوس بين كرسيين»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٧٨، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «برنامج الليكود الانتخابي؛ اعادة عقارب الزمن الى اتفاقيات كامب ديفيد»، **الحرية**، العدد ٢٨١، ٩/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ١٦.

• ناؤور، آريه؛ «حول ماذا ستجرى الانتخابات»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/ ٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٣٩ ـ ٥٤١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٦/٨/١٩٨٨.

• «[نص مقترحات مجلس السلام الاسرائيلي] لرد اسرائيل على الاعلان بشأن اقامة حكومة منفى فلسطينية]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/ ٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١؛ نقلاً عن **دافار**، ١٨/٨/١٩٨٨.

• وصفي، توفيق؛ « برنامج بيرس يتأرجح بين التأكيد على أمن اسرائيل واخماد الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٢٧.

• Bar - Natan, Yaacov; "Arabs in the Knesset; A Sign of the Times as Arabs Move Away from the Political Establishment", *Israel Scene*, Vol. 9, No. 9, September / October 1988, pp. 6 - 7.

• Deming, Angus; "Israel's Disenchanted Voters", *Newsweek*, Vol. CXII, No. 13, 3/10/1988, p. 20.

• "Kahane Ban in High Court", *The Jerusalem Post*, 15/10/1988, pp. 1 - 2.

○ الاستيطان والمستوطنات

• كتن، هنري؛ «الاستيطان الاسرائيلي واغتصاب الارض في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٣٧، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٣٤.

• Rabinovich, Abraham; "Settlers Learning to Live in 'Indian Country'", *The Jerusalem Post*, 24/9/1988, pp. 1, 3.

○ الاقتصاد

• Starr, Joyce R. and Kenneth P. Libre; "The Israeli Water Crisis", *New Outlook*, Vol. 31, No. 8 (284), August 1988, pp. 7 - 11.

○ بيانات وتصريحات

• Peres, Shimon; "Ready to Talk with the Palestinians", *The Jerusalem Post*, 8/10/1988, pp. 1 - 2.

• Rabin, Yitzhak; "Plastic Bullets Not Meant to Kill", *The Jerusalem Post*, 8/10/1988, pp. 1 - 2.

○ تراجم

• Goldstein, Yaacov; "David Ben - Gurion and the Bi - national Idea in Palestine", *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 460 - 472.

○ التعليم

• «المنحى الصهيوني في أدب الاطفال المعادي»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٨، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤٤ ـ ٥٣.

○ الشؤون العسكرية

• «اسرائيل و' افق ـ ١' ؛ الاعجاز الفني للردع السياسي والامني !»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٣٠، ٣/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٩ ـ ١٠.

• جلول، فيصل؛ «العرب والقمر الاصطناعي ' افق ـ ١ ' ؛ السماء العربية عارية امام الغزو الفضائي الاسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٠، ٣/١٠/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• الجمالي، محمد خير؛ «الابعاد الاستراتيجية للقمر التجسسي الصهيوني؛ من امتلاك التفوّق النوعي الى الاعداد للحرب السادسة»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ١٠٥٨، ٣٠/٩/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢١.

• صراص، سمير؛ «ملف الفساد في الجيش الاسرائيلي [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٦٢ ـ ٦٦٧.

• الصوّاف، محمد؛ «الصواريخ في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٠٣ ـ ٥١٣.

• «القمر الاصطناعي الاسرائيلي، ايذان بدخول عصر الفضاء !»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٨٠، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ١٩.

• Gold, Dor,; "Satellites Can Help Win Wars and Keep Peace", *The Jerusalem Post*, 1/10/1988, p. 3.

• "Offeq-1 Opens New Horizons for Israel", *The Jerusalem Post*, 1/10/1988, pp. 1-2.

○ العلاقات الخارجية

• خليفة، نبيل؛ «شامير والغورباتشيوفية !»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٦٠٧، ٨/١٠/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• شاحوري، داليه؛ «نقاط احتجاج جون وايتهيد الثمان [بشأن سياسة الابعاد الاسرائيلية]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٥٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٥/٨/١٩٨٨.

• Minerbi, Sergio Itzhak; "Europe and the Middle East; An Israeli Prespective", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 10, No. 3, September 1988, pp. 118 - 128.

• Rosenberg, Robert; "Premier is Pleased with Talks in Hungary", *The Jerusalem Post*, 24/9/1988, pp. 1, 2.

• Segal, Hans E.; "Perceptions of US Policy in Israel's Pre-State Period; The Shaping of Anxiety", *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 473 - 489.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

• عبدالحميد، مهنّد؛ «حركة ' حماس ' في الارض المحتلة من ' الجهاد ' المؤجل الى التخريب المنظم»، **الحرية**، العدد ٢٧٨، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٩.

• المدهون، ربعي؛ «الحركة الاسلامية في فلسطين، ١٩٢٨ ـ ١٩٨٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٠ ـ ٥٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «مستقبل ' حماس ' في التجربة الوطنية»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٤، ٦/١٠/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣١.

○ الاقتصاد

• الشريف، محمد رشاد؛ «الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١١ ـ ٢٤.

○ تراجم

• «اغتيال المهندس النووي الفلسطيني عمر عبدالله في ولاية فلوريدا»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٩.

• «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة السادسة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٧، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٣٥ ـ ٤٦.

• «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة السابعة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٨، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٧.

• ياسين، عبدالقادر؛ «[رشاد الشوا؛] موت قطب من الثورة المضادة»، **الى الامام**، العدد ١٠٥٩، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ١٧.

• Greenberg, Joel; "Shawwa's Despair", *The Jerusalem Post*, 15/10/1988, p. 17.

• Sedan, Gil; "Rashad Shawwa; An

Appreciation; The Enemy Who Could Have Been Partner", *The Jerusalem Post*, 8/10/1988, p. 6.

○ التعليم

• ناصر، عبلة؛ «اغلاق المدارس والمعاهد والجامعات في الارض المحتلة؛ اصرار على سياسة تجهيل الشعب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٨١، ١٩٨٨/١٠/٩، ص ١٣ ـ ١٤.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• «تقرير منظمة العفو الدولية، تموز (يوليو) ١٩٨٨؛ ما يزيد على الفي فلسطيني رهن الاعتقال دون تهمة او محاكمة»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٣، ١٩٨٨/١٠/١، ص ٢٨.

• روبنشتاين، أمنون؛ «[الترحيل]؛ من الخيال الى الواقع»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٨٣ ـ ٦٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٩/٤.

• ليش، آن؛ «عمليات الابعاد من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦؛ الحلقة السادسة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٧، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٥٨ ـ ٦٦.

• ـــ ، ـــ ؛ «عمليات الابعاد من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦، الحلقة السابعة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٨، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٦٤ ـ ٦٩.

• «مغزى التحذير الامريكي [بشأن ابعاد المواطنين الفلسطينيين]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥١٥ ـ ٥١٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٥.

• Partnoy, Alicia; "I Cry for Palestine as I Cried for Argentina", *The Christian Science Monitor*, Vol. 80, No. 207, 19/9/1988, p. 30.

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابو المجد، جمال؛ «' الطائرات الورقية ' حرب اخرى مفزعة؛ من يعيد المارد الى قمقمه ؟»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٩٨٨/٩/١٨، ص ١٩.

• احمد، رفعت سيّد؛ «لهذا انتفض الاطفال، ولهذا ثار الشعب الفلسطيني»، **المجلة العسكرية الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٩.

• «استخدام الغاز وحرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني؛ (١)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ١٩٨٨/١٠/٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• بار ـ يوسف، افينوعام؛ «اللجان المحلية انتقلت الى العمل السري»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩١ ـ ٦٩٣؛ نقلاً عن **معاريف** (ملحق السبت)، ١٩٨٨/٨/٢٦.

• «بعض الدروس والاستنتاجات من مقدمات الانتفاضة وافرازاتها»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ص ١٤ ـ ١٨.

• بن ـ يشاي، رون؛ «الانتفاضة تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٣١ ـ ٥٣٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/٢٦.

• بولكن، كلاوس؛ «اقامة سرية في قرية عارورة [بالضفة الغربية المحتلة]»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٣، ١٩٨٨/٩/٢٩، ص ٢٧ ـ ٣٠.

• «الجيش الاسرائيلي في مواجهة الانتفاضة»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٤٧ ـ ٥٤٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٧/١٥.

• حرب، احمد؛ «حول مراحل الانتفاضة وآفاقها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٩، ١٩٨٨/٩/٢٦، ص ٢٤.

• داوود، احمد؛ «الانتفاضة في الاسبوع الثالث من شهرها العاشر؛ ' اسبوع الدم ' للانتفاضة في شهرها العاشر»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٩، ١٩٨٨/١٠/٢، ص ١٠ ـ ١٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «فيما دخلت الانتفاضة شهرها العاشر؛ الانتفاضة أقوى من الحصار والاعتقال»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٩٨٨/٩/١٨، ص ٨ ـ ١١.

• ربيع، عمرو هاشم؛ «الخسائر الاسرائيلية

جراء الانتفاضة الفلسطينية»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٨٤ ـ ٨٩.

• سانكتون، توماس أ.: «أزمة الضمير في اسرائيل»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ نقلاً عن **تايم**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• السيد، يونس؛ «لعنة الحجارة تطارد [الصهيونيين]»، **الى الامام**، العدد ١٠٥٩، ١٩٨٨/١٠/٧، ص ١٤ ـ ١٦.

• سيلع، ميخل؛ «دولة بيت ساحور المستقلة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩٣ ـ ٦٩٤؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، العدد ٢٩٧، ١٩٨٨/٨/١، ص ٢٤.

• سيمنشوف، فاديم؛ «الانتفاضة حبلى بالدولة الفلسطينية»، **الحرية**، العدد ٢٧٩، ١٩٨٨/٩/٢٥، ص ١٤ ـ ١٥.

• شاهين، خليل؛ «منافسة في القمع لاستقطاب الناخبين [اليهود]؛ الاحتلال يعتمد تكتيك الحملات العسكرية الواسعة لقمع الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ١٩٨٨/٩/٢٥، ص ٨ ـ ١٠.

• شبيب، سميح؛ «الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٩.

• شفايتسر، أ.: «دحرجة الصخور الى قمة الجبل»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٢.

• صايغ، يزيد؛ «تصعيد المقاومة ضد الاحتلال [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

• عايد، خالد؛ «فلسطينيو الـ ٤٨ وانتفاضة المناطق المحتلة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩٥ ـ ٧٠٠.

• عبدالحميد، مهنّد؛ «القمع الاسرائيلي المكثف لن يثني عزم الشعب على الاستقلال»، **الحرية**، العدد ٢٧٩، ١٩٨٨/٩/٢٥، ص ١٨ ـ ٢٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «رابين ينجو من هجوم ناجح للقوات الضاربة»، **الحرية**، العدد ٢٨٠، ١٩٨٨/١٠/٢، ص ١٢ ـ ١٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «دفع الانتفاضة الى مواقع دفاعية؛ قوات الاحتلال الاسرائيلي في تكتيك جديد»، **الحرية**، العدد ٢٨١، ١٩٨٨/١٠/٩، ص ١٢ ـ ١٣.

• عبدالخالق، اياد؛ «سلطات الاحتلال تدعي بأن النقابات المهنية والمؤسسات التعليمية ' مراكز للتخريب ' ؛ روبنشتاين: افلاس الاحتلال»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ١٩٨٨/١٠/٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• عبدالرحمن، نصري؛ «خطوة، خطوة، على طريق الاستقلال»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ١٩٨٨/١٠/٩، ص ٨ ـ ٩.

• عنبتاوي، منذر؛ «الانتفاضة الى أين ؟ وكيف ؟ الاحتمالات والخيارات»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٣٧ ـ ١٤٦.

• «عندما كانت اسرائيل طفلة»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ نقلاً عن **ايكونومست**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• «غاز قاتل [صنع في الولايات المتحدة، ١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ١٩٨٨/١٠/٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• قاسم، نبيل؛ «ولّى زمن اللامبالاة ؟»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٩٨٨/٩/١٨، ص ٣٧ ـ ٣٨.

• كابليوك، آمنون؛ «صرخة الفلسطينيين المكتومة»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• كيوان، ماهر؛ «اعلان الحرب على العملاء والخونة»، **الحرية**، العدد ٢٨٠، ١٩٨٨/١٠/٢، ص ١٦ ـ ١٧.

• ـــ ، ـــ ؛ «قلقيلية؛ قلعة متقدمة للانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٢٧٨، ١٩٨٨/٩/١٨،

ص ٩ ـ ١٠.

• محمود، سامي؛ «الانتفاضة تضع نضال شعبنا أمام منعطف تاريخي حاسم؛ قدماً نحو عقد المجلس الوطني واعلان الدولة المستقلة وحكومتها الوطنية المؤقتة»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٣، ١/١٠/١٩٨٨، ص ٦ ـ ١١.

• المدهون، ربعي؛ «ثلاثون يوماً من الحصار الشامل والقمع الجماعي في قباطية [يوميات جنديين اسرائيليين بشأن حصار قباطية]»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٢١٥، ١٣/١٠/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة؛ هامش مرونة لحركة ' حماس ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

• مصطفى، مصطفى؛ «الانتفاضة في شهرها العاشر؛ خطوات واثقة نحو النصر»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٢.

• «مواجهات يومية بطولية، والحرب على العملاء مستمرة؛ الانتفاضة في الاسبوع الثاني من شهرها العاشر»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٣.

• الناصر، فهد؛ «الانتفاضة وجبهات المواجهة المضادة»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧ ـ ٨؛ نقلاً عن **السياسة** (الكويت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• ناصر، عبلة؛ «اغلاق المدارس والمعاهد والجامعات في الارض المحتلة؛ اصرار على سياسة تجهيل الشعب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٨١، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٤.

• هويت، بيل؛ «حرب اسرائيل الأهلية»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٥، العدد ٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢؛ نقلاً عن **نيوزويك**، بدون ذكر تاريخ النشر.

• يعقوب، محمد حافظ؛ «حلقة نقاش ' المائدة المستديرة ' ؛ الانتفاضة وحكومة المنفى [باريس، مقر جامعة الدول العربية، ٩/٩/١٩٨٨]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٨ ـ ٨٦.

• اليوسفي، ماهر؛ «قلقيلية قلق دائم لاسرائيل؛ يوميات الحصار في أكبر عملية اقتحام صهيونية [للمدينة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• Abed, Shukri B.; "The Inward Intifada", *The Jerusalem Post,* 17/9/1988, p. 8.

• Abu Amr, Ziad; "Notes on Palestinian Political Leadership", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September / October 1988, pp. 23 - 25.

• Bahiri, Simcha; "The Only Viable Option", *New Outlook,* Vol. 31, No. 8 (184), August 1988, pp. 16 - 17.

• Greenberg, Joel and Joshua Brilliant; "Riot Death Toll Rises; Palestinians Kill 'Collaborator's'", *The Jerusalem Post,* 15/10/1988, p. 1.

• Greenberg, Joel; "Intifada; The Fight to Keep the Lid on", *The Jerusalem Post,* 1/10/1988, p. 1, 2.

• ـــ، ـــ ; "Uprising Turns on Itself; West Bank Palestinians; A House Divided", *The Christian Science Monitor,* Vol. 80, No. 207, 19/9/1988, pp. 1 - 2.

• Katz, Theodor; "Jerusalem - Back in the Front Line", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 9, September / October 1988, pp. 4 - 5.

• Khalidi, Rashid; "The PLO and the Uprising", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September / October 1988, pp. 21 - 23.

• Leon, Dan; "For the Record", *New Outlook,* Vol. 31, No. 8, (184), August 1988, pp. 26 - 27.

• Litani, Yehuda; "Uprising's Leaders Targeted", *The Jerusalem Post,* 24/9/1988, pp. 1 - 2.

• Macleod, Scott; "Plastic, But Deadly", *Time,* Vol. 132, No. 15, 10/10/1988, p. 14.

• Mortimer, Jasper; "Israel Takes Matters in Hand", *The Middle East,* No. 168, October 1988, p. 18.

• Paul, James; "Points of Stress; Israel and the Intifada", *Middle East Report,* Vol. 18, No. 5 (154), September / October 1988, pp. 13 - 16, 48.

• "Rabin Says Uprising is Failing", *The Jerusalem Post*, 17/9/1988, pp. 1 - 2.

• Rubinstein, Danny; "Return to the Green Line", *New Outlook*, Vol. 31, No. 8 (184), August 1988, p. 21.

• Sarkin, J. S.; "Rabin's 'Strong Hand' and Militant Islam", *Midstream*, Vol. 34, No. 5, June / July 1988, pp. 3 - 6.

• Shapero, Haim; "Intifada and Interfaith; [Christian - Jewish Relations Have Been Affected]", *The Jerusalem Post*, 1/10/1988, pp. 11 - 12.

• Stork, Joe; "The Significance of Stones; Notes from the Seventh Month", *Middle East Report*, Vol. 18, No. 5 (154), September / October 1988, pp. 4 - 11.

○ بيانات وتصريحات

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[نص مذكرة القيادة الموحدة الى الامين العام للامم المتحدة ووفود الدول الاعضاء في الجمعية العامة بمناسبة بدء دورة اعمالها الثالثة والاربعين، بتاريخ ٢٤/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٧.

• ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٢٥؛ نداء شهداء المجازر، بتاريخ ٧/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٢٦؛ نداء فلسطين، بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• «[مقتطفات من رسالة مجلس التعليم العالي في الارض المحتلة الى المؤسسات والهيئات الدولية من اجل الضغط على التوجه الاسرائيلي لمعاودة فتح الجامعات والمعاهد الفلسطينية]»، **الحرية**، العدد ٢٧٩، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ٢٠.

○ الاردن

• «فلسطينيو الاردن بعد قرار فك الارتباط؛ لاجئون أم مواطنون ؟»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٥٠، ٢١/٩/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٩.

○ فلسطين

• عايد، خالد؛ «فلسطينيو الـ ٤٨ وانتفاضة المناطق المحتلة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٩٥ ـ ٧٠٠.

• عميراف، موشي؛ «ما يجب ان نتخلص منه لمنع الحرب [المقبلة]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥١٨ ـ ٥٢٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨.

• Abu Amr, Ziad; "Notes on Palestinian Political Leadership", *Middle East Report*, Vol. 18, No. 5 (154), September / October 1988, pp. 23 - 25.

• Maron, Stanley; "The West Bank and Gaza; Population, Education, Economy", *New Outlook*, Vol. 31, No. 8 (284), August 1988, pp. 12 - 15.

○ لبنان

• «[بيان ' اونروا ' بشأن دفع مساعدات مالية لأهالي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٩.

• «[مقتطفات من مذكرة فصائل المقاومة الفلسطينية في منطقة صور الى فصائل واحزاب الحركة الوطنية اللبنانية وحركة ' أمل ' وفصائل المقاومة الفلسطينية، بشأن ممارسات ميليشيات ' أمل ' ضد المواطنين الفلسطينيين في مخيمات صور]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ص ٢٢.

○ الولايات المتحدة

• «الصندوق العربي الفلسطيني عقد مؤتمره العشرين في ديترويت؛ مؤتمر الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢٥/١٠/١٩٨٨، ص ٣١.

القضية الفلسطينية

• اتينغر، يورام؛ «التأمين على حياة حسين»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٥؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٤/٨/١٩٨٨.

• الازهري، محمد خالد؛ «السياسة الفلسطينية

تجاه ' المجموعة الاوروبية' »، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٦٦.

• اسكندر، عبدالله؛ «ياسر عرفات في ستراسبورغ؛ اختراق فلسطيني لأوروبا»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٨، ١٩/٩/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

• «انتصار فلسطيني على الجبهة الاوروبية؛ عرفات [في] البرلمان الاوروبي»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• «انسحاب من مناطق في الضفة والقطاع؛ بأية شروط ؟ [ندوة اشترك فيها سبعة من آلوية وعمداء الجيش الاسرائيلي في الاحتياط]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٧٢ ـ ٦٨٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٢/٧/١٩٨٨.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الفلسطينيون أمة صلبة؛ منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والاصيل للفلسطينيين دون منازع»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ نقلاً عن **الغارديان**، ١٤/٨/١٩٨٨.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «هجوم السلام الفلسطيني والمأزق الاسرائيلي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٤/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٤٩٦ ـ ٥٠٣.

• حيدري، نبيل؛ «توزيع أدوار في الشرق الاوسط [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١١٩ ـ ١٢٥.

• «ردود الفعل على زيارة عرفات لستراسبورغ؛ اصوات سلبية محدودة وصمود فرنسي بوجه الضغوط الاسرائيلية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٨، ١٩/٩/١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٤.

• رشوان، ضياء؛ «نجاح سياسي ودبلوماسي [لياسر عرفات في البرلمان الاوروبي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٨، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٧.

• الرملاوي، نبيل؛ «لا بديل [من] خيار الدولة الفلسطينية المستقلة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣٠، ٣/١٠/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• شبيب، سميح؛ «أربعون عاماً على حكومة عموم فلسطين»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٢، ٢٢/٩/١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٢٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «بحث في الخيارات والاحتمالات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

• شارون، أريئيل؛ «لنجنّب الأجيال كارثة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٤٨ ـ ٦٥٠؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٢/٨/١٩٨٨.

• شاهين، احمد؛ «قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١١١ ـ ١١٨.

• عبدالله، سامر؛ «الحوارات الفلسطينية القيادية؛ نحو مبادرة فلسطينية لدفع عجلة الاستقلال»، **الحرية**، العدد ٢٨١، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٨.

• عبدالله، صلاح؛ «آراء اسرائيلية حول ' وثيقة الحسيني ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ٩٢.

• عبدالهادي، ماجد؛ «خطاب ميتران في الجمعية العامة للامم المتحدة هل يكون بداية العودة الى بيان البندقية ؟»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• عميراف، موشي؛ «ما يجب ان نتخلص منه لمنع الحرب [المقبلة]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٤/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥١٨ ـ ٥٢٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٨.

• «فلسطين في انتخابات الرئاسة الاميركية؛ نقاش ' رخيص ' لكسب أصوات اليهود»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٨، ١٩/٩/١٩٨٨، ص ١٩.

• كتن، هنري؛ «حق الفلسطينيين في اقامة دولتهم المستقلة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٣٨، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١١ ـ ٢٠.

• اللبدي، محمود؛ «الحقائق الفلسطينية والابتزاز الصهيوني؛ أضواء على الجانب الاعلامي من زيارة عرفات لستراسبورغ»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢١٥، ٣/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «لطمة ستراسبورغ في اسرائيل؛ شامير يتمسك بـ ' كامب ديفيد ' وبيرس يحاول التطويق»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٩، ٢٦/٩/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• «ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً؛ بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل؛ الكويت، ٢٨ ـ ٣١/٥/١٩٨٨»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٦، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٧١ ـ ١٧٥.

• هلال، جميل؛ «لحظات حاسمة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٧٩، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٣٨.

• «وجهات نظر فرنسية حول ' الحكومة المؤقتة ' ؛ خاتمة نضال طويل وبداية صراع صعب»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٣١، ١٠/١٠/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• Dickey, Crhristopher; "Arafat's 'Shalom' Offensive", *Newsweek*, Vol. CXII, No. 13, 26/9/1988, p. 20.

• Minerbi, Sergio Itzhak; "Europe and the Middle East; An Israeli Perspective", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 10, No. 3, September 1988, pp. 118 - 128.

• Segal, Hans E.; "Perceptions of US Policy in Israel's Pre-state Period; The Shaping of Anxiety", *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 473 - 489.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• «بلاغان عسكريان [صادران عن قيادة قوات الثورة الفلسطينية بشأن العدوان الاسرائيلي على المخيمات الفلسطينية في لبنان]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٩.

• «[تصريح مصدر مسؤول بشأن بيان حركة ' أمل ' حول اغتيال قادتها الثلاثة والصاق المسؤولية بحزب الله والمقاومة الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٩.

• خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «سوريا تسعى [الى] خلق حالة تقسيم في لبنان»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٨.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «[تصريح ناطق رسمي بشأن العدوان الاسرائيلي على منطقة العرقوب اللبنانية، مساء ١٦/٩/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٧٩، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ١٣.

• «حواتمة: ثلاث قضايا سياسية كبرى في الحوارات الفلسطينية، [بتاريخ ٢٥/٩/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٨٠، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٨.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «لا بد من تكثيف التحرك السياسي لاعلان دولة فلسطين المستقلة [بيان للجنة المركزية للجبهة في ختام دورة اجتماعاتها، ٢٩/٩/١٩٨٨]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٦.

▷ الدائرة السياسية

• «[مقتطفات من خطاب فاروق القدومي ابو اللطف... [في] مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في قبرص، بتاريخ ٨/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

• «[نص خطابه الى] المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٣٧ ـ ١٤٣.

• «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها العاشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

○ العمليات الفدائية

• «التقرير العسكري عن شهر أيلول (سبتمبر)؛ عمليات جريئة ومتصاعدة في مختلف مناطق الوطن المحتل»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٥.

• «مجموعة شهداء صلحه تنفّذ عملية بطولية مزدوجة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٣٠،

٩/١٠/١٩٨٨، ص ١٤.

• النجار، محمد؛ «التقرير العسكري لشهر آب (اغسطس) ١٩٨٨؛ تدمير وحرق واعطاب ٢٧٨ آلية عسكرية ومدنية [اسرائيلية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

اليهود في العالم

• بيرس، شمعون؛ «تراث الماضي اليهودي والضرورات المصيرية في الحاضر»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٦/٥٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢/٩/١٩٨٨.

• Hoffman, Charles; "'If We Do Nothing, Ethiopian Jewry is Doomed'; Dividing Efforts to Rescue Those Who Remained", *The Jerusalem Post,* 8/10/1988, p. 17.

• Lourish, Misha; "The Problem of a Secular Jew", *The Jerusalem Post,* 15/10/1988, p. 18.

• Molho, Rena; "The Jewish Community of Salonika and its Incorporation into the Great State, 1912 - 1919", *Middle Eastern Studies,* Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 391 - 403.

• Shapiro, Haim; "Israeli Talmudic Scholar to Open Moscow Yeshiva", *The Jerusalem Post,* 15/10/1988, pp. 1, 2.

• Tzahor, Zeev; "Holocaust Survivors as a Political Factor", *Middle Eastern Studies,* Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 432 - 444.

المقابلات

• أبو عيّاش، رضوان؛ «شعبنا كله عضو في منظمة التحرير [الفلسطينية]»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٢، ٢٢/٩/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• اده، ريمون؛ «فرنسا واميركا يجب ان تضغطا على اسرائيل للانسحاب»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ١٦.

• اراوخو، مانويل (سفير الاكوادور في كوبا)؛ «شعوب قارتنا حلفاء نضالكم وقضيتكم؛ لكم النصر... لكم الفرح»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• بشارة، بسام (فنان فلسطيني)؛ «لماذا لا ينشد المغنون العرب لحناً جماعياً عن الانتفاضة ؟»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٩، ٢٦/٩/١٩٨٨، ص ٣٧.

• تراوري، موسى؛ «كفاح مشترك ضد الصهيونية والابارتهيد»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٢٠، ٩/١٠/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٦.

• حاوي، جورج؛ «اننا اليوم أبعد ما نكون من الحل الوطني للازمة اللبنانية؛ [اعمال التضامن التي قامت مع الشعب الفلسطيني هزيلة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٣١.

• الحسن، خالد؛ «الدولة الفلسطينية [مقبلة]»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٩، ٢٦/٩/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• حواتمة، نايف؛ «نرفض حكومة المعتدلين، والحكومة يجب ان تتشكل من المنظمة»، **الحرية**، العدد ٢٧٨، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢؛ نقلاً عن **رويتر**، ١٠/٩/١٩٨٨.

• الخامري، عبدالله (رئيس حركة السلم والتضامن مع اليمن الديمقراطي)؛ «دعمنا للانتفاضة لن ينحصر في اشكال محددة»، **الحرية**، العدد ٢٧٨، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• الدراوشة، عبدالوهاب؛ «أدعو م.ت.ف. الى التعجيل بحكومة المنفى»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٣، ٢٩/٩/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢١.

• سعد، مصطفى؛ «المعطيات الاقليمية والدولية تدفع باتجاه انتخاب رئيس جديد سواء قبل ٢٣ أيلول (سبتمبر) أو بعده»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• شتاين، يهويكيم (عالم ومحلل نفساني)؛ «[اسلوبنا الاحتلالي وليد اساطير قومية]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٦٦٨ ـ ٦٧١؛ نقلاً عن **ملحق دافار**، العدد ٣٣، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• شرابي، هشام؛ «نقبل بتقسيم فلسطين»، **المجلة**، العدد ٤٥٠، ٢١/٩/١٩٨٨، ص ٢٩.

• الشرع، فاروق؛ «لا بديل من توحيد لبنان والتقسيم مرفوض!؛ [نحن مع قيام دولة

فلسطينية مستقلة]»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٥.

• صبيح، محمد؛ «واشنطن تمارس ضغوطاً شديدة لتأجيل عقد المجلس الوطني»، **اليوم السابع**، العدد ١٦٦٥، ٣٠/٩/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٣.

• عبدالمجيد، عصمت؛ «ريغان تكلم لأول مرة عن حقوق الفلسطينيين السياسية»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٦، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• عبدو، لؤي وسمير صبيحات وزياد نخال (مبعدون فلسطينيون)؛ «الانتفاضة أكبر من كل البرامج السياسية الخاصة»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٣، ١/١٠/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤٢.

• عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «أبحث عن 'صلح الشجعان' [مقابلته مع التلفزيون المصري، بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

• القدومي، فاروق؛ «حكوم المنفى مرهونة بالمجلس الوطني»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢١٤، ٦/١٠/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• كونيال، الغارو؛ «[الانتفاضة خلقت ظروفاً نضالية جديدة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٨، ٢٥/٩/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٣٥.

• مصطفى، أبو علي؛ «اعلان الاستقلال خيار الفلسطينيين جميعاً»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٩.

• موسى، عمرو (مدير ادارة الهيئات الدولية في وزارة الخارجية المصرية)؛ «ننتظر القرار الفلسطيني للبدء في التحرك الدبلوماسي»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٤، ٢٣/٩/١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٣٠.

• نخلة، عيسى؛ «خطوة الاردن لاجهاض الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٩، ٢/١٠/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• هندي، توفيق (المستشار السياسي لسمير جعجع)؛ «واشنطن كانت ادرى بموقف 'القوات اللبنانية' من ميخائيل الضاهر [: احذّر من عملية توطين الفلسطينيين في الجنوب]»، **الحوادث**، العدد ١٦٦٥، ٣٠/٩/١٩٨٨، ص ١٦.

• Bishara, Azmi (Associate Professor at Bir Zeit University); "[For the First Time the Main Issue in the Israeli Elections will be the Palestinian Question]", *New Outlook*, Vol. 31, No. 8 (184), August 1988, pp. 18 - 19.

• Rabin, Yitzhak; "War by Other Means", *The Jerusalem Post*, 17/9/1988, p. 3.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• الخطيب، روحي؛ القدس والمدن الفلسطينية تحت الحكم العسكري الاسرائيلي، **العربي** (الكويت)، السنة ٣١، العدد ٣٥٧، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٩٠ ـ ١٩٣ (مراجعة محمود بيومي).

• دوبي، ت. ن. وب. مارتيل؛ النصر الباهت؛ الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحرب ١٩٨٢ في لبنان، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٧، ١٨/٩/١٩٨٨، ص ٤٠ ـ ٤١ (مراجعة احمد جابر).

• سعيد، عبدالمنعم؛ العرب ودول الجوار الجغرافي، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٥٩ ـ ١٦٣ (مراجعة بهجت قرني).

• ميخائيلوف، فلاديمير؛ ارهابيو الموساد، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٦، العدد ٢، صيف ١٩٨٨، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٦ (مراجعة عبداللطيف جبور).

• Abed, George T.; *The Palestinian Economy; Studies in Development under Prolonged Occupation, The Middle East*, No. 168, October 1988, p. 41.

• Ben-Dor, Gabriel and David B. Dewitt; *Conflict Management in the Middle East, The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 10, No. 3, September 1988, pp. 129 - 135.

• Cattan, Henry; *The Palestine Question*

شؤون فلسطينية، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٩٨ ـ ١٠٢ (مراجعة كمال سيّد محمد).

• Cohen, Jeffrey M.; *Horizons of Jewish Prayer, The Jerusalem Post*, 8/10/1988, p. 16 (Reviewed by Reuven Ben Dov).

• Saltman, Jack; *Kurt Waldheim; A Case to Answer?, **The Jerusalem Post,*** 24/9/1988, p. 16 (Reviewed by Nachman Spiegel).

• Sharabi, Hisham; *The Next Arab Decade; Alternative Futures, **The Middle East,*** No. 168, October 1988, p. 14 - 42.

• Smith, Charles D.; *Palestine and the Arab - Israeli Conflict, **ORBIS,*** Vol. 32, No. 3, Summer 1988, pp. 469 - 470 (Reviewed by Daniel Pipes).

• *The Origins and Evolution of the Palestine Problem (IV), **Arab Palestinian Resistance,*** Vol. 20, No. 7, July 1988, pp. 34 - 38.

• Wilson, Mary C.; *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, **ORBIS,*** Vol. 32, No. 3, Summer 1988, pp. 468 - 469 (Reviewed by Deniel Pipes).

• Yaniv Avner; *Dilemmas of Security; Politics, Strategy, and Israeli Experience in Lebanon*

شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٠٣ ـ ١٠٦ (مراجعة أحمد ثابت).

• Zweig, Ronald W.; *Britain and Palestine during the Second World War, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 513 - 515 (Reviewed by Itamar Rabinovich).

الكتب

• **الانتفاضة الفلسطينية؛ يوميات ووثائق، الجزء الاول: من ١٩٨٧/١٢/٨ الى ١٩٨٨/٢/٢٨**، بيروت: شركة الفهرست للانتاج الثقافي، ١٩٨٨، ٢٤٥ صفحة.

• جامعة الدول العربية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)؛ **المجموعة الاحصائية العربية الموحدة، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥**، بغداد: الاسكوا، ١٩٨٨.

• **حجارة الضوء**، بلا مكان نشر: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨٨، ١٧٦ صفحة.

• الحريري، سيد علي؛ **الحروب الصليبية؛ اسبابها، حملاتها، نتائجها**، بيروت: دار الكتاب الحديث ودار التضامن، ١٩٨٨.

• Devlin, John; *Syria; Modern State in an Ancient Land, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 512 - 513 (Reviewed by Itamar Rabinovich).

•—.— ; *The Ba'th Party; A History from its Origins to 1966, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 512 - 513 (Reviewed by Itamar Rabinovich).

• Gresh, Alain and Dominique Vidal; *The Middle East; War Without End?, **The Middle East,*** No. 168, October 1988, p. 42.

• James, Martin; *Failure in Palestine; British and United State Policy after the Second World War, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 513 - 515 (Reviewed by Bernard Wasserstein).

• Khalaf, Samir; *Lebanon's Predicament, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 507 - 509.

• Langer, Felicia; *An Age of Stone, **The Middle East,*** No. 168, October 1988, p. 41.

• Lewis, Norman; *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 - 1980, **MESA Bulletin,*** Vol. 22, No. 1, July 1988, pp. 47 - 49 (Reviewed by Phebe Marr).

• *L'eylah; A Journal of Judaism Today, **The Jerusalem Post,*** 1/10/1988, p. 16 (Reviewed by Reuven Ben Dov).

• Miller, Ylana N.; *Government and Society in Rural Palestine 1920 - 1948, **Middle Eastern Studies,*** Vol. 24, No. 4, October 1988, pp. 515 - 517 (Reviewed by Kenneth W. Stein).

• Nakdimon, Shlomo; *First Strike; The Exclusive Story of How Israel Foiled Iraq's Attempt to Get the Bomb, **Bulletin of the Atomic Scientists,*** Vol. 44, No. 5, June 1988 (Reviewed by Bennett Ramberg).

• Rabinovich, Abraham; *The Boats of Cherbourg; The Secret Israeli Operation that Revolutionized Naval Warfare, **The Jerusalem Post,*** 8/10/1988, p. 16 (Reviewed by Meir Ronnen).

• Sahliyeh, Emile; *In Search of Leadership; West Bank Politics, **The Middle East,*** No. 168, October 1988, p. 42.

• خوري، يوسف (مُعد)؛ **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧ (دراسة توثيقية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ٧٣٤ صفحة.

• **دراسات فلسطينية؛ مجموعة أبحاث وُضعت تكريماً للدكتور قسطنطين زريق**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨، ٢٧١ صفحة.

• زلزلة، عبدالمحسن؛ **العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات؛ نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس**، نيقوسيا: دار الشباب، ١٩٨٧، ٧٩ صفحة.

• زهران، جمال علي؛ **السياسة الخارجية لمصر (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

• شبيب، سميح؛ **«حكومة عموم فلسطين؛ مقدمات ونتائج**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٨، ٨٨ صفحة.

• **كتاب الانتفاضة**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨٨، ٣٢٤ صفحة.

• كوانت، وليم ب.؛ **كامب ديفيد؛ السياسة وصنع السلام** (مترجم)، بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨.

• ناصرالدين، سويدان (مُعِد)؛ **يوميات ووثائق الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١**، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٨، ثلاثة مجلدات.

• Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Decisions*, London: I.B. Tauris, 1988.

• Luciani, Giacomo and Ghassan Salame (Eds); *The Politics of Arab Integration*, New York: Croom Helm, 1988, 334 Pages.

• Neff, Donald; *Warriors at Suez; Eisenhower Takes America into the Middle East in 1956*, Brattleboro, VT: Amana Press, 1988, 479 Pages.

• Shinar, Dov and Danny Rubinstein; *Palestinian Press in the West Bank; The Political Dimension*, Boulder: Westview Press, 1988.

• Sicker, Martin; *The Judaic State; A Study in Rabbinic Political Theory*, N.Y.: Praeger Publishers, 1988.

• Stein, George; *The Palestinians; Oppression and Resistance of a Disinherited People*, Koln: Pahl - Rugenstein, 1988 (Distributed in U.S.A. by Medialink International, Brooklyn, N.Y.).

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.